

التحليل اللفوي عند مدرسة اخسفورد

صلاح اسماعيل عبدالحق



صلاح اسماعيل عبدالحق

التحليل اللفوي عند مدرسة اخسفورد



• صلاح اسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة اكسفورد.

• الطبعة الأولى: ١٩٩٣.

• الناشر: دار التنوير للطباعة والنشر.

المنويرة - أول نزلة اللبان - بناية صاف -

الطابق السابع - تلفون: ٨٠٦٣٥٩ -

ص.ب. ٦٤٩٩ - ١١٣ - بيروت لبنان

مقدمة

(١) يضرب هذا البحث بجذوره في «فلسفة اللغة»، ويتخذ من «التحليل اللغوي» صدى لعنوانه. وإلى جانب هذا وذاك يقف مصطلح ثالث هو «الفلسفة اللغوية»، فهل ثمة فرق بين هذه المصطلحات الثلاثة؟

الجواب نعم؛ إذ يجب أن نميز بين «فلسفة اللغة» من ناحية وبين «الفلسفة اللغوية» والتحليل اللغوي» من ناحية ثانية. فلسفة اللغة هي محاولة لتقديم أوصاف فلسفية لملاحع عامة في اللغة من قبيل الإشارة، والصدق، والمعنى، والضرورة المنطقية، ولا تتعلق بعناصر محددة في لغة بعينها - أو بالأحرى في لسان معين - اللهم إلا بصورة عارضة. وهي بذلك اسم لمبحث أو فرع من مباحث الفلسفة وفروعها، شأنها في ذلك شأن فلسفة التاريخ، وفلسفة العلم، وفلسفة العقل، الخ. وعلى هذا النحو فإن فلسفة اللغة ليست دراسة للغة بل هي حديث فلسفي «عن» اللغة، أو قل إنها تفلسف «حول» اللغة وليست من بين ما يقال «في» علم اللغة الذي هو دراسة علمية من جميع جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والنفسية والاجتماعية، الخ.

أما مصطلح «التحليل اللغوي» فمرادف مصطلح «الفلسفة اللغوية» في الدلالة. فإذا استعمل أحدهما أو كلاهما فلا يعني سوى «منهج» لحل مشكلات فلسفية عن طريق العناية بالاستعمال العادي لكلمات معينة ترتبط بالمشكلة المطروحة للمبحث. ويعتقد الفيلسوف اللغوي بأنك تستطيع حل مشكلات فلسفية تقليدية معينة عن طريق فحص منطق التعبيرات العادية التي تستعمل في مناقشة هذه المشكلات، مثل فحص الاستعمال العادي لكلمات «شك» و«يقين» و«المعرفة»، وهلم جرا، في حالة النزعة الشككية Scepticism وفحص الاستعمال العادي لكلمات من قبيل «ارادي»، و«لا ارادي» و«يستطيع» عند حل مشكلة حرية الإرادة. وقد تطور منهج «التحليل اللغوي» إلى حد بعيد في العالم الانجلو ساكسوني وبلغ مداه في العقدين الرابع والخامس من القرن العشرين، ولا يزال يحتل حتى يومنا هذا مكان الصدارة والمحراب من فلسفة العالم الناطق بالانجليزية.

(٢) حملت إلينا الفلسفة المعاصرة عدة تيارات فلسفية متباينة، غير أن أبرزها هو الاتجاه التحليلي الذي طغى على هذا العصر الأمر الذي حدا بمورتن وايت إلى أن يسمه

باسم وعصر التحليل»، فما هي الفلسفة التحليلية، وما هي اتجاهاتها الرئيسية؟

يستخدم «التحليل» من حيث هو مصطلح فلسفي ليعني المعنى ذاته الذي تستعمل به كلمة تحليل في اللغة العادية أي تفيت أو فك المركب إلى أجزائه التي يتكون منها. ويستعمل التحليل عادة في مقابل «التركيب». ولا يفيد التحليل معنى واحدا فقط، بل يدل على معان كثيرة متباينة، لعل أهمها:

١ - تحليل المفاهيم والأفكار بغية اكتشاف المبدأ الكامن وراءها كما هو الحال عند سقراط وأفلاطون وأرسطو.

٢ - تحليل الفكر والمعرفة إلى عناصرها الحسية الأولية، مثلما فعل لوك وباركلي وهيوم.

٣ - تحليل اللغة دلالة وتركيبا، كما هو الحال عند فلاسفة التحليل المعاصرين أمثال مور ورسل وفيتجنشتاين والوضعية المنطقية ومدرسة كامبردج ومدرسة أكسفورد.

وهكذا فإن عملية التحليل - من حيث هي منهج فلسفي - كانت موجودة منذ سقراط، أي أن التحليل قديم قدم الفلسفة. ولكن، ما إن حل علينا القرن العشرون حتى طرأ على الفلسفة من التغير في وجهة النظر ما بلغ حد «الثورة»، وكان مور ورسل ثم فيتجنشتاين قادة تلك الثورة الفلسفية التي عرفت باسم «الفلسفة التحليلية». ولكن ما هو المقصود بالفلسفة التحليلية؟

ليس من اليسير تقديم تعريف دقيق للفلسفة التحليلية بحيث يجمع في عبارة واحدة جميع الخصائص التي تتميز بها تلك الفلسفة، وذلك لأن رجالات هذه الفلسفة لا يتفقون تمام الاتفاق على دوافع الغلف وأهدافه. وحتى إن كان ثمة اتفاق بينهم على أن الفلسفة تحليل في جوهرها، فإنهم يمارسون هذا التحليل لدوافع متباينة إلى حد بعيد. ولعل هذا هو ما دفع بعض المؤرخين إلى البحث عن ملامح أو خصائص رئيسية تتميز بها هذه الفلسفة على اختلاف تياراتها وتباين مواقفها. وها هو سكوليموفسكي يذهب إلى أن «الفلسفة التحليلية» اسم يطلق على نوع من فلسفة القرن العشرين تتميز بالخصائص التالية^(١):

(١) د. محمد مهران: فلسفة بيرتراند رسل، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٢.

١ - اعترافها بدور اللغة الفعال في الفلسفة، أو - بعبارة أخرى - ما يمكن أن نسميه اتجاهها الشعوري المتزايد نحو اللغة.

٢ - اتجاهها إلى تفتيت المشكلات الفلسفية إلى أجزاء صغيرة لمعالجتها جزءاً جزءاً.

٣ - خاصيتها المعرفية.

٤ - المعالجة البين ذاتية Intersubjective لعملية التحليل.

يمكن القول بأن الفلسفة التحليلية تدل على مواقف كثيرة متنوعة لعل أهمها موقف مور، رسل، وفنتجشتين، والوضعية المنطقية، ومدرسة أكسفورد. فما هو مفهوم التحليل عند هؤلاء.

(٣) يعد جورج مور إمام الفلسفة التحليلية، فبداية حركة التحليل ترجع إلى مقاله «تفنيد المثالية» ١٩٠٣، إذ ثار فيه ضد المثالية الهيجلية والمثالية الجديدة التي بدأت تظهر في إنجلترا منذ عام ١٨٧٠ متمثلة في فلسفة برادلي وبوزانكيت وتوماس هل جرين، كما كانت متمثلة من قبل في فلسفة باركلي. على أن أهمية مور كإمام لفلسفة التحليل المعاصرة تعود إلى المنهج الذي ابتدعه واستخدمه في معالجة مشكلات الفلسفة. ولعل رودلف ميتس قد أصاب في قوله بأننا لو قارنا منهج مور بمضمون تعاليمه لما كان لهذه الأخيرة أهمية كبيرة. فكثيراً ما نجد بينه «التأثير» السابقة، ويود لو أعاد تأليف كتبه من جديد وهو يدفع بها في طيعة جديدة^(٢).

نظر مور في المشكلات التي يزخر بها تاريخ الفلسفة - وفي مجال الأخلاق بصفة خاصة - فوجد أنها ترجع أساساً إلى سبب غاية في البساطة، ألا وهو محاولة الإجابة على أسئلة معينة دون أن تبين حقيقة السؤال الذي سنجيب عليه. فلو حاول الفلاسفة اكتشاف المعنى الحقيقي للأسئلة التي يطرحونها قبل أن يشرعوا في الإجابة عليها، فإن المحاولة المجددة قد تكفي لضمان النجاح. وإذا تمت هذه المحاولات المجددة فستلاشى معظم المشكلات الخادعة وستختفي أصعب الخلافات الفلسفية^(٣).

(٢) رودلف ميتس: الفلسفة الإنجليزية في مائة عام، الجزء الثاني، ترجمة د. فولد زكريا، مراجعة د. زكي نجيب محمود، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٥٤٤.

(٣) See Moore, G. E. *principia Ethica*, Cambridge University press, 1903, preface, p. vii.

لم يكن غريباً - إذن - أن ينصب جهد مور الفلسفي على تحليل أقوال الفلاسفة بغية اكتشاف ما فيها من أخطاء ومغالطات وإزالة ما يكتنفها من غموض لو ليس. وهذا هو ما عبر عنه بوضوح في السورة الذاتية التي كتبها عن حياته، عندما كتب يقول: «إنني لا أظن أن العالم أو العلوم كانت لتوحي إليّ بأية مشكلات فلسفية. أما ما يوحي بالمشكلات الفلسفية فهي أشياء قالها فلاسفة آخرون عن العالم أو العلوم، ففي كثير من المشكلات التي أوحى إليّ بها عن هذا الطريق وجعتني - وما زلت أجدني - شغوقاً بالبحث كأشد ما يكون الشغف. وكانت المشكلات موضع البحث من نوعين رئيسيين: الأول منها هو مشكلة الوصول إلى درجة حقيقية من الوضوح فيما يتعلق بشيء قاله فيلسوف معين أو ما قصد إليه بما قاله. والنوع الثاني هو مشكلة الكشف عن الأسباب الحقيقية الكافية لافتراض أن ما قصده كان حقاً، أو على العكس، كان باطلاً. أظن أنني قد بذلت حياتي كلها محاولاً حل مشكلات من هذا النوع»^(١).

وفي رده على لانجفورد Langford حاول مور الكشف عن منهجه التحليلي. وذهب مور إلى أن لانجفورد قد أخطأ عندما افترض أن التحليل الفلسفي ينصب على العبارات اللغوية أو الألفاظ. إذ الهدف المحوري الذي يركز عليه التحليل عند مور ليس هو تحليل التعبيرات اللفظية، بل تحليل المفاهيم أو القضايا. وطالما أننا نغير عن المفاهيم والقضايا في إطار لغوي، فلا متوخة لنا عند تحليل هذه المفاهيم والقضايا من تحليل العبارات والكلمات التي تُساق فيها. وعندما يتناول مور المفاهيم بالتحليل، فإن تحليله لا يزيد على كونه منصّباً على ما تعنيه العبارات اللغوية. ولعل الذي دفع مور إلى إنكار اهتمامه بتحليل العبارات اللغوية هو افتراضه أن تحليلاً هذا شأنه سوف يكون نطياً Syntactic خالصاً.

ليس المقصود بالتحليل عند مور ترجمة عبارة إلى عبارة تساويها في المعنى، بل لا بد أن تجيء العبارة الثانية أكثر وضوحاً في المعنى من الأولى. إذ يمكن أن نحلل عبارة (مفهوم) «الحسن أخو الحسين» لو أبرزنا العناصر التي تنطوي عليها كلمة «أخو» فنقول: «إن الحسن والحسين ذكران، والأبوان اللذان أتجيا الحسن هما الوالدان اللذان أنجبا الحسين». وعلى هذا النحو تجيء العبارة الثانية تحليلاً للأولى، بينما لا تكون الأولى تحليلاً للثانية. وقد عبر ويزم عن هذه العملية التحليلية بإيجاز في قوله: «إنك تحلل

Moore, G. E., «An Autobiography» in The Philosophy of G.E. Moore, edited by (١) schlipp, P. A., 2nd ed, Tudor publishing Company, New York, 1952, P. 14.

القضية «ق» إذا وجدت عبارة أخرى مثل «ق» تكشف عن مكنون «ق» ومعناها أكثر من «ق» نفسها»^(٥).

أشار مور - يحتلو في ذلك حلو لا تجزؤ - إلى المفهوم الذي يتم تحليله بوصفه موضوع التحليل *analysandum*، وإلى المفهوم - أو مجموعة المفاهيم - التي تتم به عملية التحليل بوصفه عناصر التحليل *analysans*. ووضع مور خمسة شروط يجب توافرها في تحليل المفهوم أو القضية حتى يكون مقبولا وهي^(٦):

١ - لا يستطيع المرء معرفة أن موضوع التحليل ينطبق على شيء ما لم يعرف أن عناصر التحليل تنطبق عليه.

٢ - لا يستطيع المرء أن يتحقق أن موضوع التحليل يتم تطبيقه ما لم يتحقق من أن عناصر التحليل يتم تطبيقها.

٣ - أي تعبير يعبر عن موضوع التحليل يجب أن يكون مترادفاً مع التعبير الذي يعبر عن عناصر التحليل.

٤ - التعبير المستخدم لعناصر التحليل يجب أن يذكر بوضوح المفاهيم التي ثم يذكرها التعبير المستخدم لموضوع التحليل.

٥ - التعبير المستخدم لعناصر التحليل يجب أن يذكر الطريقة التي ترتبط بها المفاهيم التي يذكرها موضوع التحليل.

(٤) لقد تابع رسل زميله مور في الثورة ضد الهيكلية مستخدماً المنهج التحليلي. ولكن، على الرغم من اتفاقهما في هذه الثورة، فقد كان لكل منهما نقطة بداية مختلفة؛ إذ انصب اهتمام مور على القول باستقلال الواقع عن المعرفة، ورفض كل الجهاز الكانتي الخاص بالحدوس والمقولات «الأولية» التي تشكل التجربة وليس العالم الخارجي، وقد وافقه رسل على ذلك متحمساً، إلا أنه كان أكثر اهتماماً من مور ببعض الأمور المنطقية البحتة، وعلى وجه الخصوص نظرية العلاقات الخارجية. ولعل هذا يرجع إلى تأثير رسل بالتعارض الذي رآه قائماً بين العلم المعاصر والميتافيزيقا المثالية، بينما كانت نقطة بداية

(٥) Wisdom, J., «Moore's Technique», in *The Philosophy of G. E. Moore*, p. 425.

(٦) Ayer, A.J., Russell and Moore, *The Analytical Heritage*, Macmillan, London, 1971, pp. 221-222.

مور التعارض بين نظرة الحس المشترك للعالم والنظرة المثالية له^(٧).

وعلى حين يتفق مور ورسل على القول بأن الفلسفة تحليل في جوهرها، نجد أن هدف التحليل عند مور يختلف عنه عند رسل. فإذا كان هدف التحليل عند مور ليس اكتشاف حقائق أو معرفة جديدة عن العالم، بل توضيح ما نعرفه بالفعل، فإن من بين أهداف التحليل عند رسل ازدياد معرفتنا بالعالم الخارجي.

بدأ رسل باتخاذ موقف مور من الحس المشترك، واعتقد بأن كل شيء يقرر الحس المشترك - غير متأثر بفلسفة أوكلاهوت - أنه واقعي فهو واقعي. ولكن رسل تخلى عن هذا الموقف بعد ذلك ونبذ القول بصديق اعتقادات الحس المشترك. «فإذا كان مور يعد الحس المشترك نوعاً من المطلق الاستمولوجي، فإن رسل لا يعده سوى صورة فجة غير منقحة للمعرفة العلمية. إذ أن العلم يذهب - في اعتقاده - إلى أبعد مما يذهب إليه الحس المشترك وكان يهدف في فلسفته للوصول إلى ما اعتقد أنه الدقة واليقين العلمي، وكان يأمل أن يجمع بين منهج ليبتر - أي التجريبية والعقلية - لكي يكتشف إطاراً ميتافيزيقياً تتلام داخله مكتشفات العلم والسهولة العقلية، فإذا لم يكن هذا النسق متفقاً مع ما يقول به الحس المشترك لكان هذا أمراً سيئاً بالنسبة لهذا الأخير»^(٨).

إذا كان مور قد ذهب إلى القول بصديق اعتقادات الحس المشترك، فإنه قد رأى أن تحليل اللغة العادية يفضي بنا إلى إثبات ما يعتقد الحس المشترك. ومن هنا أخذ يحلل القضايا الفلسفية التي يتم التعبير عنها باللغة العادية بقصد تحديد ما تعنيه هذه القضايا على وجه الدقة. وهذا على خلاف رسل الذي نقد اللغة العادية بحجة أنها عاجزة عن التعبير بدقة عن المفاهيم العلمية، فضلاً عن أنها كثيراً ما نضللتنا بنظمها السيء وبألفاظها الغامضة. فاللغة العادية تخلط بين الشكل النحوي للعبارة والشكل المنطقي لها. فقولنا مثلاً «الخيال لا تخور» و«المنقلاوات ليست موجودة» عبارتان لهما صورة نحوية واحدة، لكن على حين تنفي العبارة الأولى أن كائنات محيية (هي الخيل) تنصف بصفة معينة (هي الخوار)، نجد أن العبارة الثانية لا تنفي أن المنقلاوات تنصف بصفة الوجود، بل إنها تقول بالأحرى إنه ليس من بين الكائنات في العالم ما تنصف بكونها عنقاء. وطالما أن الصورة النحوية للعبارة مضللة على هذا النحو ولا تكشف عن الصورة المنطقية الحقيقية التي

(٧) د. محمد مهران: المرجع السابق، ص ٢٣.

(٨) د. محمد مهران: المرجع السابق، ص ٢٥.

تعبّر عنها العبارات، فلا مندوحة لنا من أن نستبدل بها تعبيرات ذات صورة منطقية صحيحة، ولعل هذا ما جعل رسل يحاول وضع لغة منطقية أو مثالية.

(٥) ويُعد فتجنشتين الرائد الثالث من رواد الفلسفة التحليلية إلى جانب مور ورسل، بل إن الفلسفة من حيث هي تحليل لتضخ كاشد ما يكون الوضوح في فلسفة فتجنشتين، فهو يستخدم التحليل بوصفه منهجاً في الفلسفة لا كغاية فلسفية. ويقترب مفهوم فتجنشتين للفلسفة من مفهوم مور لها إلى حد كبير، وذلك على خلاف تصور رسل لها إلى حد ما. فإذا كان مور يرى أن مهمة الفلسفة هي توضيح ما نعرفه بالفعل وليس إضافة معرفة جديدة، فإن الفلسفة عند فتجنشتين فاعلية تنصب على التوضيح المنطقي للأفكار، فنراه يقول: «إن موضوع الفلسفة هو التوضيح المنطقي للأفكار. فالفلسفة ليست نظرية من النظريات بل هي فاعلية. ولذا يتكون العمل الفلسفي أساساً من توضيحات. ولا تكون نتيجة الفلسفة عدداً من القضايا الفلسفية، إنما هي توضيح للقضايا. فالفلسفة يجب أن تعمل على توضيح وتحديد الأفكار بكل دقة، والأظلت تلك الأفكار معتمدة ومبهما - إذا جاز لنا هذا الوصف»^(٩).

وهكذا تتلخص وظيفة الفلسفة عند فتجنشتين في توضيح منطق اللغة والفحص الدقيق لكيفية عملها، إذ أن المجز عن فهم طريقة عمل لغتنا يفضي بنا إلى نوع من «القلق اللغوي» Linguistic anxiety الذي يكشف عن ذاته في محاولة الفلاسفة طرح الأسئلة الميتافيزيقية والاجابة عليها. وإذا وضعنا أصابعنا على بؤرة الداء ومنبع القلق، فسرعان ما تتحلل المشكلات الفلسفية وتتوارى، ومن هنا كانت الفلسفة عند فتجنشتين نشاطاً علاجياً Therapeutic. يقول فتجنشتين إن «معظم القضايا والأسئلة التي كتبت عن أمور فلسفية، ليست كاذبة، بل هي خالية من المعنى. فلنستطيع إذن أن نجيب عن أسئلة من هذا القبيل وكل ما يسعنا هو أن نقرر عنها أنها خالية من المعنى، فمعظم الاسئلة والقضايا التي يقولها الفلاسفة إنما تنشأ عن حقيقة كوننا لا نفهم منطق لغتنا (فهي أسئلة من نفس نوع السؤال الذي يبحث فيما إذا كان الغير هو نفسه الجميل على نحو التقريب) وإذن فلا عجب، إذا عرفنا أن أصح المشكلات ليست في حقيقتها مشكلات على الإطلاق»^(١٠). ولا تختلف وظيفة الفلسفة عند فتجنشتين كما هي معروضة في «الرسالة» عنها في كتاباته

(٩) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، ترجمة د. هزفي إسلام، مراجعة وتقديم د. زكي نجيب

محمود، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨، الفقرة ١١٢، ٤، ص ٩١.

(١٠) المرجع السابق، الفقرة ٤٠٠٣، ص ٨٣.

المتأخرة. ضراء يقول في «المقصود الفلسفي»: «يتم حل المشكلات - لا بتقديم حقائق جديدة، بل بترتيب ما سبق أن عرفناه. فالفلسفة معركة ضد افتتان عقولنا باللغة»^(١١).

(٦) إلى جانب هؤلاء الرواد الثلاثة للفلسفة التحليلية توجد اتجاهات أخرى لعل أشهرها هي حركة الوضعية المنطقية، التي شكلت جماعة فيينا معظم أفكارها. ضمت للوضعية المنطقية عدة أسماء من بينها «شليك» مؤسس جماعة فيينا و«فايرمان» (الذي أحد في تفكيره المتأخر بموقف قريب من موقف فتجنشتين المتأخر ومدرسة أكسمورد) و«كارناب» و«فاينجل» و«كرافت» و«جودل» و«كولمان» و«أير» وغيرهم وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين فلاسفة الوضعية المنطقية، فإنهم قد اتفقوا على عدة مبادئ تمثل المحاور الرئيسية التي تركز عليها حركتهم الفلسفية، وأهمها:

١ - الفلسفة تحليلية.

٢ - الفلسفة علمية.

٣ - القضايا تحليلية أو تركيبية.

٤ - الميتافيزيقا لغو.

وتنتج هذه المحاور الأربعة من تصور معين لوظيفة اللغة وكيفية عملها. لقد ميز الوضعيون المساطفة بين وظيفتين رئيسيتين للغة، إحداهما هي الوظيفة المعرفية التي تستخدم اللغة فيها كأداة تشير إلى وقائع وأشياء موجودة في العالم الخارجي، ولا تزيد مهمة اللغة بذلك على أن تجيء تصورا لهذه الوقائع وتلك الأشياء. أما الوظيفة الثانية للغة فهي الوظيفة الانفعالية ومفادها أن الإنسان قد يستعمل اللغة أحيانا للتعبير عن مشاعر وانفعالات قد تضطرب بها نفسه كما هو الحال عند الشاعر مثلاً، ويدخل في إطار هذه الوظيفة استعمالات معينة للغة تشغل بعض الفلاسفة وتتمثل في العبارات التي تعالج مسائل الأخلاق والميتافيزيقا والجمال. ولو اكتفى فلاسفة الوضعية المنطقية بالتمييز بين وظيفتين للغة وبالتالي بين نمطين من العبارات دأبت الفلسفة الكلاسيكية على الخلط بينهما، ما كان هناك مشكلة، ولوقف تاريخ الفلسفة تجاه هذا التمييز بالتقدير والاحلال. ولكن هؤلاء الفلاسفة أصرروا على أن العبارات التجريبية هي العبارات ذات المعنى

Wittgenstein, L. Philosophical Investigations, Translated by G. E. M. Anscombe, Basil Blackwell, Oxford, 1963, part I, sec. 109.

- بالإضافة إلى قضايا تحصيل الحاصل - وحذفوا كل ما عداها من عبارات من دائرة المعنى مثل عبارات الميتافيزيقا والأخلاق والجمال بحجة أننا لا نجد لها من وقائع العالم ما تطابقه. وتحدثت بالتالي مهمة العبارة ذات المعنى في وصف أو تصوير حالة من حالات الوجود الخارجي، ثم يجيء المحكم على هذه العبارة بعد ذلك بالصدق أو بالكذب بناء على قابلية هذه العبارة للتحقق. وإذا أراد الفيلسوف أن يجعل اللغة موضوعاً لبحثه، فليس أمامه سوى اللغة في هذه الوظيفة المعرفية مضافاً إلى ذلك البحث في العبارة اللغوية من حيث بنيتها ومعناها.

(٧) غير أن هذا التصور للغة من حيث هي موضوع للبحث الفلسفي يطرح مشكلة مفادها: ما الذي يمكن أن نفعله بكل أنواع العبارات الأخرى التي لا تقوم بوصف الوجود الخارجي، وليس لها صلة البتة بالصدق والكذب؟ ماذا نحن فاعلون بالجمل الطلبية (بالأمر والنهي)، والجمل الاستفهامية، وغيرها من الجمل؟ إن هذه الجمل غير قابلة للتحقق، فهل يصح الحكم عليها بأنها خالية من المعنى؟

الجواب عند فتجشتين المتأخر بالنفي. لقد ذهب فتجشتين في «الرسالة» إلى أن وظيفة اللغة المشروعة فلسفياً هي التسمية أو الوصف أو الإشارة، وترتب على هذا تصور معين للمعنى مفاده أن معنى أية كلمة هو الشيء الذي نمثله أو تشير إليه، والاسم يعني الشيء، والشيء هو معناه، غير أنه في كتاباته المتأخرة قد أصطر إزاء تنوع استعمالات اللغة واختلافها إلى اصطناع حيلة جديدة هي ألعاب اللغة. ورفض تقسيم المناطق للجمل إلى ثلاثة أنواع هي التقرير والاستفهام والأمر بحجة أن هناك أنواعاً مختلفة لا تنحصر من الاستعمال للجمل والكلمات، وابتغى من هذا نظرية الاستعمال التي فحواها أن معنى الكلمة هو استعمالها في اللغة.

أما جواب مدرسة أكسفورد على السؤال المطروح فقد جاء بالنفي أيضاً. ولكن، ما هي مدرسة أكسفورد، وما منحها في البحث؟ كان فتجشتين يحاضر في كمبريدج منذ عام ١٩٣٠ وقد حاول في هذه الفترة التخلص من بعض الأفكار التي طرحها في «الرسالة» حاصياً في الآن ذاته إلى أفكار أخرى كانت بمثابة إرهاصات لأفكاره المتأخرة. وتأثر مجموعة من فلاسفة كمبريدج الشبان بهذه الأفكار تأثراً كبيراً والتفوا حول فتجشتين على

هيئة مدرسة عرفت باسم مدرسة كامبردج. ومن أبرز فلاسفة هذه المدرسة «ويردوم» J. Wisdom الذي طور فكرة فتجشيش عن الفلسفة بوصفها نشاطاً علاجياً إلى أبعد الحدود، ومن بين أعضائها أيضاً «مالكولم» N. Malcolm و «بول» G. A. Paul و «ليروين» M. Lazerowitz و «انسكومب» G. E. M. A. Anscombe و «فايزمان» F. Waismann.

غير أن مركز الاهتمام الفلسفي في إنجلترا قد تحول بعد وفاة فتجشيش من كامبردج إلى أكسفورد تحت ريادة «أوستن» J. L. Austin و «رايل» G. Ryle و «سار» في ركايبها «ستراوسون» P. F. Strawson و «هبرت» H. L. A. Hart و «هامبشير» S. Hampshire و «نولمن» S. E. Toulmin و «هير» R. M. Hare و «نويل سميت» P. Nowell-Smith و «أشعيا» I. Berlin و «وارنوك» G. Warnock وشكلت كتابات هؤلاء جميعاً الحركة الفلسفية التي عرفت باسم «مدرسة أكسفورد» أو «فلاسفة أكسفورد» أو «فلسفة اللغة العادية».

لقد أثبت في العقد الخامس من القرن العشرين مسألة دار بشأنها نقاش طويل داخل أكسفورد وخارجها على حد سواء تتمثل في السؤال عما إذا كانت أعمال هؤلاء الفلاسفة تشكل حركة من نوع ما. على أن هذا السؤال لم يشغل هؤلاء الفلاسفة كثيراً أو لعله لا يشغلهم تماماً، وعندما يطرح ينكرون أنهم يشكلون حركة بالمعنى الذي تكون فيه الرضعية المنطقية - مثلاً - حركة فلسفية. حتى أن رايل يكر أن تكون هناك أية وحدة أساسية فيما بينهم. ومن ناحية ثانية، يجد أوستن قدراً من وحدة الإجراء بين بعضهم. ولكنهم في ممارستهم الفلسفية لا يحملون بما إذا كان عملهم يشكل حركة، أو وحدة، أو حتى مجرد تشابه عائلي، أم لا يشكل. واهتمامهم الرئيسي هو حل مشكلات فلسفية جرئية محددة، ويتجنبون مناقشة ما وراء الفلسفة. ويرفضون الشعارات العامة من قبيل «الفلسفة هي البناء المنطقي للغة» أو الشعارات المحددة مثل «معنى القضية هو منهج تحقيقها»^(١٢).

ولكن، ما هي المصادر التي قامت عليها فلسفة أكسفورد؟ يمكن التماس ثلاثة مصادر أساسية معترف بها لهذه الفلسفة على النحو التالي^(١٣):

(١٢) Weitz, M., «Oxford Philosophy», *Philosophical Review*, Vol. LXII, 1953, p. 187.

(١٣) Ibid, p. 189.

١ - أعمال كل من «برتشارد»^(١٤) Prichard و «روس»^(١٥) Rose وذلك لعنايتهما بالحواس اللفوية للحسائل الأخلاقية.

٢ - كتابات فتجنشتين المتأخر وويزكوم وبريس Price^(١٦) ورايل لأنهم قادوا الثورة ضد المدرسة التقليديه في أكسفورد في أواخر العقد الثاني من هذا القرن

٣ - مجموعات المناقشة الأسبوعية التي كانت تصمم عدداً من أساتذة أكسفورد الشبان وخاصة أوستن وبرلين.

ويعتبر المصدر الثالث أكثر هذه المصادر أهمية فيما يرى برلين. إذ يقول: لقد ساء الانحياز الفلسفي - الذي عرف فيما بعد باسم مدرسة أكسفورد - بصورة أساسية في المناقشات الأسبوعية التي كانت تدور بين جماعة قليلة العدد من فلاسفة أكسفورد الشبان - كان أكبرهم سناً في السابعة والعشرين - وبدأ ذلك في العام الجامعي ١٩٣٦ - ١٩٣٧^(١٧) وفي آخر صيف ١٩٣٦ اقترح أوستن أن تعقد مناقشات فلسفية دورية حول الموضوعات التي تشغلنا ويحفل بها معاصرونا من فلاسفة أكسفورد. وأراد أن تلتقي المجموعة على نحو غير رسمي، وبدون أي تفكير في نشر نتائجنا (حتى لو توصلنا إلى أية نتائج) واتفقنا على أن ندعو آير وماك ناب Mac Nabb وورلي Woozley الذين كانوا يدرسون الفلسفة في أكسفورد حينئذ. وانضم إلى هؤلاء مشهورات هامبشير وماك كينون Mackinnon. وبدأت اللقائات في وقت ما من ١٩٣٦ - ١٩٣٧ (وأظن في ربيع سنة

(١٤) هارولد آرثر برتشارد (١٨٧١ - ١٩٤٧): استاذ كرسي هوابث للفلسفة الأخلاقية بجامعة أكسفورد وكان أبرز أعضاء الحركة الواقعية التي قامت بتلك الجامعة والتي كان كوك ولسون زعيمياً لها. ومن كتاباته نظرية المعرفة عند كانت، ١٩٠٩. وكان لبحثه وحمل تقوم الفلسفة الأخلاقية على خطأ ١٩١٣ أثر كبير في انحياء الأخلاق الحديثة، وله أيضاً كتاب الواجب والجهل بالواقع، ١٩٣٢.

(١٥) وليام دافيد روس (١٨٧٧ - ١٩٤٠) كان عبداً لكلية أوديل بجامعة أكسفورد. عرف أكثر ما عرف باهتمامه بفلسفة أرسطو، إذ أن طبعاته لكتب أرسطو في «الميتافيزيقا» و«الطبيعيات» و«التحليلات» مع الشرح والتحليل تعتبر من أكثر الأعمال أهمية من أرسطو في القرن العشرين. زد على هذا رجوع العقل إليه أكثر من غيره في صياغة الأخلاق الحديثة صياغة جديدة في العصر الحديث. ومن كتاباته العمل الصواب والعمل الخير، وأسس الأخلاق.

(١٦) هري هابرلي برليس (المولود في ١٨٩٩) فيلسوف إنجليزي، استاذ كرسي ويكم للمنطق، ودميل بيوكوليدج بجامعة أكسفورد. حقل أكثر ما حقل بموضوع الإدراك الحسي وفلسفة العقل. ومن مؤلفاته «الإدراك الحسي» و«التفكير والخير».

(١٧) Berlin, I. «Austin and The Early Beginnings of Oxford philosophy», in Essays on J. L. Austin, (1971) by Berlin, I. (and others), The Clarendon press, Oxford, 1971, p. 1.

١٩٣٧) وجرت هذه اللقاءات في يوم الخميس من كل أسبوع في حجرات بكلية أول سولر All souls بعد الغداء، واستمرت - مع فترات انقطاع قليلة - حتى صيف عام ١٩٣٩. وكان عدد الموضوعات الرئيسية المطروحة للمناقشة والبحث أربعة هي:

- ١ - الإدراك الحسي؛ نظريات عن المعطيات الحسية كما ناقشها برايس وبرود
- ٢ - الحقائق الأولية A priori، أعني القضايا التي ظهر أنها صادقة أو كاذبة بالضرورة، ومع ذلك لا يبدو أنها قابلة للرد إلى قواعد أو تعريفات.
- ٣ - التحقق والسمة المنطقية للعبارة غير الواقعية التي كان يطلق عليها في تلك الأيام اسم الافتراضات التي لم يتم التحقق منها أو اللاوقات.
- ٤ - معرفتنا بالعقول الأخرى^(١٨).

وثمة مصدر آخر نادراً ما يشار إليه مع أنه من المصادر الهامة لفلسفة أكسفورد: إنه برتراند رسل. فقد كانت مهاجمة رسل «اللعبة المفضلة» في أكسفورد الأمر الذي أدى إلى نسيان ما أسهم به في تشكيل التصور الرئيسي لفلسفة أكسفورد. فلو قارنا - على سبيل المثال - كتاب رسل «معرفتنا بالعالم الخارجي» بكتاب رابيل «مفهوم الذهن» - وكلاهما قمة في بناء فلسفة بطريقتين مختلفتين - لوجدنا أنهما يفومان على تصور واحد للفلسفة من حيث المنطق. إن التهكم الأساسي في «مفهوم الذهن» هو تقريباً تنفيد قراء رسل رأيا رابيل. والمنطق - فيما يرى رابيل - هو أساساً توضيح المفاهيم واستعمال التعبيرات. وتفضي متابعتها - من بين ما تفضي إليه - إلى إنكار النظرية الرئيسية في كتاب «معرفتنا بالعالم الخارجي» بقدر ما يمثل هذا الكتاب نسخة معدلة من التقليد الديكارتى. إن ما فعله رابيل في «مفهوم الذهن» وهو ما فعله جميع فلاسفة أكسفورد هو أنهم قد أخذوا بصورة جادة - وبطريقة ما كان يحلم بها رسل - نصحه بالبحث عن الجذور المنطقية للنظريات. وما كشفوا عنه النقاب - وبخاصة في تربة لحديقة متنوعة المفاهيم، وعكس ما زعم رسل وجوده - هو الذي أقام بينه وبينهم الاختلافات الشاسعة^(١٩).

لقد اعتقد فاجشتين وفلاسفة أكسفورد بأن ثمة شيئاً ما أعطى في مناهج الفلاسفة السابقين وأن المنهج الصحيح لحل المشكلات الفلسفية لا بد أن يتضمن دراسة دقيقة

Ibid, p. 9

(١٨)

Weitz, M., op. cit., pp. 189-190

(١٩)

لمنطق النعم. والحقيقة أن هذه النقطة عرصة دائماً لسوء الفهم «ذلك أن أي فيلسوف يستعمل مهجاً جديداً من شأنه أن يعطي - على الأرجح - انطباعاً بأنه في الواقع لا يمارس فلسفة على الإطلاق، بل يمارس موضوعاً آخر، موضوعاً يمثل في ذهنه أحباً موقع الفلسفة والياس يميلون إلى هذا الانطباع خصوصاً حينما يكون ذلك الموضوع الآخر هو اللغة شيء ما سطحي مثل دراسة اللغة كيف يستطيع أن يقودنا إلى حل أي من المشكلات الفلسفية العميقة؟» (٢٠)

غير أن اللغة التي حفل فلاسفة أكسفورد بفحص منطقها هي اللغة العادية، وذلك على خلاف رسل والوضعيين المناطقة الذين حاولوا الاستمالة بلغات اصطلاحية ذات صياغة صورية عالية، وهذا يعني اختيار فلاسفة أكسفورد لنقطة بداية مختلفة. فقد اقتنع هؤلاء الفلاسفة بصورة واضحة أن المرء عندما يقرر التفلسف يجب عليه أن يبدأ حيث يكون أفضل من البدء من أي مكان آخر. ويأخذ ما يفرضنا أن نترك المرء حيث هو، وننتقل إلى قفزة صحيحة نقطة بداية معينة تبدو واعدة أكثر. «المفكرون الذهنيون - على سبيل المثال - متلهفون على البدء من الله، أو على الأقل متلهفون للوصول إليه بأسرع ما يمكن طالما أن كل شيء آخر في نظرهم يعتمد عليه حل شأنه. ويروم التجريبيون البدء بمعطيات الإدراك الحسي، طالما أن تلك المعطيات هي وحدها القادرة على إقامة صحة الحقائق حول عالم الخبرة. أما الرياضيون المناطقة فإنهم تواقون إلى البدء بالكائنات المجردة التي تشكل عالمهم المختار، طالما أنهم على يقين أنه في هذه الحدود فقط يمكن تفسير أي شيء تفسيراً دقيقاً» (٢١).

ولكن، كيف نفترض الوصول من حيث نكون إلى نقطة بداية معقولة إلى حد بعيد، وكيف ندرك أنها النقطة الصحيحة التي يجب أن يقع عليها الاختيار من بين نقاط كثيرة؟ إن كل فلسفة تقدم إجاباتها، ويتم تحديد الإجابة عن طريق الافتراضات الخاصة أو الركائز التي تقوم عليها هذه الفلسفة، والتي هي مرفوضة من أية فلسفة أخرى تعارضها

Pearl, D. «Wittgenstein and Austin», in *British Analytical Philosophy*, edited by Williams, B., (٢٠) and Montefiore, A. Routledge & Kegan Paul, London. The Humanities press, New York, 1971, p. 17

Burke, E. A. *In Search of Philosophic understanding*, George Allen & Unwin LTD, London, (٢١) 1967, p. 40

وهكذا يجد الإنسان نفسه أمام خيارات متباينة ولا يعرف أيها أقرب إلى الصواب. وهنا يتقدم فيلسوف اللغة العادية ناصحاً لنا بأن نعرض عن هذا الجدل الفلسفي وأن نبدأ نواً من حيث نكون، ومعنى هذا أن نطرح التعريفات المثالية للكلمات الرئيسية في المشكلة موضع البحث، ثم نفحص الاستعمال العادي لهذه الكلمات كما يجري في الحياة اليومية. وسنجد أنها أكثر تنوعاً في استعمالاتها وتضع كثيراً من التمييزات البالغة الدقة التي طالما غفل الفلاسفة عن إدراكها. ولعل مرجع هذا أن كلامنا يتغاسم صورة الحياة، في مجتمعه، ونستعمل من أجل التواصل بيننا وسائل اللغة التي تواضعنا عليها. وعندما ندرك هذا يصبح واضحاً أن الدروس المتنوعة والتمييزات الدقيقة التي تم إثباتها بشكل مولوق به من خلال استعمال اللغة هي دروس وتمييزات مدخنة الآن في هذه الاستعمالات العادية للكلام، ولا يمكن تجاهلها أو الانحراف عنها طالما أن تفكيرنا الخاص مرتبط بما تواضعنا عليه في اللغة.

إن فيلسوف اللغة العادية على ثقة أنه عندما يتحول تفكير المرء بهذه الطريقة من التعريفات المثالية، أي الاستعمالات العادية لها، فلا شك أنه سيدرك تنوعاً كبيراً للطرق التي يتم بها استعمال الكلمات، وسيدرك الافتراضات التي تكمن خلف الانحرافات الفلسفية عن هذه الطرق، والتي ستبدو خاطئة وخريبة عند التضياع أمرها.

إذا كان الوضعيون الماطقة قد نظروا إلى الوصف (أو التقرير) على أنه الوظيفة النموذجية الجديرة بالبحث الفلسفي، وحاولوا بالتالي أن يجعلوا من العبارة التقريرية قالباً تُقَدُّ عليه عنوة كل صور التعبير اللغوي بحجة أن هذه العبارة هي وحدها ذات المعنى وفقاً لمبدأ إمكانية التحقق للمعنى، فإن فلاسفة أكسفورد قد نظروا إلى الوصف بوصفه وظيفة واحدة من بين وظائف كثيرة متنوعة للغة؛ إذ توجد إلى جانب الوصف أغراض أخرى تستخدم من أجلها اللغة. فهناك السؤال، والأمر والنهي، والتعجب، والرجاء، وهلم جرا. الأمر الذي دفع فلاسفة أكسفورد إلى البحث عن قواعد الاستعمال، أي القواعد التي تحكم استعمال هذه العبارة أو تلك تحت هذا الطرف الممين أو ذاك، ومن ثم راحوا يبحثون عن المعنى في حدود الاستعمال اللغوي، وابتعدوا إلى نظرية جديدة هي نظرية الاستعمال للمعنى.

ومن أجل إبراز هذه النظرية الجديدة قسمنا البحث إلى خمسة فصول تسبقهم مقدمة وتلحقهم خاتمة، عالجنا في الفصل الأول بعض المواقف الفلسفية من اللغة العادية ثم

أتمناها بموقف فلاسفة أكسفورد منها. ثم ناقشنا في الفصل الثاني تصور فتجنشتين المبكر والمتأخر لوظيفة اللغة وقد أخذ في التصور المبكر بالنظرية التصويرية التي نتجت عنها نظرية في المعنى شبيهة بنظرية التحقق عند الوصعية المنطقية. غير أن فتجنشتين عندما حاول تجنب القصور الذي قبدى له من النظرية التصويرية عثر على حيلة جذبه هي ألعاب اللغة التي تمثل التصور المتأخر عنده لوظيفة اللغة، وهو التصور الذي نتجت عنه نظريته في المعنى استلهم بعض فلاسفة أكسفورد كثيراً من أصولها وحاولوا في المصلين الثالث والرابع عرض تصور فلاسفة أكسفورد لتحليل وظيفة اللغة معتمداً في المطروحات الأدائية وأعمال الكلام عند أوستن وأصداء هذا التحليل عند بقية فلاسفة أكسفورد ثم أثره على من سار في ركبهم من فلاسفة اللغة. وأخيراً ناقشنا في الفصل الخامس نظرية التحقق للمعنى وكشفنا عن بعض مثالبها حتى نمكّن لنظرية الاستعمال للمعنى التي تمثل حجر الزاوية في فلسفة أكسفورد

ولم يكن في وسعنا أن نأتي في هذه الدراسة على شتى جوانب فلسفة أكسفورد؛ إذ أن هذا أمر دونه زهرة الجبل، وحسبنا اختيار بعض الجوانب التي تكشف بوضوح عن مكنون تلك الفلسفة، ونحقق الهدف المرحوم من البحث. ولا يهوننا ما في دراستنا من نقائص سنسعد كثيراً بمن يضع يده عليها، ولمن يجد طريقة لتكملتها سنكون من الشاكرين.

ويطيب لي أخيراً أن أزجي الشكر جريلاً والثناء جسيلاً لاستاذي الدكتور محمد مهران شكرياً وثناء أعبر بهما عن امتناني وعرفاني برعاية قد أحاطني بها منذ أن وجهني إلى دراسة هذا الموضوع ولا يزال، كما أتقدم بعظيم تقديري لاستاذي الدكتور محمد مدين لدي تعصل علي بحسن توجيهه وإرشاده. وعلى الله قصد السبيل

الفصل الأول

التحليل الفلسفي للغة العادية

١.١. تمهيد

يرتكز بحث العلاقة بين اللغة العادية والعلمية - في إطار الفلسفة المعاصرة - على ثلاثة افتراضات هي:

- ١ - أن كثيراً من العبارات الفلسفية الهامة «تحدد» عن اللغة العادية.
- ٢ - أن هذه العبارات مصلطة وتبدو غالباً غير هامة إلى حد ما عندما تُعاد صياغتها بصورة صحيحة.
- ٣ - أن أية عبارة فلسفية تحدد عن اللغة العادية هي عبارة خاطئة.

يسلم كثير من الفلاسفة المعاصرين بالافتراضين الأول والثاني، غير أن الافتراض الثالث يمثل إشكالاً ضخماً بين هؤلاء الفلاسفة. منهم من أخذ الواصل من صحته كما فعل فوجنشتين في كتاباته المتأخرة؛ إذ أنه يرى أن اللغة العادية صحيحة تماماً، وطالما أنها كذلك فأية عبارة تحدد عنها تعتبر خاطئة. كما يسلم به مالكولم في تفسيره اللغوي لدواع مور عن الحس المشترك. ومن ناحية ثانية، فقد رفضه رسل عندما ذهب إلى أن اللغة العادية مليئة بالخلط واللبس والاشترار في المعاني، ونزع إلى وضع لغة مثالية. فما هي اللغة العادية؟ وما الذي تنطوي عليه هذه المواقف السابقة؟ وما هو موقف فلاسفة أكسفورد منها؟

وفي محاولة لتحديد مفهوم اللغة العادية يقول رايل: «عندما يتحدث الناس عن استعمال اللغة العادية، فإن كلمة «عادي» تكون في مقابلة ضمنية أو صريحة مع «غير مألوف» و«سري» و«اصطلاحي» و«شعري» و«رمزي» أو أحياناً «قديم». وتعي كلمة «عادي» «مشترك» Common و«علمي» Colloquial و«دارج» Vernacular و«طبيعي» Natural... و«غير رمزي» Non-notational و«على كل لسان». وكلمة عادي

على تعارض عادة مع الأساليب التي تعرف قلة من الناس فقط كيفية استعمالها، مثل المصطلحات الفنية والرموز الاصطناعية للمحامين، واللاهوتيين، والاقتصاديين، والعلامة، ورسامي الخرائط، والرياضيين، والمناطق الرمزيين^(١). ومع ذلك يرى رابيل أنه لا يوجد حد فاصل بين كلمة «مشاركة» و«غير مشاركة»، و«اصطلاحية»، و«غير اصطلاحية» ويتساءل: «هل «كربوراتور» [السيارة] كلمة في الاستعمال المشترك أم فقط في الاستعمال غير المشترك إلى حد ما. وهل «التطريز» كلمة على شفاة كل رجل، أم على شفاة كل امرأة فقط؟ وماذا عن «القتل الخطأ» و«التضخم المالي» و«خارج القسمة» و«تسلل»؟»^(٢).

هناك إعراء قوي لربط اللغة المادية باللغة الطبيعية. غير أن هذا الربط لا يمكن أن يتم ببساطة. لأن اللغة الطبيعية ذاتها - كالانجليزية مثلاً - تنصص مجموعة من المفردات الاصطلاحية وسيكون من الخطأ أن نقيم تعارضاً بين اللغة الانجليزية ولغة الفيزياء، على الرغم من أنهما لغتان متميزتان من النوع العام ذاته. فما يقال في الفيزياء قد يتم التعبير عنه - بصيغة عامة - في اللغة الانجليزية، كما قد يتم التعبير عنه في اللغات الطبيعية الأخرى. وعلى هذا النحو، لا يمكن أن تتطابق اللغة المادية مع اللغة الانجليزية - أو أية لغة طبيعية أخرى - بل تتطابق بحسب على أفضل الفروض مع الجزء غير الاصطلاحي أو الجزء الدارج منها^(٣).

ولكن، هل اللغة المادية صحيحة أم مليئة بالخلط، وهل تكفي لصياغة الأفكار الفلسفية أم ينبغي تجنبها عند صياغة هذه الأفكار والبحث عن لغة أخرى مثالية؟ وهل الحبور عنها سيؤدي إلى الوقوع في برائن الإرباك أم لا؟ ثاني الإجابة على هذه الأسئلة في صورة مواقف متباينة من اللغة المادية. وهي موقف كل من مور ورسل وفيتجنشتين ومالكولم. والسبب في اختيار هذه المواقف واضح إلى حد كبير، إذ أنها تمثل المواقف التي انطلق منها موقف فلسفة أكسفورد، سواء بالقبول والتعديل تارة، أو بالرفض تارة أخرى. ومنعرض لها فيما يلي.

(١) Ryle, G. «Ordinary Language», The philosophical Review, Vol. LXII, 1953, p. 167 .

(٢) Ibid, p. 168 .

(٣) Bird, G. philosophical Truth, Hutchinson University Library, London, 1972, p. 118 .

٢.١. مواقف فلسفية من اللغة العادية

١.٢.١. موقف مور:

يعتبر جورج مور أول من وجه أنظار الفلاسفة إلى البحث في اللغة العادية، وذلك لأنه استهدف تحليل القضايا الفلسفية التي يتم التعبير عنها باللغة العادية بعبء تحديد ما نعنيه تلك القضايا على وجه الدقة. إذ أننا كثيراً ما نطرح في العلمة أسئلة وسجيب عليها إجابات متباينة مما يترتب عليه صعوبات كثيرة لأننا لا نحدد بداية ما الذي سأل عنه بالتحديد. وما هو مور يستهل كتابه «مبادئ الأخلاق» بقوله: «يبدو لي أن الصعوبات والإحتلافات التي يرعرع بها تاريخ علم الأخلاق - كما في سائر الدراسات الفلسفية الأخرى - ترجع أساساً إلى سبب بسيط للغاية؛ أعني، محاولة الإجابة على أسئلة بدون أن نتبين أولاً وعلى وجه الدقة حقيقة السؤال الذي مسجيب عليه. وأما لا أعرف إلى أي مدى يصل الفلاسفة باستبعادهم مصدر الخطأ، إذا ما حاولوا الكشف عن السؤال الذي يطرحونه، قبل أن يشرعوا في الإجابة عليه؛ إذ أن جهد التحليل والتميز صعب للغاية عادة؛ فكثيراً ما نخفق في القيام بالكشف المطلوب، حتى على الرغم من أننا نضع محاولة محددة للقيام بهذا»^(١).

ولهذا لم تكن المشكلة عند مور هي ماذا نعرف، بل المشكلة هي: ماذا نعني بهذا الذي نقول إننا نعرفه؟ وبعبارة أخرى، فإن غاية الفلسفة عنده ليست اكتشافاً لحقائق لم تكن نعرفها من قبل، بل هي توضيح ما سبق لنا معرفته. وأهم وسيلة لهذا التوضيح هي تحليل اللغة العادية. ويلجأ مور إلى اللغة العادية بوصفها اللغة المعبرة بشكل صادق عن التصورات والمفاهيم التي تتوصل إليها بالحس المشترك Common sense. فما هو الحس المشترك؟ وهل أسس مور دفاعه عن الحس المشترك على اللغة العادية، بحيث يعد دفاعه هذا دفاعاً عن اللغة العادية ضد الحيودات الفلسفية عنها؟

إن تعبير «الحس المشترك» - بمعناه العادي غير الاصطلاحي في اللغة التحليلية - يعني «الحكم المصائب» أي المحاذقة الطبيعية، والإصابة العملية. غير أن لهذا التعبير في

Moore, G. E. *Principles Ethics*, Cambridge, the university press, 1948 preface, p. VII

(١)

الاستعمال الفلسفي معنى مخالفاً، فهو يؤخذ حرفياً ليعني «الفهم العام المشترك» أو على الأصح «المعتقدات العامة» المشتركة بين جميع الناس أو المعتقدات الناشئة عن إجماع الأكثرية^(٥). ولا تتضمن كلمة «حسن» نوعاً من الملكات، ولا تتضمن كلمة «مشترك» العصمة من الخطأ، فالشيء يوصف بأنه وجهة نظر الحسن المشترك إذا كان يأخذ به أغلب الناس. ومن ثم فلا تؤلف آراء الحسن المشترك - شأنها في ذلك شأن الحقائق الرياضية - موقفاً فلسفياً، وإنما هي بالأحرى كيان من المعطيات يكون بمنأى عن النقد الفلسفي ويمكن للفلسفة أن تبدأ منه^(٦).

إذا كان الحسن المشترك يعني المعتقدات العامة أو ما هو مفترض من معتقدات في الحياة اليومية، فما نوع هذه المعتقدات؟ إن جميع الناس سواء كانوا من أرفع العبقرة الأخلاقيين أو كانوا أميين على غير حظ من قوة التخيل، يسمون الأشياء الحمراء «حمراء» والساخنة «ساخنة»، والأيام المشمسة «شمسة». ومن هذه الأشياء والنحوت - وهي مشتركة بينهم جميعاً - يتوصلون إلى اعتقادات مشتركة. فهم جميعاً يعتقدون أن الطعام يسد الجوع، وأن الماء يطفى النار، وأن وصول السنة سيقطع وكل فصل منها يتلو الآخر حسب ترتيب منظم، وتشأ مثل هذه المعتقدات عن أشد أنواع التجارب اليومية حظاً من الهدائية. ولا شك في أن عدد هذه الاعتقادات يصبغ نعيمه على وجه الدقة. ولكن من المحتمل أن تضاف معتقدات جديدة إلى هذا المخزون كلما مضى الجنس البشري متطوراً على مدى أزمان طويلة. وربما كان من الصحيح أيضاً القول بأنه ليس كل الناس يمتلكون نفس العدد من المعتقدات المشتركة، ولا كل اثنين يتفان تماماً في تصور نفس الأهمية المنوطة بهذه المعتقدات. ولكن بالرغم من هذا يمكننا أن نقول: هناك معتقدات يشارك فيها الناس جميعاً، مثلما توجد صفات جسمية يشترك فيها جميع الناس، نعتي أن جميع الناس يعملون أو يلبنون حاجات بيولوجية أو اجتماعية، وأنهم على قدر ذلك يتأثرون بهذه الحاجات على النحو نفسه. «فالمعرفة المستمدة من معتقدات مشتركة» هي نتيجة هذا التأثير ومصدرها هو تجربة من أشد التجارب أهمية وشمولاً، أي التجربة الإنسانية في أدنى

(٥) رنداك (جون هرمان) ويونغر (جوستاس): مدخل إلى الفلسفة، ترجمة د. ملحم قريان، دار العلم للملايين، مؤسسة فورتكليف للطباعة والنشر، بيروت - نيويورك، ١٩٦٣، ص ٥٩.
(٦) محمد مدين: النظرية الأخلاقية عند جورج مور، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص ٥٣.

مراتبها البيولوجية والفيزيولوجية والاجتماعية. وكل ما هو ضروري للحصول عليها هو استعمال الحراس والذاكرة وأبسط درجات التفكير العقلي. ولكننا إذا تحدثنا عن هذه المعرفة المشتركة لم يكن لنا أن نتحدث عن موقف، إذ أننا سنحصل على تلك المعرفة كيفما اتفق لا بفضل «أسلوب» نستخدمه. فهي معرفة لا تنتج عن البحث بل عن مجرد العيش كما أنها معرفة غير مصحوبة بنقد وليس هناك معرفة أشد أولية منها^(٧).

ولقد استهدف مور من دفاعه عن الحس المشترك أمرين:

- ١ - التأكيد على أن هناك عدداً من القضايا التي غالباً ما نؤكدّها ونعتقد فيها تكون صادقة، وأن الملاسفة الذين استهدفوا إنكارها لم يقدموا أسباباً وجيهة لدحضها.
- ٢ - التأكيد على أهمية التمييز بين صديق القضية وتحليلها، فإذا جاز الشك في تحليل القضية فلا يجوز الشك في صحتها.

ومن ثم يهاجم مور الفلاسفة الذين يضمنون مذاهبهم قضايا تتعارض مع الحس المشترك كزعم باركلي بأن الموضوعات المبريئة توجد فقط عندما يتم إدراكها، وزعم أفلاطون بأن الأجسام المادية ليست حقيقية، وإدعاء برادلي أن الزمان والمكان غير حقيقيين، بالإضافة إلى الزعم بأن لا أحد يستطيع أن يعرف يتيقن أن هناك شخصاً آخر موجوداً^(٨). ورد مور على هذه القضايا، وصاغ مألوكولم هذه القضايا وردود مور عليها على هيئة حوار بين مور وفيلسوف كالتالي:

١ - فيلسوف: «لا توجد أشياء مادية».

مور: «إنك مخطيء يقيناً، ما هي يد، وما هي أخرى، وهكذا يوجد على الأقل شيئين ماديين».

٢ - فيلسوف: «الزمان غير حقيقي».

مور: «إذا كنت تعني أنه لا تعقب أبداً أية حادثة حادثة أخرى أو تسبقها، فإنك مخطيء بلا شك؛ لأنني «بعد» الغداء ذهبت لأتريظس، وبعد ذلك أتحدث حماماً، وبعد ذلك احتسيت الشاي».

(٧) رندال (جون هرمان) ويونغر (جوستاس): مدخل إلى الفلسفة، ترجمة د. ملحم قريان، ص ٦٠، ٥٩.

(٨) محمد منين: النظرية الأخلاقية عند جورج مور، ص ٥٤.

٣ - فيلسوف: «المكان غير حقيقي».

مور: «إذا كانت تمنى أنه لا يوجد شيء على يمين شيء آخر، أو على شماله، أو تحت، أو فوقه، فإنك مخطيء بلا شك. لأن هذه المعيرة على يسار هذا القدم، ورأسى موقهما معاً».

٤ - فيلسوف: «لا أحد يدرك شيئاً مادياً».

مور: «إذا كنت تعني بكلمة «يدرك» «يسمع» و«يرى» و«يحس»، النخ، علا يمكن أن يكون شيئاً أكثر من الكذب، لأنني الآن أرى وأحس هذه القطعة من الطباشير».

٥ - فيلسوف: «لا يوجد شيء مادي غير مدرك».

مور: «إن ما تقوله محال، طالما أن أحداً لم يدرك حجرة نومي حينما كنت نائماً ليلة البارحة ومع ذلك كانت موجودة بلا شك».

٦ - فيلسوف: «إن كل ما يراه الإنسان عندما ينظر إلى شيء هو جزء من ذهنه».

مور: «هذا المكتب الذي يراه كل منا الآن هو بلا شك ليس جزءاً من ذهني، وفي الحقيقة، لم أر أبداً جزءاً من ذهني».

٧ - فيلسوف: «كيف تثبت أن العبارة القائلة: إن إحساساتك ومشاعرك وتجاربك الخاصة هي الموجودة فقط، عبارة كاذبة؟».

مور: «بالطريقة التالية: إنني أعرف «أنك» تراني الآن وتسمعي. زد على ذلك إنني أعرف أن زوجتي تعاني من آلام الأسنان ويلزم نتيجة لذلك أن هناك إحساسات، ومشاعر، وتجارب غير التي تخصني».

٨ - فيلسوف: «إنك لا تعرف «يقينا» أن هناك أية مشاعر أو خبرات غير خبراتك الخاصة».

مور: «على العكس تماماً، إنني أعرف ييقين مطلق أنك تراني الآن وتسمع ما أقول، وأعرف كذلك أن زوجتي تعاني من آلام الأسنان. ونتيجة لذلك فإنني أعرف ييقين مطلق أن هناك مشاعر وخبرات أخرى غير مشاعري وخبراتي».

٩ - فيلسوف: «إننا لا نعرف يقينا أن العالم لم يخلق منذ خمس دقائق، وأنه منتهى بالحضريات».

مور: «إنني أعرف يقينا أنني قد عشت وغيري من الناس طوال سنوات عديدة. وإن كثيراً من الناس قد عاشوا قبلاً، وأنه سيكون محالاً إنكار هذا».

١٠ - فيلسوف: «إننا لا نعرف يقينا صلق أية عبارة حول الأقياء العادية».

مور «كل ما يعرف أن هناك علة كراسي في هذه الحجرة، ومن العث افتراض أنا لا يعرف هذا، بل نعتقد فقط، وأنه ربما لا يكون الواقع».

١١ - فيلسوف: «كل العبارات التجريبية هي في الحقيقة فروض».

مور «إن العبارة القائلة إنني تناولت إسطوري منذ ساعة هي عبارة تجريبية بحتة، وسيكون سخيفاً القول بأنها افتراض».

١٢ - فيلسوف: «العبارات الأولية A priori هي في الحقيقة قواعد للنحو».

مور: «إن ٩ مضروبة في ٩ تساوي ٨١ هي عبارة أولية، ولكن من الخطأ أن نسميها قاعدة لنحو»^(٩).

ويؤكد مور أن القصص التي أنكرتها المذاهب المثالية صادقة باعترافنا جميعاً، لأننا عرفناها بالحواس المشتركة وهي معرفة لا يجوز أن تكون موضع نسأل. فأننا أعرف وغيري من الناس أنه يوجد الآن جسم بشري حي هو جسمي. وقد ولد هذا الجسم في وقت معين في الماضي، وظل على وجوده منذ ذلك الحين، رغم تعرضه للتغير، فمثلاً كان لحظة ولادته ولمدة من الزمن بعد ولادته أصغر مما هو الآن. وظل منذ ولادته حتى الآن نصفاً بالأرض غير بعيد عنها، وكانت هناك منذ ولادته أشياء أخرى كثيرة لها شكل وحجم في أبعاد ثلاثة وكان هذا الجسم على مسافات متفاوتة من هذه الأشياء»^(١٠).

إن العبارات الفلسفية ودحض مور لها - في نظر مالكولم - عبارات لغوية خداعة، ومور يعطينا في الردود التي عرضناها نموذجاً لرؤية شيء ليس جزءاً من ذهن الرائي، وما عمله هو الاعتماد على (الحواس اللغوية) الذي يشرنا بالخطأ عندما نكون جالسين على الكراسي ثم نقول إننا نعتقد في وجودها ولا نعرفها بيقين أو نقول إن هناك احتمالاً في وجودها. ويجعلنا نشعر بأنه من الملائم في حالات معينة أن نقول إن المرء يرى قلماً أو مكتباً، ومن غير الملائم أن نقول إنه يرى جزءاً من ذهنه، فإن هذا مما يشير السخرية على حد قول ويذم^(١١).

(٩) Malcolm, N. «Meaning and ordinary language» in schlick, p. A. (ed), The philosophy of G. E. (٩)

Moore, 2nd ed, Tudor publishing Company, New York, 1952, pp. 346-347

Moore, G. E. «A Defence of Common Sense», in Malcolm, J. H. (ed.), Contemporary (١٠)

British philosophy, Vol. 11, London, Allen & Unwin, New York, Macmillan, 1952, pp.

194-195

(١١) محمد مدين: النظرية الأخلاقية عند جورج مور، ص ٦٣، ٦٤.

لقد حاول مالكولم ولازرويتز تفسير دفاع مور عن الحس المشترك تفسيراً لغوياً، فقد اعتقدا أن مور أسس دفاعه عن الحس المشترك على اللغة العادية، ودفاعه هذا دفاع عن اللغة العادية ضد المخرجين عليها. عندما يقول الفيلسوف «كل العبارات التجريبية فروض»، أو «كل العبارات الأولية A priori هي في الحقيقة قواعد للنحو»، فإن مور سرعان ما يهجم في الحال لأنه يحس بالحيوات عن اللغة العادية المتضمنة في هذه الافتراضات. فهل «٤٩ ناقص ٢٢ تساوي ٢٧» قاعدة للنحو؟ وهل «هزمت إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣» فرض؟ ربما ما هذه الطريقة السخيفة في الكلام! ويوضح لنا هجوم مور أن استعمالنا العادي للتعبيرات مثل «قاعدة للنحو» و«فرض» مختلف تماماً عن الذي تفترضه هذه الافتراضات الفلسفية. وإذا قال طفل يتعلم اللغة إن «٤٩ ناقص ٢٢ تساوي ٢٧» قاعدة للنحو و«هزمت إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣» فرض، لوجب علينا أن نصح له قوله، ونقول بأن هذه اللمة ليست طريقة صحيحة للكلام^(١٢).

يمثل تفلسف الغالبية العظمى من الفلاسفة - فيما يرى مالكولم - في رفضهم الحاد تقريباً للغة العادية، بينما يمثل تفلسف مور في المقام الأول في تنهيه لأراء منكري اللغة العادية. وإن الدور التاريخي العظيم لمور يكمن - حقيقة - في أنه ربما كان أول فيلسوف يدرك أن دابة عبارة فلسفية تحيد عن اللغة العادية هي عبارة خاطئة، وأنه دافع بقوة عن اللغة العادية ضد الحيوات الفلسفية عنها^(١٣).

وبكذا يلجأ مور إلى اللغة العادية بطرق شتى وعصراً كأساس للدفاع عن نظرياته الخاصة ودحض النظريات الأخرى، وهي على النحو التالي: «١٤».

أولاً: إظهار ما نعتقد جميعاً. إذا كنا جميعاً نؤكد شيئاً ما فمن المسموع افتراض أننا نعتقد. وإذا كنا نعتقد جميعاً، فيمكن أن نسميه باعتقاد الحس المشترك.

ثانياً. يشير مور مراراً وتكراراً في مناقشته لأية نظرية إلى الاستعمال العادي للتعبيرات المرجوة في هذه النظرية مع إشارة ضمنية إلى أننا نسلك الطريق الصحيح إذا التزمنا بهذا الاستعمال، ونحرف عن الصراط المستقيم إذا تحلينا عنه أو قمنا

Malcolm, N., *Meaning and ordinary language* - op. cit., p. 362

(١٢)

Ibid, p. 368

(١٣)

White, A. R., G. E. Moore: *A Critical Exposition*, Basil Blackwell, Oxford, 1938, p. 32-34 (١٤)

بتصحيحه ويحتجبه هذا عادة في الرأي الواضح القائل بأن الاستعمال العادي هو المعيار لصحة الاستعمال. وأن «ما يتعارض مع العرف» يكون غير صحيح. ولكن إلى أي مدى تختلف هاتين الطريقتين للاحتكام إلى اللغة العادية؟ إن الطريقة الأولى هي الاحتكام إلى «ما يقوله معظمنا»، والثانية هي الاحتكام إلى «كيف يتكلم معظمنا». وفي حين يتعلق «كيف يتكلم معظمنا» بالأسلوب وبالصواب المفهومي، أي بما هو ذو معنى وما هو خلو من المعنى، فإن «ما يقوله معظمنا» لا يتصل إلا بما هو مقبول بصورة مشتركة على أنه صحيح.

ثالثاً: تستعمل اللغة العادية بطرق عديدة على أنها معك لاختبار النظريات الفلسفية:

أ - يتم إثبات الحجج عن طريق الإشارة إلى استعمال التعبيرات المتضمنة فيها على أنه استعمال مناسب وصحيح تماماً. ويتم رفض الحجج الأخرى وذلك لأنها تنطوي على «مجرد إساءة استعمال اللغة». ولقد عرف الفلاسفة أن ما ينبغي أن يفصلوه بالتعبير هو على وجه الدقة ما يقصده أي شخص آخر. وإن أي شخص عادي سوف يفهم المقصود، إذا سمع هذه الكلمات. وعندما يستعمل الفلاسفة كلمات اللغة العادية بطريقة تتعارض مع استعمالها العادي، فإن مور يذهب إلى رفض مذاهبهم بوصفها سخيفة.

ب - كثيراً ما نكتشف أن ما يقصده الفلاسفة من وراء أقوالهم يتعارض مع ما يعتقد المحس المشترك. ومور على يقين تماماً من أننا نتمسك دائماً في الحياة المشتركة بنظريات تختلف مع نظرياتنا الفلسفية. وكلما ظهرت هذه الاختلافات مع صدق اعتقادات المحس المشترك، فإن مور يرفض نظريات الفلاسفة بشدة ويسلم باعتقادات المحس المشترك.

ج - وطالما أن مور يعتبر أن أحد الأسباب الرئيسية للأنواع المتباينة من التناقض الموجود في مذاهب الفلاسفة هو عنهم باللغة العادية، فيجوز أن نقول إن هذا البحث يسم ملاحظاتهم على أنها «مضللة». ولعل التضييل ليس سيئاً في حد ذاته لرفض النظرية الفلسفية؛ بل العقبة الكؤود التي تعترض هؤلاء الفلاسفة هي:

١ - إما أنهم يستعملون لغة عادية وصحيحة في حالة يتعارض فيها ما يقولونه مع اعتقادات المحس المشترك. أو

٢ - يستعملون مصطلحات خاصة بهم، وبالتالي لا يرتبط ما يقولونه باعتقادات

الحس المشترك بأية علاقة، فلا هو يثبتها ولا هو يدحضها. أو

٣- ينتقلون من استعمال إلى آخر بغير علم فيقعون بذلك في المحال.

إن الاختلافات مع الاستعمال العادي تسم المذهب الفلسفي على أنه متصل، ومعر عنه بصورة غير صحيحة، وربما محال والاختلافات مع الحس المشترك تسم المذهب الفلسفي على أنه خاطئ. ومن ناحية ثانية، إذا جاءت لغة الفيلسوف مسجمة مع اللغة العادية، يتم التعبير عن نظرياته - سواء كانت صحيحة أو خاطئة - تعبيراً صحيحاً

وثمة ساقطة تتعلق بطبيعة لجوء مور إلى كل من الحس المشترك واللغة العادية. هل يمكن أن يمر بينهما أم لا؟. أمن الخطأ - كما يزعم وايت A. R. White - أن نحيط بينهما ونماثلهما؟، أم توافق مالكولم على القول بأنه لا يوجد تمييز بينهما. ولكن إما أن مطرح اللجوء إلى الحس المشترك بوصفه غير متعلق بالفلسفة، أو يعيد تصنيفه ومماثلته باللجوء إلى اللغة العادية^(١٥). يقول وايت (الذي لم يزعم فقط بأن مور قد ميز بين لجوئه إلى الحس المشترك ولجوئه إلى اللغة العادية، بل زعم أنه قد فعل كذلك، وإن الفروقة الصحيحة لكتابات مور تظهر هذا): «إن اللجوء إلى اللغة العادية هو في رأيه [أي مور] تابع للجوء إلى الحس المشترك. ولقد عكس مالكولم والدين انفقوا معه الأوضاع الصحيحة المتبادلة لهما»^(١٦). وللاتفاص من أهمية لجوء مور إلى الحس المشترك يقول مالكولم «يمكن جوهر تكيف مور لرفض العبارات الفلسفية في بيان أن هذه العبارات تتعارض مع اللغة العادية»^(١٧).

والحقيقة - فيما يرى وارنوك - أن مور لم يعبر في أي موضع عن فكرة أن اللغة العادية صحيحة في ذاتها، ولم يجادل الملاسعة الآخرين لمحاولاتهم استبعادها صراحة أو خفية. ويمرر مور القضية عرضاً مختلفاً تماماً؛ فما يدافع عنه هو دائماً «صدق» قضايا معينة مشتركة تماماً، وليس ملامة اللغة التي تم التعبير بها عن هذه القضايا ويأخذ بوجهة النظر القائلة إن الآخرين من الفلاسفة قد تمسكوا بمذاهب متعارضة مع «صدق» هذه

(١٥) Greig, G., «Moore and Analytic», in Aschmann, A., and Luzzowicz, M., (eds): G. E.

Moore, *Essays in Retrospect*, London, George Allen & Unwin. New York, Humanities press, 1970, p. 250

White, A. R., G. E. Moore: A Critical Exposition, p. 7 (١٦)

Malcolm, N., «Moore and ordinary language» op. cit., p. 349 (١٧)

الفصاياه، وليس لأنهم رفضوا الاستعمال المشترك للكلمات^(١٨).

ومع ذلك يعترف وارنوك بأن مور قد دافع بمعنى ما عن اللغة العادية؛ وذلك بمعنى أنه قد نظر إليها على أنها ملائمة لأغراضنا. واعتبر أن الطرق الاصطلاحية أو الطرق الأخرى غير المألوفة في الحديث غالباً ما يكون خطرها أكثر من نفعها. والأهم من هذا كله هو - بالتأكيد - الدفاع عن صدق عبارات الحس المشترك، مع أن تحليلها قد يكون صعباً والاصرار على أنه لا يمكن لحجة كائنة ما تكون أن تظهر أن هذه العبارات كاذبة، أو حتى مشكوك فيها^(١٩).

إن مور نفسه قد رفض التفسير اللغوي لدفاعه عن الحس المشترك الذي قدمه ماركولم ولازرويتز، فقد قابل بدعشة التهجئة التي توصل إليها لازرويتز الذي زعم أن مور عندما كان يحاول بيان أن الزمن حقيقي فإن كل ما كان يستهدفه هو التوصية بأنه لا ينبغي أن نستخدم تعبيرات معينة على نحو مختلف عما تفعل بالفعل، ولكن مور يؤكد قائلاً «إنه إذا كان هذا هو كل ما فعلته فإني أكون قد ارتكبت خطأ فاحشاً وذلك لأنني لم أعتقد هذا ولا أعتقد الآن». إن ما يكشف خطأ تناقضات الفلاسفة هو التباين بين هذه التناقضات ومتبصرات الحس المشترك وليس مجرد الانحراف عن «اللغة» التي صيغت فيها هذه التناقضات وبين لغة الحس المشترك. فقد أصاب Ayer عندما قال إن مور لم يكن مهتماً بالاستخدام الجاري باعتباره كذلك، إنما بتدعيم وجهة نظر الحس المشترك للمعالم. إن الحس المشترك إذا كان يتعلق بالمعتقد الجاري على يزيد دور اللغة الجارية عن كونها أداة لعرض آراء الحس المشترك ومن ثم لا تكون بحاجة إلى دفاع طالما أنها (أداة) للفيلسوف وليست (معطى). إن الذين أصرروا على تفسير مور على هذا النحو كانوا مبالغين لحد ما إلى ربط موقف مور بموقف فتجنشتين المتأخر. وطالما أن مور قد رفض هذا التفسير اللغوي لدفاعه، أهى رفضه اعتبار الدفاع مجرد بيان لاقتراحات لفظية أو توصيات لمطبة، فهل نستطيع الزعم بأن الذين أصرروا على هذا التفسير قد فهموا «دفاع» مور على نحو أفضل مما فهمه هو؟^(٢٠).

Warren G. J., *English philosophy Since 1940*, London, Oxford University press. New York, (١٨)

Toronto, 1961, P 22.

Ibid, pp. 22-23

(١٩)

(٢٠) محمد مدين: النظرية الأخلاقية عند جورج مور، ص ٧٥.

١.٢.٣. موقف رسل:

بدأ رسل باتخاذ موقف مور من الحس المشترك وبحثه في ثورته ضد الهيكلية الجسدية في إنجلترا متمثلة في برادلي، وكشف رسل عن ذلك في الترجمة الذاتية الموجزة التي كتبها عن نفسه. وبعد الإشارة إلى تجاوزه للمرحلة الهيكلية نراه يقول: «ولقد اجتاز مور أيضاً المرحلة الهيكلية، ولكنها كانت عند أقصر زمناً منها عندي. وتولى قيادة الثورة، وبعثته وفي نفسي شعور بالحرر. لقد زعم برادلي أن كل شيء يعتقد الحس المشترك هو مجرد مظهر، وبحثنا نحن فمكنا المسألة من طرف إلى آخر، واعتقدنا أن «كل شيء» يقرر الحس المشترك - غير متأثر بفلسفة أو لاهوت - أنه واقعي فهو واقعي واستبحنا لأنفسنا - وفي أنفسنا شعور الهارب من السجن - الاعتقاد بأن العشب أخضر، وأن الشمس والنجوم موجودة حتى لو لم يكن هناك إنسان يدركها»^(٢١).

غير أن رسل قد تخلى عن هذا الموقف بعد ذلك ورفض القول بصدق اعتقادات الحس المشترك، وراح يقد اللغة العادية بوصفها عاجزة عن التعبير بدقة عن المفاهيم العلمية كما أنها كثيراً ما تضللنا بتعلمها Syntax السيء وبألفاظها الملتبسة. وما هو يقول «ينبغي في محاولتنا التذكر الجاد أن لا نقتنع باللغة العادية، بما فيها من التباسات ومالها من نظم سيء». وأنا ما زلت على اقتناع بأن التثبيت المنيد باللغة العادية في أفكارنا الخاصة هو واحد من المصاعب الأساسية في سبيل التقدم في الفلسفة. إن كثيراً من النظريات الحالية لا يمكن ترجمتها إلى «آية لغة دقيقة. وأظن أن هذا هو السبب في عدم شيوع مثل هذه اللغة [المثالية]»^(٢٢). ويقول في هجومه على فلاسفة اللغة العادية «إنني لا أستطيع أن أدرك على الإطلاق لماذا لا تكون اللغة العادية ذاتها مليئة بالخلط»^(٢٣). ولكي تتحرر الفلسفة من هذا الخلط عليها أن تضع لذاتها لغة سليمة منطقياً هي اللغة الاصطناعية.

Russell, B., «My Mental Development», in schlipp, P. A. (ed.): The philosophy of Bertrand (٢١)

Russell, The Library of Living philosophers, Inc., Evanston, Illinois, 1946, p. 12

Russell, B., «Reply to Criticism» in schlipp, P. A. (ed): The philosophy of Bertrand Russell, p. (٢٢) 694

(٢٣) برتراند رسل: حكمة الغرب، الجزء الثاني، الفلسفة الحديثة والمعاصرة، ترجمة د. فؤاد زكريا سلسلة عالم المعرفة (٧٣) الكويت، ١٩٨٣، ص ٣١٣، ٣١٤

يطلق رسل على هذه اللغة الاصطناعية عدة أسماء مختلفة إلى حد ما؛ ومن بين هذه الأسماء «اللغة الكاملة منطقية» و«اللغة المنطقية الكاملة» و«اللغة المنطقية المثالية» و«اللغة المنطقية» و«اللغة المثالية». ومن الواضح من هذه الأسماء أن هذه اللغة قد وضعها الفلاسفة لأغراض المنطق أساساً^(٢٤).

يمكن تعريف اللغة المثالية بأنها نظام من الرموز *signs* سوف يتخلص تماماً من العيوب والأخطاء الفلسفية التي يزعم رسل أن اللغة العادية تزخر بها^(٢٥). ويرتبط التزوع إلى وضع لغة مثالية بعملية التحليل ومنظمة بنظرية النظرية المنطقية التي قال بها رسل وقتجشنتين، وهي نظرية تشترك في الكثير مع نظريات لمسبق منها عن المكونات النهائية البسيطة التي قال بها العقلانيون. وهذه الفكرة هي أساس جميع محاولات وضع لغة كاملة تعبر عن كل شيء بأقصى قدر من الدقة^(٢٦).

ولكن لا يجب أن نفهم من ذلك أن رسل قد وضع بالفعل مثل هذه اللغة ونفذت على يديه تحققاً كاملاً. فاللغة المنطقية التي طورها في *پرتيكيا* *متسليكاه* ليست إلا مجرد مثال غير كامل للغة المطلوبة. ولكن هل يقصد رسل من وراء محاولته هذه أن تكون اللغة المثالية لغة فلسفية؟ الحق أن رسل في كتاباته المتقدمة كان يقصد - فيما يبدو - أن يجعل منها بالفعل لغة فلسفية أهم من أن يقتصر استخدامها في مجالات معينة. بل لعله كان في هذا يأمل أن يحقق دلالة العقلانية التي كان يصبو إليها ليرتز. فقد علم بالفعل مع ليرتز بأن كل ما هو مركب إنما يتكون من بسيط. وأن هدف التحليل هو التوصل إلى هذه البسيط ومن هنا جاءت الحاجة إلى وضع لغة مثالية تعبر عن هذه البسيط التي يلت في تلك المرحلة بسيط مطلقة. ولكنه انتهى إلى رفض القول بإمكان معرفة أن هناك بسيط، أو بمعنى أدق أن ما نحصل إليه بالتحليل ليس هو بسيط مطلقة بل نسبية. فقد كان لا بد له أن يمد النظر في مجالات الإفادة من اللغة المثالية، فبينه في أعماله المتأخرة ليحاول التضييق من هذه المجالات لتقتصر على مجالات معينة على وجه لا نستطيع منه إمكانية القول بأنها لغة فلسفية عامة، بل لغة تستخدمها في بعض المجالات حيث تميز اللغة

(٢٤) د. محمد مهران: فلسفة برتراند رسل، الطبعة الثالثة، طر: المطبعة القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٧٢.

(٢٥) Black, M. *Russell's Philosophy of Language*, in Schilpp, P. A. (ed): *The Philosophy of Bertrand Russell*, p. 231, 27.

(٢٦) برتراند رسل: حكمة الترميز، الجزء الثاني، ترجمة د. فؤاد زكرياء، ص ٢٦٢.

الحاربة^(٢٧) هناء يقول في رده على «بلاك» الذي ذهب إلى القول بأن رسل يدعو إلى لغة مثالية - وإنتي لم أقصد مطلقاً الإلحاح بصورة جادة على أنه يجب ابتكار مثل هذه اللغة، اللهم إلا في مجالات معينة ومن أجل مشكلات معينة^(٢٨).

وهكذا نرى رسل يقترب أخيراً من موقف مور وتجنشتين فيما يتعلق بالرجوع إلى اللغة العادية بكل ما فيها من غموض وليس واشتراك في المعاني، مع أنه لم يسلم بدعوى فتجنشتين أن اللغة العادية صحيحة تماماً.

٣.٦.١. موقف فتجنشتين:

لم يلتفت فتجنشتين ابتداء الفلاسفة إلى تحليل اللغة العادية فحسب، فهذا أمر سبقه إليه مور، بل نبههم إلى أن اللغة العادية هي المعيار الذي نحكم به على صحة أو بطلان ما نقوله من عبارات ولكن إذا كان الاحتكام إلى اللغة العادية أمراً مسلماً به فيما يتعلق بكتابات فتجنشتين المتأخرة، فهل نزع فتجنشتين إلى وضع لغة مثالية في «الرسالة»؟

ليس من الصواب الزعم - كما فعل رسل وآخرون - بأن فتجنشتين المبكر قد اهتم ببناء لغة كاملة منطقياً أو لغة مثالية، في حين أن فتجنشتين المتأخر قد غير اهتماماته لمجرد تحليل اللغة العادية^(٢٩). فقد جانب رسل الصواب عندما قال في مقدمته «الرسالة» فتجنشتين: «و فتجنشتين يهتم بدراسة الشروط التي تجعل اللغة كاملة منطقياً - لا بمعنى أن أية لغة تعتبر كاملة منطقياً، ولا بمعنى أنه يمكن الاعتقاد بأننا قادرون هنا والآن على أن ننشئ لغة كاملة تماماً من الناحية المنطقية - ولكن بمعنى أن كل وظيفة اللغة، أن تكون ذات معنى، وهي لن تؤدي هذه الوظيفة إلا بقدر اقترابها من اللغة المثالية التي نفترضها»^(٣٠). نقول إن رسل قد جابه الصواب في ذلك لأن فتجنشتين يقول في

(٢٧) د. محمد مهران: فلسفة برتراند رسل، ص ٢٧٢.

(٢٨) Russell, B. «Reply to Criticism», op. cit., pp. 493-494

(٢٩) Fujimoto, T. «The Notion of Erklaenung» in Ambrose, A. and Lazarewitz, M., (ed): Ludwig

Wittgenstein: philosophy And Language, London, George Allen and Unwin LTD, New York,

Humanities Press Inc., 1973, p. 227

(٣٠) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، ترجمة د. عزمي إسلام، مراجعة وتقديم د. زكي نجيب

محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨، مقدمة برتراند رسل، ص ص ٢٢، ٢٣

وسوف نشير إلى هذه الترجمة فيما بعد بالترجمة العربية.

«الرسالة» «إن جميع قضايا اللغة الدارجة هي بالفعل - في واقعها الذي تقع به - مرتبة ترتيباً منطقياً كاملاً»^(٣١). ثم أعاد التوكيد على هذا في «المحور» بقوله: «من الواضح أن كل جملة هي في لغتنا «مرتبة» كما هي موجودة»^(٣٢).

واللغة العادية - فيما يرى فجنشتين - جزء من التاريخ الطبيعي الإنساني؛ «واللغة الجارية هي جزء من الكيان العضوي الإنساني»^(٣٣). ويؤكد فجنشتين على هذا في «المحور» بقوله: «إن الصور الأولية مثل إصدار الأوامر، وطرح الأسئلة، وسرد الأحداث، والثرثرة، هي جزء من تاريخنا الطبيعي [سيرة حياتنا] كالمشي والأكل والشرب واللعب»^(٣٤). غير أن فجنشتين قد مضى إلى مرحلة أبعد في كتاباته المتأخرة عندما قرر أن اللغة العادية صحيحة تماماً، ولا يحق للفلسفة أن تتدخل في الاستعمال العادي للغة، وكل ما يمكن أن تفعله هو أن تصف هذا الاستعمال فحسب. فنراه يقول «لا يجوز أن تتدخل الفلسفة مطلقاً في الاستعمال الفعلي للغة، ويمكن في النهاية أن تصفه فحسب لأنها لا يمكن أن تعطيه أي أساس. إنها تترك كل شيء على ما هو عليه»^(٣٥). ومعبّر صراحة استخدام الكلمات في اللغة هو طريقة استعمالنا لها في اللغة العادية؛ «عندما أتكلم عن اللغة (الكلمات، والجمل، إلخ...) يجب أن أتكلم لغة الحياة اليومية»^(٣٦). ومن هنا ظهرت بعض الأفكار الرئيسية في فلسفته مثل «لعبة اللغة» و«صورة الحياة» و«تشابهات العائلة» وكلها تدور في فلك فكرته المحورية التي مفادها «معنى الكلمة هو استعمالها في اللغة»، وسوف نناقش هذا فيما بعد. وتتمثل مهمة الفيلسوف في إعادة الكلمات من استعمالها الميتافيزيقي إلى استعمالها العادي في الحياة اليومية. يقول فجنشتين:

«عندما يستعمل الفلاسفة كلمة «المعرفة»، و«الوجود» و«الشيء» و«الآن» و«القضية» و«الاسم»، ويحاولون إدراك ماهية المسألة، فحجب على الواحد منهم أن يسأل

(٣١) المرجع السابق، الفقرة ٥٥٦٣هـ، ص ١٣٧.

(٣٢) Wittgenstein, L., *Philosophical Investigations*, Translated by G. E. M. Anscombe, Basil Blackwell, Oxford, 1963, Part 1, sec. 98.

(٣٣) لودفيج فجنشتين رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٤٠٠٩.

(٣٤) Wittgenstein, L., *Philosophical Investigations*, part 1, sec. 25.

(٣٥) Ibid, part 1, sec. 124.

(٣٦) Ibid, part 1, sec. 120.

هذه دائماً: هل يتم اتصال الكلمة بالفعل دائماً بهذه الطريقة في لعبة اللغة التي هي موضعها الأصلي؟ إن ما فعله هو إعادة الكلمات من استعمالها الميتافيزيقي إلى استعمالها في الحياة اليومية^(٣٧).

إذا كان لا يمتح للفتنة أن تدخل في الاتصال العادي للغة - فيما يرى فيجشتين - فذلك لأن اللغة العادية صحيحة تماماً ومن الخطأ القول إننا في الفلسفة نبحث اللغة المثالية بوصفها صالحة للغة العادية. لأن هذا يجعل الأمر يبدو كما لو أننا اعتقلنا أننا نستطيع تحسين اللغة العادية. ولكن اللغة العادية صحيحة تماماً. ونحن كلما نخرج لغات مثالية فليس ذلك لكي نعيّلها بلغة العادية، بل فقط لكي نحل مشكلة ما نشأت في ذهن شخص ما من طريق النظر بأنه قد أدرك الاتصال الدقيق للكلمة المشتركة^(٣٨).

وعلى هذا النحو رأى فيجشتين أننا حينما نوقف لغات مثالية فلا تمثل هذه اللغات إلا مواصفات لا تزيد قيمتها عن كونها توضيحات للغة العادية، ولا يمكن أن تحل محلها.

٤.٢.١. موقف مالكونم:

إذا كان فيجشتين قد أشار بشارة خاطئة إلى أن اللغة العادية صحيحة تماماً، فإن مالكونم قد دفع عن هذه الفكرة في مقاله صور واللغة العادية بصورة واضحة، ولم يكن تحسراً الوجهة هو صور بقدر ما يمثل موقفاً فلسفياً خاطئاً، ثم نُظر إليه فيما بعد على أنه تقدم دفاع عن وجهة نظر فلاسفة أكسفورد فيما يتعلق باللغة العادية. لقد حاول مالكونم في تحسره الدفاع صور عن الحس المشترك أن يدحض فكرتين: الأولى إن اعتبارات الحس المشترك خاطئة تجريئاً، والثانية إنها متناقضة ذاتياً. ثم انتهى إلى أن اللغة العادية صحيحة تماماً.

غير أن أول اعتراض يمكن أن يوجه إلى مالكونم هو الاعتراض التالي: إن الناس

^(٣٧) Ibid, part 1, sec. 116.

^(٣٨) Wittgenstein, L. The Blue and Brown Books, Harper Torchbooks, The Academy Library.

Harper & Row, Publishers, New York, 1958, p. 28

العادين جهلاء، ويقنعون معلومات خاطئة، وهم نتيجة لذلك منطوقون في أكثر الأحوال. واللغة العادية هي لغة الناس العادين الذين ربما يؤكدون سريقتهم بعبارات تتعلق بأشياء مادية مثل قولهم «إن الأرض مسطحة» في حين أنها كروية بالفعل.

يلزم للرد على هذا الاعتراض - فيما يرى مالكولم - أن نحذر أن هناك طريقتين ربما يخطيء المرء بهما عند صياغة عبارة تجريبية:

الطريقة الأولى: ربما يخطيء المرء فيما يتعلق بالوقت للتجريبية.

الطريقة الثانية: يجوز أن يعرف المرء ما هي الوقت للتجريبية، ولكنه ربما يستعمل لغة خاطئة لوصف هذه الوقت. ويجب أن نسمي الطريقة الأولى «خطأ يتعلق بالوقت» والثانية «استعمال لغة غير صحيحة» أو «استعمال لغة غير ملائمة» لوصف استعمال لغة خاطئة» (٣٩).

الحقيقة أن كل إنسان قد قال في فترة ما من الزمن الماضي إن الأرض مسطحة، وهذا خطأ واضح: إذ اعتقد كل إنسان قال بهذا أنك لو رحلت على سفينة ولبحرت غرباً فستصل في النهاية إلى الحالة وتعود. ولم يعتقدوا أنك لو رحلت إلى البحر غرباً ستعود إلى حيث بدأت. وعندما قالوا إن الأرض مسطحة كانوا منطوقين. والطريقة التي أنشأت بها عبارتهم هي أنهم أنشأوا فيما يتعلق بالوقت، وليس لأنهم استعملوا لغة غير صحيحة، فقد استعملوا لغة صحيحة تماماً لوصف ما اعتقدوا خطأ أنه الواقع (٤٠).

لتفرض حالة فيها يتفق شخصان (أ) و (ب) فيما يتعلق بالوقت التجريبية، ومع ذلك تختلف عبارة كل منهما حولها. على سبيل المثال، ينظر شخصان إلى حيوان، ورواه كل منهما عن قرب بصورة واضحة. ويتفق أوصافهم للحيوان اتفاقاً تاماً. ومع ذلك يقول (أ) إنه ثعلب ويقول (ب) قتب، ويمكن أن نسمي اختلافهما «اختلافاً نظرياً». وهناك - بطبيعة الحال - صواب وخطأ فيما يتعلق بالاختلافات النظرية؛ إذ يستعمل أحدهما أو كلاهما لغة غير صحيحة (٤١).

لتفرض أن هناك حالة تشبه الحالة السابقة مع الاستثناء التالي: إن الشخص (ب)

Milne, R. *Science and Ordinary Language*, op. cit., p. 336

(٣٩)

Ibid., p. 336

(٤٠)

Ibid., p. 336

(٤١)

الذي يقول عن الحيوان إنه ذئب لا يفتق مع الشخص (أ) فيما يتعلق بصفات الحيوان فقط، بل يفتق معه كذلك على أن هذا النوع من الحيوان يسمى بصورة عادية «ثعلماً» وإذا ظل (ب) على إصراره بأنه ذئب لاستطعن أن تدرك كم سيكون موقفه سخيفاً. وذلك لأن (أ) إذا كان قد استعمل تعبيراً لوصف حالة معينة، فذلك التعبير الذي يتم استعماله بصورة عادية لوصف هذا النوع من الحالة، فإن (ب) قد استعمل لغة خاطئة وما جعل عبارته سخيفة هو أن اللغة العادية صحيحة^(١٢).

إن الذي دفع الفلاسفة للهجوم على اللغة العادية - فيما يرى مالكولم - هو افتراضهم أن تعبيرات اللمة العادية متناقضة ذاتياً. لقد ظن بعض الفلاسفة أن أي تقرير عن وجود شيء مادي مثل «توجد أريكة في الركن» هو تقرير متناقض ذاتياً. وظن بعضهم أن أي تقرير عن الإدراك الحسي لشيء مادي مثل «أرى ذبابة على السقف» متناقض ذاتياً. وظن بعضهم أن أي تقرير عن وجود شيء مادي غير مدرك مثل «لقد احترق المنزل»، عندما لم يكن بجواره أحد متناقض ذاتياً، كما افترض بعضهم أن العبارات التي تصف العلاقات المكانية مثل «الموقد على يسار الثلاجة» متناقضة ذاتياً. واعتقد بعض الفلاسفة أن العبارات التي تصف العلاقات الزمانية مثل «جاءت حنان متأخرة عن اخواتها»، ولكن قبل أن يتم إغلاق الباب، متناقضة ذاتياً. كما وقع في ظن بعض الفلاسفة أنه من التناقض الذاتي التوكيد على أن العبارة التجريبية تتم معرفتها بيقين، مثل «أنا أعرف بيقين أن الحوض ممتلئ نصفه». والافتراض الذي يكمن خلف كل هذه الافتراضات هو أن التعبير العادي يمكن أن يكون متناقضاً ذاتياً. ويرى مالكولم أن هذا الافتراض خاطئ. ويعني «بالتعبير الذي له استعمال عادي»، أي التعبير الذي يتم استعماله بصورة عادية لوصف موقفاً من نوع معين، ولا يعني «بالتعبير العادي» أن التعبير يلزم استعماله مراراً وتكراراً، وإنما يجب أن يكون تعبيراً يتم استعماله لوصف مواقف من نوع معين، سواء كانت مواقف من نوع موجود بالفعل أو من نوع ممكن الوجود. ولكي يكون التعبير عادياً يجب أن يكون لديه «استعمال» مقبول بصورة شائعة. وكل العبارات التي أوردناها من قبل - وطن فلاسفة شتى أنها متناقضة ذاتياً - هي تعبيرات عادية بهذا المعنى^(١٣).

Ibid, pp. 356-357

(١٢)

Ibid, pp. 358-359

(١٣)

والسبب في أن التعبير العادي ليس متناقضاً ذاتياً هو أن التعبير المتناقض ذاتياً لا يتم استعماله «أبداء» لوصف موقف من أي نوع: إنه تعبير ليس له استعمال وصفي. والتعبير العادي هو التعبير الذي يتم استعماله لوصف موقف من نوع معين، وطالما يتم استعماله لوصف موقف من نوع معين، فإنه يصف هذا النوع من الموقف. وعلى العكس، فلا يصف التعبير المتناقض ذاتياً أي شيء. والقضية القائلة بأن التعبير العادي ليس متناقضاً ذاتياً نحصيل حاصل. وهكذا يخطئ الفيلسوف الذي يرفع بأن اللغة العادية متناقضة^(١٤).

وبلغت مالكولم انتباهنا إلى ضرورة التمييز بين نوعين من التعبيرات العادية

١ - تعبيرات عادية مثل «يوجد شبح».

٢ - تعبيرات عادية تشير إلى علاقات زمانية أو مكانية مثل «مبكراً»، و«على يساره»، أو تشير لأشياء مادية.

إن التعبير «يوجد شبح» - فيما يرى مالكولم - له استعمال وصفي وهو تعبير عادي. ولا يلزم عن حقيقة أنه تعبير عادي أن هناك أي إشباح قط. ولكن من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن الناس يمكنهم تعلم معنى كلمة «شبح» بدون أن يروا بالفعل أي إشباح. أعني، أنه يمكن تفسير معنى كلمة «شبح» لهم في حدود معاني الكلمات التي يعرفونها بالفعل. وهذا هو النوع الأول من التعبيرات العادية. أما النوع الثاني فيوضحه مالكولم عندما يرى أن ثمة اختلافاً بين تعليم كلمة «شبح» وبين تعليم تعبيرات مثل «مبكراً» و«متأخراً» و«على يسار» و«خلف» و«فوق» و«الأشياء المادية» و«من الممكن أنه» و«من المؤكد أنه». ويمكن بيان الاختلاف على النحو التالي: في حين تستطيع أن تعلم شخصاً معنى كلمة «شبح» بدون أن تظهر له مثلاً للتطبيق الصحيح لهذه الكلمة، فإنك لا تستطيع أن تعلم شخصاً معنى هذه التعبيرات (أي التي تشير إلى علاقات مكانية وزمانية) بدون أن تراه أمثلة للتطبيق الصحيح لتلك التعبيرات. فلا يمكن للناس أن يتعلموا معنى تعبيرات من قبيل «على يساره» أو «فوق» ما لم يكونوا قد رأوا بالفعل أمثلة لشيء يوجد على يسار شيء آخر، وشيء يوجد فوق شيء آخر. واختصاراً، فإنهم لا يستطيعون تعلم معاني التعبيرات

التي تصف علاقات مكانية بدون أن يكونوا قد اطلعوا على بعض الأمثلة للعلاقات المكانية، ويجزؤون - بطريقة مبالغة - عن تعلم استعمال التعبيرات التي تصف علاقات زمانية مثل «مبكراً» و«متأخراً» ما لم يكونوا قد رأوا أمثلة للأشياء التي تقوم في هذه العلاقات الزمانية. ولا يمكن للناس أن يعطوا معنى من المحتمل أنه كثير ينطبق على العبارات التجريبية، ومن المؤكد أنه كثير ينطبق على العبارات التجريبية، إلا إذا رأوا حالات للاحتكام التجريبي وحالات لليقين التجريبي، واذركوا الاختلاف أو الاختلافات بينهما^(٤٥).

وعلى هذا النحو ينكر مالكونم الزعم بأن اعتقادات الحس المشترك خاطئة تجريبياً عن طريق التفريق بين نوعين من الخطأ: خطأ يتعلق بالوقت، وخطأ استعمال لغة غير صحيحة، كما ينكر الزعم بأن اعتقادات الحس المشترك متناقضة ذاتياً عن طريق بيان أن التعبير الفلسفي الذي يشير عن هذه الاعتقادات ليس متناقضاً ذاتياً؛ إذ أنه يستعمل لوصف موقف من نوع معين، في حين لا يستعمل التعبير المتناقض ذاتياً لوصف موقف من أي نوع. ويستعمل مالكونم من هنا وذلك إلى القول بأن اللغة العادية لغة صحيحة.

٣.١. اللغة العادية عند فلاسفة أكسفورد:

١.٣.١. الصور المألوفة للغة العادية:

أشرنا إلى دفاع فريدمان ومالكونم عن الشعور القائل بأن اللغة العادية صحيحة تماماً. ويجري التعرف الفلسفي على إنساق هذا الشعور بمدرسة أكسفورد حتى شاع من بين أسماء هذا الاتجاه الفلسفي اسم «فلاسفة اللغة العادية» أو «فلسفة اللغة العادية». وهذا صحيح إلى حد كبير، ومضلل إلى حد ما؛ لأن من بين فلاسفة أكسفورد من أدرك تقاضى الصور المألوفة للغة العادية، ويضع هذا من التمييزات التي وضعها رابيل في مقالته «اللغة العادية» بين «استعمال اللغة العادية» و«الاستعمال الفلسفي للتعبير (...)» و«التعرف اللغوي». زد على ذلك أن اللغة العادية لم تعد الحكم الفصل في المتزعات الفلسفية كما صورها مالكونم، بل أصبحت مجرد «شاهد»، فهي على حد تعبير فريدمان ليست «الكلمة الأخيرة» بل الكلمة الأولى^(٤٦).

^(٤٥) Ibid, p. 300-301

(٤٥)

^(٤٦) Austin, J. L. *Philosophical Papers*, edited by J. O. Urmson and G. J. Warnock, 2nd ed.

(٤٦)

The Clarendon Press, Oxford, 1970, p. 205

لا شك أن وراء تبني فلاسفة أكسفورد في البداية للمبدأ القائل بصحة اللغة العادية إغراء مقنعاً يتمتع به هذا المبدأ. وهذا ما سنحاول الكشف عنه فيما يلي. هب أننا نصنع أنفسنا مكان فيلسوف تتجلفبه الحيرة والارتباك من كل جانب بشأن نظريات متباينة نادى بها أسلافه ويتعلم بوضوح ثبات صدق أية نظرية منها، ولعله وضع نظرية خاصة به ثم أدرك الآن أنها قاصرة لا تفي بالقرصن التشدد. وضاق عليه الحناق حتى كاد أن يتخلل عن الفلسفة بحجة أنها مجموعة من الدعاوى والأشئلة التي لا تقبل الإجابة. ثم خطر له شيء ما قدم له الممتاح الجديد. فما هو؟ يجوز أن يكون اهتمام فيلسوفنا منصباً على مشكلات تتعلق بالمعرفة الإنسانية، ويعرف بلا شك نظريات المعرفة التي اقترحها الفلاسفة في الماضي، تلك النظريات التي تقترض كل واحدة منها تعريفاً خاصاً بها لكلمة «يعرف»، وتؤكد أن هذا التعريف قد أدرك المعنى الصحيح نهائياً وبصورة حاسمة، وأن أي تعريف آخر يجوز تبنيه هو تعريف خاطيء. وهنا يظهر المفتاح الجديد عندما يعرض فيلسوفنا عن الوضع الزائف للمجدل الفلسفي ويختلط بالناس العاديين. فيلاحظ أنهم يستعملون كلمة «يعرف» مراراً وتكراراً عندما يتكلم بعضهم مع بعض، وأن استعمالاتهم للكلمة متنوعة بصورة لم تكن في الحساب. وبعض هذه الاستعمالات متشابه بوضوح مع استعمال العلماء لهذه الكلمة عندما يفسرون اكتشافاتهم (والذي ربما يؤخذ على أنه الاستعمال المقياسي للكلمة)، ولكن بعضها الآخر ينطوي على معنى مختلف تماماً. ويلاحظ الفيلسوف من بين الاستعمالات الأخيرة ما يلي:

«إنني أعرفه منذ فترة طويلة».

«إنني لم أفعل هذا، ولكنني على يقين بأنني أعرف كيف أفعله».

«حسناً، ماذا تعرف؟»^(٤٧).

يفكر فيلسوفنا في هذه الاستعمالات الشائعة مقارناً إياها بالنظرية الفلسفية حول معنى «يعرف»، وفجأة تبرز الفكرة الجديدة، ولا يصير الفلاسفة في أي موضع اللهم إلا في السقوط بين برائن الارتباك والخطأ، لأنهم قد عجزوا عن إدراك أن الفهم والتوصيل - في حالة هذه الكلمات - لا يتوقفان على التعريفات المثالية، وأن المعنى ببساطة هو ما يظهر خلال الطريقة التي تستعمل بها الكلمات، مع إشارة خاصة إلى التمييزات المتعلقة

Bart, E., *In Search of Philosophic Understanding*, George Allen & Unwin LTD, London, (٤٧)

1967, pp. 29-30

التي يتم الكشف عنها والفروق الدقيقة التي تظهر في الظروف المتباينة لاستعمال الكلمات. لقد حال تلفف الفلاسفة على كشف المعاني الوحيية والبهائية لمعنى الكلمة موضوع البحث دون تبين هذه التميزات والفروق الدقيقة. ولكن الاهتمام بها يقضي إلى الفهم الواضح لما تتم معرفته، ويحل الإحليجي التي نشأت عن البحث الفلسفي المنحرف عن الطريق الصحيح. يقول أوستن في مستهل مناقشته لمشكلة الإدراك الحسي إن الحقيقة - التي أحاول توضيحها - هي أن كلمتنا العادية أكثر دقة في استعمالاتها، وتضع كثيراً من التميزات، غير التي أدركها الفلاسفة^(٤٨). وليست الإنحرافات عن الاستعمالات المألوفة خاطئة بالضرورة، ولكن الإنحرافات سمة للنظريات الفلسفية الخاطئة بوضوح؛ إذ أنها تتجاهل هذه الاستعمالات المثبتة بصورة حسنة وتضع مكانها استعمالاً غريباً يوزنه الرئيسية أنه يلائم شروط المذهب التأمل^(٤٩).

ومن ثم يصبح المبدأ القائل بأن اللغة العادية لغة صحيحة كالتالي: إن المعنى الحقيقي لأي كلمة أو عبارة فلسفية ذات أهمية يتم الكشف عنه عن طريق النظر إلى الطرق التي نستعمل بها هذه الكلمة أو تلك العبارة استعمالاً مألوفاً في الحديث عن أي موقف تستخدم فيه بصورة طبيعية. وليست هناك إمكانية للتمييز بصورة دقيقة بين المعنى والاستعمال، وعندما نفترض في تفلسفنا أي اختلاف بينهما، فإننا واقعون في الخطأ لا محالة. إذ من الصلف العقلي والتشويه لدورنا مما أن نظن أننا نستطيع اكتشاف التعريف الوحيد الحقيقي لهذا المفهوم الأساسي أو ذلك، وأنه سيكون تعريفاً أسعى من شبكة المعاني التي يتم الكشف عنها خلال الطرق التي يستعمل بها المفهوم^(٥٠).

وسوف يصبح هذا التفسير للبدئية القائلة بأن اللغة العادية صحيحة أكثر وضوحاً إذا لا حفظنا كيف يرد فيلسوف اللغة العادية - عندما يسترشد ببساطة بافتراضاته الأساسية - على الاعتراضات التي يثيرها الفلاسفة الآخرون:

سوف يسألونه: «كيف يمكنك «تبرير» أن اللغة العادية صحيحة تماماً؟».

فيكون الرد: «لتفحص الطريقة التي نستعمل بها كلمة «تبرير» في ظروف متباينة،

(٤٨) Austin, J. L. *Sense and Sensibilia*, Reconstructed from the Manuscript Notes by G. J. War-

nock, The Clarendon Press, Oxford, 1964, p. 3

Bert, E. A., *In Search of Philosophic Understanding*, p. 30

Ibid, p. 30

(٤٩)

(٥٠)

وعندما نعمل ذلك سنرى كيف يتم استعمالها استعمالاً ملائماً ولن يكون هناك محل لنوع التبرير الذي تبحثون عنه».

وربما تكون الحجة: «السنا في حاجة - في أحوال كثيرة - إلى تصحيح الطرق المألوفة للكلام عن طريق خبرتنا بالأشياء التي نتكلم عنها؟».

ويكون الجواب: «ولكن لتأمل كيف تستعمل كلمة «خبرة»، ولو فعلنا ذلك مرى كيف نحل أية مشكلة تخص خبرة، وأن الاحتكام إلى شيء ما طرح اللعة لا يمكن أن يسجر شيئاً».

وأخيراً، سوف يسأل فيلسوف مريبك: «ولكن الواقع بالتأكيد هو الحكم المعصل، وليست الكلمات التي نقال عنه، أليس مسئولاً عن جعل عباراتي متعقة مع الواقع؟».

وستكون الإجابة عليه - وحسناً، كيف يتم استعمال كلمة «الواقع»، عندما ننحي جانباً التأملات الفلسفية ونلاحظ الطريقة التي تعمل بها في الحديث العادي؟. أنظن أنك نستطيع لو جلست وحيداً أن تبتزع معنى لكلمة «الواقع» يهفي تحسناً على المعاني الخصبة والحية التي تتمتع بها هذه الكلمة بالمعمل»^(٥١).

يمكن إيجاز كل هذه الإجابات تحت نقطتين للخلاف. ومبدأ نقطة الخلاف الضعيفة هو كيف نصل الفطرة بالفيلسوف إلى الظن بأنه يستطيع أن يمد صياغة اللغة العادية. إنها تقدم وسائل أقوى، ومؤسسة بصورة أكيدة أكثر مما يمكن أن يقدمه الفيلسوف على أي حال. ومؤدى نقطة الخلاف القوية هو أنه لا يمكن أن يعتمد الفيلسوف من اللغة العادية حتى لو ود ذلك. لقد عبر أوسن عن نقطة الخلاف الضعيفة بقوله: «إن مخزوننا العام من الكلمات يجسد كل التمييزات التي وجد الناس أنها جديرة بأن توضع، ويجسد الارتباطات التي وجدوا أنها جديرة بالتدوين في حياة أجيال عديدة. وهذه الألفاظ هي بالمثل أكثر تعداداً وأكثر صحة - طالما أنها واجهت اختباراً طويلاً لبقاء الأصلح - وأكثر دقة... مما نفكر فيه ونحن جالس على الأرائك ساعة الاصيل»^(٥٢).

عبر مثيرات هامشائر عن نقطة الخلاف القوية تعبيراً موجزاً بقوله «إننا لا نستطيع أن نتجاوز اللغة التي نستعملها، ونحكم عليها من موضع ما أبعد منها وله أفضلية عليها»^(٥٣) وإذا اعترض فيلسوف شاك قائلاً: لماذا لا نستطيع فعل ذلك؟ فإن الإجابة يمكن أن

Ibid, p. 31

(٥١)

Austin, J. L. *philosophical papers*, p. 18

(٥٢)

Quoted from, Rorty, R. A. *In Search of Philosophy: Understanding*, p. 32

(٥٣)

نحيء على النحو التالي: إن الشخص الذي يستعمل الكلمات لا يستطيع - بصفته الشخصية - أن يتحكم في معانيها. لأن ما تعنيه هذه الكلمات قد تحدد عن طريق «صورة الحياة» Form of life التي يتقاسمها مع غيره من أعضاء مجتمعه الذي يستعمل الشخص فيه اللغة المتواضع عليها. والدور الرئيسي لتلك اللغة هو أن تكون وسيطاً للتواصل بين شخص وآخر داخل إطار صورة الحياة. وإذا أصر شخص ما على أن يطلق اسم «حمار» على ما يسميه كل الناس من حوله «رطبه»، فإنه لا يجد أن التواصل قد انعدم بينه وبينهم قطعاً، بل وأيضاً لا يستطيع أن ينجز هذا الإنحراف في التسمية طالما أن تفكيره الخاص مرتبط بما يتواضعون عليه في اللغة. وعمل يقع الفكر إلا داخل الإطار اللغوي الذي هو في الأصل إطار اجتماعي^٢، فترانا كلما نستعمل كلمة معينة في ظروف معينة نضع نصب أعيننا «نحو» هذه الكلمة في استعمالها العادي، ولا نفرقنا من ذلك. فالتحدث بلغة شبيهة بممارسة اللعبة. فإذا ود المرء أن يلعب لعبة معينة، وجب عليه أن نجريه حركاته وفقاً للقواعد الثابتة التي تجعل من هذه الحركات اللعبة ذاتها. زد على ذلك، أننا نترك الأشياء مباشرة وفقاً للطرق الجارية في الحديث عنها، والانحراف المتمرد عن هذه الطرق سوف يلقي بعادتنا الفعلية في الإدراك الحسي في برائن الفوضى والإرباك^(٢٤). وحتى لا يكون كلامنا محلقاً في سماء التجريد يحسن بنا تناول مشكلة تجسد الحيونات الفلسفية من اللغة العامة، ألا وهي مشكلة حرية الإرادة Freedom of will.

يرى دابيل أنه على حين يستعمل الإنسان العادي والفلسفة والآباء والمعلمون كلمتي «إرادي» Voluntary و«لا إرادي» involuntary - استعمالاً عاماً - بطريقة واحدة، نجد أن الفلاسفة يستعملون هاتين الكلمتين بطريقة مختلفة تماماً. ويتم استعمال «إرادي» و«لا إرادي» في استخدامهما العادي تماماً كصفتين تنطبقان على الأفعال التي ينبغي أن لا يتم فعلها، فترانا نناقش ما إذا كان فعل المرء إرادياً أم لا فقط عندما يبدو أن الفعل ذنب للمرء. ويكون المرء متهماً بإحداث غرضاء، والذنب ذنبه، إذا كان الفعل إرادياً، مثل الضحك؛ ويمكن أن يبرأ نفسه لو ألتفتنا بأن فعله لا إرادي، مثل العطس. وبالمطابقة ذاتها نطرح الأسئلة عن المسئولية - في الحياة اليومية - فقط عندما يكون المرء متهماً بجريمة، بحق أو بنير حق. ومن المعلوم - بهذا الاستعمال - أن نسأل ما إذا كان الصبي مسئولاً عن تعطيم النافذة، ولكن لا نسأل ما إذا كان مسئولاً عن اجتياز واجبه المنزلي في زمن ملائم. ونحن لا نسأل ما إذا كان ذنبه أنه توصل إلى حاصل القسمة الطولية بطريقة صحيحة، لأن

التوصل إلى حاصل القسمة بطريقة صحيحة ليس ذنباً. وإذا توصل إليها خطأ، فقد يقعا بأن اخفاقه ليس ذنبه، ربما لأنه لم يتعلم بعد كيف يقوم بهذه العمليات الحسابية. ومن العبث أن نقاش في هذا الاستعمال العادي إذن ما إذا كانت الأعمال المقننة والصحيحة والعجيبة إرادية أو لا إرادية^(٥٥).

ولكن الفلاسفة - في مناقشتهم لما يشكل الأعمال الإرادية واللاإرادية - ينزعون إلى وصف الأعمال التي تستحق اللوم بأنها أفعال إرادية، وليس هذا وحسب، بل وأيضاً الأعمال الجسيمة بالتقدير. ولا يميلون إلى وصف العمل الذي هو ذنب للمرء بأنه عمل إرادي فقط، بل يصفون العمل الذي هو مفخرة له كذلك. إن القول - في الاستعمال العادي - بأن العطس لا إرادي هو القول بأن الفاعل لا يمكن أن يمنع حدوثه، والقول بأن الضحك إرادي هو القول بأن الفاعل يمكن أن يحول دون حدوثه. ويمكن أن يتوصل الصبي إلى حاصل القسمة بصورة صحيحة ولكنه توصل إليها خطأ بالفعل، إنه يعرف كيف بذلك، ولكنه أساء السلوك، وهو أهل لربط المقدمة المطلوبة، ومع ذلك فقد قدم بصورة صحيحة غير مقصودة عقلة سهلة الفك. ولكن عندما يتم تقديم كلمة «إرادي» باستعمالها المرن فلسفياً، حتى أن الأفعال الصحيحة مثل الأفعال غير الصحيحة والأفعال الرائعة مثل الأفعال التافهة هي أفعال يتم وصفها على أنها إرادية - نقول عندما يتم تقديم كلمة إرادي بهذا الاستعمال الفلسفي المرن، يلزم بالتماثل مع الاستعمال العادي أن الصبي الذي يتوصل إلى مسأله بطريقة صحيحة يمكن وصفه بأنه «فادر على أن يحول دون ذلك». وسيكون ملائماً إذن أن نسأل: هل نستطيع أن نمنع الاحجية؟ هل نستطيع أن نمنع استنتاج نتيجة صحيحة؟ هل نستطيع أن نمنع إدراك القصد من وراء هذه الدعاية؟ ومع ذلك، لا نستطيع المرء حقيقة أن يجيب على هذه الأسئلة، مع أنه ليس واضحاً بداية السبب في: إذا كان من الصحيح القول بأن الشخص يستطيع أن يتجنب التوصل إلى مسألة حسابية بصورة خاطئة، فمن غير الصحيح القول بأنه يستطيع تجنب التوصل إليها بصورة صحيحة^(٥٦).

والحل بسيط، فيما يرى رايل؛ إذ عندما نقول إن الشخص يستطيع أن يتجنب التورط في زلة أو خطأ، أو أن ذنبه أنه تورط فيه، فإننا نعني أنه يعرف كيف يفعل الشيء

Ryle, *The Concept of Mind*, Barnes & Noble, Inc., New York, 1962 p. 69

(٥٥)

Ibid., pp. 69-70

(٥٦)

الصواب، أو أنه كفو لأن يفعله هكذا، ولكنه لم يمارس معرفته أو كفاءته. لأنه لم يحاول، أو لم يحاول باجتهاد كاف. ولكن، متى فعل المرء الشيء الصواب، فلا نستطيع إذن القول بأنه يعرف كيف يفعل الشيء الخطأ، أو أنه كفو لأن يحدث أخطاء لأن إحداث الأخطاء ليس ممارسة للكفاءة، ولا ارتكاب الزلات ممارسة لمعرفة كيفية فعل الشيء، بل هو احتمال في ممارسة معرفة كيفية فعل الشيء»^(٥٧).

من الصحيح - بمفرد ما لـ «يستطيع» - أن المرء الذي أنجز المسألة الحسابية بصورة صحيحة يمكن أن يتوصل إليها بصورة خاطئة؛ أعني، أنه ليس مستثنى من احتمال كونه مهملاً. ولكن - بمفرد آخر لـ «يستطيع» - السؤال «هل تستطيع أن تتوصل إليها بصورة خاطئة؟» يعني «هل أنت ذكي بقدر كاف ومنظم تماماً ومركز بامعان كاف لتقدم حساباً خاطئاً؟». وهذا السؤال صخيف كالسؤال عما إذا كانت أسنان شخص ما قوية بقدر كاف حتى تحطمها حبات كبيرة من البندق»^(٥٨).

وهكذا فإن التورط في مشكلات زائفة على نطاق واسع - مثل مشكلة حرية الإرادة - ينشأ إلى حد ما من هذا الاستعمال المرن لـ «إرادي»، وعن هذه التطبيقات السهلة للمعاني المختلفة لـ «يستطيع» و«يستطيع منع» وفي هذا وتلك حيودات فلسفية من الاستعمال العادي للغة.

١.٣.٢. الاستعمال العادي للغة:

هذا هو التصور المؤلف للغة العادية عند فلاسفة أكسفورد الذي يركز على البديهية القائلة بأن اللغة العادية صحيحة. ولكن مفهوم اللغة العادية خضع لبعض التطورات على أيدي أقطاب فلاسفتها، فلم تعد فصل المفال في المناقشات الفلسفية كما صورها مالكوهم، كما أنها ليست الكلمة الأخيرة، على حد تعبير لوستن، بل الكلمة الأولى، وبالإضافة إلى ذلك فإن فلاسفة أكسفورد قد نظروا إليها على أنها ناقصة وغير ملائمة ويمكن تحسينها.

لقد أدرك رايل من بين فلاسفة أكسفورد نقائص التصور المؤلف للغة العادية، فراح يضع عدة تمييزات بين أشياء طالما وقع الخلط بينها. وما هو في مقالته «اللغة العادية» يميز بين

^(٥٧) Ibid, p. 70

^(٥٨) Ibid, p. 70

ثلاثة أشياء - من بين أشياء أخرى - هي :

١ استعمال اللغة العادية حيث يقصد بكلمة «عادية» اللغة المشتركة بوصفها قائمة بعد اللغة الاصطلاحية أو غير المشتركة.

٢ الاستعمال القياسي للتعبير «...» حيث يقصد بكلمة عادي الاستعمال المعياري Standard بوصفه قائماً ضد الاستعمال غير المعياري للتعبير سواء كان اصطلاحياً أو عادياً.

٣. العرف اللغوي Linguistic usage، ويقصد الاستعمال السائد أو المادة اللغوية.

لقد أشرنا إلى وجهة نظر رابل في كلمة «عادي» في العبارة «استعمال اللغة العادية». وإذا كانت «عادي» في عبارة «استعمال اللغة العادية» تستعمل في مقابلة ضمنية أو صريحة مع «سري» و«اصطلاحية»، الخ، فإن كلمة «عادي» في عبارة (الاستعمال العادي للتعبير «...») ليست على تماس مع «سري» و«قديم» و«متخصص»، الخ، وإنما تتعارض مع «غير مقياسي» non-metric أو «غير معياري» non-standard. ونستطيع أن نقابل الاستعمال المقياسي أو المعياري لمدينة السمك أو مقياس ضغط الدم باستعمال ما غير عادي لهما. فالاستعمال المقياسي أو المعياري لمدينة السمك هو تقطيع السمك بها، ولكن يجوز أن تستعمل لتقطيع البطاطس، مثلاً، ويجوز أن يستعمل مقياس ضغط الدم - على قدر علمي - لفحص ضغط إطار العجلة، ولكن هذا ليس هو استعماله المعياري. وسواء كانت الأداة أو الآلة مشتركة أو متخصصة، يبقى هناك تمييز بين استعمالها المقياسي واستعمالها غير المقياسية^(٥٩).

وإذا كانت الكلمة اصطلاحية تماماً، فإن يعرف معظم الناس - فيما يرى رابل - استعمالها المقياسي أو أية استعمالات غير مقياسية لها أيضاً، إن كانت لها أية استعمالات غير مقياسية. وإذا كانت الكلمة دارجة، إذن سيحرف كل شخص تقريباً استعمالها المقياسي، وسيحرف معظم الناس أيضاً بعض الاستعمالات غير المقياسية لها، إذا كانت لها استعمالات غير مقياسية. وهناك عدد كبير من الكلمات مثل «of» و«have» و«object» ليس لها استعمال مقياسي واحد. ويمكن أن نجد هذا في العربية مع كلمات

Ryle, G. «Ordinary Language», op. cit., p. 168

(٥٩)

كثيرة مثل «عين» و«خذ» و«ساعة»؛ فليس لأية كلمة منها استعمال مقياسي واحد. وتُظهر هذه المسألة فيما يتعلق بكلمة «عين» و«خذ» قول البرودي:

فلا عين إلا وهي عين من اليكا ولا خذ إلا لئلا يسلموع به خذ

لما ما يتعلق بكلمة «ساعة» فتجلى في قوله سبحانه «ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة»^(٦٠). وهناك كثرة من الكلمات لم تكتسب أية استعمالات غير مقياسية مثل الرقم «ستة عشر» و«الترجس البري» وغيرهما^(٦١).

والفيلسوف الذي يذهب إلى أن أسئلة فلسفية معينة هي أسئلة حول الاستعمالات العادية أو المقياسية لتعابير معينة لن يسلم نفسه - بناء على ذلك - لوجهة النظر القائلة إنها أسئلة حول الاستعمالات لتعابير عادية أو عامة. ويمكن أن يعترف بأن اسم اللامتناهيات في الصفر *infinitesimals* ليس على شفاة كل إنسان، ويؤكد مع ذلك أن باركلي كان يفحص الاستعمال العادي أو المقياسي للامتناهيات في الصفر، أعني الطريقة المعيارية التي استخدم بها الرياضيون المتخصصون هذه الكلمة. ولم يكن باركلي يفحص الاستعمال لكلمة «درجة» وإنما كان يفحص الاستعمال المقياسي أو المعباري لكلمة «سنة» إلى حد ما. ولن نقض أنفسنا إذا قلنا إنه كان يفحص الاستعمال العادي لتعبير غير عادي^(٦٢).

ويجب فحص المفاهيم في فلسفة القانون، والبيولوجيا، والفيزياء، والرياضيات، والمنطق الصوري، واللاهوت، وعلم النفس، والنحو، ومع ذلك يرى رايل أن دراسة الفلاسفة للاستعمالات المقياسية للتعابير التي تستعملها لها أولوية معينة على دراستهم للاستعمالات المقياسية للتعابير التي يستعملها العلماء المتخصصون دون غيرهم^(٦٣).

وإذا كان يترتب على «نظرية الاستعمال للمعنى» عند فلاسفة أكسفورد - وسوف نعرض لها فيما بعد - القول بأن الكلمات ليس لها معان ثابتة، فلا مناص من مواجهة الاعتراض التالي: إن الكلمات الاصطلاحية في العلوم لها معان ثابتة ومحددة، لأن العالم

(٦٠) قرآن كريم، الروم، الآية ٥٥.

Ryle, G., «Ordinary Language», op. cit., p. 166

(٦١)

Ibid., p. 170

Ibid., p. 176

يحدد بشكل صارم تطبيق الكلمات التي يستعملها. وانطلاقاً من هذا يجب أن يحدد الفيلسوف - بنفس الطريقة تقريباً وبدقة شديدة - الشروط لاستعمال كلمات من قبيل «خير» و«يعرف» و«العلّة»، الخ. وإذا كنا نستعمل هذه الكلمات استعمالاً فضفاضاً وغامضاً في الكلام العادي، فإن مهمة الفيلسوف هي تحديد الاستعمال «الدقيق» أو «الخاص» لهذه الكلمات وبالتالي - فيما يتعلق بالكلام الدقيق - ينبغي أن لا نقول بأننا على «يقين» من إدراك الواقعة المحسوسة كيت وكيت. وينبغي - فيما يتعلق بالكلام الخاص - أن لا نقول إسا «نعرف» الوقائع المحتملة، الخ. ونتيجة لذلك، فإن الفيلسوف يفرض أو يشرع الاستعمالات الصحيحة للكلمات^(٦٤).

يمكن رد فلاسفة أكسفورد على اعتراض كهذا في الاعتراف بالوصف المحدد للكلمات الاصطلاحية في العلوم في حين ينكرون كون التعبيرات التي تعالجها الفلسفة من هذا النوع. فالكلمات الفلسفية التي يهتم بها الفيلسوف من قبيل «يعرف» و«يظهر» و«علّة» و«ينبغي» و«يظهر» و«صائق»، الخ، هي كلمات نعرف كيف نستعملها بطريقة ذات مغزى في حياتنا اليومية. ونحن نتعلم - كما يتعلم الأطفال - عن طريق المحاولة والخطأ كيف نستعمل هذه الكلمات بطريقة ذات مغزى، ولأية وظائف وفي أية سياقات، حتى الكلمات الفنية بوضوح في الفلسفة مثل «المعطى الحسي» و«النفس» و«الله» الخ، تتضمن كلمات نألفها بالعمل. فإذا أردت أن أوضح - على سبيل المثال - كلمة «الله» لطفل، فإنني استعمل الكلمات المألوفة مثل «صانع» و«عالم»، الخ. تهتم الفلسفة إذن بالكلمات التي تكون معانيها معروفة بوضوح لكل إنسان، وذلك لأن كل إنسان يستعمل تلك الكلمات بطريقة ذات مغزى، فهي كلمات عامة وليست فنية كتلك التي يخترعها العلماء لتعريف ما يكتشفونه من وقائع جديدة^(٦٥).

يتم تحديد المشكلات الأساسية في الفلسفة - فيما يرى رايل - عن طريق وجود ارتباطات منطقية ليست في هذا الفرع من النظرية المتخصصة كشيء معارض لذلك الفرع منها، بل في تفكير وحديث كل شخص، سواء من المتخصصين أو من غيرهم، يقول: «إن معاهيم «العلّة» و«الدليل» و«المعرفة» و«الخطأ» و«ينبغي» و«يمكن»، الخ، ليست

(٦٤) Charloworth, M. J. *Philosophy and Linguistic Analysis*, Duquesne studies, philosophical series 9, Duquesne university, pittsburg, 1959, p. 177

(٦٥) Ibid, pp. 177-178

هبات لآية مجموعات خاصة من البشر. فتحن نستعملها قبل أن نبدأ في وضع نظريات متخصصة أو اتباعها. ولا يمكن أن نتابع هذه النظريات أو نضمها ما لم نستطع استخدام هذه المفاهيم بالفعل. وتنتمي هذه المفاهيم إلى أسس الفكر بأسره، بما في ذلك الفكر المتخصص. ولكن لا يلزم من هذا أن كل الأسئلة الفلسفية هي أسئلة حول هذه المفاهيم الأساسية^(٦٦).

لظالما يوضع التوكيد في عبارة (الاستعمال العادي للتعبير «...») على كلمة «تعبير» أو يوضع بطريقة أخرى على كلمة «عادي» ويتم افعال كلمة «استعمال». ولكن رايل يرى أنه ينبغي تناول كلمة «استعمال» أيضاً لأنها ذات أثر بالغ. فلم يكن سؤال هيوم عن كلمة «العلّة» *cause*، وإنما كان سؤالاً عن «استعمال» كلمة «العلّة»، تماماً مثلما يكون سؤالاً عن استعمال كلمة *ursache* (وهي كلمة ألمانية تعني «العلّة»)، لأن استعمال *cause* هو نفس استعمال *ursache* ويمكن أن نضيف: هو نفس استعمال «العلّة»، على الرغم من أن كلمة *cause* ليست كلمة *ursache* ولا نفس كلمة «العلّة». لم يكن سؤال هيوم إذن عن كلمة «العلّة» سؤالاً عن جزء من اللغة الإنجليزية، وإنما كان سؤالاً عن وظيفة كلمة «العلّة». فيجوز أن نناقش ما الذي يمكن أن أفعله أولاً بستان قروش، أهني ما الذي يمكن أن أشتريه بها أولاً أشتريه، ولكن هذه المناقشة لن تكون مناقشة حول تاريخ العملة ومفوماتها وشكلها ولونها وأصلها، بل مناقشة حول القوة الشرائية لهذه العملة، أو أية عملة أخرى لها القيمة ذاتها. إنها ليست مناقشة متعلّقة بدراسة العملة بل مناقشة تجارية أو مالية^(٦٧).

إن وضع التوكيد على كلمة «استعمال» يساعد في إظهار الحقيقة الهامة القائلة بأن البحث المتعلق بكلمة أو عملة لا يكون بحثاً عن الملامح أو الخصائص الأخرى للكلمة أو العملة، بل هو بحث فقط عن ما تفعله بها. وهذا هو السبب في أنه من التضييل تصنيف الأسئلة الفلسفية من حيث هي أسئلة لغوية أو من حيث هي أسئلة غير لغوية^(٦٨).

الحقيقة أن الكلام عن «استعمال» التعبيرات هو حيلة عثر عليها الفلاسفة في السنوات الحالية فقط. وهو ما تجلده بصورة واضحة في مؤلفات فنجشتين المتأخرة

Ryle, G., «Ordinary Language», op. cit., p. 171

Ibid, p. 171

Ibid, p. 172

(٦٦)

(٦٧)

(٦٨)

وكتابات فلاسفة أكسفورد. وقد كان الكلام من قبل منصّباً على «المفاهيم» أو «الأفكار» التي تناظر التعبيرات. وهذه حيلة ملائمة تماماً، ومع ذلك فإن تقييدها أنها شجعت الفلاسفة على البدء من التصور الأفلاطوني أو تصور لوك لحالة أو مصدر هذه المفاهيم أو الأفكار. وكان التصور المقترح أن الفيلسوف الذي يود مناقشة مفاهيم «العلّة» أو «المتناهي في الصغر» أو «وخز الضمير» remote مثلاً، يكون ملتزماً بالبدء بتحديد ما إذا كانت المفاهيم لها وجود فائق عن العالم أم وجود سيكولوجي فحسب؛ وما إذا كانت قابلة للحس المتعالي Transcendent، أم أنها قابلة للاستبطان الذاتي فقط^(٦٩)

عندما نمرّد الفلاسفة بعد ذلك ضد النعمة السيكولوجية في المنطق، ظهرت حيلة أخرى، وهي حيلة الكلام عن معاني meanings التعبيرات. وحلت عبارة (معنى كلمة «العلّة») محل عبارة «مفهوم العلة». وهذه الحيلة الجديدة يمكن أن نجدها بوضوح في كتابات فلاسفة الرضعية المنطقية وعند أسلافهم من التجريبيين أمثال جون ستوررات مل. ولكن هؤلاء الفلاسفة قد وقعوا ضحايا لنظرية خاصة عن المعنى، وهي نظرية خاطئة كما سنحاول بيان ذلك في الفصل الأخير. إذ فسروا الفعل «يعني» to mean على أنه يمثل علاقة بين التعبير وبين كائن ما. وأخذ معنى التعبير بوصفه الكائن الذي يعي. هذا التعبير ليس به. وهذا هو أساس النظرية العلاقية للمعنى. ثم تمثل رد الفعل ضد هذه النظرية الخاطئة في كتابات فنجشنين المتأخرة وفلاسفة أكسفورد ومن جرى مجراهم، وأصبح هؤلاء يفصلون حيلة (استعمال كلمة «د. د.») بدلاً من (مفهوم كلمة «د.») و(معنى كلمة «د.»). وشاع القول «لا نسأل عن المعنى، بل نسأل عن الاستعمال».

لقد تعودنا الحديث عن استعمال ديبايس الأمان وسكاكين المائدة والشاربات؛ وهذه الحيلة المألوفة لا تتضمن أية علاقات مشكوك فيها مع أية كائنات مشكوك فيها. إنها لفتت انتباهنا إلى الإجراءات والتقنيات القابلة للتعليم بالأشياء أو استعمالها، بدون اقتراح أية أشياء متلازمة غير مرغوب فيها^(٧٠)

وهناك ميزة أخرى تميز بها هذه الحيلة. حيث نستطيع الكلام عن استخدام الأداة (أو الكلمة)، فإننا نستطيع الكلام عن سوء استعمالها. إن تعلم استعمال التعبيرات - مثل

Ibid, p. 172

(٦٩)

Ibid, p. 172

(٧٠)

تعلم استعمال العملات، وطوايح البريد والشيكات ومضارب الهوكي - يتضمن تعلم فعل أشياء معينة بها دون أشياء أخرى؛ ومتى تفعل بها أشياء معينة، ومتى لا تفعلها. ومن بين الأشياء التي نتعلمها في عملية تعلم استعمال التعبيرات اللغوية هي ما يجوز أن نسميه بشكل عامي «قواعد المنطق». على سبيل المثال، مع أن الأب والأم يمكن أن يكون كلاهما طويلاً، فلا بد أن يكون أحدهما أطول من الآخر. أو مع أن الأعمام يمكن أن يكونوا أعمى أو فقراء، سمناً أو نحفاً، فلا يمكن أن يكونوا من الذكور أو من الإناث، ولكن من الذكور فقط وحيث سيكون غير معقول تلمعاً القول بأن المماهيم أو الأفكار أو المعاني يجوز أن تكون خالية من المعنى أو سخيفة، فلا توجد هذه اللامعقولية في التوكيد بأنه يجوز لشخص ما أن يستعمل تعبيراً معيناً استعمالاً سخيفاً^(٧١).

ثم يتناول رايل فكرة «العرف اللغوي» التي كثيراً ما يخلط الفلاسفة بينهما وبين «الاستعمال» أي طريقة العمل بشيء ما. إذ «يتكلم كثير من الفلاسفة بدون ارتياب كما لو أن «الاستعمال» و«العرف» مترادفان. وهذا خطأ مضحك جداً»^(٧٢). وذلك لأن «العرف هو عادة، وممارسة... ويمكن أن يكون محلياً أو منتشرًا، مهجوراً أو سائداً، قروياً أو مدنياً، هامياً أو أكاديمياً... ومناهج اكتشاف الأعراف اللغوية هي مناهج الفيلولوجيين. وعلى العكس، فإن طريقة العمل بشجرة الموز والكلمة وشيك السائح أو مجذاف القارب هي تكنيك ومهارة أو مهج. وتعلمها هو تعلم كيفية فعل الشيء، وليست اكتشافاً لعموميات إجتماعية، ولا حتى عموميات إجتماعية عن الآخرين من البشر الذين يفعلون أشياء متشابهة أو مختلفة بشجرة الموز والكلمات وشيكات السائحين أو مجاذيف القارب»^(٧٣).

كان من الجائز أن يكتشف روينسون كروزو بنفسه كيف يصنع البومرنجات^(٧٤) ويرميها؛ ولكن هذا الاكتشاف لن يخبره بأي شيء عن أولئك الاستراليين الأصليين الذين يصنعونها ويستخدمونها بالطريقة ذاتها. ووصف حياة السحر ليس وصفاً لكل السحرة الذين ينجزون هذه الحيلة أو أنجزوها. وتخيرنا السيدة (س) بطريقة عمل «الأومليت» [عجة البيض] ولكنها لا تقدم لنا معلومات عن طهارة باريس. وربما يخبرنا المرشد السياحي عن

Ibid, p. 173

(٧١)

Ibid, p. 174

(٧٢)

Ibid, p. 175

(٧٣)

(٧٤) اليومريج: قطعة خشية مطققة اتخذ منها سكان استراليا الأصليون قذيفة ويرمون بها هدفاً ما

طهارة باريس، ويقول لنا مَنْ منهم يصنع «الأومليت» ولكن إذا شاء أن يخبرنا بطريقة عمل «الأومليت»، فإنه سيصف تكيكاتهم بالطريقة التي تصف بها السيدة (س) تكيك «الأومليت». وتسنلرم أوصاف الأعراف أوصاف الاستعمالات، أعني، طرق أو تكيكات فعل الشيء، والممارسة السائدة على نطاق واسع تقريباً للعمل الذي يشكل العرف^(٧٥).

يفرق رايل بين استخدام البومرنجات والأقواس والسهام ومجاديف القارب من ناحية، واستخدام مضارب التنس وحبال لعبة شد الحبل والعملات وطوايع البريد والكلمات من ناحية ثانية. إذ أن الأخيرة ومماثل لأفعال تحدث بين الأشخاص، أعني أفعال متفق عليها أو تافسية. ويجوز أن يلعب روبسون كروزو بعض ألعاب الورق التي يمارسها شخص واحد، بيد أنه لا يستطيع ممارسة التنس أو الكريكت. وهكذا فإن الشخص الذي يتعلم استعمال مضرب التنس ومجاديف القارب والعملة أو الكلمة يكون لا محالة في وضع يشاهد منه الآخرون وهم يستعملون هذه الأشياء. إنه لا يستطيع أن يفهم تماماً حيل هذه المعاملات بين الأشخاص ما لم يكتشف - في الوقت ذاته - حقائق حول استخدام الآخرين من البشر تلك الأشياء وسوء استخدامها لها؛ وسوف يتعلم - بصورة عادية - عدداً كبيراً من الحيل من ملاحظة استخدام الآخرين لها. وهكذا فإن تعلم الحيل أو المهارات لا يعد دراسة اجتماعية ولا يتطلب القيام بها. فربما يتعلم الطفل في المنزل ومتجر القرية كيف يستعمل الفروش والسلطات والأوراق فئة الجنب، وفهمه الدقيق لهذه الحيل أو المهارات المعقدة إلى حد ما لا يتحسن بالامتصاص إلى وصف طريقة استخدام كثير من الناس في أماكن وسين أخرى لفروشهم وسلطاتهم وجنياتهم. إن الفهم التام للاستعمال لا يعني التوصل إلى معرفة كل شيء عن العرف، وحتى عندما نفهم هذا الاستعمال فلا يلزم - بشكل سببي - اكتشاف أدنى شك عن ممارسات الآخرين. ولقد تعلمنا في الحضارة كيف نستعمل عدداً كبيراً من الكلمات، ولكن لم نتعلم أية عموميات تاريخية أو اجتماعية عن مستحلمي هذه الكلمات، فهذا أمر يأتي أخيراً، إن أتى على الإطلاق^(٧٦).

هكذا رأى رايل ضرورة دراسة الاستعمال العادي أو المقياسي للتعبيرات بغية تجنب الإرتكابات المنطقية سواء في الحديث العادي أو المتخصص، أما أوستن فيمكن إيجاز

Ibid, p. 175

(٧٥)

Ibid, pp. 175-176

(٧٦)

إجابته عن السؤال «لماذا ندرس الاستعمال العادي؟» في نقاط ثلاثة على النحو التالي: (٧٧).

١. لكي نفهم ما نعنيه، يجب أن نفحص الكلمات التي نستخدمها. وتنصب اللغة شراكاً للعلاقة بحاصلة، ويمكن أن نأخذ حطرتنا من هذه الشراك أو نتجنبها عن طريق المحصى الدقيق لما نفعله جميعاً باللغة على نحو عادي. وإذا خفضنا الطرف عن الاستعمال العادي لتعبير معين - في فهم نظرية معينة - فربما نترلق بسهولة إلى استعمال خاطيء لهذا الاستعمال بفضلنا بصورة يصعب التخلص منها. يقول أوستن: «الكلمات هي أدواتنا، ويجب - على الأقل - أن نستخدم أدوات نظيفة: يجب أن نعرف ما نعنيه وما لا نعنيه، ويجب أن نعد أنفسنا ضد الشراك التي تنصبها لنا اللغة» (٧٨).

٢. بالإضافة إلى ذلك، فإن كلمتنا العادية هي ذاتها غير ملائمة وتعسفية، وفحص كيفية عملها سيساعدنا في إدراك هذا، ونعيد النظر إلى العالم بدون غمائمات. يقول أوستن: «إن الكلمات ليست... وقائع أو أشياء ونتيجة لذلك نحن في حاجة إلى أن نرفعها عن العالم، ونبقها بعيداً عنه وقبالة، حتى نستطيع إدراك نوائصها واستبدادها، ويمكن أن نعيد النظر إلى العالم بدون غمائمات» (٧٩).

٣. إن دراسة الاستعمال العادي لها قيمة إيجابية أيضاً، لأن «مفردتنا العام من الكلمات يجسد كل التميزات التي وجد الناس أنها جديرة بأن توضع ويجسد الارتباطات التي وجدوا أنها جديرة بالتدوين في حياة أجيال عديدة» (٨٠).

نلاحظ أن هذه النقاط الثلاث تسمى لإبراز هدفين: الأول تؤكد التقطتان (١) و(٢) ومفاده أنه يجب فحص اللغة العادية حتى نتجنب الانحراف عنها أو تضاد تضليلها لنا. والهدف الثاني تجسده النقطة (٣) وضواء أن فهم اللغة العادية سوف يزودنا بإدراك واضح للتميزات الموجودة في الظاهرة التي نستخدم اللغة للكلام عنها.

New, c. G, «A plan for Linguistics», in Lyn, C. (ed): *Philosophy and Linguistics*, (٧٧)

Macmillan: St Martin's Press, 1971, p. 103

Austin, J. L. *Philosophical Papers*, p. 181 (٧٨)

Ibid, p. 182 (٧٩)

Ibid, p. 182 (٨٠)

لقد أدرك أوستن أن اللغة العادية ليست لغة مقلدة غاية القداسة، وليست الكلمة الأخيرة؛ إذ يمكن - من حيث المبدأ - تحسينها أو الإضافة إليها حيثما احتاجت إلى ذلك. بيد أن الهدف الرئيسي الذي يدافع عنه هو أنها الكلمة الأولى، فتراه يقول: «وبقينا...». فإن اللغة العادية ليست الكلمة الأخيرة؛ إذ يمكن - من حيث المبدأ - تكملتها وتحسينها. ولنتذكر فحسب أنها الكلمة الأولى»^(٨١).

ولكن إذا كانت هناك ضرورة لفحص اللغة العادية فكيف يتم ذلك؟. يشتمل منهج أوستن لهذا الفحص على مرحلتين؛ تتضمن الأولى اختيار مجال البحث وتكوين قائمة بالكلمات والأساليب اللغوية التي تتصل بهذا المجال. وتنطوي المرحلة الثانية على تخيل الفحص التي يتم فيها تفصيل هذا الأسلوب على ذلك. وتجيء المرحلة الأولى كما يلي:

أ. يجب أن يكون مجال اللغة العادية الذي يفحصه الفيلسوف على صلة وثيقة بمشكلة فلسفية، وهذا يحدد مجال البحث. فليس هناك اهتمام فلسفي بدراسة تعبيرات مثل «إتسامة» و«إتسامة عريضة» و«ضحكة» و«ضحكة مكتومة» و«لهفة» على سبيل المثال، لأن هذه التعبيرات ليس لها علاقة بالغة بأية مشكلة فلسفية. ولكن هناك اهتماماً فلسفياً بدراسة الاستعمالات لتعابير من قبيل «متعمد» و«مقصود» و«مصادفة» و«خطأ» و«إعمال» و«كرهاً» و«عن طيب خاطر». لأن هذه التميزات الموضوعية بصورة عادية في انجاز الأعمال ربما تكون هامة في المناقشة الفلسفية للحرية والمسؤولية. وبصورة مماثلة، فإن فحص الاستعمالات لتعابير مثل «أنيق» و«رشيق» و«مليح» و«فيح» و«فظ» و«خ»، يمكن أن يثمر نتائج ذات أهمية بالنسبة لعلم الجمال^(٨٢).

ب. قراءة الوثائق المناسبة - لا نقول قراءة مؤلفات الفلاسفة، بل نقول الوثائق المناسبة لمجال البحث مثل التقارير القانونية إذا كان مجال البحث هو المسؤولية^(٨٣).

ج. نقوم بفحص القاموس ونجمع كل الكلمات والأساليب اللغوية التي تبدو متصلة

Ibid, p. 185

(٨١)

New, C. G., «A plea of Linguistics», op. cit, p. 184

(٨٢)

Urmson, J. O., «J. L. Austin», in Rorty, R. (ed): The Linguistic Turn: Recent Essays in

(٨٣)

philosophical Method, The University of Chicago Press, Chicago and London, 1967, p. 234

بموضوع البحث في قائمة. ويقوم بالعمل في مرحلة التجميع التمهيدي للكلمات والأساليب اللغوية فريق من الباحثين يكمل كل واحد منهم عمل الآخر ويصحح له الأخطاء التي يقع فيها. وبعد أن يتم جمع الكلمات والأساليب يجب على فريق الباحثين أن يتقدم إلى المرحلة الثانية التي يتم فيها قص القصص المستمدة من الظروف؛ إذ يقدم الباحثون في هذه المرحلة أمثلة تفصيلية - على قدر الاستطاعة - للظروف التي يتم فيها تفضيل هذا الأسلوب على ذاك وذاك على هذا، والظروف التي يجب فيها أن نستعمل هذا المصطلح هنا وذاك هناك^(٨٤).

وبقدم أوستن قصتين عن قتل الحمام، وذلك لتوضيح الظروف التي يجب علينا فيها - عندما نتحدث بعناية باللغة وحذر شديد - أن تفضل قولاً على آخر. ففراء يقول: «لك حمام، ولي حمام كذلك، يرحمان في حفل واحد. وجاء يوم اعتقدت فيه أنني أكره حمامي، فذهبت لقتله. وصويت النار عليه ثم اطلقتها فسقط الحمام. وقمت بفحص الجثة فوجدت شيئاً أدخل على نفسي الرعب لأن المقتول كان حمامك. ثم أمثل أمام بابك ومعني الجثة وأقول - ماذا أقول؟ هل أقول الأضحوكة القديمة - إنني آسف غاية الأسف لقد قتلت حمامك بالمصادفة؟ أم وخطأ؟ ثم دجبت مرة أخرى لقتل حمامي كما فعلت من قبل، وصويت النار عليه ثم اطلقتها، غير أن البهائم تحركت أثناء إطلاقي النار، ومما زادني رعباً أن اثني سقطت كانت بهيمتك. ثم نكرر المشهد مرة ثانية أمام منزلك. فماذا أقول؟ هل أقول قتلها وخطأ؟ أم بالمصادفة؟»^(٨٥).

ويمكن أن نتساءل الآن: لماذا رغب أوستن في القيام بفحص اللغة العادية على هذا النحو؟ والجواب:

١. لأنه اعتقد أنه يمكن للإنسان أن يضع - عن طريق هذا التكنيك - مجموعة من التمييزات اللغوية الواضحة بصورة مذهشة والخصبة والدقيقة تماماً.
٢. وأوضح أنه بوضع هذه التمييزات يكتسب المرء في آن واحد فهماً أكثر خصوبة للغة التي يهتم بها، وفهماً أكثر دقة للعالم غير اللغوي الذي يستعمل اللغة للكلام^(٨٦).

Ibid, p. 234

(٨٤)

Austin, J. L. *Philosophical Papers*, p. 185

(٨٥)

Urmson, J. O. «J. L. Austin», op. cit, p. 235

(٨٦)

١.٤. اللغة العادية ومنطق الاستعمال:

تساهم كل أبحاث فلاسفة أكسفورد في توضيح منطق الاستعمالات التي توصلح موضع البحث، وتقدم القواعد التي يتم الكشف عنها عن طريق الوصف الدقيق لهذا الاستعمال أو ذاك تحت هذه الظروف أو تلك. فما هو مفهوم المنطق هنا، وما هو مفهوم القواعد، وإلى أي مدى يختلف عن المفاهيم التي سادت في الماضي؟

لقد سلم فنجشتين في الرسالة - وتابعه فلاسفة الوضعية المنطقية - بنوعين من العبارات بوصفها عبارات ذات معنى هي العبارات التي تضع تقارير عن واقعة معينة أو وقائع في العالم الخارجي ويمكن الحكم عليها بالصدق والكذب. وهذه العبارات عبارات تجريبية، والعبارات التي تحدد القواعد التي يربط وفقاً لها تقريران أو أكثر في استدلال صحيح، وهذه عبارات تحصيل الحاصل. غير أن فنجشتين قد عاد واعترف في الفصول (٨٧). بأن هناك أنواعاً لا تحصى من الجمل تمثل في استعمالات متنوعة للغة منها: إصدار الأوامر، ووصف الأشياء الموجودة في العالم الخارجي، وصياغة الفروض، وتأليف القصص والنكات، والتسؤل، والسب، والترحيب والتوسل، الخ.

طالما أن هذه الاستعمالات اللغوية متعددة بحيث يصعب حصرها، فمن المتعذر إقامة نظرية كاملة للمنطق. وما يمكن فعله - وهو ما اهتم فنجشتين بفعله - هو الكشف عن مجموعة من الاستعمالات المرشدة التي أخفق الفلاسفة بصفة خاصة في الانتباه إليها. وبما أن النظرية المنطقية غير ممكنة التحقق، فإن الشيء الهام ليس هو توضيح مجموعة القواعد التي سيكون كثيراً منها هامياً ومجال تطبيقها غير يقيني، بل هو تطوير مهارة الفهم كائناً ما يكون الجانب المنطقي الذي يحتاج إلى الفهم إذا شئنا أن نتجنب الارتباك (٨٨).

كان الأمل يحدو فنجشتين أن يضع مهارة أو فناً يستطيع من يأتي بعده من الفلاسفة أن يستعمله مواصلاً عمله في توقع الأخطاء الفلسفية وتصحيحها، وجاء فلاسفة أكسفورد فاستخدموا هذه المهارة ببراعة وتوصلوا عن طريقها إلى نتائج أبعد مما كان يتوقع فنجشتين نفسه. ولم يكن لديهم الاستعداد لرفض قيام نظرية منطقية منهجية، فأقاموا

Wittgenstein, L., *Philosophical Investigations*, part I, sec. 25

(٨٧)

Burtt, E. A., *In search of philosophic understanding*, pp. 33-34

(٨٨)

فكرة عن المطلق جديدة وشائعة، وتختلف عن الفكرة التقليدية؛ إذ أنها نظرية في بنية اللغة العادية فصلوا من ورائها كشف الشروط الأساسية لتجنب الإنسك، وكذلك الشروط الأساسية للاستعمال الصحيح للكلمات كائنة ما تكون^(٨٩).

على الرغم من أن فلاسفة أكسفورد قد اتفقوا مع فنجشتين على وجود أنواع عديدة يصعب حصرها من الاستعمالات، فإنهم لم يروا سبباً يوجب عدم تماثلها ومن ثم راحوا يحللون الملامح البنائية لهذه الأنواع من الاستعمالات. وكان نتيجة هذا التحليل هو الكشف عن أنماط عديدة لمبارات ذات معنى؛ فبالإضافة إلى العبارات التجريبية وتحصيلات الحاصل التي أقرها البحث الفلسفي السابق عليهم، ذهب فلاسفة أكسفورد إلى أن هناك عدداً من أنماط المبارات أو الجمل ذات المعنى مثل العبارات الاستفهامية interrogative، والعبارات التعجبية exclamatory والعبارات الطلبية (بالأمر والسهي) imperative والعبارات القيمة evaluative والعبارات الأدائية Performative والعبارات الإسنادية ascriptive.

إذا كان فلاسفة الوضعية المنطقية قد رأوا أن الوظيفة الأساسية للغة هي التسمية أو الوصف، ومن ثم راحوا يبحثون عن قواعد التطبيق أو قواعد التركيب، فإن فلاسفة أكسفورد قد ذهبوا إلى وجود استعمالات متباينة متنوعة للغة، وبالتالي راحوا يبحثون عن قواعد الاستعمال؛ أي القواعد التي تحكم استعمال هذه العبارة أو تلك تحت هذا الظرف المعين أو ذلك. ونجد هذا بصورة واضحة في بحث لوستن عن القواعد التي تحكم المبارات الأدائية كما سوف نوضح فيما بعد (٣-٤). ويمكن أن نتناول الآن مجموعتين من القواعد تصف إحداهما منطق العبارة ومن فضلك افتح الباب، وهي من عبارات الرجاء، ونصف الأخرى منطق العبارة وضع الأطباق بميدأه وهي من عبارات الأمر، وذلك في ظروف الاستعمال الطبيعي لهاتين المباراتين: (٩٠).

Ibid, p. 34

(٨٩)

(٩٠) الحقيقة أن هذا التوضيح لقواعد الاستعمال قد كتبته عن ألبتون W P Alston لأول مرة وهو يصدد الحديث عن شروط أداء فعل غرضي Illocutionary act معنى مثل الرجاء.

Alston, W. P., *Philosophy of Language*, Prentice-Hall, Inc, Englewood cliffs, N. J. 1967, p. 40ff

غير أنني سوف أعتد على شرح يورت هنا. ولقد استغلت كثيراً في ترجمة هذا الشرح من كتاب د

(أ) من (المتكلم) يلتزم من من (المستمع) أن يفتح الباب:

١ - لا بد أن يكون هناك باب في متناول اليد، ذلك يكون متحدثاً بشيء ما في سياق الكلام.

٢ - يجب أن لا يكون الباب مفتوحاً في الوقت الحالي.

٣ - يجب أن يكون في إمكان من أن يفتح الباب.

٤ - يجب أن يكون لدى من الرغبة في أن يكون الباب مفتوحاً.

(ب) من يأمر من أن يبعد الأطباق:

١ - يجب أن تكون هناك أطباق في متناول اليد، تلك التي تكون مملوءة بشيء ما في سياق الكلام.

٢ - يجب أن لا تكون هذه الأطباق موضوعة بمبدأ في الوقت الحالي.

٣ - يجب أن يكون في إمكان من أن يبعدها.

٤ - يجب على من أن يبعدها وفقاً لرغبة من.

٥ - لا بد أن يكون من في موضع السلطة بالنسبة لـ من.

ونلاحظ هنا أن القاعدتين ١ و ٣ في كلا المبرتين متطابقتان أو هكذا تقريباً، فيما هذا اختلاف الموضوعات المشار إليها. فما هو سبب التشابه والاختلاف هنا؟ إذا تأملنا أولاً القاعدة (٤) نجد أن التطابق ناشئ بوضوح عن الحقيقة القائلة إنه على الرغم من أن العبارة الأولى تنتمي إلى نمط يسمى «الرجاء» وتنتمي الثانية إلى نمط يسمى «الامر» فإن هناك شيئاً مشتركاً بين هذين النمطين، وقد انعكس التشابه في هذه القاعدة. هذا من التشابه، أما فيما يتعلق بالاختلاف بين القاعدتين ١ و ٣ فإن النمط الأول يتوصل في حين أن الآخر يأمر. ولكن نستطيع ربط كلا النوعين بسهولة تحت نمط عام جداً يمكن أن نسميه العبارات «المباشرة». وفيما يخص دور القاعدة (٥) في التحليل المنطقي للعبارة «صع الأطباق بعيداً»، فإن وظيفتها هي توضيح أن هذه العبارة تستلزم موقفاً يكون الأمر فيه

■ محمد مهران: مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٩٥ وما بعدها.

هو الشيء الأساسي، إذ أنها توضح أحد الجوانب التي تميز موقف الأثر عن موقف الرجاء^(٩١).

لتأمل الآن القاعدة (٣) نجد أنها مطلقة تماماً في العبارتين (فيما عدا الموضوعات المشار إليها) وعندما نسأل عن سبب ذلك يتضح أن هذه القاعدة لها مجال أوسع من القاعدة (٤) التي عممتها، إنها لا تنطبق على هذين النمطين فحسب، بل وتنطبق أيضاً على العبارات الأدائية وعلى تلك التي تعبر عن واجب أخلاقي، وتنطبق - في الحقيقة - على أية عبارة تتوقع فعلاً ما من قبل المستمع. إن الجوانب المتشابهة في القاعدتين ٣ و ٤ والملاحظ في القاعدة (٥) تكشف هكذا عن إحدى وظائف مجموعة قواعد الاستعمال، أعني أنها تدل على النمط الذي تدرج تحته العبارة موضوع الوصف^(٩٢).

وعندما نعود إلى القاعدتين ١ و ٢ نجد بوضوح أن وظيفة كل منهما مختلفة. ولهما عبارات مشتركة ولكن وظيفتهما هي التأكيد على الملامح الفريدة للموقف الذي تستعمل فيه كل عبارة منهما. وتؤكد القاعدتان أن العبارتين «من فضلك افتح الباب» و«ضع الأظفار بعيداً» تقومان بالتوصليل Communicate بصورة واضحة عندما - وعندما فقط - يتم تقديم الوقائع الجزئية التي تم وصفها في هاتين القاعدتين^(٩٣).

والآن، لماذا يعتبر البحث عن الصياغة الصحيحة لهذه القواعد دافعاً في عمل المنطق؟ الجواب: لأن فيلسوف اللغة المادية يسترشد في قيامه بهذا التحليل بالمبادئ المنطقية الأساسية للزوم implication وعدم التناقض non-contradiction ومع ذلك - وهذه نقطة نقدية - فبدلاً من افتراض أن هذه المبادئ مطلقة - كما هو الحال في النظريات التقليدية للمنطق - فإن فيلسوف اللغة المادية يفسرها على أنها نسبية تتعلق بالموقف الذي نستخدم فيه عبارة معينة. ولنتناول أن نترك كيف يكون هذا كذلك إذا تأملنا العلاقة بين العبارة «من فضلك افتح الباب» وبين القاعدتين ١ و ٢ المتدرجتين تحتها، نلاحظ أن الرجاء لا يستلزم هاتين القاعدتين بصورة مطلقة، إذ لا يوجد تناقض صوري بين أن أسأل شخصاً أن يفتح الباب وبين القول بأنه لا يوجد باب في متناول اليد أو أن الباب مفتوح بالفعل. ولكن في حالة الاستعمال الطبيعي لهذه العبارة فإن الرجاء يستلزم هذه القواعد، إذ يوجد

Burt, E. A. In Search of Philosophic Understanding, p. 35

(٩١)

Ibid, p. 35

(٩٢)

Ibid, p. 35

(٩٣)

نوع من التناقض إذا تم التوصل ولم يتم الحصول على الوقائع التي يصفها وهذا يعني أن التوصل بمتن في هذه الحالة. ومن يستمع إلى العبارة المنطوقة ستأخذ الحيرة في معرفة كيفية تفسيرها وعادة ما نستخدم عبارة «الإلقاء الذاتي» لوصف التناقض السبي بين «من فصلك افتح الباب» و«الباب الوحيد الذي هو في متناول اليد مفتوح بالفعل»، وتكرر العبارة الأخيرة الشرط المطلوب بصورة عادية لتكون العبارة الأولى مفهومة^(٩٤).

يعتبر هذا الاختلاف بين التناقض الصوري والتناقض الموقفي Situational أمراً جوهرياً بالنسبة لفلاسفة أكسفورد. إن هذا الشخص أم لثلاثة أولاد، ولكن ليست امرأة؛ عبارتان تناقض إحداهما الأخرى بصورة مطلقة؛ إذ لا نستطيع أن نتخيل حالة يمكن فيها أن يرتبط معاً بصورة معقولة. ولكن يمكن أن نتخيل بسهولة بعض الحالات الاستثنائية التي يصبح فيها هذا الربط مفهوماً. في حالة الرجاء، يجوز أن يكون الباب خلف الشخص الذي يرجو فتحه، ويعد أن نظر إليه أخيراً قام شخص بفتحه خفية وبهدوء. وفي مثل هذه الحالة، عندما يقدم وصف الحالة الاستثنائية يخفي الموصوف من ناحية ويتم لربط من ناحية أخرى^(٩٥).

هذا هو المفصود بتوضيح منطق الاستعمال لجملة معينة وهو موضوع يتدرج تحت المنطق، لأنه يستخدم بصورة منهجية المبادئ المنطقية التقليدية في الوصول إلى القواعد التي يتم صياغتها كائنات ما تكون. ولكنه مطلق للاستعمال، لأنه يختبر وظيفتها في ظروف متنوعة من استعمالها العادي ويصبح مماساً في التفكير الصوري المحض حالة خاصة داخل هذا المجال الواسع. الحالة التي توجد عندما لا نضع في الاعتبار الاختلافات بين مجموعة من الظروف ومجموعة أخرى^(٩٦).

Ibid, p. 36

(٩٤)

Ibid, p. 36

(٩٥)

Ibid, pp. 36-37

(٩٦)

الفصل الثاني

وظيفة اللغة بين النظرية التصويرية وألعاب اللغة

١.٢. تمهيد

كان الاهتمام بتحليل اللغة الشغل الشاغل لزمرة من الفلاسفة جامعا مع مطلع القرن العشرين، ومن تحليل اللغة وتحديد وظائفها بصفة خاصة انطلق هؤلاء الفلاسفة يحسبون ربوع ذلك الميدان الرحب؛ يحسبون بمشارط التحليل في جذور المشكلات الفلسفية التقليدية، فيقبلونها مع تعديل وإضافة تارة، ويرفضونها تارة أخرى، أو قبل إن المشكلات الفلسفية تعاد الظهور من جديد في ثوب لغوي؛ فهذا هو المذهب المعاصر القديم ينبثق من جديد على هيئة أطروحة تقول بأن اللغة الفيزيائية لغة ملائمة لصياغة العلم بأسره، ويتجلى ذلك في كتاب «وحدة العلم» لكازناب، مثلما تتجلى مشكلة الثنائية بين النفس والجسم في قالب لغوي كما يبرزها كتاب رايل «مفهوم اللحن»، على الرغم من أنها مشكلة تضرب بجذورها في فلسفة سقراط وأفلاطون وأرسطو، إن لم تكن ينبعها تمتد في أساطير الشرق القديم. وتارة ثالثة يثير هؤلاء الفلاسفة تساؤلات جديدة نتيجة لما يمليه تقدم العلم أو تطور البحث في فلسفة اللغة. غير أن موطن الجدة في كل هذا وذاك إنما يكمن في منهج التحليل، ذلك الذي من أجله وصفت الفلسفة التحليلية بأنها «ثورة» فلسفية.

يمثل الاهتمام بتحليل اللغة، إذن - على اختلاف مقاصد الفلاسفة من اللغة وتباين مواقفهم منها - حجر الزاوية في الفلسفة التحليلية. بيد أن تتبع كل اهتمامات فلاسفة التحليل الخاصة بالبحث في ماهية اللغة وكيفية عملها أمر ليس في مقلوبنا ولا هو قصودنا.

ولذا سوف نتقي بعض المواقف والاتجاهات التي تتصل بموضوعنا مباشرة، ويمثل العهم الدقيق لهذه المواقف ستداً قوياً لفهم الموقف الجديد الذي تسعى لتوضيحه، ومن هنا يستمد عرضنا لهذه المواقف تبريره؛ إذ أنها تمثل نقطة البداية التي انطلقت منها فلسفة أكسفورد، سواء جاء ذلك بالقبول أو التعديل أو الرفض الذي يليه إتيان بجديد. وأحد

هذه المواقف هو موقف فتجنشتين من تحليل اللغة سواء في كتابته المبكرة أو المتأخرة، وقد أخذ في الأولى بالنظرية التصويرية وتمسك في الثانية بفكرة ألعاب اللغة ويعتمد تحليل فتجنشتين للغة في النظرية التصويرية على فلسفة الفرية المنطقية.

والحق أن الهدف الفلسفي المحوري لفحص اللغة من وجهة نظر الفيلسوف النذري المنطقي هو أنها تمكن الفيلسوف من أن يؤدي أداء فعالاً المهمة الميتافيزيقية التقليدية للوصول إلى البنية الأولية للواقع. ويعتقد الفيلسوف النذري أن الطريقة الوحيدة ذات الفاعلية للقيام بهذا الدور هي أولاً رسم حدود اللغة رسماً منطقياً، ثم دراسة الواقع من خلال هذه الحدود. ومع ذلك فقد اعتقد أنه التحليل الدقيق للغة سوف يحمي الفيلسوف من أن تخدمه الصيغ اللغوية دون أن يدري، كما سبق وانخدع أسلافه من الميتافيزيقين. وبطبيعة الحال فإن فيلسوفاً مثل رسل لديه أسباب أخرى للاهتمام باللغة، على سبيل المثال، يتطلب بناء منطق جديد غاية فائقة بالصيغ المتباينة المتنوعة للقضايا، بيد أن الهدف الميتافيزيقي كان هو الهدف الفلسفي الرئيسي^(١).

٢.٢. نظرية البنية المشتركة عند شليك:

The Theory of Common Structure

إننا نضع عبارات جديدة في اللغة نعبّر عن وفائع في الوجود الخارجي، ويستطيع الآخرون أن يفهموا هذه العبارات الجديدة دون أن يكون لديهم معرفة سابقة بالوفائع التي تجيء تلك العبارات للتعبير عنها، فكيف يحدث ذلك؟ وكيف تقوم اللغة بدورها في التوصيل؟ هذه هي إشكالية القضية (الجملة) الجديدة في اللغة، والتي تمثل لب لباب نظرية فتجنشتين التصويرية للقضايا ونظرية البنية المشتركة عند شليك. وطالما أن نظرية شليك محدودة النطاق إذا قورنت بشيئتها عند فتجنشتين، فقد أثّرنا عرضها أولاً كمدخل لنظرية فتجنشتين. وها هو شليك يطرح المشكلة على النحو التالي:

«أوليس من المدهش أنه باستماع أصوات معينة أطلقها شخص، أو بالنظر إلى قليل من العلامات السوداء على قطعة ورق يمكنني أن أصبح مدركاً لواقعة أن بركاناً في جزيرة

(١) Alston, W. and Nakbailine, G. (eds): *Readings in Twentieth-Century philosophy*, The Free press (١) of Glencoe, Collier-Macmillan Limited, London, 1963, Introduction to part IX by Alston, W. p.

بعينة قد انفجر. أو أن السيد فلان الفلاني قد تم اختياره رئيساً لجمهورية كوت وكيت؟ إن العلامات على قطعة الورق وانفجار البركان واقعتان متميزتان ومختلفتان تماماً، ولا يوجد بينهما تماثل بصورة واضحة. ومع ذلك فإن معرفة إحداهما توصلني إلى معرفة الأخرى فكيف يكون هذا ممكناً؟ وما هي العلاقة الخاصة بين هاتين الواقعتين؟ نقول إن الواقعة الواحدة (ترتيب قليل من العلاقات السواء) تعبر عن الواقعة الأخرى (انفجار البركان)، والعلاقة الخاصة بينهما هي ما تسمى باسم «التعبير» Expression. ولكي نفهم اللغة يجب أن نحصل طبيعة التعبير. كيف يمكن لوقائع معينة أن «تتكلم» عن وقائع أخرى؟^(١).

يمثل جواب شليك على هذا السؤال في قوله: «قد يقول الإنسان إننا لكي نفهم والتعبير يكفي أن نشير إلى حقيقة بسيطة تتعلق بالتمثيل representation، أعني نوعاً من التناظر Correspondence بين شيئين نقيمه بصورة تعسفية عن طريق الاتفاق على أن الواقعة الواحدة سوف تمثل الواقعة الأخرى، وسوف تحل محلها في مضمون معين، وتصلح كعلامة أو رمز لها، أو - باختصار - تلك عليها. فربما تعني قطعة الخشب سفينة بالنسبة للطفل وهو يلعب... وبطريقة مماثلة فإن كلماتنا وكل علاماتنا للكلمات هي الرموز التي تمثل - إلى حد ما عن طريق اتفاق تعسفي وإلى حد ما عن طريق استعمال عرضي - الأشياء التي تكون رموزاً لها. ليس من الطبيعي - بالطريقة ذاتها - أن تمثل عباراتنا وقضايانا الوقائع التي تعبر عنها»^(٢).

غير أن شليك لم يقبل هذه الإجابة، ومن ثم راح يبحث عن حل آخر للمشكلة قائلاً: «والحق أن والتعبير مختلف تمام الاختلاف عن مجرد التمثيل، إنه أكبر منه بكثير ولا يمكن أن يكون ناتجاً عنه. والكلام الأصيل هو شيء جديد كل الجملة إذا قورن بالتكرار البسيط للعلامات التي لها معان يتم حفظها عن ظهر قلب. ومن الصواب - بطريقة الحال - القول بأن اللغة تتألف من كلمات وأن الكلمات هي رموز بالمعنى الذي تم توضيحه، غير أن هذا لا يوضح إمكانية التعبير. وإذا لم تكن اللغة شيئاً بل نظاماً من العلامات بدلالات محددة فلن تكون قادرة على أن تقوم بالتعبير عن وقائع جديدة أو بدورها في التوصيل. إذ لو كانت وظيفة اللغة تكمن كلية في تمثيل الأفكار أو الوقائع عن

Quoted in Wilmann, F, *The Principles of Linguistic philosophy*, edited by Haro, R. Macmillan, (١)

London, Melbourne, Toronto, St. Martin's Press, New York, 1968, p. 304

Ibid, p. 304

(٢)

طريق الرموز، فإنها متصور فقط هذه الألفاظ أو تلك الوقائع التي ارتبطت بها سلفاً. وستكون الواقعة الجديدة واقعة بلا رموز، ومن ثم سيحذف التعبير عنها. لا بد أن توجد علامات جديدة (أسماء) يكثر ما توجد وقائع، وإذا وقعت واقعة جديدة، لا يمكن ذكرها أو الإشارة إليها ما لم يوجد اسم يستعملها^(١).

يمكن بيان هذه الحالة بصورة واضحة عن طريق ما يسمى «بلغة» الحيوانات معينة مثل النحل والنمل؛ إذ أن «وسيلتها في التعامل ليست «لغة» بالمعنى المألوف لكلمة لغة على الإطلاق، بل هي مجموعة من العلامات والإشارات فقط تمثل كل واحدة منها نوعاً معيناً من الوقائع، مثل: «يوجد رحيق الأزهار» أو «يوجد خطر»، وهلم جرا. وإشارات النحل والنمل تمثل أو تشير إلى «مواقع معينة» ولكنها لا «تسمى» stop-عنها. وهذه الإشارة مقصورة على هذه الأنواع المحددة من الحوادث، ولا يمكن أن تمثل أي شيء آخر^(٢).

وظيفة اللغة على هذا النحو وظيفة قاصرة عاجزة عن التعبير عن الوقائع الجديدة؛ إذ أن السمة الجوهرية للغة - فيما نرى عليك - هي قدرتها على التعبير عن الوقائع، وهذا يستلزم القدرة على التعبير عن وقائع «جديدة» أو أية وقائع. ولتأمل المثال التالي: يفتح التلميذ في المدرسة نسخة من القرآن الكريم، ويقرأ الآية الثانية من سورة الروم «خلقت الروم» فإنه يتعلم الواقعة التي تفرغ عنها أنها جديدة تماماً بالنسبة له وهي أن الروم قد خلقت - نقول بقراءة هذه الجملة (الآية) يعرف التلميذ الواقعة المعينة التي تم التعبير عنها بهذه الجملة المعينة، على الرغم من أنه لم يحدث مصادفة أبداً أن قرأ هذه الجملة من قبل، وبهذا فإنه لم يكن يعرف الواقعة من قبل. وهو نتيجة لذلك لم يكن قد استطاع أن يتعلم أن أحدهما تنظر الأخرى. إذن يجب أن نستنتج من هذا نتيجة ضرورية مؤداها أن القضية والواقعة التي نجدها القضية للتعبير عنها يجب أن تنظر إحداهما للأخرى بصورة طبيعية وأساسية ويجب أن يكون بينهما شيء مشترك، فيما هو هذا الجانب المشترك؟

حاول عليك الكشف عن هذا الجانب المشترك فإني أرى أنه «الترتيب» إذ يمكن من طريق إعادة ترتيب مجموعة العلامات التي تم استعمالها لوصف واقعة معينة، أن نستعملها لوصف واقعة مختلفة تمام الاختلاف، وهذه الطريقة فإننا نعرف معنى المركب المعتمد دون توضيحه لنا. وهذه الخاصية الأخيرة هي النقطة الهامة التي تميز التعبير عن مجرد

(١) Ibid, p. 305

(٢) Ibid, p. 305

(١)

(٢)

«التمثيل»، بل إنها النقطة الجوهرية الوحيدة. ولتأخذ مثلاً لتعبر واقعي، إذا كنا نهم معنى القضية «الحاتم فوق الكتاب» ونعيد ترتيب أجزائها بحيث تشكل الجملة التالية «الكتاب فوق الحاتم» فإننا نفهم معنى القضية الثانية مباشرة دون توضيح. ولن نتطرق حتى يتم تحديد معناها لنا؛ إذ للمعنى قد حددته الجملة ذاتها. ولو أننا نعرف الواقعة التي وصفتها القضية الأولى، فإننا نعرف أيضاً وبالضرورة الواقعة التي وصفتها القضية الثانية؛ وليس في الأمر شك أو غموض^(٦).

طالما أننا نعبر باللغة عن حالات جديدة في صيغة جمل، وبما أن الآخرين يفهمون هذه الجمل الجديدة دون أن يكون قد سبق لهم أن تعلموا الوقائع التي تناظر تلك الجمل، فلا بد أن يوجد شيء مشترك بين الواقعة كائناً ما تكون والجملة التي تعبر عنها للتعبير عنها. وهذا العنصر المشترك هو «البنية» Structure. يعرض شليك هذه النتيجة على النحو التالي:

يبدو أن إمكانية التعبير تتوقف على إمكانية ترتيب العلامات بطرق مختلفة؛ أو قل بعبارة أخرى، إن الملمح الجوهري هو الترتيب Order. ويؤسس الكلام على ترتيب زمني للعلامات، وتؤسس الكتابة على ترتيب مكاني لها. وعندما نقرأ الجملة المكتوبة بصوت مرتفع فإن ترتيبها المكاني يتحول إلى ترتيب زمني في الجملة المسطوقة. وثبتت إمكانية هذا التحويل أن لسة المكينة أو الزمانية الممينة لمختلف اللغات ليست وثيقة الصلة بالتعبير، والترتيب الذي يعد ترتيباً جوهرياً لها يجب أن يكون مجرداً ومن نوع عام جداً. ويجب أن يكون شيئاً ما يتسبب إلى الكلام مثلما يتسبب إلى الكتابة، أو ينتمي إلى أي نوع آخر من اللغة. ليس الترتيب المكاني هو المطلوب، لا، ولا الترتيب الزمني ولا أي ترتيب معين آخر، وإنما المطلوب على وجه الدقة هو «الترتيب» بصفة عامة. إنه نوع من الشيء الذي يهتم به المنطق، وربما نطلق عليه، بناء على ذلك، اسم «الترتيب المنطقي» Logical order، أو لنقل ببساطة «البنية» Structure. ويجوز التعبير عن واقعة في ألف لغة مختلفة وسيكون لألف قضية محتلة جميعاً البنية ذاتها، وسيكون للواقعة التي تعبر عنها القضايا البنية ذاتها، وأيضاً.. ولهذا السبب فقط.. فإن كل هذه القضايا تعبر على وجه الدقة عن هذه الواقعة^(٧).

Ibid, p. 306

Ibid, p. 306

(٦)

(٧)

تبين لنا مما سبق أن نظرية اللبنة المشتركة هو اسم أطلقه فايزمان على محاولة شليث هذه . هي نظرية في كيفية قيام اللغة بدورها في التعبير عن الواقع ، وترتكز هذه النظرية على فكرة محورية مؤدعاً أن هناك تناظراً بين بنية الواقعة وبنية القضية التي تعبر عنها ، وأن هذا التناظر هو وحده الذي يفرض حقيقة أن الوجود الخارجي قابل للوصف عن طريق اللغة . والحق أن فكرة التناظر بين الواقع واللغة أو بين الواقعة والقضية من الأفكار التي تلعب دوراً هاماً في فلسفة اللدريه المنطقية ، فقال بها رسل ، وتناولها فنجشتين بالتفصيل في نظريته التصويرية للغة ، والتي ستكون موضع اهتمامنا فيما يلي : فكيف توصل فنجشتين إلى هذه النظرية ؟ وما هي المعارف الأساسية التي تركز عليها ؟ وما هي النتائج التي ترتبت عليها ؟

٢.٣. النظرية التصويرية للغة عند فنجشتين .

٢.٣.١. تحليل العالم وتحليل اللغة :

عادة ما يعتبر عمل فنجشتين المبكر رسالة منطقية فلسفية التعبير الكلاسيكي من النظرية المعروفة باسم اللدريه المنطقية Logical Atomism . خير أن الذي خلق هذا المصطلح خلفاً هو رسل ، وذلك باسم أطلقه على فلسفته الخاصة في مجموعة مناضراته التي نشرت تباعاً عامي ١٩١٧ - ١٩١٨ ، وسمى رسل فلسفته بهذا الاسم نظراً لأنها فيما يقول وتتنظر إلى العالم على أنه مؤلف من كترة من الأشياء مفصلة ، ولا تمتد الكثرة الظاهرة في العالم مظاهر وتقسيمات غير حقيقية لحقيقة واحدة لا تقبل الانقسام . وهي منطقية لأن الثورات التي أريد التوصل إليها هي في التحليل النهائي ذرات منطقية ، وليست ذرات فيزيائية . . . (لمي) أن الذرة التي أريد التوصل إليها هي ذرة التحليل المنطقي لأداة التحليل الفيزيائي^(٨) . ويدور أن فنجشتين قد أخذ بالنظرية المنطقية عند رسل لأنه سلم بأن رسل كان على صواب في التفكير في أن العبارات العنصرية والعلمية يجب أن تكون قابلة للتحليل إلى عبارات أولية^(٩) .

تعتبر «الرسالة» أصدق تعبير عن فلسفة فنجشتين المبكرة ، بالإضافة إلى أنها أحد كلاسيكيات الفلسفة المعاصرة ، إذ بلغت أفكارها - في رأي فنجشتين - من الصديق حداً لا يرقى إليه الشك ، زد على ذلك أنها تمثل القول الفصل في مشكلات الفلسفة ، فالأفكار الواردة

(٨) مقدمة في د. محمد مهراڤ : فلسفة برتراند رسل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٧٧١ ، ٧٧٢ .

(٩) Mundle, G W A Critique of Logical philosophy, Clarendon press, Oxford, 1970, p. 408

فيها وبسبب الشك في صحتها أو هي فيما أرى مقطوع بصحتها. ولذا فإنني أعتقد أن كل ما هو أساسي في مشكلات الفلسفة قد تم حله نهائياً»^(١٠).

هناك عدة معاور ارتكز عليها بحث فنجشتين في «الرسالة» منها فكرته عن الدرية المنطقية، والنظرية التصويرية للغة، ونظريته عن طبيعة المعنى، وموقفه من القضايا من حيث هي دالات صدق للقضايا الأولية، إلى جانب فكرته عن الأنا وخفية وغيرها من الأفكار التي تشكل في النهاية ما يمكن قوله، وما يمكن معرفته، وما يوجد.

غير أن النظرية التصويرية للغة إلى جانب الذرية المنطقية تمثلان لب لباب تلك «الرسالة»، وعنها تنفرع الأفكار الأخرى. ولقد بلغت أهمية النظرية التصويرية للغة حداً حداً به وفول رايت أن يجعلها ثاني ثلاث ركائز تقوم عليها فلسفة «الرسالة»؛ إذ يقول: «ربما نسمي «رسالة» فنجشتين مركباً من نظرية دوال الصدق Truth-Functions وفكرة أن اللغة رسم لوجود الخارجي. وينشأ عن هذا المركب المقوم الثالث الرئيسي في الكتاب، ألا وهو مذهبه في أن الذي لا يمكن أن يقال، يتبدى فحسب»^(١١). ليس هذا وحسب، بل إن رسل يذهب إلى أن النظرية التصويرية للقضايا تحتل موضعاً هاماً في «الرسالة»، فيقول: «لعل المبدأ الأساسي في فلسفة «الرسالة» هو أن النصية رسم للوقائع التي تخبر عنها. فالخريطة تنقل إلينا بوضوح خبراً صحيحاً أو غير صحيح. وعندما يكون الخبر صحيحاً، فالسبب في هذا هو أن ثمة تشابهاً بين الخريطة والمنطقة التي تخبر عنها»^(١٢).

إن بيت القصيد في فلسفة فنجشتين هو تحليل اللغة من أجل تجنب الغموض والإرباك،
(١٠) كوديج فنجشتين: رسالة منطقية فلسفية، ترجمة د. عزتي إسلام، مراجعة وتقديم د. زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨، مقدمة المؤلف، ص ٦٠، وسوف نعتمد على هذه الترجمة في الإشارة إلى عبارات فنجشتين، ونشير إليها بالترجمة العربية. هذا إلى جانب اعتمادنا على «الرسالة» في ترجمتها التالية:

Wittgenstein, L., *Tractatus logico-philosophicus*, Translated by D. F. Pears, and B. P. Mc Guiness, With the Introduction by Bertrand Russell, Routledge and Kegan Paul, London and Henley, 1974

وذلك في حالة اختلافنا مع الترجمة العربية، ونشير إلى ذلك في مواضعه.

Von wright, G. H. *Wittgenstein*, Basil Blackwell, Oxford, 1962, p. 28 (١١)

Russell, B. *My Philosophical Development*, George Allen and Unwin LTD, London, 1959, p. (١٢)

فهو يقول في مقدمة «الرسالة»: «إنه كتاب يعالج مشكلات الفلسفة، وبوصح - فيما اعتقد - أن الذي دعا إلى إثارة هذه المشكلات هو أن منطق لغتنا منطق يسه فهمه. ويمكن أن نلخص معنى الكتاب كله على نحو قريب مما يلي: أن ما يمكن قوله على الإطلاق، يمكن قوله بوصح، وأما ما لا نستطيع أن نتحدث عنه، فلا بد أن نصمت عنه»^(١٣)

يدور تحليل اللغة على هذه محور منها منطق اللغة، ومعنى اللغة، وحدود اللغة، ووظيفة اللغة، بيد أننا لو ركزنا على وظيفة اللغة لتجلب لنا الجوانب الأخرى في وصح تام والحقيقة أن «ما يمكن قوله» عند فجنشتين يتعلق بثلاثة جوانب هي اللغة والمنطق والعالم. وطرأته عن هذه الجوانب مرتبطة بطريقة خاصة جداً. وتحذر الأسئلة التي يطرحها في جانب اللغة - بصمة عامة - نحو منطق «فريجه» المعرفي. والاعتماد بالوجود وبما يمكن قوله عن العالم يعبر عن ذاته في مثل هذه الأسئلة: ما هي الطبيعة الجوهرية للعالم، وما هو الصدق الضروري للعالم؟ وماذا يجب أن تكون مقوماته الأساسية؟ تقدم الإجابة على كل هذه الأسئلة المحدود للحديث في المعنى، وللضرورة المنطقية، والمفومات الأساسية للعالم. غير أن الإجابة على أي سؤال من هذه الأسئلة سوف تقضي بنا في النهاية إلى الصيغة الأساسية ذاتها، وتستلزم في الوقت ذاته الإجابة على السؤالين الآخرين؛ إذ أن النظريات الثلاث: نظرية اللغة، ونظرية المنطق ونظرية العالم مرتبطة ارتباطاً أساسياً. وهي تقدم وتوضح ما يمكن معرفته، وما يوجد، ثم يضع المرء في آخر الأمر «الحدود» لهذه الجوانب الثلاثة»^(١٤)

يحسن بنا أن نقدم في معرض حديثنا عن النظرية التصورية معالجة سريعة لنظرية «النسبة المنطقية» إذ أن توضيح النظرية الأخيرة مهلكي ضوياً بماطماً على النظرية الأولى. والمنطقية النسبية المنطقية عند فجنشتين هي نظرية عن القضايا ونظرية ميتافيزيقية في الوقت ذاته، طالما أن التراضد في العالم إلى وقائع - لا إلى أشياء - قوية يتم التمييز عنها بالقضايا الأولية هو افتراض ميتافيزيقي في أساسه. ومن ثم يمكن تقديم مذهب عن النسبة ينطوي على مجموعتين متميزتين من الافتراضات: افتراضات النظرية المنطقية، وافتراضات النسبة الميتافيزيقية Metaphysical Atomism.

(١٣) لودفيج فجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، مقدمة المؤلف، ص ٥٩.

Munitz, M. K. Contemporary Analytic Philosophy, Macmillan Publishing Co, Inc. New York, (١٤)

1981, p. 182

الافتراضات الأخيرة - كما يتوقع المرء من الفيلسوف الذي يعتقد أن المطلق سابق على
الميتافيزيقا - تكون نتيجة للافتراضات الأولى - وتطلب الافتراضات الميتافيزيقية - على نحو
معقول - لاثبات افتراضات الذرية المنطقية، ومن بين افتراضات الذرية المنطقية: (١٥)

- ١ - افتراض التحليل القابل للانتهاء: فالقضايا التي يتم تحليلها تماماً تتألف فقط من
أسماء بسيطة (والأسماء البسيطة هكذا غير قابلة للتحليل).
- ٢ - افتراض الأسماء الفارغة من المعنى: الأسماء البسيطة ليس لها معنى ولكنها ذات
دلالة بالضرورة.

أما افتراضات الذرية الميتافيزيقية فهي كالآتي: (١٦)

- ١ - تشكل الأشياء البسيطة جوهر العالم.
- ٢ - يتم تحديد وجود العالم عن طريق صور جميع الأشياء.
- ٣ - إن وجود واقعة ذرية معينة أو عدم وجودها مستقل منطقياً عن وجود أية واقعة ذرية
أخرى أو عدم وجودها.

ومن البين أن افتراضات الذرية المنطقية تنصب أساساً على بنية اللغة في حين
تتعلق افتراضات الذرية الميتافيزيقية ببنية العالم، ويوضح فنجشتين هذه الافتراضات عن
طريق تحليل يسير في خطين متوازيين يمثل أحدهما تحليل العالم ويمثل الآخر تحليل
اللغة. وبدأ بتحليل العالم فيقول:

«العالم هو جميع ما هنالك» (١٧)

«العالم هو مجموع الوقائع لا الأشياء» (١٨)

(١٥) Hacker, p. M. S. A «The Rise and Fall of the picture theory», in Block, J. (ed): perspectives on
the philosophy of Wittgenstein, The MIT press, Cambridge, Massachusetts, 1981, p. 93

Ibid, p. 95

(١٦)

(١٧) لودفيج فنجشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ١، ص ٦٣.

(١٨) المرجع السابق، الفقرة ١ و ١٠، الصنف نفسه.

والعالم حدوده الوقائع، وإن هذه الوقائع هي جميع ما هنالك منها^(١٩)
 وذلك أن مجموع الوقائع يحدد ما هنالك كما يحدد كذلك ما ليس هنالك^(٢٠)
 «الوقائع في المكان المنطقي هي للعالم»^(٢١)
 «والعالم ينحل إلى وقائع»^(٢٢)

الحقيقة أن كلمة العالم World عند فغتشين ومع الكلمات الخاصة في رسالته،
 والتي جعلت كثيراً من الشراح والباحثين يذهبون في تفسيرها مذاهب ثمتي، وذلك لأنه
 يستعملها بالمعنى المؤلف فيكون «العالم» هو العالم الفعلي، أو يستعملها استعمالاً خاصاً
 فيكون العالم هو العالم الممكن أو المنطقي، ومعنى الاستعمال الثاني «العالم» أعم
 وأشمل من معنى الأول. يستعمل فغتشين - إذن - كلمة «العالم» بمعناها الأساسي
 للإشارة إلى العالم الواقعي، ولجملة الوقائع الموجودة والوقائع الموجبة سواء كانت ذرية
 أو مركبة، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية نجد أن فغتشين يستخدم أحياناً كلمة «العالم»
 (وأيضاً كلمة «الوجود الخارجي» Reality) بمعنى فضفاض؛ إذ تشير كلمة العالم في هذا
 الاستعمال إلى مجموع الوقائع الموجودة وغير الموجودة، كما تشير إلى الوقائع الموجبة
 والسالبة. إذ يقول: ^(٢٣)

«وكذلك يحدد مجموع الوقائع الذرية الموجودة، ما ليس بأي وجود من الوقائع
 الذرية»^(٢٤).

«إن الوجود الخارجي هو وجود وعدم وجود الوقائع الذرية، ووجود الوقائع الذرية أيضاً
 يسمى بالواقعة الموجبة وعدم وجودها يسمى بالواقعة السالبة»^(٢٥).

(١٩) المرجع السابق، الفقرة ١١ و ١٠، الصفحة نفسها.

(٢٠) المرجع السابق، الفقرة ١٢ و ١٠، الصفحة نفسها.

(٢١) المرجع السابق، الفقرة ١٣ و ١٠، الصفحة نفسها.

(٢٢) المرجع السابق، الفقرة ٢ و ١٠، الصفحة نفسها.

(٢٣) *World, its structure and dynamics*, p. 192, London, M. E. Sharpe, 1972.

(٢٤) «أفكر د. عزمي إسلام: لودفيج فغتشين» سلسلة نواحي الفكر العربي (١٩)، دار المعارف،
 القاهرة، بدون تاريخ، ص ٨٢ وما بعدها.

(٢٥) لودفيج فغتشين: رسالة نظرية-الطبيعية، الترجمة العربية، الفقرة ١٠ و ٢، ص ٦٣، ٦٤.

(٢٥) المرجع السابق، الفقرة ١٦ و ٢، الصفحة نفسها.

«وجملة الوجود الخارجي هو العالم»^(٢٦).

ويمكن لنا من خلال هذه الاستعمالات الواسعة لكلمتي «العالم» و«الوجود الخارجي» أن نظهر بوضوح ما يقصده فتجشتين بالمكان المنطقي، لأن المصطلح الأخير يرمز إلى جملة الوقائع القرية الممكنة^(٢٧). في حين يذهب «ماكس بلاك» إلى أن فكرة المكان المنطقي عند فتجشتين تشير إلى فكرة الروابط المنطقية بين الوقائع، تلك المكرة التي يقوم بها العقل في ربط واقعة بأخرى برباط منطقي^(٢٨).

غير أن هذه الاستعمالات الواسعة لكلمتي «العالم» و«الوجود الخارجي» لا تتعارض مع استعمال كلمة «العالم» لتعني جملة الوقائع القرية الموجودة، وجملة الوقائع، وجميع ما هنالك، أعني العبارات المختلفة التي قصد بها فتجشتين معنى العالم في رسالته. وإذا كان فتجشتين قد ذهب في تحليله للعالم إلى أنه عبارة عن مجموعة من الوقائع، فقد صرح بأن اللغة هي مجموع القضايا مقبلاً بذلك نوعاً من التماثل بين بنية اللغة وبنية العالم، فنراه يقول:

«والفكر هو القضية ذات المعنى»^(٢٩).

«واللغة هي مجموع القضايا»^(٣٠).

وإذاً فإن فكرة التركيب في القضايا المناظر للتركيب في الوقائع تمثل مفهوماً أساسياً في فلسفة القرية المنطقية عند فتجشتين كما تمثل محوراً هائلاً في نظرية رسل القرية المنطقية^(٣١). والقول بأن الوقائع مركبة هو القول بأنها تنحل إلى وقائع قرية تتكون الواقعة منها من موجودات أو أشياء، وكذلك فإن القول بتركيب القضايا يعني القول بأنها تنحل إلى قضايا أولية قوام القضية منها أسماء. يوضح فتجشتين ذلك عن طريق المقارنة التالية:

(٢٦) المرجع السابق، الفقرة ١٢ و ١٣، الصفحة نفسها.

(٢٧) Meutz, M. K. Contemporary Analytic Philosophy, p. 193

(٢٨)

(٢٨) د. عزمي إسلام، لودفيج فتجشتين، ص ٨٢.

(٢٩) لودفيج فتجشتين رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٤، ص ٨٢.

(٣٠) المرجع السابق، الفقرة ١٠ و ١١، الصفحة نفسها.

(٣١) انظر د. محمد مهران: فلسفة برتراند رسل، ص ٢٤٧.

«الواقعة الذرية هي مجموعة موضوعات، موجودات entities أو أشياء»^(٣٢)

«والعلامات البسيطة المشتقة في القضايا هي ما ادعوها بالأسماء»^(٣٣).

هكذا يمضي قنچنشتين في تحليل العالم من وقائع مركبة إلى وقائع بسيطة، والواقعة البسيطة لا تنطوي على وقائع أخرى، أي أنه لا يمكن تجزئتها إلى ما هو أبسط منها، وهي التي يسميها قنچنشتين بالواقعة الذرية، ويقوم الواقعة الذرية مجموعة من الأشياء. ويتجه تحليلي محائل يمضي قنچنشتين في تحليل اللغة من قضايا تحل بدورها إلى قضايا أولية، والقضية الأولية لا يمكن تجزئتها إلى قضايا أبسط منها، ويقوم هذه القضية مجموعة من الأسماء. فإذا كانت تحليل العالم قد انتهى إلى أسماء، وانتهى تحليل اللغة إلى أسماء، فما هي العلاقة بين اللغة والعالم، أو إن شئت قل بين الأسماء والأشياء؟ الحقيقة أن الإجابة على هذا السؤال تضمنت مباشرة في قلب النظرية التصويرية.

٢.٣.٢. اللغة رسم للوجود الخارجي:

يمثل جواب قنچنشتين عن السؤال السابق - بصورة أولية عامة - في القول بأن اللغة رسم للوجود الخارجي، والاسم الولد في القضية يمثل الشيء في الواقعة، والعلاقة بين الاسم والشيء هي علاقة واحد بواحد، فكيف توصل قنچنشتين إلى هذه النظرية؟

كان الاهتمام بطبيعة القضية الشغل الشاغل لقنچنشتين في أعماله المبكرة، وهو المحور الذي يتركز عليه شتى أفكاره. فراء يقول: «تكمين كل مهمتي في تفسير طبيعة القضية»^(٣٤). لقد ظهر هذا بصورة واضحة في تطبيق الفلسفة في «الرسالة»، فالهدف الرئيسي لها هو تقرير ماهية للعالم. ولكن كيف يكشف عن ماهية العالم؟ يرى فيلسوفنا أن ذلك يتم عن طريق تحليل ماهية كل وصف، وذلك لأننا نمر من معرفتنا بالعالم بوصفنا له. وما تقديم ماهية الوصف إلا تقديم لماهية القضية. يقول قنچنشتين:

(٣٢) لويسج قنچنشتين: رسالة منطق فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٧٠١ و٧٠٢، ص ٦٢.

(٣٣) المرجع السابق، الفقرة ٧٠٦ و٧٠٧، ص ٧٣.

(٣٤) Wittgenstein, L. *Notes 1914-1916*, edited by Van Wright, G. H. and Anscombe, G. E. M. (٣٤)

with an English Translation by Anscombe G. E. M. Basil Blackwell, Oxford, 1961. 22-1-15

وسوف نشر إلى التاريخ في هذه المذكرات دون ذكر رقم الصفحة، فما عدا الملاحق

«والصورة العامة للقضية هي ماهية القضية»^(٣٥).

«ولأن نذكر ماهية القضية، يعني ذكر ماهية كل وصف، وبالتالي ماهية العالم»^(٣٦).

«ولكني نفهم ماهية القضية، فلتنظر إلى الكتابة الهيروغليفية التي ترسم الوقائع التي تصورها، والتي نشأت عنها الحروف الأبجدية، دون أن يضيع جوهر التمثيل»^(٣٧).

الحقيقة أن أية نظرية فلسفية عن القضية تضع مجموعة من الافتراضات أو المطالبات وتحاول أن تنهي بها. وتقوم نظرية فنجشتين عن القضايا على عدة افتراضات نذكر من بينها:

١ - إن معنى القضية لا يحتم بصفة عامة قيمة صدقها، ومن ثم فإن فهم معناها لا يستلزم معرفة قيمة صدقها. وهذا ما عبر عنه فنجشتين بقوله: «يجب أن نكون قادرين على فهم القضية دون معرفة ما إذا كانت صادقة أو كاذبة»^(٣٨).

٢ - ويلزم من هذا الافتراض التالي: يجب أن تكون القضية قابلة لأن نقول شيئاً ذا معنى ولكنه كاذب.

٣ - يرتكز الافتراض الثالث على فهم القوى التوليدية generative للغة، وهو الافتراض الذي ذاع صيته عند تشومسكي. بيد أن فنجشتين قد سبق وأعلن بوضوح في سنة ١٩١٣ في مذكراته، إذ يقول: «يجب أن نكون قادرين على فهم القضايا التي لم نسمع بها أبداً من قبل»^(٣٩). ثم عاود إثباته والتأكيد عليه مراراً وتكراراً في الرسالة عندما قال:

«وهذا ما نراه من فهمنا لمعنى الفاظ القضية، بدون أن يتم شرحها لنا»^(٤٠).

«إله شيء جوهري بالنسبة للقضايا أنها تنقل إلينا معنى جديداً»^(٤١).

(٣٥) لودفيج فنجشتين: رسالة منطقية، الترجمة العربية، الفقرة ٤٧١ و٥، ص ١٢٢.

(٣٦) المرجع السابق، الفقرة ٤٧١ و٥، ص ١٢٢.

(٣٧) المرجع السابق، الفقرة ٤٧١ و٥، ص ٨٥.

Wittgenstein, L. *Notes 1914-1926*, p. 93

(٣٨)

ibid, p. 90

(٣٩)

(٤٠) لودفيج فنجشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٤٧١ و٥، ص ٨٥.

(٤١) المرجع السابق، الفقرة ٢٧ و٤٠، ص ٨٦.

٤ - الافتراض الرابع هو أن القضايا يجب أن تكون مركبة^(١٧) . . .

يحسن بنا أن نتأمل الافتراض الثالث فهو حجر الزاوية في نظرية فيتجنشتين، كما يمثل المنبع الذي تنبهر منه الروايفد الأخرى. يمكن أن نعبّر باللغة عن قضايا جديدة وذلك باستعمال كلمات قديمة، ويستطيع كل من يستمع إلينا أن يفهم - بصورة عادية - المعنى الجديد في التوتواللحظة، دون أن تكون لديه معرفة سابقة بهذا المعنى الجديد، ودون أن يفسره له أي شخص. فكيف يحدث هذا؟

لقد اعتقد فيتجنشتين أن هناك طريقة واحدة يمكن بها حل هذا الجانب الملغز والرئيسي في اللغة، وذلك بافتراض أن القضية يجب أن تكون رسماً للواقعة التي ترسمها وتقرر وجودها أو عدم وجودها^(١٨) وفهم معنى القضية هو معرفة الواقعة التي تجيء القصة لرسمها. وبمجرد النظر إلى القضية نستطيع أن نكشف ما هي الواقعة التي ترسمها. وبعبارة أخرى، أستطيع أن أقرأ الواقعة من القضية ذاتها، حتى لو كانت القضية جديدة كل الجدة بالنسبة لي. ولم يكن قد سبق وشرح معناها لي إنسان، ولكن كيف أستطيع أن أقرأ الواقعة هكذا من القضية ذاتها ما لم تكن القضية نوعاً من التمثيل أو الرسم للواقعة^(١٩). فيقول فيتجنشتين:

«إننا نكون لأنفسنا رسوماً للواقع»^(٢٠).

والقضية هي رسم للوجود الخارجي، لأنني أعرف الواقعة التي جاءت لتمثيلها، وذلك إذا فهمت القضية، وإني لأفهم معنى القضية بدون أن يتم شرح معناها لي^(٢١).

ويمكن أن نضع مشكلة القضية الجديدة في اللغة بطريقة أخرى، وذلك بتناول عبارات فيتجنشتين الواردة في الرسالة والتي تبدو للنظرة المبسطة مثالية، فها هو يقول:

«إذ أردنا فهم معاني العلامات البسيطة (الألفاظ)؛ فلا بد من شرحها لنا»^(٢٢).

(١٧) Hackett, R. M. S., «The Way and End of Language Theory», op. cit., pp. 87-88

(١٨) Pitcher, G., The Philosophy of Wittgenstein, Prentice-Hall, Inc., Englewood cliffs, N. J., 1964, p. 77

77

(١٩) لودفيج فيتجنشتين - رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٢٠١، ص ٦٧.

(٢٠) المرجع السابق، الفقرة ٢١-٢٠، ص ٢٥.

(٢١) المرجع السابق، الفقرة ٢٦-٢٥، ص ٨٦.

غير أنه يقول من ناحية ثانية:

«وهذا ما نراه في فهمنا لمعنى ألفاظ القضية، دون أن يتم شرحها لنا»^(٤٧).

ثم يمضي بنا فتجنشتين حتى تصل إلى ذروة المشكلة في طرحها على النحو التالي:

«والقضية من القضايا إنما تنقل إلينا معنى جديداً بواسطة ألفاظ قديمة»^(٤٨).

فكيف نوضح هذا الاختلاف؟ ولماذا يجب توضيح معنى الاسم الجديد لنا، دون توضيح معنى القضية الجديدة؟ الإجابة على هذا بسيطة للغاية، وإن كان ما يترتب عليها ليس كذلك، وهي تظهر الاختلاف بين الأسماء والمضامين؛ يقول فتجنشتين: «والاسم ليس رسماً للشيء المسمى»^(٤٩). ويرتبط الاسم والشيء عن طريق اتفاق تعسفي. ولكن القضية تكون رسماً لمعناها. لعل هذا هو الحل المعقول إلى حد بعيد لهذه المشكلة؛ إذ أن الرسم له على وجه الضبط الجوانب التي ملاحظها في القضية. إنه يمثل واقعة ما، وأستطيع أن أعرف الواقعة بمجرد النظر إلى الرسم، ولست في حاجة إلى إنسان لشرح لي الواقعة التي يقوم برسمها، وذلك لأنني أستطيع أن أفرا الواقعة من الرسم ذاته فالرسم يظهر ما يمثله، ويمكن أن نقول شيئاً كهذا عن القضية^(٥٠).

«فالقضية تظهر معانيها»^(٥١).

منى ظهر مفهوم «الرسم»؟ وكيف توصل فتجنشتين إلى هذا المفهوم. الحقيقة أن مفهوم الرسم لم يكن قد نشأ حتى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ وذلك في تلك المكرة التي أشار إليها فتجنشتين إشارة خاطفة عندما قال: «إن العالم في القضية يكون وكأنه مركب بصورة تجريبية [مثلاً تم تحليل حادثة سيارة في محكمة باريس عن طريق الدمى، الخ]»^(٥٢).

(٤٧) المرجع السابق، الفقرة ٤٠٢، ص ٨٥.

(٤٨) المرجع السابق، الفقرة ٤٠٢، ص ٨٧.

(٤٩) Wittgenstein, L., *Notes 1914-1916*, 3. 10. 14

(٥٠) Pitcher, G., *The Philosophy of Wittgenstein*, p. 77

(٥١) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الفقرة ٤٠٢، ص ٨٥.

(٥٢) Wittgenstein, L., *Notes 1914-1916*, 29. 9. 14

وسحقاً لقد ظهرت فكرة تقديم «الرسم» للوجود الخارجي، في «ملاحظات على المطلق» في سنة ١٩١٢، وأعيد نشرها في «المذكرات» وقد كتب فيها فتجنشتين يقول: «إن الفلسفة لا تقدم لنا رسوماً =

وتشير هذه الملاحظة إلى حادثة أخرى عنها فتجنشتين أصدقاء فيما بعد وخاصة «فون رايت» الذي بين هذه المسألة في مخطوطه اليلوجرافي عن فتجنشتين على النحو التالي: «هناك قصة تروي كيف عجزت لفتجنشتين فكرة اللغة كرمس للوجود الخارجي في خريف عام ١٩١٤، في الجهة الشرقية. وإن فتجنشتين يقرأ في مجلة حول دعوى قضائية في باريس تتعلق بعادته سيارة. وفي المحاكمة تم تقديم النموذج المصغر للحادثة... والنموذج هنا ملائم بوصفه «قضية»؛ يعني كوصف للواقعة الذرية الممكنة. إن له الوظيفة المطلوبة للتناظر Correspondence بين أجزاء النموذج [المنزل المصغرة، والسيارات، والناس] وبين الأشياء [المنزل، والسيارات، والناس] في الوجود الخارجي، ويخطر لفتجنشتين في التو واللحظة أنه ينبغي على المرء أن يعكس التماثل ويقول إن القضية تصلح كنموذج أو رسم بمقتضى التناظر المتماثل بين الأجزاء المكونة لها وبين العالم. وتصور الطريقة التي يتم بها ربط أجزاء القضية - أي بنية structure القضية - الارتباط الممكن للعناصر في الوجود الخارجي، والواقعة الذرية الممكنة»^(٥٣). وهذا ما فطن إليه رايل عندما ذهب إلى «أن فتجنشتين حينما كتب «الرسالة» كان متأثراً - فيما أظن - تأثراً كبيراً بالمشكلات التي وضعها بين قول الشيء ووضع الحقائق أو الرسوم البيانية»^(٥٤).

لتوضيح كيف أن الجملة أو الخريطة أو الرسم البياني يمكن أن يصور الوقائع أو حتى يسيء تصويرها على نحو ذي معنى، نأخذ الكلمات الآتية «القاهرة» و«شمال» و«أسوان» نجد أنها ليست صادقة أو كاذبة. ولا يمكن أن تكون النقطة على صفحة من الورق خريطة صحيحة أي غير صحيحة. فلو قلنا الجملة «أو القضية»: «القاهرة شمال أسوان» لكأنت قضية صادقة، ولكن إذا استعملنا الكلمات فأنها بنظام مختلف، مثل «أسوان شمال القاهرة»، فإن هذا التركيب أو الترتيب يجعل القضية كاذبة. في حين أننا لو قمنا بترتيب القضية على النحو التالي: «القاهرة أسوان شمال» لكأنت هذه الكلمات مخلطاً

= للوجود الخارجي، ولا يمكن لها أن تثبت ولا أن تنحى لبعثاً علمياً.

Wittgenstein, L. *Notabene* 1914-1916, p. 93

هذا أن هذه الملاحظة لا تنحصر في تلك النظرية التصويرية، وإنما هي إشارة إلى موضوع الفلسفة الذي تمسك به فتجنشتين.

Von Wright, G. H. *Wittgenstein*, pp. 20-21

Ryle, G. «Ludwig Wittgenstein», in *op. cit.*, I, 16, and David, R. W. (ed). *Report on Wittgen-*

stein's Treatise, Routledge and Kegan Paul, London, 1966, p. 5.

لا هو صادق ولا كاذب، بل فارغ من المعنى؛ وذلك لإساعة فهم منطق اللغة في استعمالها العادي. لكي تصور النقاط على الورقة أو تسمي تصوير جهة «أسوان» من «القاهرة»، لا بد أن توجد نقطة لكل مدينة ويجب أن يتم إظهار هذه النقاط وفقاً لاصطلاح يتعلق بمواقع الحد. ولكي تكون القضية أو الرسم البياني أو الخريطة صادقة أو كاذبة، فلا يجب أن توجد مجموعة من الكلمات أو العلامات فقط، بل يجب أيضاً أن يتم وضع هذه الأجراء ممأ بطريقة معينة^(٥٥).

يجوز أن يعترض امرؤ بقوة: يبدو للوهلة الأولى أن القضية ليست رسماً للواقعة، وذلك لأن الرسوم العادية تبدو مثل ما تأتي، لترسمه أو تمثله في حين لا تبدو القضية بلا أدنى شك مثل الواقعة. والرد البسيط على اعتراض كهذا هو أن فتجنشتين لا يؤكد على أن القضية رسم عادي - أي مكاني - للواقعة التي رسمها. وإنما هي بالآخرى «رسم منطقي» Logical picture. ويوضح هذا من قوله:

«وما تلك الصلة [أي صلة القضية بالواقع] - في الحقيقة - إلا كون هذه القضية رسماً منطقياً لهذا الأمر من أمور الواقع»^(٥٦).

ولكي يكون الشيء الواحد (أ) مثلاً، رسماً منطقياً لشيء آخر (ب) مثلاً، يجب أن تتوافر شروط ثلاثة:

١ - يجب أن يكون هناك تناظر Correspondance واحد بواحد بين عناصر (أ) وعناصر (ب).

٢ - لا بد أن يتناظر كل جانب من بنية أو شكل (أ) جانباً من بنية أو شكل (ب).

٣ - يجب أن توجد قواعد الإسقاط Rules projection لربط العناصر في (أ) مع العناصر في (ب). وقواعد الإسقاط هي القواعد التي يتم بمقتضاها تقديم (أ) أو (ب)، ويمكن منها إعادة بناء (ب) أو (أ). وأفضل مثال لهذا هي قواعد ربط القطعة الموسيقية بالأداء العملي لها؛ فلما أن يتم تقديم القطعة أو الأداء، ويمكن إعادة بناء أحدهما من

Ibid, pp. 4-5

(٥٥)

(٥٦) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٤١٠٣، ص ٨٧.

ويوضح فاجنشتين هذه المسألة على النحو التالي:

«وبناء على وجود قواعد عامة يمكن للموسيقى وفقاً لها أن يقرأ السيمفونية من العلامة الموسيقية، وقاعدة أخرى يمكن للإنسان وفقاً لها أن يعيد بناء السيمفونية من الحط الموجود على قرص الجاكي، كما يمكنه من ذلك أيضاً - باتباعه للقاعدة الأولى - أن يشيء العلامة الموسيقية. أقول إنه بناء على ذلك كله، يقوم التشابه الدائلي بين هذه الأشياء التي تبدو لأول نظرة منطقة بعضها عن بعض اختلافاً تاماً. وما هذه القاعدة إلا قانون للإسقاط يسقط السيمفونية في لغة العلامة الموسيقية. إنها القاعدة التي تقوم عليها ترجمة هذه اللغة إلى لغة قرص الجاكي»^(٥٨).

هناك اعتراض مؤخر أنه فكرة الفضية كرمز للواقعة قد نشأت في ذهن فاجنشتين من طريق التأثير بأفكار معينة وردت في كتاب «هيرتز» Heinrich Hertz صبيء الميكانيكا، ويشير فاجنشتين في معرض مناقشته للنظرية التصويرية إلى هذا، إذ يقول: «ارجع إلى كتاب هيرتز في الميكانيكا، عن النماذج الدينامية»^(٥٩). ولقد حاول جريفيثان Griffan أن يبرهن على أن النظرية التصويرية عند فاجنشتين تأتي في مجملها تقريباً من «هيرتز». فإذا كان فاجنشتين يبدأ نظريته التصويرية بقوله:

«إننا نكون لأنفسنا رسوماً للواقع»^(٦٠)، فقد سبق أن قال هيرتز في الصفحة الأولى من مقدمة كتابه المذكور قولاً شبيهاً بهذا. وإذا كان فاجنشتين يذهب إلى أنه يجب أن يوجد شيء مشترك، بين الرسم والواقعة^(٦١)، فإن هيرتز قد صاغ هذا بقوله «يجب أن

pitcher, G, The philosophy of music, p. 78

(٥٧)

وانظر أيضاً: مقدمة رجل ظلالاً، الترجمة العربية: ١٩٧٤، وإينس.
Finkel, J. N. Wittgenstein: A critique, Routledge and Kegan Paul, London, Boston, Melbourne and Henley, 1964, pp. 88

(٥٨) لو طبع فاجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الفترة ١٩٤١ و٤٢، ص ٨٨.
ولقد ترجم د. عزمي إسماعيل العبارة الأخيرة من هذه الفترة على النحو التالي: «وما هذه القاعدة إلا قانون تبدي بمقتضى السيمفونية في لغة العلامة الموسيقية».

(٥٩) المرجع السابق، الفترة ٤ و٤٠٤، ص ٨٨.

(٦٠) المرجع السابق، الفترة ١ و٢، ص ٦٧.

(٦١) المرجع السابق، الفترة ٦ و٦٧، ص ٩٩.

توجد مطابقة معينة بين الطبيعة وتفكيرنا^(٦٢). وها هي فقرة من كتاب هيرتز «مبادئ الميكانيكا» تكشف بصورة واضحة عن هذا التأثير:

«إن العلاقة بين نموذج ديناميكي وبين النسق الذي يعد نموذجاً له هي نفس العلاقة تماماً بين الرسوم التي يشكلها عقلنا للأشياء وبين الأشياء ذاتها. لأننا لو اعتبرنا حالة النموذج بمثابة تمثيل لحالة النسق، فإن نتائج هذا التمثيل - التي يجب أن تصح وفقاً لقوانين هذا التمثيل - هي أيضاً تمثيل للنتائج التي تنشأ عن الشيء الأصلي وفقاً لقوانين هذا الشيء الأصلي. وبناء على ذلك يشبه الاتفاق بين العقل والطبيعة الاتفاق بين نسقين يكون كل منهما نموذجاً للآخر، ويمكننا أن نفر تماماً هذا الاتفاق عن طريق افتراض أن العقل قادر على صنع نماذج ديناميكية فعلية للأشياء، وقادر على التمثيل معها»^(٦٣)

من الملائم حقاً إلى حد بعيد - فيما يرى «بشر» - أن يقال عن نظرية فتجشتين في القضية إن القضية «نموذج» model للواقعة التي تمثلها، أكثر من أن يقال إنها «رسم» لها. ويستعمل فتجشتين بين الفينة والفينة مصطلح «نموذج» في معرض حديثه عن هذا الجانب، إذ يقول:

«هي [أي القضية] نموذج للوجود الخارجي على النحو الذي نعتقد أنه عليه»^(٦٤).

لعل أفضل طريقة لتحديد موقف فتجشتين هي القول بأن القضية «إسقاط» projection للواقعة التي ترسمها. ويتم استعمال مصطلح «إسقاط» هنا كما يتم استعماله في الهندسة الإسقاطية. ويستخدم فتجشتين هذا المصطلح أيضاً، بيد أنه يتحدث عن علامة القضية (العلامة القضية) على أنها إسقاط للواقعة، فيقول:

«ونحن نستعمل العلامة الممكن إدراكها حسياً في القضية (علامة منطوقة أو مكتوبة، إلخ) كما لو كانت إسقاطاً projection للواقعة الممكنة»^(٦٥).

(٦٢) Griffin, J. *Wittgenstein's Logical Atomism*, Oxford University Press, 1964, pp. 99-102

(٦٣) من مقتبس في كتاب: Pichet, G. *The philosophy of Wittgenstein*, p. 79

(٦٤) لودفيج فتجشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٤.١٠١، ص ٨٤.

(٦٥) Wittgenstein, L. *Tractatus Logico-philosophicus*, 4.01

وقد ترجم د. عزمي إسلام هذه الفقرة كما يلي: «لأننا نستخدم العلامة المنطوقة بالحواس التي تتألف منها القضية (علامة صوتية أو مكتوبة... إلخ)، نستخدمها كما لو كانت ظلاً يعكس ما يمكن أن يكون حدثاً من أمور الواقع».

الحق أن مثال القطعة الموسيقية الذي ذكرناه آنفاً هو مثال مرشد إلى حد بعيد؛ إذ أن معظم الناس على ألفة - على الأقل - بالمبدأ العلم الذي يتضمنه، والتماثل الذي يقلعه تماثل محكم بصورة خاصة. ويمكن توضيح التماثل بين ما يحدث في القطعة الموسيقية والقضية على النحو التالي: إن العلامة الجزئية تعني أصواتاً معينة تماماً مثلما تعني الكلمات المفردة أشياء معينة. وكما أن القطعة الموسيقية ربما لا يتم إنجازها أبداً، فكذلك القضية من الجائز أن تكون كاذبة. وكما يعرف الإنسان من النظر إلى القطعة الموسيقية ما هو الجزء الذي يشبه الصوت لو تم أدؤه، فكذلك يعرف الإنسان ما الذي سيكون هنالك، أي الواقع، إذا كانت القضية صادقة. وبالفطرية مثلما يستطيع الإنسان أن يقرأ القطعة الموسيقية، فكذلك يمكن للإنسان أن يفهم القضية الجديدة دون أن نوضح له معناها، طالما أنه يعرف القواعد العامة للإسقاط في اللغة^(٦٦).

إذا كنا قد عرضنا كيف خطر لتجنشتين مفهوم الرسم كمفتاح لفهم القضية ومتى خطر له، فحري بنا الآن أن نقف عند مفهوم الرسم ذاته. إذ من المرسوم ما هو «تمثيلي»، ومنه ما هو «غير تمثيلي» فأيهما يقصد فتجنشتين؟ الحقيقة أن فتجنشتين عندما يتحدث عن الرسم فإنه يفكر فيه دائماً وكأنه رسم «شيء ما» وهذا ما تكشف عنه الفقرات التالية: «إننا نكون لأنفسنا رسوماً للوقائع»^(٦٧).

«ويمثل الرسم، الوقائع في المكان المطلق من حيث وجود الوقائع الزمنية أو عدم وجودها»^(٦٨).

«فالرسم نموذج للوجود الخارجي»^(٦٩).

هناك أمثلة عديدة للرسم من بينها:

- ١ - تمثال فينومي.
- ٢ - تمثال نصفي لأحمد شوقي.
- ٣ - صورة لكلب في كتاب مدرسي في علم الحيوان.

(٦٦) Fisher, G, The philosophy of Wittgenstein, pp. 79-80

(٦٧) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الفقرة ٢١٠، ص ٦٧.

(٦٨) المرجع السابق، الفقرة ٢١١، الصفحة نفسها.

(٦٩) المرجع السابق، الفقرة ٢١٢، الصفحة نفسها.

- ٤ - تصوير زيتي لكلب مدلل اسمه فيلو.
- ٥ - توصيح لمحاكاة من حكايات الجن.
- ٦ - صورة فوتوغرافية أو صورة زيتية لحدث تاريخي.
- ٧ - خريطة لمدينة الشيطان.
- ٨ - خريطة لمصر.

إذا تأملنا هذه الرسوم، نجد أن (١) يمثل ربا خيالياً، و (٢) شخصاً حقيقياً و (٣) شيئاً من نوع معين، و (٤) شيئاً واقعياً من هذا النوع، وتمثل (٥) و (٧) حالات خيالية، و (٦) و (٨) حالات واقعية. والرسوم في (٢) و (٤) و (٦) و (٨) لها نموذج أصلي واقعي، في حين أنها في (١) و (٣) و (٥) و (٧) ليست بذات نموذج أصلي واقعي. وينضح من الفقرة ١.١.٢. مثلاً، التي أشرنا إليها آنفاً، أن فتجنشتين يفكر في الرسم دائماً من حيث أنه يمثل نموذجاً أصلياً واقعياً وهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم التمثيل الحقيقي، وذلك في مقابل التمثيل الخيالي^(٧٠).

ورب معترض بقوله إذا كانت القضية رسماً للواقعة، فإن هذه النظرية متعارضة مع أشياء أخرى قال بها فتجنشتين؛ إذ أن كل كلمة فيها يجب أن تمثل مباشرة شيئاً ما، وكما أن كل علامة في القطعة الموسيقية تمثل مباشرة صوتاً معيناً، فكذلك كل كلمة في القضية «مؤلف ويفرلي هو سكوت» وبعبارة «مؤلف ويفرلي» يجب أن تمثل مباشرة شيئاً ما. ولو ناقشنا هذا في ضوء نظرية الأوصاف المحددة عند رسل التي يقرها فتجنشتين - فيما يذهب بتشر - نجد أنه ليس حجة مقنعة^(٧١). وذلك لأن الجملة الوصفية - في اعتقاد رسل - لا تعني شيئاً بمفردها «لأنها لو كانت كذلك لاصبحت مكوناً من مكونات القضية. ولكن العبارة الوصفية ليست مكوناً، حين أقول «سكوت هو مؤلف ويفرلي» فيكون من التحليل الخاطيء أن نفترض أن لدينا هنا ثلاثة مكونات هي: «سكوت» و«هو» و«مؤلف ويفرلي»، فليس «مؤلف ويفرلي» مكوناً من مكونات القضية على الإطلاق، وليس هناك أي مكون مناظر للعبارة الوصفية، ذلك لأن مكونات القضايا هي نفس مكونات الوقائع المماثلة. فإذا كان لدينا العبارة الوصفية «المربع المستطير» واعتبرناها مكوناً من مكونات

Stein, E. *Wittgenstein's Tractatus*, Cornell University press, Ithaca, New York, 1960, pp. (٧٠)

88-89

Pichen, G, *The Philosophy of Wittgenstein*, p. 80

(٧١)

قضية ماء كان «المربع المستدير» يدل على موضوع، والقضية التي ترد فيها هذه العبارة تعبر عن واقعة، وهذا ما يريد رسل أن يتجنبه، وعلى ذلك فالعبارة الوصفية ليست من مكونات القضية، وبالتالي فليس لها معنى بمفردها^(٧٢). وإلى جانب هذه النقطة الأساسية في نظرية رسل هناك نقطة أخرى على درجة كبيرة من الأهمية لما نحن بصدده وهي أن العبارات الوصفية ليست أسماء. إذ الاسم - فيما يرى رسل - لا يمكن أن يرد في قضية ويكون له مغزى ما لم يكن هناك شيء يسميه، بينما العبارة الوصفية يمكن أن ترد دون أن يكون هناك مناظر لها في الواقع^(٧٣).

فكيف نوفق إذن بين فكرة فتجنشتين الفائلة بأن القضية رسم للواقعة وبين تسليمه بنظرية الأوصاف المحددة عند رسل؟ لكن هذا الاعتراض وما يجري مجراه يندحس إصرار فتجنشتين على أن القضايا «كما يتم التعبير عنها بصورة حادثة» ليست رسوماً للوقائع، وأن «القضايا الأولية» Elementary propositions فقط، والتي تتألف كلية من أسماء هي رسوم للوقائع. وفقاً للشرط الأول من شروط كون (أ) رسماً منطقياً لـ (ب)^(٧٤) لا بد أن يوجد تناظر واحد بين عناصر الرسم وعناصر الشيء الذي يرسمه؛ ومن ثم يجب أن توجد عناصر عديدة في الرسم بقدر ما توجد في الشيء الذي يقوم برسمه. يقول فتجنشتين: «لا بد أن يكون في القضية عدد من الأشياء المتميزة، بمقدار عدد الأشياء الموجودة في حالة الواقع الذي تمثله»^(٧٥).

هذا الشرط موجود فقط في القضايا الأولية؛ إنها وحدها دون غيرها تتألف كلية من أسماء، ويشير كل اسم فيها مباشرة إلى شيء في الوجود الخارجي. والملاحظ في هذه القضايا: «أن كل اسم واحد يقابله شيء واحد، والاسم الآخر يقابله شيء آخر. ثم ترتبط هذه الأسماء بعضها ببعض بحيث يجيء الكل بمثابة رسم حي يمثل الواقعة اللدنية»^(٧٦).

هنا توجد مشكلة، وذلك لأن فتجنشتين إذا كان يقول بأن القضايا الأولية تتكون من أسماء فقط وكانت هذه حجة، لظهرت على الفور الصعوبة التالية: كيف يمكن أن نقول

(٧٢) ٢. محمد مهران: فلسفة برتراند رسل، ص ٢٨٦.

(٧٣) المرجع السابق، ص ٢٨٧.

(٧٤) انظر ص ٩٧ من هذا البحث.

(٧٥) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الفقرة ٤٠٤، ص ٨٨.

(٧٦) المرجع السابق، الفقرة ٤١١ و٤٠٤، ص ٨٧.

القضية الأولية شيئاً أو تقرره؟ وكيف يمكن أن نخبرنا بأي شيء؟ هب أن لدينا قائمة طويلة من الأسماء فقط، فهل يمكن أن تقرر هذه القائمة واقعة ما؟. الجواب، بطبيعة الحال، لا، إذ لا يمكن أن تكون هذه القائمة صادقة أو كاذبة مثلما تكون القضايا. فما الذي يمكن أن تقرر - على سبيل المثال - قائمة مكونة من «محمد، أبو بكر، عمر، عثمان، علي»؟ لكي نبحث على حل لهذه المشكلة دعنا نحاول الإجابة أولاً عن السؤال التمهيدي وهو: كيف يمكن لسلسلة من الأسماء أن تمثل أو ترسم واقعة ذرية؟ ولكن ما هو جوهر الرسم العادي، وما الذي يجعل الرسم تمثيلاً للواقعة؟ يجيب فنجشتين على هذا السؤال بقوله: «الرسم قوامه الطريقة المعينة التي تترابط بها عناصره بعضها ببعض»^(٧٧).

[إن الرسم (في حد ذاته) واقعة]^(٧٨).

يبدو أن هناك تعارضاً - فيما يرى «بشر» - بين فنجشتين والحس المشترك في هذه النقطة؛ إذ سيقول الحس المشترك إن الأشياء في الرسم الذي يقوم بالتمثيل إن هي إلا بقع من الصبغ أو الحبر أو كائنة ما تكون مادة الرسم. وأنها تمثل أشياء عديدة في المنظر المرسوم. ويختلف فنجشتين مع هذه الطريقة لوصف المسألة. إذ أنه يؤكد على أن المنظر يمثل وقائع معينة. لنفترض أن المنظر المرسوم هو حجرة بها أثاث، فليست البقع الجزئية من الصبغ في ذاتها هي التي تمثل ترتيب الأثاث في الحجرة؛ إذ لو تم وضع هذه البقع بعينها على نحو مختلف على قماش الرسم، فلن تمثل الترتيب الفعلي للأثاث على الإطلاق. إنما الذي يكون في الرسم ويمثل الترتيب للأثاث هو واقعة أن البقع العديدة من الصبغ موضوعة بطريقة معينة على قماش الرسم. على سبيل المثال، تمثل واقعة الرقعة الزرقاء بجوار الرقعة الحمراء واقعة الكرسي الأزرق بجوار المتضدة الحمراء في الحجرة نفسها^(٧٩).

ولذا يقول فنجشتين: «الواقعة القابلة بأن عناصر الرسم يتصل بعضها ببعض بطريقة محددة تمثل أن الأشياء متصل بعضها ببعض بالطريقة نفسها»^(٨٠).

الرسم إذن كما ذهب فنجشتين واقعة، وهو يمثل جوانب معينة من الوجود الخارجي

(٧٧) المرجع السابق، الفقرة ٢١٤، ص ٦٨

(٧٨) المرجع السابق، الفقرة ٢١٤، الصفحة نفسها.

(٧٩) Fischer, G, The Philosophy of Wittgenstein, p. 82

(٨٠) لودفيج فنجشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٢١٥، ص ٦٨.

المرسوم فقط لأنه واقعة. وطبقاً لراي فنجشتين السابق يمكن القول بأن الرسم واقعة مكونة من عناصر وأن العناصر تمثل الأشياء وواقعة أن العناصر مرتبة بطريقة محددة تمثل واقعة أن الأشياء مرتبة كذلك في الوجود الخارجي.

أشرنا إلى أن القضية الأولية قد تبلى للنظرة المعطى كما لو كانت سلسلة أو قائمة من الأسماء، ولكن الحقيقة غير ذلك؛ إذ لم يتحدث فنجشتين البتة عن القضية الأولية على أنها مجرد سلسلة من الأسماء، بل قال على العكس:

«والقضية الأولية تتكون من أسماء. إنها ارتباط أو تسلسل بين أسماء»^(٨١). ثم يكشف عن قصه بصورة واضحة في الفقرة التالية:

«ليست القضية مخلوطاً من الكلمات، كما أن القطعة الموصفة ليست مخلوطاً من النغمات»^(٨٢). ويقترح «بتشريح» أنه كان ينبغي على فنجشتين أن يضيف: «تماماً كما أن الرسم ليس مخلوطاً من بقع الصبغ»^(٨٣).

ووضع المسألة على هذا النحو يعني التأكيد على الحقيقة القائلة بأن هناك علاقة محددة بين الأسماء المكونة للقضية. وترتيب هذه الأسماء بطريقة معينة يعني أنها ذات معنى. تماماً كما أن ترتيب بقع الصبغ في الرسم بطريقة معينة يعني أنها ذات معنى. لنناقش الآن كيف أن علامة القضية مثل الرسم واقعة؟ يقول فنجشتين: «وعلامة القضية لقوامها كون عناصرها - أي كلماتها - مترابطة بطريقة معينة، وعلامة القضية هي في ذاتها واقعة»^(٨٤).

ولا يجوز لنا أن نقول: (إن العلامة المركبة (أ ع ب) تعني أن أ ترتبط بعلاقة هي ع مع ب، إنما يجب أن نقول، (إن كون (أ) مرتبطة بعلاقة معينة مع (ب) يعني أ ع ب)^(٨٥).

(٨١) المرجع السابق، الفقرة ٤٢٤، ص ٩٩.

(٨٢) المرجع السابق، ١٤١ و ٣، ص ٧٢.

لقد عبر فنجشتين عن هذا المعنى في «المفكرات» إذ يقول: «ليست القضية مجرد خليط من الكلمات».

Wittgenstein, L. *Notionals* 1914-1916, S. 4. 15

Ficker, G. *The Philosophy of Wittgenstein*, p. 12

(٨٣)

(٨٤) لودفيج فنجشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٣١٤، ص ٧٢.

(٨٥) المرجع السابق، الفقرة ١٤٣٢ و ٣، ص ٧٢.

ولقد أثارت هذه العبارة جدلاً وخلافاً بين شراح فلسفة فنجشتين أكثر مما أثارت أيّة عبارة أخرى من عباراته، حتى اعتبرت لغزاً. وسوف نطرح المشكلة من بدايتها، ثمّ مناقش بعض الحلول المقترحة لها. لنظر في هذه القضية «القاهرة غرب القدس» نجد أنها مركبة على أساس التحليل النحوي - لا المنطقي - من ثلاثة أجزاء، إسمان من أسماء الأعلام، ومسد هو «غرب». ويتبدى لنا الجزء الأول من اللغز كما يلي: إن الواقعة التي قامت القضية برسمها هي إتفاق بين مدينتين «اثنتين»، في حين أن القضية ذاتها إتفاق بين «ثلاثة» أجزاء. ومن ثمّ فلا يبدو أن للواقعة والقضية نفس العدد من الأجزاء، بينما يتمسك فنجشتين بأنه:

«لا بد أن يكون في القضية عدد من الأشياء المتميزة، بمقدار عدد الأشياء الموجودة في حالة الواقع الذي تمثله. إذ يلزم أن يحتوي كل منهما على الكثرة المنطقية «الرياضية» نفسها»^(٨٦). لنفترض أننا نحافظ على تناظر واحد بواحد بين الواقعة والقضية وذلك بالتخلي عن المسند وكتابة القضية ببساطة على النحو التالي: «القاهرة القدس»، ولكن إذا كان هذا الترتيب للأسماء يرسم الواقعة «القاهرة غرب القدس» فكيف يرسم الواقعة «القاهرة شمال الخرطوم»؟ نستطيع أن نفعل هذا عن طريق كتابة اسم «القاهرة» أعلى «الخرطوم» بهذه الصورة:

القاهرة

الخرطوم

هير أن وضع القضية على هذا النحو يضعنا مباشرة في الجزء الثاني من اللغز، نظراً لأنّ هذه الصورة ليست قضية بل خريطة. وبلا أدنى شك فإن الاختلاف الهام الوحيد بين القضية والخريطة هو أن القضية تركيب طولي، أو إن شئت قل إن القضية تركيب ذو بعد واحد.

ومن ثمّ فإن النظرية التصويرية إما أنها قادرة على أن توضح فحسب لغة فقيرة إن جاز التعبير؛ تلك اللغة التي يمكن التعبير بها عن العلاقة «غرب» ولا يمكن التعبير بها عن العلاقة «شمال»، وإما أنها - من ناحية ثانية - تتجاهل الاختلاف الواضح بين القضايا والحرائط.

(٨٦) المرجع السابق، الفقرة ٤٠٤ و٤٠٥، ص ٨٨.

المشكلة التي تواجه النظرية التصويرية - إذن - هي أن هذه النظرية تنحصر فيما يبدو ثلاث قضايا يبدو أنها متناقضة أو متعارضة وهي :

١ - يوجد تناظر واحد بواحد بين أجزاء القضية والأشياء في الواقع الذي تقوم القضية بتصويره.

٢ - القضايا تركيبات أو بنائات طويلة.

٣ - كل واقعة ذرية ممكنة يمكن التعبير عنها باللغة^(٨٧).

لقد وقف شراح فلسفة فenchشتين من هذه المشكلة مواقف متنوعة متباينة، ولم يتنه أي منهم إلى حل قاطع يحمل في ثناياه فصل الخطاب. وسوف أكتفي هنا بعرض وجهتين من النظر. عرضت دايتز Daitz وأيا مثلت فيه العلامة المركبة في عبارة فenchشتين السالف ذكرها (أ ع ب) بجملة «أمل تكره محمداً»^(٨٨) وقلت أن واقعة «أمل تكره محمداً» لها ثلاثة عناصر فقط. في حين أن جملة «أمل تكره محمداً» لها أربعة عناصر من وجهة نظر فenchشتين^(٨٩). وعندما نقول «دايتز إن الواقعة «أمل تكره محمداً» تتضمن فقط ثلاثة عناصر، يبدو على الأصح كما لو أنها ترى فقط ثلاثة عناصر تناظر الكلمات الثلاث في جملة «أمل تكره محمداً»، والمعنصر المهمل في الواقعة «أمل تكره محمداً» يناظر ترتيب الكلمات في جملة «أمل تكره محمداً»^(٩٠).

ولكن «دايتز» Evans لا يقف عند هذا الرأي فقط، بل يخطو خطوة أبعد من ذلك فيعتبر أن العناصر أربعة في الواقعة والقضية على حد سواء. والعنصر الرابع في القضية عنده هو «ترتيب» الكلمات، والعنصر الرابع في الواقعة هو «تركيب» العلاقة وطرفيها. إذ نراه يقول: إن «ترتيب» عناصر العلامة (أي القضية أو الجملة) يناظر «تركيب» عناصر الواقعة^(٩١). ثم يكشف عن وجهة نظره بوضوح فيقول: «ود فenchشتين أن يقول - فيما أظن - إن واقعة «أمل تكره محمداً» تتضمن أربعة عناصر: شخصين، والكراهية، وتركيب

Keyt, D. *Wittgenstein's picture Theory of Language*, *Philosophical Review*, Vol. LXIII, 1964, (٨٧) pp. 496-497

(٨٨) استبدلتنا هذه الجملة بجمليتها «سوفيا تكره أموس».

Daitz, E, «The picture Theory of Meaning», in Flaw, A. (ed): *Images in Conceptual Analysis*, (٨٩) Macmillan, London. Melbourne. Toronto, St. Martin's Press, New York, 1966, p. 59

Evans, E. «Tractatus 3.1413», *Mind*, Vol. LXIV, 1955, p. 260 (٩٠)

Ibid, p. 260 (٩١)

هذه العناصر، أعني أن «أمل» لا «محمد» هي التي نكره، ويتلقى «محمد» الكراهية دون «أمل» وتناظر الكلمات المفردة العناصر الثلاثة الأولى، ويتناظر ترتيب الكلمات العنصر الرابع»^(٩٢).

غير أن «كيت» Keyt يخالف هذا التفسير ويقدم عليه اعتراضين؛ الأول أنه من الأفضل أن لا سمي الترتيب «عنصراً» في القضية، والتركيب «عنصراً» في الواقعة. إذ لو فعل الإنسان هذا فإن حل فتجشتين لمشكلة القضية الكاذبة يفقد قوته وغايته. والقضية الكاذبة ذات معنى حتى على الرغم من عدم وجود الواقعة التي تصورها، وذلك لأن كل عنصر من عناصرها يمثل شيئاً (وسوف تكون العلاقة أحد هذه الأشياء في تفسير «ايفانز»). ولكن ما الذي يمثله ترتيب الكلمات في القضية الكاذبة؟ الجواب - بطبيعة الحال - لا شيء مطلقاً. وبالتالي إذا سمي المرء ترتيب الكلمات عنصراً في القضية، فإن هذا العنصر يجب النظر إليه بصورة مختلفة عن العناصر الأخرى^(٩٣).

والاعتراض الثاني الذي يقدمه «كيت» على تفسير «ايفانز» السابق هو أن «ايفانز» في ربطه عناصر القضية «أمل نكره» محمداً» بعناصر الواقعة «أمل نكره» محمداً، قد خفل عن أحد عناصر القضية. لأنه إذا كانت الواقعة ذات أربعة عناصر: «أمل»، و«محمد»، وعلاقة الكراهية، وتركيب العناصر الثلاثة الأولى، فالقضية إذن ذات خمسة عناصر: ثلاث كلمات هي «أمل» و«نكره» و«محمد»، والعلاقة الثلاثية للكلمة الواحدة مع الكلمتين الأخريتين، وتركيب العلاقة وأطرافها الثلاثة. ثم يقرر أن اقتراح «ايفانز» لحل اللغز اقتراح غير ناجح طالما أنه ينتهي إلى أن القضية بها عنصر أكثر من الواقعة التي تجيء لتصورها^(٩٤).

ويطرح «أريك ستيوس» E. stenius المسألة بصورة جديدة؛ إذ يستعمل مفهوم التمثيل Representation استعمالاً يركز على العلاقات المتماثلة بين الوقائع والقضايا وذلك عن طريق استخدام الرسوم البيانية. فما هو الشبه بين (أع ب) وبين ما تمثله؟ للإجابة على هذا السؤال نأخذ القضية التالية:

Ibid, p. 260

(٩٢)

Keyt, D «Wittgenstein's picture Theory of Language», op. cit, p. 498

(٩٣)

Ibid, p. 498

(٩٤)

- (١) أحمد والد بهاء
لو
(٢) أ ع ب

يجب أن تفهم القضية (٢) على أنها صياغة للقضية رقم (١) والآن ما هي شروط الصلق لـ (١) و (٢)؟ يمكن أن تجيء إجابة الحس المشترك على النحو التالي:

تكون القضية رقم (١) صادقة في حالة واحدة فقط وهي أن الشخص المدعو وأحمد، يكون والدًا للشخص المدعو «بهاء». والقضية رقم (٢) لها - بطبيعة الحال - شروط الصلق نفسها، غير أن مستبوس يصفوها كالآتي:

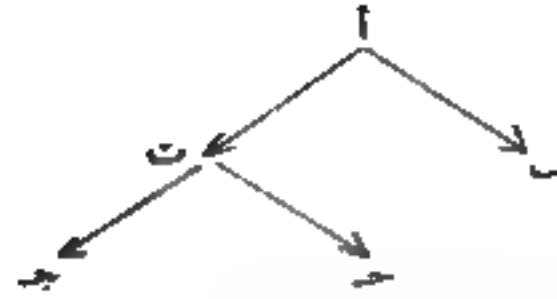
تكون القضية رقم (٢) صادقة في حالة واحدة فقط وهي أن الشخص الذي يمثل (أ) يكون والدًا للشخص الذي يمثل (ب).

تشير النظرية المنطقية من طرف خفي إلى أن وجهة نظر الحس المشترك خاطئة؛ فلنكي نقرر شروط الصلق لـ (١) - وفقاً للنظرية المنطقية - يجب أن ننتبه إلى الحقيقة القائلة بأن الشخص المدعو وأحمد مركب، وذلك لأنه في القضية السابقة لا بعد واقعة ذرية، بل واقعة مركبة من وأحمد الشخص ومن كونه متصفاً بصفة الابوة لبهاء، كذلك ارتباط بهاء به علاقة معينة. ويتم وصف المركب منطقياً في حدود الصفات والعلاقات. يبدو أننا لو قطعنا الطرف عن هذا التحليل لاستطعنا أن نأخذ (٣) و (٤) لتكونا شروط صدق لـ (١) و (٢)، وبالتالي - طبقاً للنظرية التصورية - نستطيع أن نقول بوجود تشابه بين هذه القضايا وبين ما تمثله (٩٥).

ثم يركز «مستبوس» تحليلاته على القضية رقم (٢) ومهما يكن من أمر، فما يقال عن (٢) ينطبق أيضاً على (١) وهي مسألة يمكن إدراكها بسهولة. وتظهر القضية (٢) شروط صدقها - وفقاً للنظرية التصورية - من طريق كشف الواقع الذي تتعلق به حتى تكون قضية صادقة. إنها تظهر هذا لتكون صادقة في أن أحمد لا يد أن يكون والدًا لبهاء، وهذا شيء ونقرأ في القضية. ولكن كيف تستطيع القضية (٢) أن تظهر هذا؟ للإجابة على هذا السؤال نامل الرسم البياني التالي:

(٩٥) Schim, E. «The Picture Theory and Wittgenstein's Later Attitude to the Anshak, I. (ed), Perspectives on the philosophy of Wittgenstein, p. 113

(٥)



ويمكن تفسير هذا الرسم عن طريق المفتاح التالي:

أ - أحمد (لنقرأ الحرف «أ» على أنه يمثل الشخص المدعى «أحمد»)
وشبهه بهذا ما يتعلق ببقية القائمة:

ب - بهاء

ت - توفيق

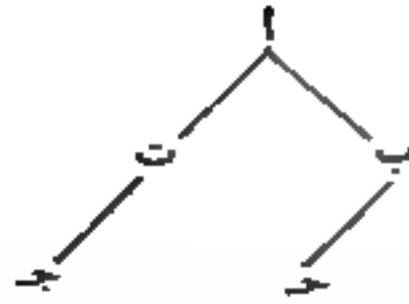
ح - حامد

ج - جمال

علاقة السهم - من - إلى - علاقة الأب - الابن.

و «علاقة السهم من - إلى» هنا هي العلاقة التي تسود بين حرفين في حالة واحدة فقط وهي وجود سهم ينطلق من حرف «إلى» حرف آخر^(٩٦). وتعني هذه العلاقة علاقة الأب - الابن؛ أي أن الحرف الأول في العلاقة يمثل الوالد في مقابل الحرف الثاني الذي يمثل الابن. والآن، اعتماداً على المفتاح رقم (٦) يظهر الرسم البياني رقم (٥) الواقع المرتبط به ليكون صحيحاً بالطريقة التالية: إن الحقيقة التي نقول بوجود سهم في الرسم البياني ينطلق من الحرف «أ» إلى الحرف «ب» تظهر أنه لكي يكون الرسم صحيحاً، فلا بد أن يكون أحمد والداً لبهاء، ووجود سهم ينطلق من «ت» إلى «ج» يعني أنه لكي يكون الرسم صحيحاً لا بد أن يكون توفيق والداً لجمال، إلى آخر احتمالات وعلاقة السهم من - إلى». وهذا النوع من الإظهار يعني أننا نستطيع - شريطة أن يكون الرسم البياني صحيحاً - عن طريق المفتاح أن نقرأ من الرسم ما هو الواقع فيما يتعلق بأسرة كل منا. وبطبيعة الحال، فإن الرسم البياني (٥) يظهر ما ينبغي أن يكون الواقع المتعلق به ليكون رسماً صحيحاً بصرف النظر عما إذا كان صحيحاً بالفعل أم لا. ولنترض أن الرسم (٥) صحيح ونستطيع الآن أن نطبق المفتاح رقم (٦) على الرسم التالي:

(٧)



يظهر هذا الرسم البياني أنه لكي يكون رسماً صحيحاً، يجب أن يكون بهله والدأ لحامد على الرضم من الحقيقة الفائلة بأن هذا ليس هو الواقع حقاً. والفرق بين الرسم البياني الصحيح والرسم البياني الخاطيء هو وجود تشابه تركيبي معين بين الرسم الصحيح وبين جماعة الاشارة التي يشير إليها، ووجود اختلاف تركيبي معين بين الرسم الخاطيء وجماعة الاشارة. (٩٧).

وتستلزم الحقيقة الفائلة بأن الرسمين (٥) و (٧) - باستخدام المفتاح (٦) - يظهران الواقع المتعلق بهما ليكونا رسمين صحيحين أن الشيء نفسه يكون صادقاً في رسوم بيانية جزئية من قبيل:

(٨)

أ - ب

و

(٩)

ب - ح

والآن فان الفضايها مثل:

(١٠)

أ - ج - ب

و

(١١)

ب - ج - ح

يمكن أن ننظر إليها كرسوم بيانية تبين بالطريقة فاتها ما هو الواقع المتعلق بها لتكون قضايا صادقة. والاختلاف الوحيد هو أننا نمثل «علاقة السهم من - إلى» علاقة تربط بين حرفين إذا كان أحدهما على يسار حرف من نوع معين والآخر على يمينه. وطالما أننا نقرأ القضية (١٠) من اليمين إلى اليسار فإنني أسمي هذه العلاقة «علاقة الـ (ج) من - إلى». وبالتالي فإن القضيتين (١٠) و (١١) تظهران حالة الواقع المرتبط بهما لكي تكونا

صادقتين فيما يتعلق بالمفتاح التالي :

أ — أحمد

ب — بهاء

ج — حامد

(١٢)

علاقة الـ (ع) من - إلى — علاقة الـ (ب) - الـ (ا).

حيث أن علاقة الـ ع - من - إلى = العلاقة التي تربط بين حرفين إذا كان أحدهما على يسار (ع) والآخر على اليمين :

(١٣)

وطبقاً لما أسلفناه فإن القضايا الأولية «رسوم» بالمعنى اللغوي الذي تم تمثيله من طريق الرسوم البيانية مثل (٥) و (٧) والقضايا مثل (١٠) و (١١) (٩٨).

٣.٣.٢ القضية الأولية من حيث هي رسم للواقع :

وجدير بنا الآن أن نركز المناقشة على القضايا ذاتها، وبصفة خاصة القضايا الأولية من حيث هي رسوم للوجود الخارجي. يقول فنجشتين :

«إن القضية رسم للوجود الخارجي» (٩٩).

«فالقضية رسم للوجود الخارجي، لأنني أعرف حالة الواقع التي جاءت تمثيلها، وذلك إذا فهمت القضية» (١٠٠).

«... والقضية لا تثبت شيئاً إلا بقدر ما هي رسم له» (١٠١).

«... نعم إن قضية ما يمكن أن تكون رسماً ناقصاً لأثر معين من أمور الواقع إلا أنها دائماً صورة كاملة» (١٠٢).

Ibid, pp. 115-116

(٩٨)

(٩٩) لودفيج فنجشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٤٠١، ص ٨٤.

(١٠٠) المرجع السابق، الفقرة ٤٠٢، ص ٨٥.

(١٠١) المرجع السابق، الفقرة ٤٠٣، ص ٨٧.

(١٠٢) المرجع السابق، الفقرة ٤٠٦، ص ١١٥.

لم يتحدث فجنشتين عن علامات القضايا من حيث هي رسوم، ولكن لتأمل الفقرة التالية:

«إنه من الواضح أننا ندرك القضية التي تأخذ الصيغة أ ع ب على أنها رسم، فما هنا يكون من الواضح أن العلامات شبيهة بما تدل عليه»^(١٠٣).

وطالما أننا نفكر في الرسم بطريقة عادية على أنه مكون من علامات أو يقع من الصبغ مرتبة بطريقة ما على ورقة أو قماشة الرسم أو كائنة ما تكون المادة التي يوضع عليها الطلاء، زد على ذلك أن علامة القضية هي أيضاً مكونة من علامات مرتبة بطريقة معينة على ورقة أو صوت يتذبذب في الهواء أو أيما ما تكون العلامة، إذن فإطلاق اسم «رسم» على «علامة القضية» أصبح من أن يطلق على «القضية». ويمكن وضع هذه النقطة في صورة الاعتراض التالي:

إن القضية لا يمكن أن تكون رسماً لأنها تتضمن إشارة إلى واقعة محددة تماماً (أعني الواقعة التي نرسمها) في حين أن الرسم لا يكون كذلك. ويمكن إظهار هذا الاعتراض عن طريق الرسم التالي:^(١٠٤)

(الرسم أ):



ولنفترض أنه رسم لسقراط (على اليسار) يتبارز بالسيف مع أفلاطون (على اليمين). لا يشير الرسم بذاته إلى واقعة محددة يرسمها؛ إذ أنه لا يقيم بذاته أية علاقة بين عناصره وبين الأشياء أو الأشخاص الذي يعنى بتشيلهم. في (الرسم أ) - على سبيل المثال - الشكل الواقع جهة اليسار مفترض أنه يمثل سقراط، ولكن الشكل ذاته لا يخبرنا بذلك. ولا يقيم الشكل أية علاقة بينه وبين سقراط، بل على العكس، يمكن أن يمثل أي عدد من الناس الآخرين غير سقراط؛ حتى ولو كان شكلاً دقيقاً لسقراط. فالعلاقة بينه

(١٠٣) المرجع السابق، الفقرة ١٢ و٤٠، ص ٨٤.

(١٠٤) ورد هذا الرسم في «المفكرات» 29.9.14، Wittgenstein, L., *Notizen* 1914-1916.

وبين سقراط لا تزال غير قائمة، لأنه ربما يبدو أي واحد من الناس الآخرين مثل سقراط، وربما يمثل الشكل واحداً منهم. إن هناك شيئاً ما بالإضافة إلى الشكل ذاته يكون مطلوباً - إذن - قبل أن يستطيع الشكل تمثيل سقراط دون غيره من الناس، وقبل مثل هذا عن الشكل الواقع جهة اليمين، وعن الرسم ككل. وهكذا فإن (الرسم أ) لا يرسم بداته واقعة سقراط - ولا أي شخص آخر - يتبارز بالسيف مع أفلاطون، ولا مع أي شخص آخر. وبهذا يكون الرسم مختلفاً عن القضية التي تصف واقعة تتضمن أشياء محددة تماماً ونتيجة لذلك يجب أن تكون علامة القضية هي الرسم، ولا تكون القضية كذلك^(١٠٥).

ستوافق فلسفة فتجنشتين على نقطة أساسية واحدة في هذا الاعتراض، بيد أنها ستنكر أحد افتراضاته الأساسية فتكر بالتالي نتيجة الحجة. سوف توافق على أن مجموعة العلامات على ورقة مثل العلامات التي وضعنا لها عنواناً هو (الرسم أ) لا ترسم بذاتها واقعة محددة؛ إنها تفعل ذلك فقط لو أن العلامات مرتبطة بعلاقة مع أشياء معينة أو أشخاص معينين. وعندما يكون الشكل الواقع جهة اليسار متعلقاً بسقراط، والشكل الواقع جهة اليمين متعلقاً بأفلاطون، إذن ربما تصبح العلامات رسماً لسقراط يبارز أفلاطون بالسيف، أصبح من أن تكون رسماً لشخص آخر غير سقراط يبارز بالسيف شخصاً آخر غير أفلاطون. ولا تكون العلامة المركبة رسماً لجزء من الوجود الخارجي حتى تكون العناصر المكونة متعلقة أو متسقة مع عناصر محددة في الوجود الخارجي^(١٠٦). يقول فتجنشتين:

«هكذا يكون الرسم ذا صلة مباشرة بالوجود الخارجي Reality بحيث يكون قصاره أن يجهىء مطابقاً له»^(١٠٧).

وتتألف علامة التمثيل من التباينات بين عناصر الرسم (من جهة والأشياء (من جهة أخرى))^(١٠٨).

نقول إن فلسفة فتجنشتين توافق على نقطة رئيسية واحدة من الاعتراض السابق، إلا أنها مستقون إن هذا الاعتراض قائم على افتراض خاطيء مما يفسد نتيجته. والافتراض

Pficher, G. The Philosophy of Wittgenstein, pp. 86-87

(١٠٥)

Ibid, p. 87

(١٠٦)

(١٠٧) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفترة ١٩٥١ و١٩٥٢، ص ٦٨.

(١٠٨) للمرجع السابق، الفترة ١٩٥١ و١٩٥٢، ص ٦٨.

الذي نحن بصدده يقول بأن علامات الحبر التي وضعنا لها عنواناً هو (الرسم أ) تشكل بذاتها «رسماً». لكن فلسفة فيتجنشتين ستقول إن هذا الافتراض خاطيء؛ إذ أن العلامات ذاتها لا يمكن أن تكون «رسماً». لنفترض أن هذه العلامات قد ظهرت على قطعة من الورق عن طريق المصادفة البحتة. على سبيل المثال، هب أن قلماً فلنت «الريح» قد حرج هنا وهناك على الورقة بصورة عشوائية وأحدث بذلك هذه العلامات، فإن العلامات الناتجة لا تشكل بذاتها رسماً، على الرغم من أنها تشبه تماماً العلامات التي وضعنا لها عنواناً هو (الرسم أ). ومن ثم فعلامات الحبر لا تضع ذاتها رسماً؛ إذ يجب أن يتم وضع العلامات بطريقة ما مقصودة^(١٠٩).

وهذا ما عبر عنه «ويزدم» J. Wisdom بقوله: «تماماً مثلما يكون ترتيب بقع الصبغ المتداخلة على الأرض مصادفة متطابق في التركيب مع منظر في السماء بدون أن يكون رسماً له، فكذلك قد يحدث ترتيب للعلامات ليكون متطابقاً في التركيب مع الواقعة بدون أن يرسمها. وبالضبط مثلما نطلب من شخص ما أن يضع البقع بقصد رسم المنظر، فكذلك نطلب من شخص ما أن يضع العلامات بقصد التعبير عن الواقعة»^(١١٠).

قد يعترض علينا شخص بأن القصد والنمذجة ليس مطلوباً؛ إذ أن الإنسان يستطيع أن يضع وهو شارد القلب هائب الذهن بعض العلامات على ورقة كما في الرسم العاثي، وربما يكون ما يرسمه رسماً بالفعل، فما الذي يشكل الرسم إذن؟ يجب أن نهتم بهذا السؤال إن رغبتنا في تجنب الفوضى والارتباك. وهناك في هذا المقام ثلاث نقاط جديدة بالملاحظة وهي: النقطة الأولى مفادها أن مجموعة العلامات في ذاتها - وليست مسألة كيفية إبرازها أو تقديمها - لا يمكن أن تكون رسماً أبداً من أي نوع. وهذا أمر مسلم به. ومن الأهمية بمكان أن نبرز - فضلاً عن ذلك - بين الرسم Picture (أو مجرد الرسم) وبين الرسم التمثيلي representational picture الذي يصور شيئاً ما، لو يكون رسماً له. نظراً لأن مجموعة العلامات لكي تكون رسماً من أي نوع يجب أن لا يتم وضعها مصادفة تماماً عن طريق العمل، ولكن الإنسان يستطيع أن يضع رسماً بدون أن يضع رسماً تمثيلاً. فالرسم التجريدي التعبيري حين يضع بقع الصبغ على قماش الرسم، فإنه يفعل ذلك

pitcher, G. The Philosophy of Wittgenstein, p. 89

(١٠٩)

Wisdom, J. Logical Foundations of Mind, Vol. XL, 1951, p. 207

(١١٠)

من قصد، ولكن على الرغم من أن ما يقطعه بعد رسماً إلا أنه ليس بالضرورة رسماً ولاي شيء ولا يقصد من وراءه أن يكون كذلك بطبيعة الحال^(١١١).

ونعوى النقطة الثانية أن مجموعة العلامات لكي لا تكون رسماً فقط، ولكن رسماً تمثيلاً، فمن الضروري أن لا يضع الرسّام العلامات مصادفة تماماً، هذا بالإضافة إلى أن العلامات تشبه - من بين قيود غير قابلة للتحديد - نوع الشيء المرسوم. وتنوع القيود وتختلف في أغلب الظن تبعاً لما يلي:

- أ - سهولة وصعوبة وضع العلامات التي تشبه الأنواع المختلفة من الأشياء.
- ب - غرض الرسم.
- ج - مقلدة الرسّام.

لتأمل (ج) فقط، نجد أن درجة الشبه التي نطلبها في حالة رسم الطفل أقل من التي نطلبها في رسم الإنسان البالغ. ونظراً لأن أغراضنا على درجة كبيرة من الأهمية فيجب أن نضع تمييزاً بين مجرد الرسم التمثيلي والرسم التمثيلي الذي يرسم جزئيات معينة محددة، ويسمى «بشر» النوع الأخير من الرسم باسم «الرسم التمثيلي المحدد»، وسيكون (الرسم أ) - على سبيل المثال - مجرد رسم تمثيلي لو أنه رسم ببساطة شخصين يتبارزان بالسيف، وسيكون رسماً تمثيلاً «محدداً» إذا رسم سقراط يبارز أفلاطون بالسيف، أو ديكارت يبارز سبينوزا، أو أي ما يكون الأشخاص^(١١٢).

أما النقطة الثالثة فيمكن وضعها على النحو التالي: لكي تكون مجموعة العلامات رسماً تمثيلاً محدداً، فمن الضروري أن لا يضع العامل العلامات مصادفة تماماً، وأن تشبه العلامات تقريباً أنواعاً معينة من الشيء في الوجود الخارجي. زد على ذلك أن العامل يربط العلامات المكونة مع العناصر المحددة في الوجود الخارجي. وبالتالي - على سبيل المثال - إذا كانت العلامات الواقعية جهة اليسار في (الرسم أ) غير مرتبطة بسقراط، والعلامات الواقعية جهة اليمين غير متعلقة بأفلاطون، إذن لا يكون لدينا رسماً لسقراط يتبارز بالسيف مع أفلاطون، أو قل إن الرسم التمثيلي «المحدد» يتضمن ارتباطاً لعناصره مع الوجود. وهذا يوضح السبب في أن الرسم - على حد تعبير فريجنشتين - على صلة

piecher, G. The philosophy of Wittgenstein, p. 39

(١١١)

Ibid, p. 39

(١١٢)

مباشرة بالوجود الخارجي بحيث يكون قصاره أن يجيء مطابقاً له^(١١٣). وهذا يوضح أيضاً لماذا يتضمن الرسم «علاقة التمثيل». وبناءً على ذلك، ف«علاقة التمثيل» التي تجعل من الرسم رسماً، هي أيضاً جزء من الرسم ذاته. وتنبع علاقة التمثيل إلى الرسم التمثيلي «المحدد» لأنه يفتقها لا تكفل العلامات كلها الرسم، وبلوتها لا يوجد هذا الرسم. فالرسم التمثيلي المحدد يرسم الأشياء بنفسه فقط لأنه شخصياً ما يربط عناصره بعناصر الأشياء، بقصد أن العلامات تمثلها^(١١٤).

ومصدر الارتباك الممكن وإساءة الفهم في قراءة «الرسالة» - فيما يرى «بتشر» - هي العملة من أن فجنشتين كلما يستعمل كلمة «رسم» - وصيغة خاصة عندما يزعم أن القضية رسم للواقعة - فإنه لا يعني مجرد الرسم، ولا مجرد الرسم التمثيلي، وإنما يعني الرسم التمثيلي «المحدد». وإذا نظرنا إلى المسألة بهذه الطريقة لوجب علينا أن نتخلى عن الاعتراض الذي سجلناه آنفاً^(١١٥)، ونسلم مع فجنشتين بأن القضية - لا علامة القضية - هي الرسم التمثيلي المحدد للوجود الخارجي. وحسباً لأن علامة القضية تقابل العلامات على الورقة أو يقع الصبغ على قماش الرسم كما يقول الاعتراض. ولكن علامة القضية تكون رسماً تمثيلاً محكداً فقط عندما تكون عناصرها (العلامات البسيطة) مرتبطة مع عناصر الوجود الخارجي (الأشياء)، وعندما تكون قضية فجنشتين^(١١٦) يقول فجنشتين والقضية هي علامة قضية من حيث جلاقتها الإسقاطية بالأمثل^(١١٧).

لقد طرحنا من قبل سؤالاً يقول كيف يمكن لقائمة أو سلسلة من الأسماء أن تكتب شيئاً بصورة ممكنة أو نقوله أي شيء؟ وكان جواب فجنشتين أن القضية الأولية ليست سلسلة من الأسماء على الإطلاق، وإنما هي بالأحرى ارتباط أو تسلسل بين أسماء. غير أن فيلسوفنا يؤكد الآن على أن القضية لا تقول شيئاً إلا بقدر ما هي رسم له. وبعبارة هذا

(١١٣) انظر لودفيج فجنشتين: رسالة منطق فلسفية - الترجمة العربية، الفترة ١٩١٢ و ٢٠١٨ ص ٩٨.

(١١٤) Pinner, G. The Philosophy of Wittgenstein, p. 98

(١١٥) انظر ص ٨٤ من البحث الحالي.

(١١٦) Ibid, p. 92

(١١٧) Wittgenstein, L. Tractatus Logico-Philosophicus, 3.22

وترجمه د. محمد إسلام جواد الفترة ١٩١٢ و ٢٠١٨ ص ٩٨. القضية هي علامة قضية من حيث سلبها للعالم، الترجمة العربية، ص ٧٧.

القول فجاء أمام صعوبة جديدة، لأنه في حين أن القضية -حقاً- «تقول» شيئاً ما، وهي رسم، إلا أنها لا تبدو كذلك. إذن كيف يمكن أن تقول القضية شيئاً بمقتضى كونها رسماً؟ ويعبر «يتشبه» عن هذه الصعوبة في صورة الاعتراض التالي:

إن القضية لا يمكن أن تكون رسماً وذلك لأن القضية تقول لو تقرر شيئاً ما، في حين أن الرسم لا يكون كذلك. لتأمل (الرسم أ) مرة أخرى، نجد أن الرسم لا «يقول» بداته إن سقراط يتبارز مع أفلاطون، ولنفترض أن شخصاً ما ود أن يخبر شخصاً إن سقراط يتبارز بالسيف مع أفلاطون، فلي يكون كافياً أن يعرض (الرسم أ) ببساطة ولكي يقرر هذا الشخص أن سقراط يبارز أفلاطون بالسيف، يجب عليه أن يعرض الرسم بالإضافة إلى أن يرمي أو يفعل شيئاً ليدل على أن هذا هو الواقع. ويستطيع الشخص أن يؤكد عدم مبارزة سقراط لأفلاطون بالسيف عن طريق عرض الرسم نفسه ويهر رأسه أو يفعل شيئاً، ليدل على أن هذا ليس هو الواقع. إذن بالإضافة إلى الرسم ذاته هناك شيء آخر ضروري قبل أي شيء ويكون «قولاً» بالفعل. وهذا ما أشار إليه فنجشتين نفسه في «المذكرات» إذ يقول: «هل يستطيع الإنسان أن ينكر الرسم؟ لا. وفي هذا يكمن الاختلاف بين الرسم والقضية. فالرسم يمكن أن يصلح كقضية، ولكن يجب في هذه الحالة إضافة شيء ما إليه... واختصاراً، فلنني أستطيع أن أنكر أن الرسم صحيح، بيد أنني لا يمكن أن أنكر «الرسم»^(١١٨). ويمكن أن يستعمل الرسم ليقرر شيئاً ما، ولكنه لا يقرر شيئاً عن ذاته، وبهذا فإنه يختلف عن القضية»^(١١٩).

وإذا كان لهذا الاعتراض قوة، فإن قوته تقوم على أساس ضعيف وذلك لأنها ستكون مسألة إتفاق إذا كان عرض الشخص للرسم المعاني مثل (الرسم أ) في حين يهر رأسه سيمني أنه يقرر شيئاً ما (وفي حالة (الرسم أ) يقرر مبارزة سقراط لأفلاطون بالسيف). وليس الاتفاق في حاجة إلى أن يكون معقداً إلى هذا الحد؛ إذ أن مجرد عرض الرسم يمكن أن يعني أن الشخص يقرر أن هذا الرسم هو الواقع. وأن مجرد عرض الرسم مقبولاً رأساً على عقب يمكن أن يعني أن الشخص يقرر أن هذا الرسم ليس هو الواقع. وهكذا يكون الاعتراض لا أسس له من الصحة بالنكار هذه الإمكانيات^(١٢٠).

Wittgenstein, L. *Notes and Lectures 1934-1956*, 26. 11. 14

Pitcher, G. *The Philosophy of Wittgenstein*, pp. 96-97

Ibid, p. 97

(١١٨)

(١١٩)

(١٢٠)

تبين لنا مما سبق أن المبدأ الأول الذي قال به فيتجنشتين وهو أن القضية «رسم» للواقعة متناغم تماماً مع المبدأ الثاني القائل بأن القضية تقرر أو تثبت شيئاً ما. ومع ذلك فإن فيتجنشتين لا يقف فقط عند مجرد الدفاع عن هذا التناغم أو الاتفاق بين المبدأين، وإنما يسجل خطوة أبعد من ذلك، فيزعم أن المبدأ الثاني يكون صادقاً بقدر ما يكون المبدأ الأول صادقاً، فنراه يقول:

«... والقضية لا تثبت شيئاً إلا بقدر ما هي رسم له»^(١٢٢).

يرى «بشر» أن التوكيد في عبارة فيتجنشتين السابقة ينبغي أن يوضع على كلمة «شيء» أفضل من أن تؤكد على كلمة «تثبت» ومن الجائز أن نقرأ العبارة هكذا: «والقضية لا تثبت شيئاً محلياً» إلا بقدر ما هي رسم له»^(١٢٣).

بما أن فيتجنشتين قد ذهب إلى أن القضية يمكن أن تتجاوز ذاتها إلى الوجود الخارجي فنرسم واقعة محددة، فقد اعتقد أن القضية ذات «مضمون» ولها تقول «شيئاً محلياً» لكونها رسماً.

وطالما أن القضية رسم للوجود الخارجي، وصدق هذا الرسم أو كذبه هو مدى اتفاقه أو انحرافه مع العالم الخارجي، فمن هنا تجيء ضرورة مقارنة القضية بالواقعة، تلك المقارنة التي سيكشف عن صديق القضية لو كذبها. وصدق القضية الأولية أو كذبها مرهون بحالة الواقع الذي تجيء القضية لترسمه، فإن كان الرسم مطابقاً للواقع كانت القضية صادقة، وإن كان غير ذلك كانت القضية كاذبة. يقول فيتجنشتين:

«إن الوجود يقارن بالقضية»^(١٢٤).

«والقضايا يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة بكونها رسوماً للوجود الخارجي»^(١٢٥).

(١٢١) لودفيج فيتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفترة ٤٠٢، ص ٨٧.

وقد سبق أن عبر فيتجنشتين عن هذا المعنى في المذكرات بقوله: «لا نقول القضية شيئاً إلا بقدر

ما هي رسم له». Wittgenstein, L. *Notizen* 1904-1916, 2.19.14.

Pfeifer, G. *The Philosophy of Wittgenstein*, p. 57.

١٢٢ - ١٢٣

(١٢٢)

(١٢٣) لودفيج فيتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفترة ٤٠٥، ص ٨٨.

(١٢٤) المرجع السابق، الفترة ٤٠٦، ص ٨٨.

ها تظهر مشكلة القضية الكاذبة يجتدعها السؤال: هل القضية الكاذبة خالية من المعنى؟ والحقيقة أن هذه المشكلة تنشأ في أساسها من الاختلاف بين الأسماء والقضايا. فالاسم لو لم يوجد الشيء الذي يدل عليه، فإنه يكون لغواً؛ إذ أنه ليس اسماً على الإطلاق. أو قل بمباراة أخرى، لا يمكن أن يكون للاسم معنى إلا إذا وجد ما يقابله في العالم الخارجي. فمعناه هو الشيء المسمى به. يقول فنجشتين:

«والاسم يعني [يدل على] الشيء، والشيء هو معناه [دلالته]» (١٢٥).

في حين أن القضية لو لم توجد الواقعة التي تدل عليها فلا تكون قضية خالية من المعنى، وإنما قضية كاذبة ببساطة. وبالتالي فإن ما يدل عليه الاسم يجب أن يوجد، ولكن ما تدل عليه القضية لا يجب أن يكون كذلك (وسوف يرفض فنجشتين في فلسفته المتأخرة هذا الافتراض القائل بأن الاسم يعني الشيء الذي يمثله). ومن ثم يظهر السؤال التالي: كيف يمكن أن تكون القضية كاذبة بدون أن تكون خالية من المعنى؟ والإجابة التي تقدمها النظرية التصويرية المعنا إليها من قبل وهي أن القضية مركبة في ترابط معين. ويتضح هذا من قول فنجشتين:

«ليست القضية خلطاً من الكلمات (كما أن القطعة الموسيقية ليست خلطاً من النغمات)» (١٢٦).

«ولأنّ نفهم معنى قضية ما، هو أن نعرف ما هنالك، إذا كانت صادقة. (ولذا يمكننا أن نفهم القضية بدون أن نعرف ما إذا كانت صادقة أم لا)، وإنما لفهمها إذا فهمنا الأجزاء التي تتكون منها» (١٢٧).

وما يدل عليه كل جزء من أجزاء القضية يوجد حتى لو أن ما يدل عليه الكل غير موجود.

وما القضية الكاذبة ببساطة إلا ترتيب arrangement غير موجود لأشياء موجودة (١٢٨).

(١٢٥) المرجع السابق، الفقرة ٢٠٣ و٢٠٤، ص ٧٢.

(١٢٦) المرجع السابق، الفقرة ١٤٦ و١٤٧، ص ٧٢.

(١٢٧) المرجع السابق، الفقرة ٢٤ و٢٥، ص ٨٦.

Key, D., Wittgenstein's picture Theory of Language, op. cit., p. 496

(١٢٨)

وهذا ما عبر عنه فنجشتين بقوله: وكيف يستطيع المرء أن «يتخيل» ما هو غير موجود؟ يبدو أن الإجابة تكون «إذا تخيلنا، فإننا نتخيل توتيات» غير موجودة لحاضر موجود» (١٢٩).

ولا متوقعة لنا كما من أن يظهر تفرقة تميز بها فنجشتين عن سابقيه وهي تفرقة بين معنى الاسم ومعنى العنصر، والحقيقة أن فنجشتين قد نبى مبدأ «فريجه» G Frege الشهير بين المعنى sense والدلالة reference، ذلك المبدأ الذي وضعه لأول مرة في مقالته «حول المعنى والدلالة» سنة ١٨٩٢ واستعمله في مائتين مؤلفاته فيما بعد ولعب هذا المبدأ دوراً هاماً في فلسفة فنجشتين، وإن كان ما يعيه في فلسفته المبكرة يختلف عما يعيه في فلسفته المتأخرة. غير أن فنجشتين إذا كان يقر تمييز «فريجه» بين المعنى والدلالة فإنه يستعمله بطريقة مختلفة عن تلك التي استعمله بها فريجه (١٣٠). فما هو موضع الاختلاف هنا؟

لقد وضع فنجشتين اختلافاً بين معنى الاسم ومعنى القضية وذلك عن طريق القول بأن الاسم له دلالة Bedeutung والقضية لها معنى Sinn، وترجم بيرز pears وماك جونس McGuinness - في ترجمتهما «الرسالة» - كلمة Bedeutung بكلمة meaning أي دلالة، وكلمة Sinn بكلمة Sense أي معنى. وقد سبق أن استعمل «فريجه» هاتين الكلمتين، ولكن في حين زعم «فريجه» بأن كلا من الأسماء والجمل (القضايا) يمكن أن يكون لهما معنى بالإضافة إلى الدلالة، فإن فنجشتين ينسك بأثر الأسماء ذات دلالة فحسب وليس لها معنى، وأن القضايا ذات معنى فحسب وليس لها دلالة (١٣١).

Wittgenstein, L. The Blue and Brown Books, Harper Torchbooks, The Academy Library, (١٢٩) Harper and Row, Publishers, New York, ١٩٦٥, p. 31

(١٣٠) حري بنا أن نشير هنا إلى أن فنجشتين في عمل مبكر له وهو «ملاحظات على المنطق» (أعيد نشره في «المذكرات» قد نسب إلى الفيلسوف معنى ودلالة معاً - مبدئياً بلطف فريجه - نحو العمل بالعمل، إذ يقول:

«كل قضية تكون صادقة كاذبة بالضرورة. وبالتالي فإن القضية لها طين (يقابل أحدهما حالة صدقها ويقابل الآخر حالة كذبها) ونسب هذا باسم معنى sense القضية. ودلالة meaning القضية هي الواقعة التي تناظرها بالعمل».

Wittgenstein, L. Notebooks 1914-1916, p. 94

Fischer, G. The Philosophy of Wittgenstein, p. 45

(١٣١)

= See also, Dummett, M. Frege's Philosophy of Language, Harper and Row, Publishers, New

وعلى الرغم من ذلك فإن فتجنشتين يفتق مع غريجه في القول بأن معنى القضية هي الطريقة التي يتم بها تحديد شروط الصديق لهذه القضية. وفهمنا لمعنى القضية فمذلك الطريقة التي سمز بها - من بين كل حالات الواقع الممكنة - الحالات التي تكون القضية فيها صادقة من الحالات التي تكون فيها كاذبة^(١٣٢). يقول فتجنشتين:

... إنني لكي أستطيع القول بأن حقاً صادقة أو (كاذبة) يجب علي أن أكون قد حددت الشروط التي بناء عليها أدهو حقاً بأنها صادقة، وبناء على ذلك أحدد معنى القضية^(١٣٣).

وإذا كان فتجنشتين يخلط بين معنى الاسم وبين مسماه أو حامله في «الرسالة»، فإنه سيعود في كتاباته الأخيرة ويرفض هذه الفكرة ذاهباً إلى التفرقة بينهما، وإلى أن معنى الاسم على السياقات التي تستعمل فيها. وسوف نناقش هذه النقطة فيما بعد.

٤.٣.٢. النتائج المترتبة على النظرية التصويرية:

لقد ترتب على النظرية التصويرية للقضايا عدد فتجنشتين عدة أفكار منها فكرة الأنا وحده Solipsism، وفكرة تحقق القضية. ولما كانت القضية رسماً للوجود الخارجي، والقضايا يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة بكونها رسماً للوجود الخارجي، فيلزم أن تكون حدود الوجود الخارجي أو الواقع هي حدود اللغة التي أصبر بها من هذا العالم. والحقيقة أن فكرة لميلسوفنا عن الأنا وحده تضرع بجنورها في فلسفة شوبهور وخاصة فكرته التي استهل بها كتابه «العالم وإرادة وأمثلة» والتي تقول: إن العالم هو أمثالي. ولقد أشارت أنسكومب إلى هذا التأثير فقالت: «عندما كان فتجنشتين صبياً في السادسة عشرة قرأ شوبهور وتأثر تأثراً كبيراً بنظرته عن «العالم كأمثلة» (مع أنه لم يتأثر بنظرية «العالم كإرادة»^(١٣٤)) وإذا تم وضع قلة من التعديلات والإيضاحات - فقط - لكان تأثير شوبهور عليه شيئاً حقيقياً بصورة جوهرية... وإذا بحثنا عن شجرة النسب الفلسفي لفتجنشتين، لوجب علينا بالآخرى أن نشير إل شوبهور. ويمكن فهم أفكار فتجنشتين وعلى وجه الخصوص

York, Evanston, San Francisco, London, 1973, pp. 84-89

Munitz, M. K., *Contemporary Analytic Philosophy*, p. 184.

(١٣٢)

(١٣٣) لودفيج فتجنشتين. رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٦٣-٤٠ ص ٩٠.

فكرة «الأنا وحيدة» وأنكره من القيمة لهما عتقاً على ضوء فلسفة شومهور أكثر من أي
فيلسوف آخر (١٣٤).

عربي بنا أن تقدم بصدق فكرة الأنا وحيدة فكرة هامة عند فنجشتين وهي «الأنا
الفلسفية» التي ستلحق صوماً نظاماً على الأنا وحيدة. عندما يتناول فنجشتين «معنى
الحياة» فإنه يقرر ذلك بصورة تجعل هذا المعنى يتفاد على قدم المساواة مع «معنى
العالم». إذ يقول: «الحياة هي العالم» (١٣٥). ويقول في موضع آخر: «إن للعالم والحياة
شيء واحد» (١٣٦). والحياة عند فنجشتين هي الحدث عن ما يطلق عليه اسم «الذات
المتمايزة» أو «الأنا الفلسفية»، وهذه الأنا ليست من أي نوع في العالم، وليست جزءاً
من العالم، بل هي حد منفصل له. وهذا يقرره فنجشتين بقوله: «إن الذات لا تتصل
بالعالم بقدر ما هي حد للعالم» (١٣٧). كما أنها ليست متطابقة الهوية مع جسد الإنسان أو
الذات المفكرة أو أية ثنائية تجمع بينهما. وهذه الأنا في آخر الأمر ليست شيئاً object بل
هي ذات subject. «إن الأنا ليست شيئاً» (١٣٨). ويكشف فنجشتين عن هذه الفكرة
بوضوح عندما يقول: «إن الأنا الفلسفية ليست هي الوجود الإنساني، ولا الجسد الإنساني
أو النفس الإنسانية ذات الصفات السيكولوجية، بل هي ذات ميتافيزيقية وعدد للعالم (لا
جزء منه) والجسد الإنساني - مع ذلك - جسدي - بصفة خاصة - هو جزء من بين أجزاء
أخرى ومن بين الحيوانات والكواكب والأجرام الخ. وكل من يدرك هذا لن يطمع في
الحصول على مكانة عذبة لجسده الذاتي أو للجسد الإنساني. وسوف ينظر إلى الأدميين
والحيوانات ببساطة تماماً على أنهم أشياء متطابقة ومتمايزة معاً» (١٣٩). ثم أكد فنجشتين
على هذا المعنى في «الرسالة» بقوله:

Anscombe, G. E. M. An Introduction to Wittgenstein's Tractatus, Hutchinson University (١٣٤)

Library, London, 1967, pp. 11-12

Wittgenstein, L., Notebooks 1914-1916, 11:6:16

(١٣٥)

(١٣٦) لودفيج فنجشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفترة ١٩٢١ و ٢٠، ص ١٣٩.

(١٣٧) المرجع السابق، الفترة ١٩٢٢ و ٥، ص ١٣٩.

Wittgenstein, L., Notebooks 1914-1916, 7:8:16

(١٣٨)

وانظر في مناقشة هذه الفكرة:

Findlay, J. N. Wittgenstein as a critic, pp. 114-115

Wittgenstein, L., Notebooks 1914-1916, 11:9:16

(١٣٩)

ووعلى ذلك فهناك في الحقيقة معنى في الفلسفة، على أساسه نستطيع أن نتحدث عن أنا غير سيكولوجي.

«والأنا» ترد في الفلسفة من خلال الحقيقة التي تجعل «العالم عالمي» والأنا الفلسفية ليست هي الإنسان، ولا الجسم الإنساني أو الروح الإنسانية التي يتناولها علم النفس، إنما هي ذات ميتافيزيقية. إنها حد العالم، لا جزء منه^(١٤٠).

وما ترغب الأنا وحدية في قوله يمكن إيجازه فيما يلي:

- ١ - إن ما يقع في خبرتي أنا فقط هو ما يوجد.
- ٢ - إن لا يقع في خبرتي أنا لا يوجد^(١٤١). ومن ثم يتوقف معنى العالم ووجوده على إدراك الإنسان له؛ فحيث لا إدراك ولا خبرة فلا وجود، كما يتوقف معنى اللغة على ما يعبر به الإنسان عما يحدث في حدود خبرته فقط وتصبح بالتالي حدود العالم هي حدود اللغة عند الإنسان المدرك لهذا العالم، وكما أن حدود اللغة هي حدود الفكر وكذلك بالضبط تكون حدود لغتي - لغتي جزء من اللغة - هي حدود فكري بالطبع مثلما تكون حدود اللغة هي حدود العالم، فكذلك تكون حدود لغتي هي حدود عالمي. ويعبر فتجنشتين عن هذا بقوله: «إن حدود لغتي تعني حدود عالمي»^(١٤٢). ولكن المشكلة هنا هي أن افتراضي الأنا وحدية - فيما يرى فتجنشتين نفسه - هو اعتراض لا يمكن التعبير عنه باللغة لأن فيه تجاوزاً لها إذ هو يتجلى بنفسه، وما يتجلى بنفسه لا يمكن وصفه باللفظ. إنه يمكن أن يكون موضوعاً لرؤية، بيد أنه لا يمكن أن يكون موضوعاً لظهور أو قول. ويكشف فتجنشتين عن هذا المعنى عندما يقول: «إن ما يمكن أن يتجلى بنفسه لا يمكن وصفه باللفظ»^(١٤٣). الواقع أن «ما تعنيه» «الأنا وحدية» صحيح تماماً إلا أنه مما لا يمكن قوله إنما هو ينبغي لنا فقط لمعنى أن العالم هو عالمي ينبغي من الحقيقة القائلة بأن حدود «اللغة» (اللغة التي أفهمها وحدي). تعني حدود عالمي^(١٤٤). وإذا كانت الأنا وحدية عند فتجنشتين تنتهي إلى القول بأن ما يقع في خبرتي هو ما يوجد، وما لا يقع في خبرتي لا يوجد، فإن هذه

(١٤٠) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ١٤١ و١٤٠، ص ١٤٠.

(١٤١) Piccher, G., The philosophy of Wittgenstein, p. 144

(١٤٢) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية ص ١٢٨.

(١٤٣) المرجع السابق ص ٩٣.

(١٤٤) المرجع السابق ص ١٢٨ - ١٢٩. ونذهب ينشر «إلى أن جماعة من أهل اللغة الألمانية قد أعبروا بأن قراءة الكلام بين القوسين «اللغة التي أفهمها وحدي» على هذا النحو ستكون غراء غير طبيعية، وإنما يعني بالأحرى «اللغة العسية» التي أفهمها» Piccher G., The philosophy of Wittgenstein P.145.

النتيجة سبق لباركلي أن انتهى إليها من قبل في عبء المشهور المائل بأن الوجود هو الإدراك. والحقيقة أن التشابه بين باركلي وتجنشتين من هذه الراوية تشابه واضح، «باركلي ذهب إلى أن العالم المادي أدركه ليس له وجود منفصل عن إدراكاتي»، وتجنشتين يقول بأن «العالم هو عالمي»، كما أن باركلي يحيل الوجود الخارجي إلى وجود في الإدراك طالما أن وجود الأشياء متوقف على كونها مدركة. وهو نفس المعنى الذي انتهى إليه تجنشتين في رسالته^(١٤٧).

٤.٢ تعقيب على النظرية التصويرية

تعرضت النظرية التصويرية للثقة عند تجنشتين لانتقادات كثيرة، بالإضافة إلى أن تجنشتين نفسه رأى أنها نظرية إشكالية من بعض جوانبها. ومن بين هذه الانتقادات نذكر نقد فايزمان الذي قام بفحص استعمال بعض الكلمات المفتاحية في هذه النظرية مستخدماً في ذلك التحليل اللغوي لهذه الكلمات التي من بينها: (١) يشير إلى، (٢) يمثل، (٣) معنى، (٤) مقوم، شيء، (٥) ربط، طريقة تشكيل، مركب، مكون، جزء، (٦) تركيب.

وفي مناقشة لسوء استعمال كلمتي «يشير إلى» و«يمثل» يرى فايزمان أننا نستعمل والعلامة أو تشير إلى... على سبيل المثال، ومحمد الاسم يشير إلى شخص. ونستعمل أيضاً التعبير «العلامة» لتمثل الشيء، وهذا طرح سؤالاً هنا إذا كانت هذه التعبيرات لها نفس المعنى؟ وعلى الرغم من أن لغتنا الجارية غامضة إلى حد قليل، فإننا نقول بصفة عامة إن شيئاً ما يكون ممثلاً لـ أ لو استطاع هذا الشيء فقط في حالات معينة - أن يقوم مكان أ. فإذا كانت هناك دعوى في المحكمة حول حادثة سيارة - وتم توضيح الحالة الأصلية عن طريق استعمال نماذج للسيارات، فإننا نستطيع أن نقول أولاً صحيحاً إن هذه النماذج تمثل السيارات. ونستطيع أن نتحدث أيضاً عن الخرائط والرسوم البيانية، الخ، بوصفها تمثل الوجود الخارجي. لأنني يمكنني أن أقول ولو أننا حقاً في المكان الذي أظهره لك على الخريطة، إذن نستطيع أن أظهر لك على وجه الدقة إلى أي مدى يمتد الطريق. ولكن طالعاً أننا لسنا كذلك، فإنني أستطيع أن أرسمه لك فقط. ونواصل فنقول إن كل علامة تمثل شيئاً، وإن الجملة تشير إلى الحالة التي تعبر عنها

(١٤٧) د. عزمي إسلام: فؤاديج فوجين، ص ٢٢٧. وانظر في الآنا وحدة عند تجنشتين:

Hintikka, J. «On Wittgenstein's Solipsism», *Midwest Studies in Philosophy*, LVII, 1978, pp. 83-91

Fogelin, R. J. *Wittgenstein, Houghton and Mifflin* (London, Houghton and Boston, 1978), p. 94

هذه الطريقة غير أن هذا القول يعد إساعة استعمال لتعبيرات «يشير إلى» و«يمثل» ذلك أنا نقول، على سبيل المثال، «إن العلامة ♀ تشير إلى كوكب الزهرة» ولكن لا نقول «إن العلامة ♀ تمثل كوكب الزهرة». ولكن يمكن أن نقول الجملة الأخيرة فيما يتعلق بالنقطة المضبوطة في نموذج يمثل النظام الشمسي، أو بطريقة أخرى، نستطيع أن نقولها فيما يتعلق بالكوكب الصغير في نموذج للنظام الشمسي»^(١٤٣)

ومع ذلك يرى فايزمان أن هناك حالات معينة يكون من الطبيعي أن يقال فيها أن الكلمة ممثلة للشخص. لنفترض أنني أضع بطاقة مطبوعاً عليها اسم السيد «محمد» على مائدة العشاء. وذلك لكي أعين أو أميز المكان حيث يجلس، فإننا نستطيع أن نقول إن هذه البطاقة ذات الاسم المطبوع تحتفظ هذا الكرسي للسيد «محمد» وتمثله. ولكنه يرفض القول بأنه في جملة مثل «يجلس السيد «محمد» على الكرسي»، يمثل اسم السيد «محمد» شخص السيد «محمد» وتمثل كلمة «كرسي» الشيء، وتمثل كلمة «يجلس» إقامته. نقول إن فايزمان يرفض هذا القول بحجة أنه سوء استعمال للغة^(١٤٤).

ثم يتناول فايزمان بالتحليل كلمتي «معنى» و«دلالة»، فيقول إننا بتوضيح المعنى للكلمة عن طريق التعريف الشارح نقول على سبيل المثال «إن المنضدة تعني هذا الشيء» ونشير إلى المنضدة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه مصاد للاستعمال الصحيح للغة أن يقال «إن معنى الكلمة هو الشيء الذي تشير إليه» مع أن هناك تماثلات بين استعمال «المعنى» و«الشيء المشار إليه» نفضي بنا بسهولة إلى أن نسوي بين هذه التعبيرات. لقد قال «فريجه»، على سبيل المثال، إن كوكب الزهرة هو ما تعنيه كلمتا «نجمه الصباح». بيد أن هذا بعيد كل البعد عن الانسجام مع الاستعمال الجاري «للمعنى». على سبيل المثال، لو أن كوكب الزهرة قد أبداه المذنب، فلا يجب أن نقول إن «معنى كلمتي» نجمه الصباح «قد أبداه المذنب». ومعنى اللفظة أو تحدد تحديداً واضحاً التمييز بين «المعنى» و«الشيء» المشار إليه فترانا نقول إن «الشخص المدعو» قد رحل بعيداً، ومات، ويجلس على هذا الكرسي». بيد أننا لا نستطيع أن نقول إن «معنى الاسم» قد رحل بعيداً، ومات، ويجلس على هذا الكرسي»^(١٤٥).

Waismann, F, The principles of Linguistic philosophy, p. 312

(١٤٣)

Ibid, p. 312

(١٤٤)

Ibid, p. 313

(١٤٥)

لقد أوقع فئجشتين نفسه في مثالب عديدة وزج بأفكاره في يرائن الارتباك عندما ذهب في «الرسالة» - متابعاً فريجه إلى حد ما - إلى الربط بين معنى الاسم والشيء الذي يشير إليه، غير أنه حاول أن يخرج من هذا المأزق في «المحور»؛ إذ رأى أن الربط الوثيق بين المعنى والشيء هو ربط مضلل. وسوف تناقش هذه المسألة فيما بعد.

وثمة مصدر آخر من مصادر الارتباك في النظرية التصورية هو الاستعمال المجازي لكلمة «شيء» object. ويرى فايزمان «أن هذه الكلمة تستعمل بصورة مألوفة للإشارة إلى أشياء من قبيل الكراسي والمقاعد. وبالتالي عندما نعطي اسم «منضدة» للمنضدة الواقعية، فإننا نسمي المنضدة الأخيرة (أي الواقعية) باسم «الشيء المشار إليه» بكلمة منضدة. وهذا هو الاستعمال الأصلي لتعبير «الشيء المشار إليه» بكلمة كيت وكيت». بيد أننا نعطي أيضاً اسم «أحمر» للون المشار إليه بهذه الكلمة. وعندما نفعل هكذا فإننا نوسع بصورة عادية من استعمال كلمة «شيء» بحيث نسمي اللون كذلك باسم «الشيء» المشار إليه بكلمة «أحمر». وإذا سمينا دائرة تعبير «الشيء المشار إليه» باسم أه بهذه الطريقة، فإنه ينطبق أيضاً على الأشياء غير المادية - نقول لو سمينا هذا التعبير بهذه الطريقة، فمن الضروري لكي نتجنب الفوضى أن نحفظ بالفاصلة «الشيء المشار إليه» بالاسم «أه = أ»، وبالتالي لو أننا نتكلم عن الشيء المشار إليه بـ «أحمر»، والعبارة «الشيء المشار إليه بـ «المنضدة»، فمن البين أن نحو هاتين العبارةين يختلفان بالطريقة التي تختلف بها الكلمتان «أحمر» و«منضدة»»^(١٤٦).

إذا تابعنا الخطوات - مع ذلك - وسمينا «أحمر» و«منضدة» وما شاكلهما من أشياء، فإنها تكون بهتان مختلفة تمام الاختلاف. وهذا يعني أن قواعد استعمال التعبير (الشيء «أحمر») مختلفة عن قواعد استعمال التعبير (الشيء «كتاب»)، مثلما تختلف قواعد استعمال كلمة «أحمر» عن قواعد استعمال كلمة «كتاب». والقول بأن الواقعة تتكون من أشياء^(١٤٧)، هو سوء استعمال لكلمة «شيء»^(١٤٨)؛ وبالإضافة إلى هذه الانتقادات فإن فايزمان قد تناول بالتحليل كلمات من قبيل «مكون» و«مركب» و«تركيب» ليظهر إلى أي مدى تم استعمالها بصورة سيئة في هذه النظرية^(١٤٩).

^(١٤٦) Ibid, pp. 313-314

(١٤٦)

(١٤٧) انظر لودفيج فئجشتين: رسالة منطق فلسفية، الترجمة العربية، القاهرة ١٩٦٠، ص ٦٣.

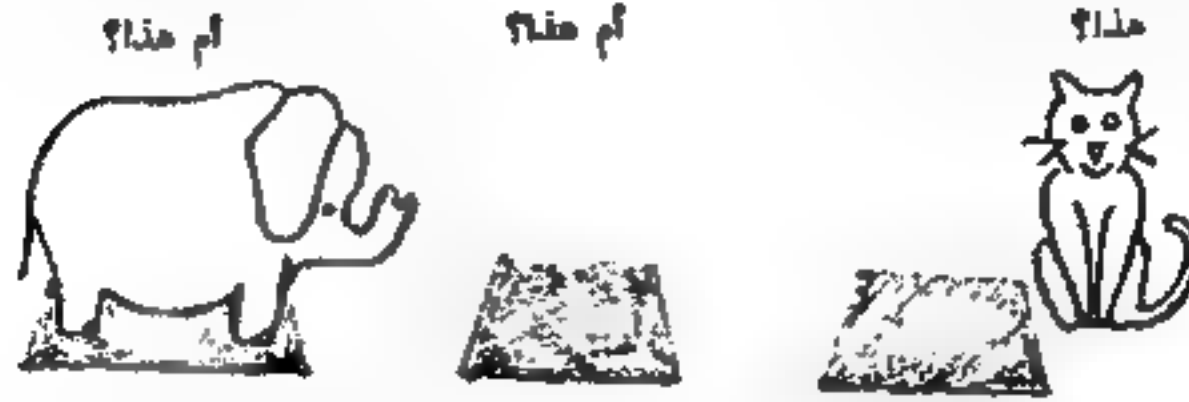
^(١٤٨) Wittgenstein, F. The Philosophy of Language, pp. 313-314

(١٤٨)

^(١٤٩) Ibid, p. 314

(١٤٩)

إلى جانب هذه الانتقادات الجوهرية هناك اعتراضات أخرى تعرضت لها النظرية التصويرية منها ما يتعلق بالجمل السالبة، ومنها ما يرتبط بالجمل الشرطية. ولتأخذ أولاً مشكلة الجمل السالبة. ما هو الموقف الذي تصوره أو تمثله؟ هل الجملة «القطعة ليست فوق الحصى» تصور أو ترمز إلى:



وطالما أن معنى الجملة - وفقاً لهذه النظرية - هو الموقف الذي تشير إليه، وطالما أن الجملة لها معنى بوضوح، فيجب أن يوجد الموقف الذي تشير إليه. بيد أن المرء يمكن أن يتخيل عدداً غير محدود من المواقف الممكنة التي لا تكون القطعة فيها على الحصى. ويبدو محالاً افتراض أن معنى الجملة «القطعة ليست على الحصى» هو أي انفصال غير محدد لهذه المواقف (القطعة في الفضاء، أو القطعة على العشب، أو بجوار الباب، أو تتجول، الخ) أو أي «واحدة منها»^(١٥٠).

تقدم الجمل الشرطية Hypothetical مشكلة مماثلة: فما الذي ترمز إليه أو تصوره الجملة «لو أن محمداً مريضاً، إذن فإن عائشة ستبكي»؟ يستطيع المرء أن يتكلم عن المواقف الشرطية ولكنه لا يستطيع الإشارة إليها. ويجوز أن يقول مناصر للنظرية التصويرية إن القضية الشرطية حول محمد وعائشة لا يلزم أن تصور أو ترمز إلى شيء طالما أنها تؤكد بحسب أن العبارتين «محمداً مريضاً» و«عائشة ستبكي» مترابطتان بطريقة معينة، أعني، لو أن العبارة الأولى صحيحة فإن الثانية تكون صحيحة أيضاً. ويكاد لا يتفادى هذا الاقتراح تلك الصعوبة، طالما أن القضية الشرطية يجوز أن تكون صحيحة ودات معنى حتى عندما لا تعكس أية عبارة من عباراتها المكونة أي موقف موجود. فضلاً عن ذلك، فإن الاقتراح يشير مشكلة أخرى، وهي القضايا الكاذبة؛ حيث يبدو في النظرية التصويرية أن القضية الكاذبة لن يكون لها معنى، طالما أنها لا تمثل الوقائع ولا يمكن أن

Taylor, D. M., *Explanation and Understanding*, Cambridge University Press, 1970, pp. 134-135 (١٥٠)

يوجد - نتيجة لذلك - موقف من نوع يتم تصويره (١٥١).

لقد حاول قنچنشتين أن يتغلب على هاتين الصعوبتين، فيما يتعلق بمشكلة الجمل السالبة ذهب إلى أن الجمل السالبة تصور على نحو سلبي الواقع الخارجي بالقول بأنه ليس موصوفاً بصفة ما. فهي تفيد عند قنچنشتين أن الأشياء الموجودة في العالم الخارجي ليست مترابطة على نحو معين. فإذا قلنا (لا أ ب) أي (ليست النقطة فوق الحصى)، فهذا معناه أن كلا من أ، ب الموجودين في العالم الخارجي ليسا مترابطين بهذه العلاقة (وع) (وهي هنا علاقة دفرقة). لكن عدم ارتباط أ، ب بعلاقة معينة، معناه عدم وجود الواقعة التي تكون منهما في الواقع الخارجي. إلا أن هذا لا يلزم عنه أن تكون الجملة السالبة خالية من المعنى. لكن معناها عندنا مضاد لمعنى الجملة نفسها التي هي حالة الإيجاب. لأن كلا من الجملتين: الموجبة والسالبة، تتكلم عن نفس الوجود الخارجي الذي تتكلم عنه الأخرى (١٥٢).

ويعبر قنچنشتين عن هذه المبكرة بقوله:

«فالفهيتان حقان وهما لاقى لهما معانٍ متضادان، ولكن يقابلهما وجود واقعي واحد فقط» (١٥٣).

كما أن قروي إن النقطة ليست متوادة اللونه تصور حالة النقطة بطريقة سلبية وذلك بأن ينفي عنها صفة السواد (وهذا ما كان يسمى المنطقة العرب بالرفع)، لكنه لا يثبت لها أية صفة لونية أخرى. أو قل بعلمة أخرى، إن هذا القول وصف النقطة بأنها قد تكون ملونة بأي لون آخر ما عدا اللون الأسود. ولو طبقنا هذا التحليل على المثال المذكور آنفاً (النقطة ليست على الحصى)، لوجدنا أن هذه الجملة تصور العلاقة بين النقطة وبين الحصى بأنها ليست العلاقة المكانية. دفرقة، غير أنها لا تستخدم علاقة أخرى. بمعنى أن الجملة تقصو على وصف حالة الأشياء بأنها غير مترابطة بهذه العلاقة.

أما ما يتعلق بمشكلة القضية الكاذبة وكونها خالية من المعنى، فقد حاول قنچنشتين التغلب عليها أيضاً. كما أوضحنا من قبل (٢ - ٣ - ٣).

Ibid, p. 135

(١٥١)

(١٥٢) د. عزمي إسلام: مفهوم المعنى: دراسة تحليلية، جويليات كلية الآداب، جامعة الكويت، السرية السادسة ١٩٨٥، ص ٨٨، ٨٩.

(١٥٣) لودفيج قنچنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية: النقرة ١٩٦١، ص ٨٩.

٥.٢. هل رفض فتجنشتين النظرية التصويرية؟

ما كاد يفرح كتاب فتجنشتين «فحوص فلسفية» سنة ١٩٥٣ حتى ظهرت فكرة نقول بأن فتجنشتين قد أبدع فلسفتين متباينتين تمام التباين ومتفصلتين كل الانفصال، حتى جرى العرف (الميلسي) على تقسيم فلسفته إلى مرحلتين: فتجنشتين المبكر، وفتجنشتين المتأخر، وليس بينهما صلة أو رابط، بل إن المرحلة الثانية لتكر الأولى إنكاراً تاماً يصل إلى حد العداء الشديد؛ فبدت وكأنها ليست شقيقة لها. ولعل الذي دفع شراح الفلسفة فتجنشتين إلى التوكيد على هذه الفكرة هو ما ورد في مقدمة «الفحوص» التي يقول فتجنشتين فيها: «ومنذ سنوات أربعة خلت أتبع لي أن أعيد قراءة كتابي الأول رسالة منطقية فلسفية»، وأن أكرر أفكاره لشخص ما. ولقد بدا لي على حين غرة أن أقوم بنشر تلك الأفكار القديمة والأفكار الجديدة معاً؛ إذ لا يمكن فهم الأفكار الجديدة فهماً صحيحاً إلا من طريق مقابلتها مع خلفية طريقتي القديمة في التفكير. ومنذ بداية انشغالي بالفلسفة مرة أخرى - من ست عشرة سنة - اضطررت إلى أن أدرك أخطاء فادحة في ما كتبه في الكتاب الأول» (١٥٤)

وعلى ضوء هذا ذهب «مالكولم» إلى أن «الجزء الحدير بالاعتبار في «الفحوص» هو الهجوم - إما صراحة أو بصورة ضمنية - على العمل المبكر. وهذا التطور على الأرجح فريد في تاريخ الفلسفة. إذ يقدم المعكر في فترات مختلفة من حياته نسقين أصيين كأحسن ما تكون الأصالة في التفكير، يعتبر كل نسق منهما ثمرة لسنوات عديدة من الجهد الشاق، ويتر كل منهما بأسلوب رائع وقوي، ويؤثر كل منهما على الفلسفة كثيراً، ويعتبر النسق الثاني نقداً ورفضاً للأول» (١٥٥). كما ذهب آير إلى أن كتاب «الفحوص» يمد من جوانب كثيرة رفضاً «للمسألة»، ويصبح من اليسر فهمه على ضوء هذا (١٥٦). ولكن وجهة النظر القائلة بالعزل التام بين فلسفتين لفتجنشتين متطحية تماماً؛ وبلا ريب فهناك تغير وتحول عميق في فلسفته، بيد أنه يوجد كذلك تواصل عميق وصلات عديدة وافتراسات مشتركة كثيرة

Wittgenstein, L. *Philosophical Investigations*, Translated by Anscombe, Basil Blackwell, Oxford, 1963, p. VII

وسوف يشير إلى الجزء الأول من هذا الكتاب متبعاً برقم الفقرة، وإلى الجزء الثاني متبوعاً برقم الصفحة.

Makohl, N. «Wittgenstein», in the *Encyclopedia of philosophy*, edited by Edwards, p. Macmillan publishing Co, Inc, The Free press, New York, 1967. Vol. 8, p. 134.

Ayer, A. J. *Wittgenstein*, Random House, New York, 1963, p. 67

(١٥٦)

بين «الرسالة» و«الفحوص» - يوجد في السويات الحالية رد فعل - له ما يبرره - للتصور الأولي للعلاقة بين الكتابين، وإذا تساطنا عن التعارض المعقود بصورة شائعة بين «الرسالة» و«الفحوص» لوجدنا أنه يتركز على ثلاثة محاور أساسية يمكن أن نورد لها بإيجاز على النحو التالي^(١٥٧):

١ - إن فتجشتين قد وضع أولاً (في «الرسالة» والكتابات السابقة عليها) الدرية الميتافيزيقية القائلة بأن العناصر الأولية في اللغة هي الأسماء التي تسمى الأشياء البسيطة، وأن القضايا الأولية هي سلاسل من هذه الأسماء، وكل قضية أولية تكون مستقلة عن أية قضية أخرى غير أنه يبرهن في «الفحوص» على أن الكلمتين «بسيط» و«مركب» ليس لهما معنى مطلق، واعتبر أن البحث عن القضايا الأولية المستقلة بمثابة وهم وتضليل.

٢ - لقد كان فتجشتين مهتماً في «الرسالة» بالبنى الصورية للمنطق الرمزي من حيث هي مفتاح للماهية النموذجية للقضية واللغة، وتعلل في «الفحوص» عن فكرة أن اللغة لها ماهية وكرس جهده لدراسة أساليب اللغة العادية.

٣ - على حين تمسك فتجشتين في «الرسالة» بأن الجمل (القضايا) ذات معنى لأنها رسوم للعالم الخارجي، فإنه يقول في «الفحوص» إن معنى الجملة هو استعمالها أو تطبيقها. واستبدل فتجشتين نظرية في تمكيده المتأخر تذهب إلى أن معنى الجملة يتحدد عن طريق الظروف التي تقال فيها، ولغة اللغة التي تنتمي إليها - تقول استبدل فتجشتين هذه النظرية بنظرية تقول إن الجملة ذات المعنى هي رسم للوجود الخارجي.

يقول «كيني» Kenny: «إن المقابلة الأولى من هذه المقابلات تبدو لي صحيحة. والثانية صحيحة إلى حد ما، ومضللة إلى حد ما، والثالثة مضللة تماماً تقريباً»^(١٥٨). والحقيقة أننا ننفي إلى حد كبير مع هذه الأحكام، إذ أن تبرير «كيني» لها يعتمد أساساً على نصري فتجشتين التي لا لبس فيها ولا غموض، بالإضافة إلى أنها أحكام صادرة عن فحص دقيق لأفكار فيلسوفنا. وفيما يتعلق بالمقابلة الأولى فإن فتجشتين قد تعلل عن الدرية المنطقية، وأصبح مدركاً أنه من الخطأ البحث أو الحث عن الوقائع والمركبات

Kenny, A. *Wittgenstein*, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1972, pp. (157)

219-220

Ibid, p. 220

(158)

ينمى الطريقة. يقول فتجنشتين في «النحو الفلسفي»: «إن المركب لا يشبه الواقعة والقول بأن الدائرة الحمراء تتألف من الإحمرار والإستدارة، لو هي مركبة من ديك الجرثين المكونين هو سوء استعمال لهاتين الكلمتين، وهو قول مضلل»^(١٥٩). وذهب فتجنشتين إلى أنه مما يقابل أيضاً القول بأن الواقعة «الدائرة حمراء» هي مركب من عنصر مكونة هي الدائرة والاحمرار. فقرأ يقول في «الكتاب الأزرق»: «الحديث عن الواقعة من حيث هي «مركب من أشياء» ينشأ عن الفوضى»^(١٦٠). كما تنطوي «المفهوم» على نقد طويل ومفصل لفكرة البساطة كما استعملت في «الرسالة»^(١٦١).

وفيما يتعلق بالمقابلة الثانية بين «الرسالة» و«المفهوم» الخاصة باللغة العادية لسوف نناقشها في موضع آخر. أما المقابلة الثالثة فيها نظر. وإذا كان فتجنشتين قد قال في مقدمة «المفهوم» - كما أشرنا - إن أفكاره الجديدة لا يمكن فهمها إلا عن طريق مقابلتها مع أفكاره في «الرسالة»، وأن «الرسالة» تنطوي على العديد من الأخطاء الجسيمة، فإنه لم يخبرنا بأية طريقة يجب أن نقوم بهذه المقابلة، ولم يحدد لنا ما هي الأخطاء الجسيمة في أفكاره القديمة.

لقد حاول كثير من مفسري فلسفة فتجنشتين سد هذه الثغرة وإكمال هذا النقص، وذلك عن طريق الإرشاد إلى الإشارات الحفية الموحدة في «المفهوم» ومواقع أخرى في كتابات فتجنشتين المتأخرة، غير أن معظم هؤلاء الشراح على اعتقاد بأن النظرية التصويرية لمعنى الجملة (الفنية) كانت من بين أخطائه الأولى، حتى أن بعضهم قد اعتبر أن «رفض» فتجنشتين للنظرية التصويرية يعين الحد الفاصل بين فلسفته المبكرة وفلسفته المتأخرة^(١٦٢).

وها هو وبشره يقول: «إن النظرية التصويرية للفضايا نظرية عاجزة عن البقاء لأنه ليس هناك معنى للحديث عن العناصر البسيطة بساطة مطلقة التي لا يمكن أن تنحل إلى ما هو أبسط منها في الوجود الخارجي، أعني ما سماه فتجنشتين باسم «الأشياء» في «الرسالة»، ومن ثم لا يستطيع الإنسان أن يتحدث عن ترتيب لهذه الأشياء، أصي ترتيب

Wittgenstein, L., *Philosophical Grammar*, edited by Rhees, R., Translated by Kenny, A., Basil (١٥٩) Blackwell, Oxford, 1974, p. 200

Wittgenstein, L., *The Blue and Brown Books*, p. 31 (١٦٠)

(١٦١) انظر «المفهوم» الفقرات من ٣٩ إلى ٦٤.

Stenius, E., «The picture Theory and Wittgenstein's later attitude to the ap. cit. p. 110 (١٦٢)

للوقائع النظرية. وبعدم وجود أشياء بسيطة مباشرة مطلقة، فلا يمكن أن توجد الكلمات التي نسميها. وبما على ذلك فلا وجود للقضايا الأولية. مع أن فenchشتين قد أصر في «الرسالة» على أن القضايا الأولية رسوم للوجود الخارجي، وهي رسوم للوقائع النظرية. ولقد انتهت النظرية التصويرية إلى العلم، وتلاشت بدون أن تختلف كثيراً^(١٦٣).

ونفخ النظر عن هذه الاكتشافات الفنية فإن فenchشتين - فيما يرى هؤلاء الشراح الكئي يميلون إلى القول برفض النظرية التصويرية - قد أصبح مدركاً أنه لا يوجد سبب لا قتراص أن القضية يجب أن تكون رسماً لحالة من حالات الوجود الخارجي، وأنه يجب أن يكون لهما والصورة المنطقية ذاتها. ويستد هؤلاء الشراح إلى النقد الذي وجهه (سرايا) إلى هذه النظرية وأورد ما كقولم على النحو التالي:

وكان فenchشتين وسرايا P. Staffs - المحاضر في الاقتصاد بجامعة كامبردج - يجادلان كثيراً بشأن الأفكار الواردة في الرسالة، وذات يوم (كانا يركبان قطاراً فيما أطول) - عندما كان فenchشتين لا يزال على إصراره بأن القضية وما تصفه يجب أن يكون لهما نفس والصورة المنطقية، ونفس والكثرة المنطقية - ألويا سرايا لهما مالوفة عند أهالي نابولي، فدل على الاشتزاز والإجراء، وذلك بمس رفق لا ينفك ذهنه بحركة ظاهرة من التامل إحدى يديه ثم تيمامل: . . .

وما هي للصورة المنطقية لذلك؟. وأحدث مثال سرايا في نفس فenchشتين شعوراً بالعبث في الإصرار على أن القضية وما تصفه يجب أن يكون لهما نفس (الصورة)، ولقد حمله هذا على أن يتراجع عن تمسكه بالمفهوم القائل بأن القضية يجب أن تكون على نحو حرفي - رسماً للوجود الخارجي الذي تصفه^(١٦٤).

Fischer, G., The philosophy of Wittgenstein, p. 183

(١٦٣)

ولقد تابع الذين كتبوا عن فenchشتين بالحرية هؤلاء الشراح في قولهم برفض فenchشتين للنظرية التصويرية. انظر د. عزمي إسلام: لؤد فenchشتين، ص ٢٤٥، ٢٤٦، ٣٢٠، ٥٦. وأيضاً د. ياسين خليل: مقدمة في الفلسفة المعاصرة، الطبعة الأولى، منشورات الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، ١٩٧٠، ص ١٣٣. وانظر أيضاً: سليمان محمود خليفات: المفردة اللغوية في الأخلاق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٢، ص ٦٩. كما ترفض الباحثة بحث طويكة أمين الخولي: التسليم بأية علاقة بين الرسالة واللغوية وما يحمل في ثابته قولاً برفض النظرية التصويرية، انظر رسالتها: فلسفة العلوم الطبيعية عند كارل بوبر: نظريته في تمثيل المعرفة العلمية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨١، عمتي ص ٢٤٢.

Malcolm, N. and Von Wright, G. The philosophy of Wittgenstein, p. 48

(١٦٤)

ولكن هل رفض فتجنشتين النظرية التصويرية حقاً؟. الحقيقة أن فتجنشتين المتأخر قد اعتقد أن «الرسالة» كانت خاطئة في إعطاء النظرية التصويرية موضعاً مركزياً أكثر مما يسمي في تفسير كيفية عمل اللغة. وموقفه السلي من النظرية التصويرية من هذه «الناحية» كان قائماً إلى حد ما على نقد قوي لوظيفة «الرسالة»، وارتبط جل نقده السابق بتصوير «الرسالة» وللصورة العامة للقضية». ولكنه كان قائماً أيضاً على الافتقار المدهش - إلى حد ما - إلى الاهتمام بتلك المشكلات المتعلقة بمعنى الجملة، والتي أضفت المعنى الفلسفي على النظرية التصويرية^(١٦٥).

على حين لم يستطع أي شارح من أنصار افتراض رفض النظرية التصويرية أن يقنع أو يورد على سبيل المثال أية عبارة لفتجنشتين يقول فيها في كلمات معدودات إن النظرية التصويرية نظرية تم رفضها - نقول على حين لم يستطع أي شارح فعل هذا، فإن «أنتوني كيني» قد جمع عدداً كبيراً من العبارات الواردة في كتابات فتجنشتين المتأخرة تدل على أنه لم يرفض النظرية التصويرية رفضاً قاطعاً، يقول «كيني»: «لقد لاحظت بالفعل أن النظرية التصويرية قد نجت من التخلي عن ميتافيزيقا الذرية المنطقية. وبعد هذا التخلي وفي ٥ يناير سنة ١٩٣٠، قال فتجنشتين لفايزمان:

«إن الشيء الأساسي في القضية هو أنها رسم»، وقد استلزم تطوير أفكار ألعاب اللغة والتشابه العائلي تعديلاً جذرياً للنظرية التصويرية وليس تنازلاً عنها»^(١٦٦).

لقد لاحظ فيلسوفنا في «الحو الفلسفي» أن الانسجام بين التفكير والوجود الخارجي - مثل كل شيء ميتافيزيقي - يكون موجوداً في نحو اللغة، فيقول: بدلاً من انسجام أو اتفاق التفكير والوجود الخارجي يجوز للمرء أن يقول: السمة التصويرية للتفكير. ولكن هل هذه السمة التصويرية اتفاق؟ لقد قلت في «الرسالة» شيئاً كهذا: إنه اتفاق الصور. ولكن هذا مضلل. فأي شيء يمكن أن يكون رسماً لأي شيء آخر، إذا رسمنا مفهوم الرسم بصورة كافية»^(١٦٧).

كما يتحدث فتجنشتين عن أن كل إسقاط - أيا كان منهج الإسقاط - يجب أن يكون

Stenius, E., «The Picture Theory and Wittgenstein's Later Attitude to It», op. cit. p. 111 (١٦٥)

Kenny, A., Wittgenstein, p. 224 (١٦٦)

Wittgenstein, L., Philosophical Grammar, p. 163. (١٦٧)

لديه شيء مشترك مع ما يسقطه وهو يوسع بهذا مفهوم الشيء المشترك بين الرسم والواقعة أو بين الإسقاط وما يسقطه بحيث يجعله ميالوياً للمفهوم العام للإسقاط. وبطراً لأهمية هذه المكرة فقد رأى فيلسوفنا أنها جديدة بأن يوردها مرة أخرى في «المحورس»: «إن استجاء التفكير واتفاقه مع الوجود الخارجى يكمن فى التالى: إذا قلت بصورة كادبة إن شيئاً ما أحمر، فإنه لا يكون أحمر بوجه فلك. وعندما أود أن أفسر كلمة أحمر لشخص ما فى جملة وهذا غير أحمر، فإنى أفسرها بالإشارة إلى شيء ما أحمر»^(١٦٨).

الحقيقة أن هناك إشارات عديدة فى «النحو الفلسفى» تتناول مفهوم الرسم من زوايا متباينة. فهو يشير تارة إلى الاختلاف بين الأنواع المختلفة للرسم مثل الصور الزيتية التاريخية، والرسوم التى تصور أحداث الحياة اليومية، ويلفت الانتباه تارة أخرى إلى الوسائل المختلفة التى يمكن بها استخدام الرسوم. ويلفت الانتباه على وجه الخصوص إلى الاختلاف بين إظهار الرسم لما عليه الواقع، وإظهاره لما يجب أن يكون عليه الواقع. ويبرز هذه الفكرة فى «المحورس» كالتالى: «نخيل رسماً يمثل ملاكاً فى وقفة معينة. والآن، يمكن استعمال هذا الرسم ليخبرنا كيف يجب على الملاك أن يقف، أى يجب أن يضبط نفسه، أو كيف يجب عليه ألا يضبط نفسه، أو كيف يقف شخص معين فى وضع كذا وكذا، وحلم جراء»^(١٦٩).

يورد فنجشتين فى «النحو الفلسفى» فكرة أخرى تزيد ما نذهب إليه، يقول فيها: «ربما نقول إن المخطط «يصلح كرمس» للشيء الذى يصنعه العامل منه. ويجوز للمرء هنا أن يسمي الطريقة التى يحول بها العامل هذا الرسم إلى عمل باسم «منهج الإسقاط» The method of projection. وينبغى أن تعبّر عن أنفسنا الآن كالتالى: إن منهج الإسقاط يتوسط بين الرسم والشيء، وهو يمتد من الرسم إلى الشيء المنصوّح»^(١٧٠). ويقول فنجشتين فى كتابه «قصاصات»: «نحن نظن أن الجملة تصلح لوصف كيف تكون الأشياء، والجملة كالرسم Picture»^(١٧١). وأشار ستينوس إلى عبارة عقل كيني عن

Wittgenstein, L. *Philosophical Investigations*, part. 1, sec. 42 (١٦٨)

Ibid, part 1, p. 11 (١٦٩)

Wittgenstein, L. *Philosophical Grammar*, p. 212 (١٧٠)

Wittgenstein, L., *Zettel*, edited by Anscombe, G. E. M. 2nd ed, Basil Blackwell, Oxford, 1981, (١٧١)

ذكرها في «الفحوص» يقول فيها فيلسوفنا: «إذا شبهنا القضية بالرسم، فيجب علينا أن نعكس ما إذا كنا نشبهها بالتمثيل (التمثيل التاريخي) أو الرسم الذي يصور أحداث الحياة اليومية، ولكل تشبه منهما ميزة»^(١٧٢).

هكذا تنطق نصوص فتجنشتين المتأخرة بأنه لم ينكر النظرية التصويرية للغة، غير أنه قد أصبح ساطعاً عليها من بعض الجوانب، وهو رأي نزيد فيه مستينوس، إذ يقول:

«من الصحيح أن تعليقات فتجنشتين الأخيرة الجلية على النظرية التصويرية توحى بأنه قد وجد أنها نظرية إشكالية من جوانب شتى. ويجوز للإنسان أن يقرر أن فتجنشتين المتأخر قد أصبح ساطعاً على النظرية التصويرية كما تم تقديمها في «الرسالة». غير أن هذا لا يعني أنه قد رفضها أو اعتبر أنها واحدة من الأخطاء الجوهرية في رسالته. وبني موقف فتجنشتين من النظرية التصويرية موقفاً غير حاسم شأنه في ذلك شأن موقفه من مشكلات أخرى عديدة قام بمناقشتها»^(١٧٣).

إذا كان فتجنشتين قد استهل «الفحوص» بمناقشة بعض الأفكار التي تناولها في «الرسالة»، ثم قديم بعد ذلك تقريراً جديداً عن اللغة وكيفية عملها، فسوف نتناول فيما يلي هذه الأفكار وغيرها من وجهات النظر التي ميزت تفكيره المتأخر.

٦.٢. ألعاب اللغة

لم يرفض فتجنشتين النظرية التصويرية للغة في «الرسالة» رفضاً قاطعاً واضحاً، كما أشرنا، بل أصبح ساطعاً على بعض جوانبها، إذ اقتضى تطوير نظرية جديدة في اللغة أن يعدل فيها تعديلات جذرية، ومن الأفكار التي أنكرها الفكرة القائلة إن الاسم يعني الشيء والشيء هو معناه. وما ينقده فيلسوفنا الآن هو الافتراض العام الذي يمزوه إلى أوغسطين ومفاده أن معنى أية كلمة هو الشيء الذي تمثله أو تشير إليه. فنراه يبدأ «الفحوص» بفقرة اقتبسها من كتاب الاعترافات لأوغسطين يقول فيها: «عندما كان يسمى (الأكبر مني سناً)

Wittgenstein, L. *Philosophical Investigations*, part 1, sec. 522

(١٧٢)

Stenius, E., «The picture theory and Wittgenstein's *Later Wittgenstein* to his op. cit. p.

(١٧٣)

موضوعاً ما، ويتجهون وفقاً لذلك نحو شيء، فإني أرى هنا وأفهم أن الشيء نمت تسميته بواسطة الصوت الذي تلفظوا به عندما كانوا يقصدون الإشارة إليه، وكان قصدهم واضحاً عن طريق حركاتهم الجسدية، كما لو كانت اللغة الطبيعية لكل البشر هي تعبير الوجه، وحركة العينين، وحركة أجزاء الجسم الأخرى، ونغمة الصوت التي تعبر عن حالاتنا اللفظية في البحث عن الشيء، والحصول عليه، ورفضه أو تجنبه، وهكذا، بما أنني استمعت إلى الكلمات مراراً وتكراراً وقد تم استعمالها في مواضعها المناسبة في العبارات المختلفة فقد تعلمت شيئاً فثبتاً أن أفهم الموضوعات التي يعنونها. وبعد أن درست فني على صياغة تلك العلامات، استعملتها للتعبير عن رغباتي (١٧٤).

ثم يعقب فنجشتين على هذه الفقرة بأنها تعطينا صورة محددة لماهية اللغة الإنسانية على النحو التالي: الكلمات المفردة في اللغة تسمى الأشياء، والجملة مجموعة مؤلفة من هذه الأسماء. ونجد في هذه الصورة للغة تطور الفكرة التالية: أن كل كلمة لها معنى. وهذا المعنى مرتبط بالكلمة. إنه الشيء الذي تشير إليه الكلمة. ولم يتحدث أوكسطين عن وجود أي فرق بين أنواع الكلمة: ولذا أنك تصف تعقيد اللغة بهذه الطريقة فإنك - فيما اعتقدت - تفكر أولاً ما تفكر في أسماء من كليل ومتضاد و"مفكك" و"مخبر" وفي أسماء الناس، وتفكر تفكيراً ثانياً في أسماء مهمة وصفات محددة (١٧٥).

والحق أن وظيفة اللغة على هذا النحو الذي قدمه أوكسطين - وهي الوظيفة نفسها التي ذهب فنجشتين إليها في «الرسالة» - وظيفة قاصرة، إذ أنها تنطوي بحسب على جانب واحد من جوانب اللغة المتشعبة وهو التسمية. ومن ثم اضطر فنجشتين إلى حيلة جديدة وهي «الباب اللغة» *door to language* ويرتبط هذا المفهوم المعنوي الجديد ارتباطاً وثيقاً بنظرية الإستمعالية للمعنى. وعلى حين، لأن هذه النظرية ليست بسيطة كل البساطة في كتابات فنجشتين المتأخرة - إذ توجد أوجه اشتراك لها في «الرسالة» وهذه مسألة سوف نعالجها فيما بعد - فلم ترد في «الرسالة» أية إشارة تتعلق بمفهوم لعبة اللغة، فمضى ظهر مفهوم لعبة اللغة؟، وبما أن تكون تلك «اللعبة» ولماذا يهتم الفيلسوف بدراسة ألعاب اللغة. تشكل محاولة الإجابة على هذه الأسئلة مدار اهتمامنا فيما يلي.

Wittgenstein, *Le Philosophical Investigations*, part I, paragraph 400.

(١٧٤)

Ibid., part I, sec. 1

(١٧٥)

يكشف لنا «كيني» Kenny عن إجابة السؤال الأول فيقول: «يتجلى استخدام فتجشيتي الأول لاستمارة واللعبة» في حديث في متزل شليك في شهر يونيو سنة ١٩٣٠ في مناقشة من النوعة الصورية Formalism في الرياضيات. يقول فتجشيتي: تنطوي النوعة الصورية على الصدق والكذب معاً. والصدق في النزعة الصورية هو أن كل نظم Syntax يمكن أن ينظر إليه كنسق من القواعد للعبة. ولقد فكرت ملياً في ما يعكس أن يعيه Weyle عندما يقول إن القائل بالنزعة للصورية ينظر إلى بديهيات Axioms الرياضيات وكأنها مماثلة لقواعد الشطرنج. وأنا لود أن أقول: ليست بديهيات الرياضيات اتعاقية فقط، بل وأيضاً كل نظم. لقد سألت سائل في كامبردج عما إذا كنت أظن أن الرياضيات تتعلق بعلامات حبر على ورقة، وأجبت: نفس المعنى تماماً الذي يتعلق به الشطرنج بأشكال خشبية. وأعني أن الشطرنج لا يمكن في تحريكه للأشكال الخشبية هنا وهناك على اللوحة. فإذا قلت «إني سوف أحمين نفسي ملكة ذات هيون مرعبة جداً، وسوف تطيح بكل واحد خارج اللوحة. فإني لن تملك تفكك من الضحك، إذ ليست المسألة ما الذي يبدو مثله البندق. وما يكون حجة بالأحرى هو أن مجموع قواعد اللعبة تحدد المكان المنطقي للبندق، فالبندق قابل للتدمير، مثل (س) في المنطق...»

وإذا سألتني: أين يقع الاختلاف بين الشطرنج ونظم اللغة فلائي أجيب: في تطبيقهما فقط... فإذا وجد شخص على المريح وأقام حرباً مثل قطع الشطرنج، فإن كبار القادة حينئذ سوف يستعملون قواعد الشطرنج للتنبؤ. وسيكون سؤالاً عملياً - عندئذ - ما إذا كان يمكن إمالة الملك بانتشار معين للقطع في ثلاث حركات، وعلم جراء^(١٧٦).

لقد تكرر التشابه بين النسق البديهي ولعبة الشطرنج وتطور لأوقات عديدة في أحاديث فتجشيتي مع فايزمان. والحق أن فريجه سبق وسجل هذا التشابه في كتابه «أسس الحساب». ولقد كان كتاب فتجشيتي «التعليقات الفلسفية» philosophical Remarks صامتاً حول ألعاب اللغة، ولكن «النحو الفلسفي» philosophical Grammar كرس فصلاً كاملاً لكشف التماثل بين الحساب والشطرنج وبصفة خاصة فمحص دور الصدق والكذب في الحساب والفوز والهزيمة في اللعبة. وهذه المعالجة متطورة إلى حد بعيد إذا قورنت بأي حديث لفتجشيتي مع فايزمان وإن كانت أقل منه روعة. ولكن التطور الشائق إلى أبعد

Kenny, A. Wittgenstein, pp. 160-161

(١٧٦)

المحدود في النحو الفلسفي، هو تطبيق تماثل اللعبة على الاستعمالات غير الرياضية للغة (١٧٧).

إن إدراك التنوع بين الألعاب يجعل مفهوم اللعبة مفهوماً مقيداً إلى حد ما بالنسبة لفتحشتين للتعبير عن فكرة الحقيقة حول تنوع واختلاف الاختتمالات اللغوية، واستعمل فتحشتين التشابه بين اللغة والشطرنج لأغراض عديدة. بيد أنه أدرك الآن جيداً أن الشطرنج - بقواعده المنطقية - ليس نموذجياً لكل الألعاب، وأن الألعاب الأخرى ذات القواعد المحدودة بدرجات أقل ربما تصلح كمواضع للتشابه مع اللغة (١٧٨).

يورد فتحشتين في مستهل المقصورة أمثلة عديدة واللعبة اللغة تعتمد أساساً إلى بيان طريقة الاستعمال الفعلي للغة، دون العناية بمعنى الكلمات في هذه المرحلة من البحث. وأول مثال يذكره فتحشتين لألعاب اللغة يقول فيه: ولنفكر الآن في الاستعمال التالي للغة: إني أرسل شخصاً ما إلى متجر. وأعطيه قصاصة من الورق مكتوباً عليها وخمس تفاحات حمراء. ويأخذ هذه الورقة ويذهب بها إلى صاحب المتجر، الذي يفتح درجاً مكتوباً عليه «تفاح» ويبحث عن الكلمة «أحمر» في قائمة حتى يجد نموذج اللون المقابل لها. ثم يتلو سلسلة من الأعداد الصحيحة - إني لا أفرس أنه يعرفها عن ظهر قلب - إلى أن يصل إلى الكلمة «خمس» وهو يأخذ مع كل عدد يتلفظ به تفاحة مثل النموذج الموجود خارج الدرج. وهذه الطريقة وبطرق متائلة يتعامل الإنسان مع الكلمات - ولكن ترى كيف يعرف الموضع، وكيف يبحث عن الكلمة «أحمر»، وما الذي هو فاعله بالكلمة «خمس»؟ حسناً، إني لا أفرس أنه يفعلها كما وصفت... ولكن ما معنى (كلمة «خمس»؟) ليس مثل هذا السؤال موضع بحث هنا، وإنما السؤال فحسب عن كيفية استعمال الكلمة. «خمس» (١٧٩). والمثال الثاني الذي يذكره فتحشتين لألعاب اللغة يقول فيه إن فرض اللغة هنا وهو التواصل Communication بين البناء (أ) ومساعدته (ب)، (أ) يبني بأحجار البناء، فهناك قوائم، وقوائم، وطلاء، ودعامات، و (ب) ينقل الأحجار، وذلك بالنظام الذي به يحتاجه (أ). ومن أجل هذا الفرض فهما يستعملان لغة يتألف من

Ibid, p. 161

(١٧٧)

Ibid, p. 161

(١٧٨)

Wittgenstein, L., Philosophical Investigations, part 1, sec. 1

(١٧٩)

الكلمات «قالب» و«قائمة» و«بلاطة» و«دعامة»، (أ) يطلبها [أي الكلمات] و(ب) يحصر الحبر الذي تعلم أن يحضره عند سماع مثل هذا النداء - وتخيّل [هذا] على أنه اللغة الأصلية المتأمة»^(١٨٠).

وفي أمثلة من هذا القبيل تأمل في المقام الأول كيف أن (أ) يهيء (ب) للعرض الذي تم تكليفه بإسجازه، يقول فتجنشتين: «وسوف يكمن الجزء الهام من التدريب في إشارة المعلم إلى الأشياء، وتوجيه انتباه الطفل لها. وفي نفس الوقت ينطق بالكلمة - على سبيل المثال - كلمة «بلاطة» عندما يشير إلى هذا الشكل»^(١٨١). ولقد استبدل فتجنشتين الطفل بمساعد البناء في الفقرة السابقة. ولا يمكن أن نطلق على الإجراء في المثال الثاني - فيما يرى فتجنشتين - اسم التعريف الشارح، وذلك لأنّ مساعد البناء الذي قد افترض من البداية أنه لا يملك أية معرفة بلغة لا يمكن حتى الآن أن «يسأل» ما هو الاسم. ويسمى فتجنشتين هذا الإجراء باسم «التعليم الشارح للكلمات»... وهذا الإجراء لتعليم اللغة يمكن النظر إليه من حيث هو «تكيف لآلية الجسد لكي «يستجيب» لنوع معين من التأثير». وأخيراً فإن مساعد البناء يكون قادراً على لعب اللغة، ويكون قادراً على تنفيذ الأوامر التي يصدرها إليه البناء (أ)^(١٨٢).

يمكن أن نقارن على سبيل المثال الطريقة التي تستعمل بها كلمة «عمسة» بالطريقة التي تستعمل بها كلمة «بلاطة» داخل لعبة اللغة في المثالين الأول والثاني. والاختلاف في استعمال هاتين الكلمتين يظهر واضحاً كالحسن ما يكون الوضوح عندما نقارن الإجراءات التي عن طريقها تم تعليم الاستعمال الخاص بهما. ففي المثال الأول من المفترض أن صاحب المتجر يحفظ سلسلة من الأغذية من ظهر قلب وأنه تعلم كيف يستعمل هذه المعرفة في حالة حد التناقص على سبيل المثال، فهو يتلو سلسلة من الأغذية الصحيحة ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ويأخذ مع كل عدد قفاحة من السلة. ويجب أن يأخذ حله فلا يحد قفاحة واحدة مرتين أو يغفل عن قفاحة. والمعد الذي يكون - طبقاً لهذا الإجراء - متسارياً مع القفاحة الأخيرة هو عدد التناقص في السلة. وهذا هو كيفية تعلم استعمال

^(١٨٠) Ibid, part 1, sec. 2

^(١٨١) Ibid, part 1, sec. 6

^(١٨٢) Feysabend, p. «Wittgenstein's Philosophical Investigations», Philosophical Review, vol. LXIV, 1953, p. 461

الأعداد، وكيفية استعمال الاعتقاد في العدد والحصر. ثم لنفكر هذا باستعمال كلمة «بلاطة» حيث تم تعلم هذه الكلمة عن طريق شرح بسيط؛ إذ يتم نطق الكلمة بلاطة مراراً وتكراراً مع وجود البلاطة. وفي النهاية يكون المرء قادراً على مماثلة البلاط بصورة صحيحة فاحل لغة التي قد تعلمها»^(١٨٣).

لقد استعمل فجنشتين من البداية مصطلح «اللعاب اللغة» فيما يرى «موندل» Mundie - استعمالاً عاماً ملبساً إلى حد بعيد - فهو يخبرنا في تقديم هذا المصطلح بأنه سوف يستعمله بطرق مشابهة، إذ أنه يشير إلى:

- أ - هذه الألعاب التي نحن طريقها يتعلم الأطفال لغتهم القومية.
- ب - اللغة الأولية

وينو أن فجنشتين لا يقصد باللغة الأولية أية لغة أولية فعلية، بل إستعمالات للغة بحالية بسيطة تعلمها مثل اللغة التي يصفها البناء في (المقالة ٧)^(١٨٤).

وبالإضافة إلى تشبيه المثال للغة يقدم فجنشتين في «المقالات الأولى من «المحور» تشبيهاً آخر وهو «الأداة» Tool؛ فاللغة نشاط يرتكز على استخدام الكلمات كأدوات. وهو يقدم تعبيراً أدق ليحتمل أنظارنا إلى تنوع استعمال الكلمات كما تنوع الأدوات في الصديق. يقول زيركامل الأدوات الموجودة في الصديق: توجد مطرقة، وذراعية، ونشارة، ومفك، ومسطحة، ووجه الغراء، وغراء، ومسطح ويزنات، ووظائف الكلمات المبوّهة مثل وظائف هذه الأشياء (وتوجد تشابهات في الحالين على حد سواء). وبطبيعة الحال، فإن ما يرمزنا في يرائن الحيرة هو المظهر المتين لكلمات نسميها بطريقة أو بغيرها بكونها «أدوات» نظير ما لم يتم تقديمه نفسها. وأصبح هكذا، وعلى وجه الخصوص جعلت تفلسف»^(١٨٥).

وتشبهه بالمثال السابق مثال آخر يذكره فجنشتين ويرتقي من «زائفة» كيف أننا نخطئ في استعمال الكلمات عندما تستعمل كالمقايير التي نربطها، كما نخطئ عندما نستعمل أداة لمرص غير الذي نقصده. وذلك هو ما قد يحدث في «غرفة قيادة في قاطرة. إذ يرى

^(١٨٣) Ibid, p 462

^(١٨٤) Mundie, C. W. K. A. Outline of Linguistic Philosophy, p. 462

^(١٨٥) Wittgenstein, L. Philosophical Investigations, part I, sec. 11

مقابض تبدو بأسرها متشابهة تقريباً (وذلك التشابه لا دعشة له، نظراً لأن تلك المقابض معترص أنها جميعاً مما قبض عليه). ولكن المقبض الأول هو مقبض الكرنك الذي يمكن تحريكه على نحو متصل (إذ أنه ينظم فتحة الصمام)، والمقبض الثاني هو مقبض المفتاح الكهربائي الذي له وظيفتان مؤثرتان؛ فهو إما أن يقطع التيار أو يشعله. والمقبض الثالث هو مقبض رافعة القرملة، الذي يجعل القاطرة تتحرك أو يوقفها. والمقبض الرابع هو مقبض المصمصة. وله تأثير واحد طالما أنها تتحرك جيئة وذهاباً^(١٨٦).

يقارن فنجشتين - إنذن - بين ما قاله في «الرسالة» حول بنية اللغة وبين تنوع وتعدد ألعاب اللغة. وما هو يرفض تقسيم المناطق للجملة إلى ثلاثة أنواع: تقرير، واستعهام، وأمر، إذ يقول: «كم نوع يوجد من الجملة؟ هل نقول التقرير، والاستعهام، والأمر؟

- نوجد أنواع لا تعد ولا تحصى: أنواع مختلفة لا تحصى من الاستعمال لما نطلق عليه اسم «الرموز» و«الكلمات» و«الجملة». وهذه الكثرة ليست محددة، ولا يتم تقديمها نهائياً وبصورة حاسمة؛ وإنما جاءت أنماط جديدة من اللغة إلى الوجود، وأصبحت الأنماط الأخرى مهمة وصارت في زوايا النسيان»^(١٨٧).

هكذا أدرك فنجشتين أن الذي يخفي وافية الكثرة ويهيئها هو المظهر المتسق الخادع للفتا، وفنظل غير مدركين للتنوع الضخم في ألعاب اللغة في الحياة اليومية وذلك لأن مظهر لفتا يجعل كل شيء متشابهاً^(١٨٨).

ثم يقدم فنجشتين قائمة بألعاب اللغة يدعوننا فيها إلى تأمل كثرة هذه الألعاب في الأمثلة التالية:

إصدار الأوامر والابتثال لها.

وصف المظهر الخارجى لشيء، أو تقديم أحجائه.

بناء شيء من الوصف (الرسم).

التقرير عن حادثة.

التذكر حول حادثة.

Ibid, part 1, sec. 12

(١٨٦)

Ibid, part 1, sec. 23

(١٨٧)

Ibid, part 11, p. 228

(١٨٨)

صياغة الفرض واختباره.

تقديم نتائج تجربة في لوحات ورسوم بيانية.

تأليف قصة وقراءتها.

تمثيل

غناء الأغاني.

تحمين الأحمالي.

تأليف النكات وسردها...

الترجمة من لغة إلى أخرى.

التسلول، والتفكير، والسب، والترحيب، والتوسل.

ومن الشائق أن نقارن كثرة الأقوات في اللغة والوسائل التي تستعمل بها، وتعدد أنواع الكلمة والجملة، بما قاله المناطقة حول بنية اللغة (بما في ذلك مؤلف رسالة منطقية فلسفية^(١٨٩)). كما يقدم فيلسوفنا نماذج لألعاب اللغة في مواضع أخرى من «المحور» مثل «التعبير عن الشعور»^(١٩٠). و«الإفصاح عن الأمانى القديمة»^(١٩١).

يذهب «موندل» - متابعاً سترابوسون^(١٩٢) - إلى أن فجنشتين قد عاد إلى القوضى عن طريق استعماله السابق للعبة اللغة، وذلك لأنه يستعمل هذا التعبير بطريقة لا تتسجم مع أية عبارة من عباراته الأولى للعبه من قصده. وألحق أن هذا أمر مريب وغيره إذ نراه يبدأ الفقرة رقم (٢٣) - التي أوردتها لنرى - بالحديث عن أنواع الجمل المختلفة التي يسوي بينها بعد ذلك وبين ألعاب اللغة المختلفة. ومع ذلك يورد فجنشتين ضمن قائمته السابقة تقديم لوحات ورسوم بيانية، تلك التي ليست في حاجة على الإطلاق لاستعمال اللغة.

وتحاول أمثلة فجنشتين - السابقة أن توضح - «الوظائف» المختلفة للجملة، و«الأغراض» المتباينة التي قد تستعمل لها. ويمكن استعمال جملة بعضها لأغراض مختلفة كثيرة من تلك التي يوضحها فجنشتين هنا. لتأمل مثلاً الجملة التالية: «أثود أن

^(١٨٩) Ibid, part 1, sec. 23

^(١٩٠) Ibid, part 1, sec. 200

^(١٩١) Ibid, part 1, sec. 656

تذهب إلى القدماء، نجد أنها قد تستعمل كدعوة، وسؤال للمعرفة، وطريقة مهددة لاعطاء أمر، ونكتة، وطريقة لإثارة الضيق، الخ. والذي حدث هو أن فتجنشتين قد جعل تشبيه اللعبة يتداخل مع تشبيه الآلة. وتشبيه الآلة - كما أشرنا - يلتفت انتباهنا إلى الأغراض المختلفة التي قد تستعمل من أجلها الكلمات أو الجمل. ويحدث فتجنشتين في الفقرة السابقة (٢٣) كما لو كان كل غرض من الأغراض المتباينة التي لا تعد ولا تحصى والذي يمكن للمرء أن يستعمل الجملة من أجله هو لعبة لغة مختلفة! وقد أحدث هذا التداخل في التشبيهين كثيراً من الفوضى هكذا في تفكير فتجنشتين (١٩٣).

يبدو أن فتجنشتين أحس بأنه كان يلعب على نحو مكرر بتشبيه اللعبة، فاعترف بذلك عندما تخيل أن شخصاً ما قد يوجه إليه الاعتراض التالي: «لقد مضيت في الطريق السهل! وتحدثت عن كل أنواع ألعاب اللغة. بيد أنك لم تقل شيئاً في أي موضع عن ماذا تكون ماهية لعبة اللغة، ومن ثم ماهية اللغة: ما هو القاسم المشترك بين كل هذه القاضيات، وما الذي يضعها في اللعبة أو يجعلها جزءاً منها. وهكذا أعفيت نفسك من الجزء الحقيقي من البحث الذي سبب لك الصداع الشديد. وهو الجزء المتعلق بالصورة العامة للقضايا واللغة». وهذا صحيح. فبدلاً من تقديم شيء مشترك بين كل الذي ندعوه لغة، فلاني أقول إن هذه الظواهر ليس بينها شيء واحد مشترك يجعلنا نستعمل كلمات بعينها بالنسبة لها جميعاً، ولكن هذه الظواهر «مرتبطة» بعضها مع بعض بطرق كثيرة مختلفة. وبسبب وجود هذه العلاقة - أو هذه العلاقات - فلانا نسميها جميعاً باسم «لغة» (١٩٤).

ولعل هذا هو ما دفع مالكولم - وتابعة آيره - إلى القول بأن فتجنشتين قد افترض في «الرسالة» أن هناك صورة عامة للقضايا واللغة. تماماً كما افترض وجود صورة عامة للسند تمثل جانباً مشتركاً بين كل الأعداد. يقول فتجنشتين:

Strawson, P. F. «Ordinary Notion Philosophical Investigations», Mind Vol. LXIII, 1954, pp. (١٩٢)



Mumie, C. W. K. A Critique of Logical philosophy, p. 190

(١٩٣)

See also, Harrison, B. An Introduction to the Philosophy of Language, The Macmillan press LTD, London and Basing stoke, 1979, p. 237

Wittgenstein, L. Philosophical Investigations, part 1, sec. 65

(١٩٤)

«وما فكرة العدد إلا ذلك الجانب المشترك بين الأعداد كلها، أي الصورة العامة للعدد» (١٩٥).

ولكن فتجنشتين قد علق في «المحور» ورفض هذا الافتراض، ورأى أنه لا يوجد جانب مشترك بين كل الأشكال المتنوعة للغة، والذي يجعل منها لغة، ولا يوجد شيء مشترك بين كل ألعاب اللغة (١٩٦). وإذا كان هذا يوحى بأن فتجنشتين قد كتب عن البحث في ماهية اللغة فإن «كني» يقول: «على الرغم من أن فتجنشتين لم يكتب عن البحث في ماهية اللغة، إلا أنه أصبح محكماً أنه قد أنشأ في البحث عن هذه الماهية كترتيب مشترك ينسحب على كل القضايا. ويرى أن التعبيرات العامة من قبيل «لغة» و«لغة» و«قضية» لا تستعمل على أساس تمييز الملامح العامة، بل على أساس التشابه العائلي» (١٩٧).

يحاول فتجنشتين - إن شاء الله - البرهنة على أنه لا يوجد قاسم مشترك أو خاصية مميزة لكل الفاعليات التي ندعوها «لغات» تماماً مثلما لا يوجد قاسم مشترك بين كل الفاعليات التي نسميها باسم «ألعاب» أو الأشياء التي نطلق عليها اسم «أعداد». وكل ما نجده بعد فحص ومقارنة الألعاب المتنوعة المتباينة لا يزيد على أن يكون شبكة معقدة من التشابهات تتداخل وتتداخل كما في حالة التشابهات بين أفراد العائلة. هذا مجمل المقصد فتجنشتين تفصيلاً دقيقاً رائعاً على النحو التالي: «نأمل على سبيل المثال الأحداث التي ندعوها «العاب»، وأقصد الألعاب خلع اللوحة الخشبية، وألعاب الورق، وألعاب الكرة، والألعاب الأولمبية، وهلم جرا. فما هو القاسم المشترك بينها جميعاً؟ لا تقل: «يجب أن يوجد شيء مشترك، أو يجب أن لا نسميها «ألعاب»». ولكن انظر ولاحظ ما إذا كان هناك أي شيء مشترك بينها جميعاً. ولو أنك نظرت إليها جميعاً فلن ترى شيئاً ما يكون مشتركاً

(١٩٥) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفترة ١٩٥٢-٦٠، ص ١١١.

(١٩٦) Malcolm, N., «Wittgenstein», in the Encyclopedia of Philosophy, Vol. 8, p. 335

See also, Ayer, A. J. *Philosophy in the Twentieth Century*, Wadsworth and Wadsworth, London, 1982, p. 146

(١٩٧) Kenny, A., Wittgenstein, p. 224. and also, Max Black, «Wittgenstein's Language-game» in

Shanker, S. (ed): Ludwig Wittgenstein, *Critical Assessments*, Vol. 2, Robert E. Hall, London.

Sydney Dover, New Hampshire, 1986, p. 82

بيها جميعاً، ولكن تشابهات وعلاقات... وأكرر لا تأمل ولكن انظروا! - انظر على سبيل المثال الألعاب ذات اللوحة الخشبية بعلاقاتها المتنوعة، والآن انتقل إلى ألعاب الورق، نجد هنا تماثلات مع المجموعة الأولى، ولكن تتلاشى ملامح مشتركة عديدة، وتظهر ملامح أخرى. وعندما تنتقل بعد ذلك إلى ألعاب الكرة، يبقى كثير مما هو مشترك، ويرور كثير فهل كل هذه الألعاب «مسلية»؟ قارن الشطرنج بالنواقيش والمنافسات. أو هل يوجد دائماً فوز وهزيمة، أو تنافس بين اللاعبين؟ وفكر بأنك. يوجد في ألعاب الكرة فوز وهزيمة، ولكن عندما يقذف الطفل كرتة نحو الحائط ويمسك بها مرة ثانية، فهذا ملمح قد يخيب الأمل [في وجود فوز وهزيمة]، وانظر إلى الجوانب التي يتم لعبها عن طريق المهارة والخط، وإلى الاختلاف بين المهارة في الشطرنج والمهارة في التنس. ولكن تأمل الآن الألعاب مثل الكرات التي تدور في دائرة؛ نجد هنا عنصر اللهو. ولكن كم خبيث كثير من الملامح الأخرى الأمل! [في وجود عنصر اللهو]. ويمكننا أن نفحص كثيراً من المجموعات الأخرى من الألعاب بالطريقة ذاتها. وسطيع أن نذكر إلى أي مدى تتوارى التشابهات وتتلاشى. ونتيجة كل هذا المحصر هي: أنا نرى شبكة مفقدة من التشابهات تتداخل وتشابك^(١٩٨).

ويمكن فتحنشتين النظر في هذه التشابهات المتداخلة المتشابكة ثم يقرر «لأنني عاجز عن التفكير في تعبير لوصف هذه التشابهات أفضل من «تشابهات العائلة» family resemblances، لأن التشابهات المتنوعة بين أفراد العائلة: البنية، والصورة، ولون العيون، وطريقة المشي، والمزاج، الخ، الخ تتداخل وتشابك بالطريقة ذاتها. وسوف أقول: والألعاب تكون عائلة»^(١٩٩). ويمكن أن نقول مثل هذا عن الأعداد إذ أنها تكون عائلة بالطريقة ذاتها.

ويرى فتحنشتين أنه يمكن توسيع مفهوم «اللعبة» مثلما نجد خيطاً على خيط في نسج الحبل وإطالته، يقول: «إن ما يربط السفينة بالوصيف هو الحبل، ويتكون الحبل من خيوط غير أنه لا يبلغ قوته من أي خيط يمتد خلاله من نهاية خيط إلى آخر، ولكن من الحقيقة القائلة بوجود مجموعة ضخمة من خيوط تتداخل»^(٢٠٠). ويمكن رسم أو تخطيط

Wittgenstein, L., *philosophical investigations*, part 1, sec. 66

(١٩٨)

Ibid, part 1, sec. 67

(١٩٩)

Wittgenstein, L., *The Blue and Brown Books*, P. 57

(٢٠٠)

تقرير فتجنشتين الخاص بكيفية تجميع مفاهيمنا، أو تجميع تطبيق الكلمات على النحو التالي:

- د ع من تمثل كلمة مثل «لعبة» أو «لغة» أو «لعبة».
 - د ع من ١، ٢، ٣، الخ، تمثل الأنواع المختلفة للأشياء التي تنطبق عليها س.
 - د ع أ، ب، ج، د، الخ، تمثل التشابهات في جانب واحد.
- نجد أن الوضع طبقاً لتقرير فتجنشتين يكون هكذا:

- س ١ تشبه س ٢ في جوانب أ ب ج
- س ٢ تشبه س ٣ في جوانب أ ج د
- س ٣ تشبه س ٤ في جوانب ج د هـ
- س ٤ تشبه س ٥ في جوانب د هـ

وهنا (ب) و (ج) و (د) تمتد عبر قوة معينة للخط، ولكن (أ) و (ذ) لا تمتد كذلك. ولا يوجد تشابه - ولا أي شيء مشترك - بين بعض أنواع الأشياء التي أطلقنا عليها اسم «س»، على سبيل المثال، «س ١» و «س ٥»^(٢٠١).

إن رفض القول بخاصية مميزة مشتركة بين كل ما نطلق عليه اسم «لعبة» والقول بشبكة معقدة من التشابهات المتداخلة هو الملمح الذي اعتقد فتجنشتين أن اللعبة تتناسب مع «اللغة». «يبدو أن التشبه بين اللغة واللغة لا يعني افتراض أن اللغة نسبية، أو أنها تافهة إلى حد ما، بل على العكس، يعني إظهار الارتباط بين تكلم اللغة والفاعليات غير اللغوية»^(٢٠٢). والحقيقة أن تكلم اللغة هو جزء من الفاعلية الاجتماعية، وطريقة للسلوك والحياة في مجتمع، وذلك هو ما يسميه فتجنشتين باسم «صورة الحياة» Form of life. لقد قدم فيلسوفنا تعبير «صورة الحياة» في خمس فقرات في «الفحوص» ويمكن أن نورد منها الفقرتين التاليتين؛ يقول: «من السهل أن نتخيل لغة تتألف فقط من أوامر وبيانات...، أو لغة تتألف فقط من أسئلة وتعبيرات للإجابة بنعم أو لا، وأشكال أخرى في اللغة لا تمتد ولا تحصى وتختل اللغة يعني تخيل صورة الحياة»^(٢٠٣). ويقول

Mundle, C. W. K. A Critique of Linguistic Philosophy, p. 184

(٢٠١)

Kenny, A. Wittgenstein, p. 163

(٢٠٢)

Wittgenstein, L. Philosophical Investigations, part 1; sec. 19

(٢٠٣)

أيضاً: «ويعني تعبير «ألعاب اللغة» هنا إبراز الحقيقة القائلة بأن تكلم لغة هو جزء من الفاعلية، أو من صورة الحياة»^(٢٠٤).

ومن تفسيرات عديدة يقدمها «هانتر» Hunter لتعبر «صورة الحياة» نورد التفسير التالي: «إن لعبة اللغة هي مثال واحد لصورة الحياة، وتسميتها هكذا هو القول بأنها شيء ما تمت صياغته أو قياسه بمقياس في حياتنا؛ إذ أنها واحدة من صور الحياة. وليس من الضروري قياسها بأية وسيلة ثابتة؛ فاللعب اللغة - مثل أية ألعاب أخرى - سوف تظهر وتتغير وتتلاشى. ولكن سيكون واضحاً في أي وقت معين ماذا تكون اللعبة، ومن ثم يكون واضحاً وضوحاً كافياً ما إذا كان أي مطلق محدد يحير «أداء للعبة» أم لا.

وإذا سأل سائل ما هي الغاية أو القيمة الفورية للقول بأن لعبة اللغة هي صورة الحياة، لكان في إمكان المرء أن يقترح شيئين: الأول، أنه لا يمكن أن توجد أية ألعاب خاصة private، وإن اللعبة يجب أن توجد كمقياس وصورة مميزة قبل إمكانية كونها «ملعوبة». والثاني، أن الألعاب المختلفة والعادية إلى حد بعيد، وألعاب اللغة مرتبطة ارتباطاً غير منفصم أخرى وبصورة معقدة مع الجوانب الأخرى من الحياة، ومع الأهداف والمناظر والأفكار والفاعليات، ولا يمكن فهمها بمعزل عن هذه الجوانب. وبهذه الرؤية فإن صورة الحياة هي شيء ما - أو آخر - مستمر، ويوجد قدر كبير منها - على الأقل - بقدر ما توجد ألعاب اللغة»^(٢٠٥).

هناك جانب في تشبيه اللغة باللعبة يؤكد عليه فنجنتون تأكيداً قوياً هو أن كلا من الألعاب واللغات تستلزم استخدام القواعد. بيد أن هذه النقطة يجب أن تنبه إليها حتى لا نسيء فهمهما. ويحاول فيلسوفنا أن يبرهن على أن قواعد اللعبة تشابه في عدم التشريع سلفاً لكل الاحتمالات. أو قل بعبارة أخرى، إن استعمال الكلمات ليس مقيداً في كل موضع بالقواعد، والإمكانات الكثيرة متروكة تحت البحث. فليس لدينا - مثلاً - فاعلة جاهزة للقول بأن شيئاً ما يتوارى ويتجلى من جديد بصورة متكررة يمكن أن نطلق عليه اسم «كرسي»، ويستطيع المرء أن يستعمل اسم علم مثل «موسى» بدون أن

^(٢٠٤) Ibid, part 1, sec. 23. and see also sec. 201, and part 2, p. 174 and p. 226

^(٢٠٥) Hunter, J. F. M. «Forms of Life» in Wittgenstein's Philosophical Investigations, in Klemke, (٢٠٥)

E. D. (ed), Essays on Wittgenstein, University of Illinois press, Urbana, Chicago, London,

1971, p. 275

يكون لديه وصف يعرفه ثابتاً مستخدماً بالاسم فيه كل الحالات الممكنة^(٢٠٦). ويمكن أن نقول هذا فيما يتعلق بالألعاب إذ لا توجد قواعد فيها تتعلق بارتفاع أو انخفاض الكرة الذي يقذف بالكرة في التنس أو كيفية عتفه، ومع ذلك فإن التنس لعبة ولها قواعد أيضاً^(٢٠٧).

وحقاً فإن القاعدة مثل كون «اللعبة» تعبيراً عن التشابه العائلي تغطي أشياء كثيرة مختلفة. بيد أنها مرتبطة، يقول فنجنشتين: «ويمكن أن يقال إن ما نسميه قاعدة في لعبة اللغة ربما يكون لها وظائف مختلفة اختلافاً شديداً في اللعبة»^(٢٠٨). ونحو جانب آخر في تشبيه فنجنشتين قواعد اللغة بقواعد الألعاب - فيما عدا «بولو» - مفضل على نحو خطير وهو أن هذا التشبيه يقره فلاسوفنا إلى التحدث. كما لو أن قواعد اللغة قواعد قانونية. وهكذا يقول فنجنشتين وهو يصدد الحديث عن تشابه قواعد اللغة وقواعد الشطرنج «إن اتباع القاعدة يكون مماثلاً لإطاعة الأمر»^(٢٠٩). واللعب الذي يخالف القواعد لا يلعب اللعبة بالمعنى الحرفي والمجازي معاً «للملعب اللعبة»، والتماثل الذي يحفكه فنجنشتين بين قواعد الألعاب وبين قواعد اللغة سوف يبدو - بطبيعة الحال - مثيراً لأي شخص يظن أن قواعد اللغة هي قواعد قانونية، وهذا هو ما وجدته رابيل إذ يقول: «والتماثل الذي يجرى فنجنشتين ليعقده الآن بين التفسيرات ذات الصعوبة وبين القطع التي يتم بها ممارسة لعبة مثل الشطرنج هو تماثل مرشد إلى حد بعيد»^(٢١٠). وربما يظن آخرون أنه من الملائم إلى حد بعيد الحديث عن «أعراف» أو «عادات» لغوية أفضل من الحديث عن «قواعد»، ومهما يكن من أمر فإنهم ربما وجدوا أن تعليقات فنجنشتين بشأن القواعد هي تعليقات غامضة على نحو مذهي. وربما يمشون تحطماً كقولهم أنه قد صاغ نوعاً من القواعد يحظر على ذهنه «كلمة تحل محل الكلمات» «هذا النوع النظري للـ *semantics*، والدلالة *semantical* والاجتماعية *Social* وقواعد أخرى تتجمع جميعاً معاً تحت عنوان «الاستعمال» وذلك يبدو أنه فنجنشتين يقابل مضمون هذا العنوان - كما يطرحه - من استعمالات والاستعمال.

Kenny, A. *Wittgenstein*, p. 171 (٢٠٦)

Wittgenstein, L. *philosophical investigations*, part I, sec. 68 (٢٠٧)

Ibid., part I, sec. 53 (٢٠٨)

Ibid., part I, sec. 236 (٢٠٩)

Ryle, G. *Essays in the Theory of Meaning*, in: Cohen, G. E. (ed.), *Philosophy and Ordinary Language*, University of Illinois press, Urbana, 1963, p. 144 (٢١٠)

نعتبر من التحول المتقلب «للكلام» طبقاً للمناسبة والسياق و... وصراة اللغة من حيث هي عرف اجتماعي»^(٢١١).

ثم يستنتج «موندل» إن هذه الأزواجية هي النتيجة الطبيعية لدمج فتجشتين لتشبيه الأداة وتشبيه اللعبة على حين يستلزم لعب الألعاب طاعة القواعد القانونية، نجد أن استعمال محنويات صندوق الأقوات لا يستلزم ذلك ويشبه فتجشتين استعمال اللغة بكل من هذين النوعين المختلفين من الفاعلية، بدون أن يوضع الجوانب التي يتشابه فيها كل منهما ويختلف ومن ثم يتذبذب فتجشتين بين الحديث عن قواعد اللغة كما لو كانت قواعد قانونية مثل قواعد الشطرنج على وجه الدقة، وبين الحديث عنها كما لو كانت مثل القواعد الاختيارية والمرنة فيما يتعلق باستعمال السكن أو «العلة»^(٢١٢).

على الرغم من ذلك، فإن «كيني» يذهب - على العكس من «موندل» - إلى أنه من الخطأ عندما نقراً ما يقوله فتجشتين بشأن القواعد أن فكر في الصيغة القانونية للقاعدة بحيث تكون قاعدة شرطية وتوجد أمثلة للقواعد في هذه الصيغة بيد أنها نادرة جداً. وعندما يناقش فتجشتين طبيعة القواعد، وطبيعة اللعبة من حيث هي قاعدة مرشدة للفاعلية، فمن المدهش أنه يقدم أمثلة هينة للقواعد من قبل: جدول يربط بين الكلمات والرسوم (الفصوص، الفقرة ٤٨) ورسم بياني للأنهم (الفصوص، الفقرة ٨٦) ومواضع أخرى. والسبب الوحيد لتفضيل فتجشتين لتعبيرات مينة للقواعد على التعبيرات اللغوية هو سبب تعليمي. إذ لو كان مفهوم القاعدة يلقي ضوءاً على طبيعة اللغة، فهناك خطأ الوازع في الدور لو أن القواعد تستعمل كشروح للقواعد التي يحتاج فهم القواعد استعمالها. وربما يتم التفكير في الجدول بصورة طبيعية كتعبير عن القاعدة أكثر من القاعدة ذاتها. ولكننا نجد في نظرية فتجشتين أن طريقة دراسة طبيعة القواعد هي دراسة تعبيرات القواعد، تماماً كما أن دراسة المشاعر والأفكار هي دراسة تعبيراتها^(٢١٣).

وفي مناقشة السؤال «ما هي القاعدة؟» يقدم فتجشتين في «الكتاب الأزرق» المثال التالي:

Mundle, C. W. K. A Critique of Linguistic Philosophy, pp. 193-194

(٢١١)

Ibid, p. 194

(٢١٢)

Kenny, A. Wittgenstein, pp. 171-172

(٢١٣)

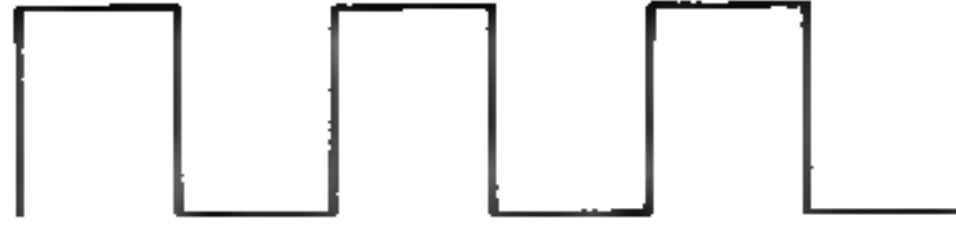
ويصحب (ب) هنا وهناك طبقاً لقواعد إملاها عليه (أ) ويطيح (ب) وفقاً للجدول التالي:

| | |
|---|---|
| → | أ |
| ← | ب |
| ↑ | ج |
| ↓ | د |

ويصدر (أ) أمراً مؤلفاً من الحروف في الجدول، ويقول ما أجادده، ويبحث (ب) عن السهم المناظر لكل حرف في الأمر ويحرك وفقاً لذلك على النحو التالي:

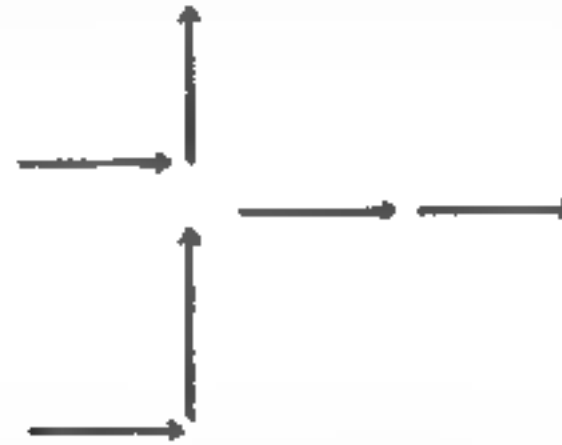


ويجب أن نسمي هذا الجدول قاعدة (أو بطريقة أخرى وتعبير عن قاعدة) ويجب أن لا نميل إلى تسمية الجملة «أجادده ذاتها قاعدة» إنها بطبيعة الحال رسم للطريقة التي يعمل (ب) تبعاً لها. ومن ناحية ثانية، فإن هذا الرسم سوف يتم تسميته تحت ظروف معينة باسم قاعدة علي سبيل المثال في الحالة التالية: يرسم (ب) تصميمات خطية متوعة. وكل تصميم هو تكرار لخط واحد يطيح له (أ)، وبالتالي إذا أصدر (أ) الأمر «أجادده» فإن (ب) يرسم الخط هكذا:



وفي هذه الحالة أطلق أنا يجب أن تقول إن «جاء» هي قاعدة لرسم التصميم . . . وما يميز ما نسميه قاعدة هو كونها مطبقة مراراً وتكراراً، وفي عدد غير محدد من الأمثلة^(٧١٤).

يرى فتجشثن أن لعبة مثل الشطرنج تتم ممارستها بقطع موزعة على رقعة، أما طريقة اللعبة فتقتضي أن تحريك أية قطعة يتم عن طريق قاعدة ما.



وكل صيغة مثل (أ ج) أو الرسم البياني الذي ينظر هذه الصيغة يجوز أن يطلق عليه هنا اسم قاعدة^(٧١٥). وهكذا يكشف فتجشثن عن ملمح آخر للقواعد يذهب فيه إلى أن القاعدة هي شيء ما يتعلق بتطبيق أو استعمال متكرر، ويتم تطبيقها في عدد غير محدود من الأمثلة، وليس في مثال واحد فحسب. ومن الطبيعي أن نحس بأن هناك شيئاً ما مفقوداً من تقرير فتجشثن عن موضع القواعد في الألعاب وفي اللغة. وأنا نحس أنه ليس كافياً تحديد وجود التعبيرات المعينة للقواعد، إذ أن ما يجب شرحه هو كيف - عندما اتبع القاعدة - توجه القاعدة فعلي وتحدد وكيف أن القاعدة تشترط إما علة أو سبباً لفعلي.

Wittgenstein, L., *The Blue And Brown Books*, pp. 95-96

(٧١٤)

Wittgenstein, L., *The Blue And Brown Books*, p. 96

(٧١٥)

ولقد اعتقد فتجنشتين أن هذا يتطلب مني شيئاً للارتباك المشابه للارتباك الذي يبحث عن الفعل الذهني أو عمليات الفهم»^(٢١٦).

إذا تساءلنا أخيراً لماذا يهتم الفيلسوف بدراسة ألعاب اللغة؟ لكان الجواب لكي يوضح المعنى ويميز بين الكلام ذي المعنى وبين اللغو. ولقد قال فتجنشتين في نهاية الرسالة: «إن الميتافيزيقي قد عجز عن تقديم معنى لعلامات معينة في قصائده. يقول فتجنشتين:

«... فبرهن دائماً [أي الفلاسفة]، حينما يرغب شخص آخر في أنه يقول شيئاً ميتافيزيقياً، برهن له أنه لم يقدم لي معنى لعلامات معينة في قصائده»^(٢١٧). ولم يوضح فتجنشتين في «الرسالة» كيف أن الفيلسوف لم يقدم هذا المعنى للعلامات الواردة في قصائده، غير أنه يبين الآن لنا هذا عن طريق إظهار أن الفيلسوف يفعل ما يفعله هكذا عن طريق استعمال الكلمة خارج ألعاب اللغة؛ يعني خارج موضعها الأصلي؛ إذ يقول: «عندما يستعمل الفلاسفة كلمة «المعرفة» و«الوجود» و«الشيء» و«الآن» و«الفضية» و«الاسم» ويحاولون إدراك ماهية المسألة، فيجيب على الواحد منهم أن يسأل نفسه دائماً: هل يتم استعمال الكلمة بالفعل دائماً بهذه الطريقة في لعبة اللغة التي هي موضعها الأصلي؟ وما يفعله هو إعادة الكلمات من استعمالها الميتافيزيقي إلى استعمالها في الحياة اليومية»^(٢١٨).

إذا كنا قد عرضنا بصورة سريعة لنظرية البنية المشتركة عند شليث، ولموقف فتجنشتين من النظرية التصويرية للقصايا، ثم موقفه من ألعاب اللغة في فلسفته المتأخرة، فإن عرضنا لهذه المواقف يشهد بعبارة عن كونها المواقف التي انطلقت منها فلسفة أكسفورد. سواء جاء ذلك بالقبول مثلما هو الحال مع فكرة تنوع استعمالات اللغة التي اتخذ بها معظم فلاسفة أكسفورد، أو بالرفض كما هو الحال مع فكرة أن معنى الاسم أو الكلمة هو ما تشير إليه، أو بالإشارة كما هو الحال مع نظرية الفعل الكلامي عند أوستن الذي كشف عن تنوع كثير لاستعمالات اللغة بصورة حسنة عن فكرة فتجنشتين، وهذا هو موضوع الفصل التالي.

Kenny, A. *Wittgenstein*, p. 174

(٢١٦)

(٢١٧) لودفيج فتجنشتين: رسالة متطابقة فلسفية، الترجمة العربية، الصفحة ٣٥٢، من ١٦٢

(٢١٨) Wittgenstein, L., *philosophical investigations*, part 1, sec. 46, see also, Kenny, A. *Wittgenstein*,

secs, p. 164

الفصل الثالث

نظرية المنطوقات الأدائية

١.٣. تمهيد

ميز فلاسفة الوضعية المنطقية بين وظيفتين رئيسيتين للغة؛ إحداهما هي الوظيفة المعرفية Cognitive ، ومظنها استخدام اللغة كأداة رمزية تشير إلى الوقائع الموجودة في العالم الخارجي، ولا يزيد عمل اللغة بذلك على أن يكون تصويراً لهذه الوقائع. وعبارات اللغة في هذا المجال هي العبارات التجريبية. أما الوظيفة الثانية فهي الوظيفة الإنفعالية emotive ، وفحواها أن الإنسان قد يستعمل اللغة أحياناً لإخراج انفعالات تضطرب بها نفسه كما يفعل الشاعر مثلاً. ويختل في إطار هذه الوظيفة استعماله معينة للغة تشغل بعض الفلاسفة وتمثل في العبارات التي تتناول مسائل الأخلاق والقيم الأخلاقية. ولو اكتفى فلاسفة الوضعية المنطقية بالتمييز بين وظيفتين للغة، ومن ثم بين نمطين من الجمل أو العبارات كثيراً ما حدث الخلط بينهما، ما وجدت مشكلة، ولوقف تاريخ الفلسفة إزاء هذا التمييز بالإجلال والإكبار. ولكن هؤلاء الفلاسفة أصرروا على أن العبارات التجريبية هي فقط العبارات ذات المعنى، بالإضافة إلى قضايا المنطق والرياضة، وحذفوا كل ما عداها من عبارات من دائرة المعنى مثل عبارات القيم الأخلاقية والجمالية بحجة أننا لا نجد لها من وقائع العالم ما تطابقه. وظهر بالتالي الافتراض القائل بأن مهمة العبارة هي وصف أو تصوير حالة من حالات الوجود الخارجي أو تقرير لواقعة من وقائمه، ثم يجهى الحكم على العبارة بعد ذلك بالصدق والكذب بناءً على قابلية هذه العبارة للتحقق. ولم يكن هناك مناس. وفقاً لذلك. من الحكم على أنماط أخرى من العبارات بأنها زائفة pseudo-statements.

والحق أن النظر إلى اللغة من حيث هي نسق متسق واعتبار للوظيفة الوحيدة لها هي الوصف، أو إن لم تكن الوظيفة الوحيدة فهي على الأقل الوظيفة المشروعة والأفضل بالنسبة للفيلسوف. يقول إن النظر إلى اللغة ووظيفتها على هذا النحو يمثل ما سماه أوستن «المغالطة الوصفية» descriptive fallacy؛ إذ ما الذي يمكن أن فعله بكل أنواع العبارات

الأخرى التي لا تقوم بوصف العالم الخارجي، والتي ليس لها صلة البتة بالصدق والكذب؟ ماذا نحن فاعلون بالجمل العاطلية (بالأمر والنهي) imperative والجمل الإستهلامية interrogative وغيرهما من الجمل؟ إن هذه الجمل غير قابلة للتحقق، فهل يمكن الحكم عليها بأنها خالية من المعنى؟

لقد ذهب فتجنشتين في كتاباته المتأخرة - كما أوضحنا - إلى أنه من الخطأ القول بأن الوظيفة الوحيدة المشروعة فلسفياً للغة هي الوصف أو التسمية، واضطر إزاء تنوع استعمالات اللغة إلى استنتاج حيلة جديدة هي ألعاب اللغة. وحلول فلاسفة أكسفورد للكشف عن استعمالات مبتدئة للغة وذلك في مقابل المحافظة الوصفية، وأكد هؤلاء الفلاسفة على أن لكل تمييز منطقي الخاص. يتجلى هذا بصورة واضحة في يد ستراوسون الشهير في الإشارة على نظرية الأوصاف المحددة. عند رسل. فقد أراد ستراوسون أن يبرهن عن خلال هذا الرد على أن رسل قد وقع - على الأقل - في خطئين: أولاً، لم يستطع أن يدرك تماماً أن الجملة يمكن أن تكون لها مجموعة معينة من الاستعمالات، ثانياً، اعتقد بصورة خاطئة أن كل جملة ذات معنى يجب أن تكون إما صادقة أو كاذبة^(١).

وإذا كانت جل أبحاث فلاسفة أكسفورد - على الرغم من تنوع اهتماماتهم - تمثل محاولة لتحقق المحافظة الوصفية، فإن محاولة لوستن للكشف عن استعمالات مختلفة للمنطوق أو الجملة التي تبلورت في نظرية الفعل الكلامي Speech Act Theory تعتبر رداً رئيساً مباشراً على هذه المحافظة. ومن ثم كان عرضنا لهذه النظرية في هذا الفصل والفصل التالي له ما يبرره.

إن المتأمل في الطبيعة البشرية يجد أنها ترتكز على محورين أساسيين يمثل كل منهما ركناً رئيساً في جوهر تلك الطبيعة: الأول منهما هو جانب القوة، فالكائنات البشرية قادرة على التدخل في الطبيعة ومزاحة تأثيرها بطريقة تسبب قدرة الكائنات الأخرى من أن تقوم بمثلها. وهذا يمنح الكائنات البشرية إمكانية الإبداع، فهي تخلق شيئاً الخاصاً بمعنى ما. ويكمن الجانب الثاني - ضمن فكرة القوة ذاتها - في القدرة العقلية عند الكائنات البشرية على رسم خريطة لبيئة العالم. وهذا هو ما أن الناس يستطيعون بتذكيرهم

(١) American, R.R., (ed): *Classics of Analytic Philosophy*. Tata McGraw-Hill publishing Co. (١) part LTD. Bombay. New Delhi, 1965, P. 315

وكلامهم وإدراكهم الحسي تكون صورة لجزء ما من الواقع . ويمكن أن يكون مقنعاً إذن أننا لكي نفعل - بالمعنى الإنساني تماماً - يجب أن نكون قادرين على صياغة وتكوين تصور عن العالم كما هو موجود بالفعل، وأيضاً كما ينبغي أن يكون، ونكون قادرين على الانتقال من العالم الأول إلى العالم الثاني^(٢).

وعندما يتناول أوستن اللغة كموضوع للبحث الفلسفي، فإنه يتناولها بترعة تجريبية، ويمثل اهتمامه الرئيسي باللغة في النظر إليها على أنها «شيء» أفضل من اعتبارها فكرة مجردة abstract. ويتجلى إسهام أوستن الفلسفي في إظهار إلى أي مدى تتصل اللغة - من حيث هي شيء - اتصالاً غير منفصم العرى بجوانب الطبيعة البشرية المشار إليهما^(٣).

وحقيقة فإن الدرس الحضاري الذي علمنا إياه فلاسفة اليونان هو أن معرفة بعض الأشياء هي معرفة ما الذي تستعمل له. ويصدق هذا بصفة خاصة على الأشياء التي يأتي وجودها نتيجة لإبداع الإنسان. فإذا تأملنا الكرسي مثلاً، فلا نكاد نعرف ماذا يكون، ما لم نعرف أنه يستعمل للجلوس عليه، وشبهه بهذا لغات بني البشر، لكي نفهم طبيعتها يجب أن نعرف كيفية استعمالها^(٤). لقد اعتقد أوستن ودرايل وغيرهما من أعضاء مدرسة أكسفورد بأننا يجب أن نكون واضحين فيما يتعلق بكيفية حمل لغتنا قبل أن نحاول حسم المشكلات الفلسفية أو حتى قبل النظر في أيها يمكن حله.

٢.٣. المنطوقات الأدائية

في محاولة لدخول المفاصلة الوصفية عند أوستن بداية إلى الكشف عن التعارض الكائن بين نوعين من المنطوقات: المنطوقات التقريرية Constative utterances، ونوع آخر يشابه مع النوع الأول تشابهاً ظاهرياً في البنية، غير أنه لا يقوم بالوظيفة التي يقوم بها هذا النوع، أي تقرير أو تصوير العالم الخارجي. ومع ذلك لا يمكن الرعم بأن هذه

(٢) Graham, K., J. L. Austin: A Collapse of Ordinary Language Philosophy, The Harvester Press, 1977 P 53

Ibid, P 53 (٣)

Davis, S., Philosophy and Language, the Bobbs-Merrill Company, Inc. Indianapolis, 1976, (٤) p.14.

المنطوقات سخلية من الناحية بلحاظها هي بعض الأمثلة الأولية لهذه المنطوقات

(١) «إني ألتزم عقد الزواج لتكون لي زوجة شرعية».

(٢) «إني ألتزم بهذا الميثاق باسم علي بن أبي طالب».

(٣) «إني أحب وأودت ساعتى لأخي».

(٤) «إني أبرأ منك علي خضبة قروش أن السماء تهبط غدا».

المنطوق الأول يتم - ليظن - خلال مراسم الزواج، والثاني عند تسمية المباني والأشياء، والثالث عند تسمية الإنسان بشيء ما، والرابع عند الفرائض، والجميع أن هذه المنطوقات ليست سخلية من الناحية، بل هي خوات هيئية غير أنها مع ذلك:

(أ) لا تعهد، أي شيء، على الإطلاق أو تقريراً أو تبعية، وليست بمنطوقات «صدقة أو كاذبة».

(ب) يعتبر النطق بالجملة أمراً لفعل أو جرحاً من إرادته. ومن ناحية بلانقولا يوصف بصورة عادية على أنه قول لشيء ما^(٥).

يلزم عن هاتين الصفتين أنني عندما أقول: «إني أبرأ منك علي خضبة قروش أن السماء تهبط غدا» - في ظروف ملائمة - «إني لا أصدق أي شيء آخر أقوم بفعله، بل أؤدي» بالفعل شيئاً ما، أعني طرعا. وعندما أقول: «إني ألتزم هذا الزواج لتكون لي زوجة شرعية» - في ظروف ملائمة - «إني لا أكب تقريراً عن الزواج، وإنما أنفخس في الزواج من قمة الرأس إلى أخمص القدم»^(٦).

والآن، بماذا نسمي الجملة أو المنطوق من هذا النوع؟ يجيب أوستن على هذا السؤال بقوله: «إني أقترح أن أطلق عليها اسم «الجملة الأدائية» Performative sentence أو «المنطوق الأدائي» Performative utterance أو «لفظ اختصاراً وأدائي». وسيتم استعمال مصطلح أدائي بمجموعة من الطرق والبنائات (اللقوية) - المتشابهة إلى حد

(٥) قد يطر في حالات قليلة جداً إلى أن مستند أمثلة من عندما يلتزم بوردها لويس حتى نستخدم مع المصطلح العربي، مع الاستعانة باللفظ: «إني ألتزم».

(٦) Austin, J. L., How To Do Things With Words, edited by Urmson, Oxford University Press, New York, 1970, P. 5.

Ibid, P. 5.

Austin, J. L., Philosophical Papers, P. 235.

كبير، كما هو الحال مع مصطلح طلبي [بالأمر والنهي] imperative^(٩). ولقد شاع مصطلح «المنطوق الأدائي» في الكتابات الفلسفية واللغوية أكثر من غيره.

وها هنا نضع أصابعنا على الفكرة المحورية، وإن شئت قل «الهيكل الفكري» لنظرية المنطوقات الأدائية ومفادها أن «القول» saying هو أحياناً «أداء لفعل» doing، معنى يكون القول فعلاً؟ وهل كل قول يعد أداء لفعل؟، أم أن ثمة حالات خاصة يكون التلطف فيها بالمنطوق إنجازاً لفعل؟، وما هي الشروط التي يجب توافرها في أي منطوق حتى يقول مع النطق به إن «فعلاً» معيناً قد تم إنجازه؟ وبعبارة أخرى، ما هي السمة المميزة للمنطوق التي تجعل منه منطوقاً «أدائياً»، ويختلف عن غيره من المنطوقات الأخرى في الآن ذاته. هذه التساؤلات - وغيرها - والإجابة عليها هي بمثابة شرائح اللحم التي يكسو بها أوستن الهيكل الفكري لنظريته حتى تصبح في النهاية في صورة سوية من حيث البناء النظري على الأقل، بصرف النظر عن قبول هذا أو رفضه.

من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن أوستن إذا كان قد حاول في البداية الكشف عن نمط من المنطوقات التقريرية التي ذهب الوضعيون المناطقة إلى أنها وحدها ذوات معنى وما عداها فمنطوقات هوائية - نقول إذا كان هدف أوستن في بادئ الأمر هو الكشف عن نمط المنطوق الأدائي وإثبات أنه ليس لغواً، وجري هذا الكشف تحت ما يسمى بنظرية المنطوقات الأدائية، فإن هذه النظرية سرعان ما خضعت لتعديلات متعددة، وسوف نلاحظ أنه ما يقبل من قول أو رأي تارة إلا ويرفضه تارة أخرى، حتى استقر به الأمر إلى أن النظرية بأسرها غير كافية، فطلق يبحث عن نظرية أخرى أهم وأشمل ويمكن أن تحتوي النظرية الأولى في جوفها، ألا وهي نظرية الأعمال الخيرية Illocutionary acts.

ولكن، متى توصل أوستن إلى نظرية المنطوقات الأدائية؟ يقول فيلسوفنا عن النظريات التي تشكل أساس كتبه «كيف نصنع الأشياء بالكلمات» - والتي تعد المنطوقات الأدائية واحدة منها - «لقد تمت صياغتها في سنة ١٩٣٩». ووضعت استعمالاً لها في مقال «العقول الأخرى» نشر في مجلة معاصرة الجمعية الأرسطية المجلد XX سنة ١٩٤٦^(١٠). فما الذي خطر له في «العقول الأخرى»؟ الجواب في قوله: «المفترض أن

Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, P. 6

(٩)

Ibid, From Editor's Preface, P. V

(١٠)

«أنا أعرف» عبارة وصفية، وهي مثال واحد فحسب للمفظة الوصفية التي شاعت هكذا في الفلسفة . . . ومنطوق العبارات الواضحة المتعلقة بالشعائر - في ظروف ملائمة - ليس «وصفاً» للفعل الذي تقوم بإنجازه، بل «أداء» له»^(١١). وبالتالي فإن المنطوق «أنا أعرف» يختلف اختلافاً جوهرياً عن المنطوق «هو يصدق» لأنني إذا قلت «أنا أعرف» فلا أقول، إنني أعرف، أي أنني «لا أقول قولاً، وإنما أنا أعرف بالفعل»^(١٢).

ثم عاد أوستن وأعلن عن هذه الفكرة في وضوح تام إلى حد ما في مقاله عن «الصدق» سنة ١٩٥٠، إذ يقول في معرض مناقشة لصدق العبارة وكذبها: «لقد أصبح مدركاً - مؤخراً - أن كثيراً من المنطوقات التي أخذت على أنها عبارات . . . هي في الحقيقة ليست «وصفية»، ولا هي عرضة لأن تكون صادقة أو كاذبة. [ثم يتساءل] متى تكون العبارة لا عبارة؟ [والجواب] عندما تكون صيغة في حساب المعامل والتكامل وعندما تكون منطوقاً أدائياً *Performatory utterance*. وعندما تكون حجة قيمة. وعندما تكون تعريفاً. وعندما تكون جزءاً من عمل قصصي - وهناك إجابات كثيرة مقترحة لهذه. وببساطة ليست مهمة هذه المنطوقات «الطابق مع الواقع»^(١٣).

لن نلف هنا لفظي مكون هذه المهارات لأن هذا سيكون مدار بحث في مواضع أخرى، وبحسبنا منها الإلهامات المبكرة لنظرية المنطوقات «الأدائية» تقول أوستن هذه النظرية بعد ذلك بشيء من الإسهاب في مقاله «الأدائي - التبريري» *Performative-constative*^(١٤). ثم حالها بعد ذلك وسط فيها القول في مقال «المنطوقات الأدائية». وعاد أوستن فحصى تلك النظرية فصلاً كاملاً في كتابه «كيف نصنع الأشياء بالكلمات»، وانتهى إلى القول بأنه على الرغم من أنها ليست نظرية عاطفة برمتها، فإنها غير ناجحة من حيث المبدأ ويجب إدراجها ضمن نظرية عامة هي نظرية الأفعال الخرسية.

أما ما يتعلق بمصطلح «أدائي» فقد أوجده أوستن. فحسباً جديداً من أجل لغوي إنجليزي، وهي كلمة مشتقة من العمل إلى المألوف ويؤدي، ويدل على أن المتولد عن

Austin, J. L., *Philosophical Papers*, p. 103

(١١)

Ibid., p. 99

(١٢)

Ibid., p. 131

(١٣)

(١٤) كتب أوستن هذا المقال باللغة الفرنسية وقدمه إلى المؤتمر الإنجليزي - الفرنسي الذي عقد

في Rouen بالقرب من باريس في مارس سنة ١٩٥٨، وترجمة وارنوك إلى الإنجليزية

المنطوق أو الناشئ عنه ليس قولاً لشيء ما كما هو معتقد بصورة عادية، بل أداء لفعل^(١٥).

ويجوز لنا أن نسأل: أو لم يكن في استطاعة أوستن البحث عن مصطلح آخر مألوف يؤدي المعنى نفسه؟. والجواب عند أوستن: هناك مجموعة من المصطلحات الأخرى ربما تعرض نفسها، وسيعطي كل واحد منها هذا الصنف الأرحب أو ذلك الأصيق من المنطوقات الأدائية. ومعظم هذه المنطوقات «تعاقدية» Contractual مثل «إني أراهم» أو تصريحية declaratory مثل «إني أعلن الحرب»^(١٦) ولم يجد أوستن في الاستعمال الشائع تعبيراً يمكن أن يشمل هذه المنطوقات بأسرها. ولحل المصطلح المعني الوحيد الذي اعتقد أوستن أنه يتصل بوشائج القربى المحيطة بما نحن بحاجة إليه هو مصطلح «إجرائي» operative كما يستعمله المحامون؛ إذ عندما يتحدث المحامون عن الوثائق القانونية يميزون بين أمرين: أولاً، مقدمة الوثيقة التي تروني ظروف التعامل بين طرفين، ثانياً، الجزء أو البند الإجرائي الذي ينجز الفعل القانوني الذي هو الغرض من عمل الوثيقة. وإذا تأملت مصطلح «إجرائي» لوجدت أنه قريب أشد ما تكون القرابة إلى ما نود قوله. إذن عبارة «إني أحب وأورت ساحة لأخي» ستكون مادة من وثيقة رسمية هي الوصية، وهي أيضاً منطوق أدائي، ومع ذلك فإن لمصطلح «إجرائي» إستعمالات أخرى. ويبدو من الأفضل أن نضع كلمة بشكل خاص لتسم الاستعمال الذي نود^(١٧) ومن ثم كان اختيار أوستن لكلمة «أدائي».

وإذا كانت الفكرة المحورية التي تمثل لب لباب نظرية المنطوقات الأدائية - كما أشرنا - هي أن القول يكون فعلاً في بعض الأحيان، فمن الجائز أن يعترض امرؤ بقوله: يتراءى لي أن أفترض أن الزواج هو سلطة النطق بكلمات قليلة، لو أن النطق بعبارة ما يعني المراهنة، أو أنني يمكن أن أصر بجوار مبنى قيد الإنشاء وأسميه كما يحلو لي بكلمات معينة. غير أن هذا الاعتراض مردود عليه لأن أوستن يؤكد أنه لكي يكون المنطوق منطوقاً أدائياً ناجحاً لا بد أن يتم النطق به في «ظروف ملائمة» وسيكون لهذه المكرة أخطر الأثر في نظرية المنطوقات الأدائية كما سنرى.

Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, P. 6

(١٥)

Ibid. P 7

(١٦)

Austin, J. L. *Philosophical Papers*, P 236

(١٧)

طالما أن الوظيفة الأساسية للمنطوقات الأداة ليست التطابق مع الواقع، فلا يمكن الحكم عليها بالصنق أو الكذب. غير أن هذه المنطوقات لا تؤدي وظيفتها بشكل صحيح في كل الحالات؛ إذ قد يخفق المنطوق في أداء هذه الوظيفة بطريقة أو بأخرى، ومن ثم يكون المنطوق «غير ملائم». لقد أطلق أوستن على الطرق التي تجعل عمل المنطوق غير ملائم اسم «المخالفات» *infelicities*. وسيكون لفكرة المخالفة هذه بالغ الأثر - شأنها في ذلك شأن معظم أفكار أوستن الأخرى - على كتابات فلاسفة اللغة الذين سلكوا هذا الدرب. وما هو تلميذه جون سيرل *J. R. Searle* يقول: «إن فكرتي من «الحلل» *defect* في الفعل الفرضي متصلة اتصالاً غير متصمّ الحرفي بفكرة أوستن عن «المخالفة»^(١٨).

وبذل أوستن كل ما في استطاعته من جهد في تصنيف هذه الطرق المخالفة ووصفها، كاشفاً بذلك في قدرة فذة في تعقب الفروق الدقيقة بين الميائل التي يعالجها. فأخذ يحدد أولاً بصورة تخطيطية بعض الأشياء التي يراها ضرورية ليكون عمل المنطوق الأدائي ملائماً تماماً. ووضع من أجل ذلك مجموعة من القواعد المبتدئة التي تضبط عمل المنطوق وتضمن له الأداء الصحيح. وجدير بالإشارة هنا أن أوستن لم يزعم أن هذا المخطط لا يقوم في أي جانب منه إلا على صواب بحيث لا يتسلل إليه الباطل، بل ذهب على عكس ذلك إلى أنه لا محل للصرح بأي نوع من الحقيقة المطلقة بشأن هذا المخطط.

وهنا قد يحق لنا أن نتساءل عن القواعد التي إذا تم كسرها تجلب المخالفات، وظهر المنطوق بصورة غير ملائمة على نحو يكشف عن إغفائه في أداء الهدف الصحيح الذي وضع من أجله. يحدد أوستن هذه القواعد على النحو التالي:^(١٩)

(أ - ١) يجب أن يوجد إجراء حرفي *conventional procedure* مقبول وله أثر حرفي معين. ولأن يتضمن الإجراء تطلق كلمات محددة يخلط بها أشخاص معينون في ظروف معينة.

(أ - ٢) يجب أن يتلهم الأشخاص المعينون مع الظروف في حالة معينة من أجل تنفيذ

(١٨) Searle, J. R., *Speech Acts, An Essay in The Philosophy of Language*, Cambridge University Press, 1970, P. 54

(١٩) Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, PP 14-15

الإجراء المحدث.

- (ب- ١) يجب على جميع المشاركين في الإجراء أن يقوموا بتنفيذة تنفيذاً «صحيحاً».
- (ب- ٢) يجب على جميع المشاركين في الإجراء أن يقوموا بتنفيذة تنفيذاً «كاملاً».
- (ج- ١) حيث يتم إعداد الإجراء للاستعمال - وكثيراً ما يحدث - من قبل الأشخاص الذين لديهم أفكار أو مشاعر أو نوايا معينة، يجب أن يكون لدى الشخص المشارك في الإجراء هذه الأفكار والمشاعر والنوايا، ويجب على المشاركين أن يعبروا كذلك بتوجيه أنفسهم.
- (ج- ٢) يجب على المشاركين كذلك توجيه أنفسهم في الواقع فيما بعد.

فإذا لم يتم اتباع أية قاعدة من هذه القواعد الستة، فإن المنطوق الأدائي سيكون غير ملائم بطريقة أو بأخرى. ويميز لوستن بين القواعد الأربعة في (أ- ب) وبين القاعدتين في (ج- ١)، فإذا أعرض المرء عن أية قاعدة من القواعد الأربعة في (أ و ب)؛ أي إذا لم ينطق صيغة الفعل نطقاً صحيحاً أو إذا لم يكن في وضع مناسب لأداء فعل التسمية مثلاً، حيث لا يكون هو الشخص المكلف بالتسمية، فإن الفعل لا يتم أدلؤه بصورة ملائمة، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، فهما يتعلقان بالقاعدتين في (ج- ٢) قد يتم إنجاز الفعل، ولكن المرء ربما ينجزه على نحو غير مخلص، وهو بذلك، يسيء استعمال الإجراء. يقول لوستن «عندما أقول «إني أحده» وليس عندي نية الرفاء بالوحد، «إني قد وعدت ولكن...»^(٢٠).

يطلق لوستن على المخالفات التي تحدث للقواعد الأربعة في (أ و ب) اسم «خلل» Misfires^(٢١) ويسمي المخالفات التي تقع للقاعدتين في (ج- ١) باسم «مساوئ» abuses. عندما يكون المنطوق به خلل، فإن الإجراء الذي نزعهم تنفيذه يتم إفساده بعمل غير سليم ومن ثم يكون فعلاً - الزواج مثلاً - فعلاً عقيمًا أو بدون أثر. وإذا تحدثنا عن فعلاً في هذه الحالة فلا نتحدث عنه إلا كفعل مزعوم، أو لعمله محاولة. فإذا

^(٢٠) Ibid, P 16

^(٢١) خلل جمع خلل، والخلل - فيما يقول ابن منظور - «مخرج ما بين كل شيئين، وخلل بينهما أي فرج، وفي قوله عز وجل «فخرى الورق يخرج من خلاله»، ابن منظور: «لسان العرب، ج ١٤، تحقيق عبدالله على الكبير وأنثرون. دار المطبوعات، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٢٤٩»
والحق أن لوستن كان غاية في الدقة عند استعماله هذه الكلمة، لأن ما يحدث في هذه الحالة غير الملائمة هو وجود خلل بين وضع صيغة المنطوق وبين تنفيذه.

كان الفعل المزعوم هو فعل الزواج، لوجب علينا أن نستعمل تعبيراً مثل «قمت بأداء صيغة الزواج، بيد أننا لم نفلح في الزواج بالفعل». ومن ناحية ثانية، حينما نسيء استعمال الإجراء يحسن بنا أن نتحدث عن الفعل على أنه فعل وهم-التصريح به، أو فعل «الفرغ» أفضل من الحديث عنه كفعل مزعوم أو عقيم، وعلى أنه لم يتم إنجازه أفضل من الحديث عنه كفعل عقيم أو بدون أثر. ومهما يكن من أمر، فإن هذه التميزات ليست صارمة أو راسخة (٣٧).

يحاول أوستن توضيح للتمييز العام بين حالات المخالفة في (أ) و(ب) وهي الخلل على النحو التالي:

توجد في الحالات المصنفة بـ (أ)، إساءة تنفيذ للإجراء؛ إما لأن هذا الإجراء غير موجود، أو لأن الإجراء موضوع البحث لا يمكن إنضائه للتطبيق بالطريقة التي تمت بها المحاولة. ومن ثم فإنه يسمي للمخالفات من النوع (أ) باسم التضييدات السببية Misadvocations. ومن بين المخالفات في (أ) يسمي أوستن النوع الثاني (أي أ-٢) باسم التطبيقات السببية حيث يوجد الإجراء بشكل ملائم جيداً. أنه لا يمكن تطبيقه كما تم الزعم به. وفيما يتعلق بالنوع الأول من (أ)، (أي أ-١) فإن أوستن يعترف صراحة بأنه لم ينجح في إيجاد اسم جيد له (٣٨).

وعلى خلاف الحالات في (أ)، فإن حالات المخالفة في (ب) هي أنه على الرغم من أن الإجراء قد يكون ملائماً، فإننا ربما نتجزئ الشك في بصر براءة. ويسمي أوستن هذه الخلل باسم إنجازات سببية Misexecutions، ويكون الفعل المزعوم في هذه الحالات باطلاً عن طريق الأخطاء أو الوقفات المضطربة في إدارة المراسم التي يحدث خلالها الفعل. والطائفة (١) في (ب) هي الأخطاء، والطائفة (٢) في (ب) هي الوقفات المضطربة (٣٩) وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نحصل على المستطع التالي:

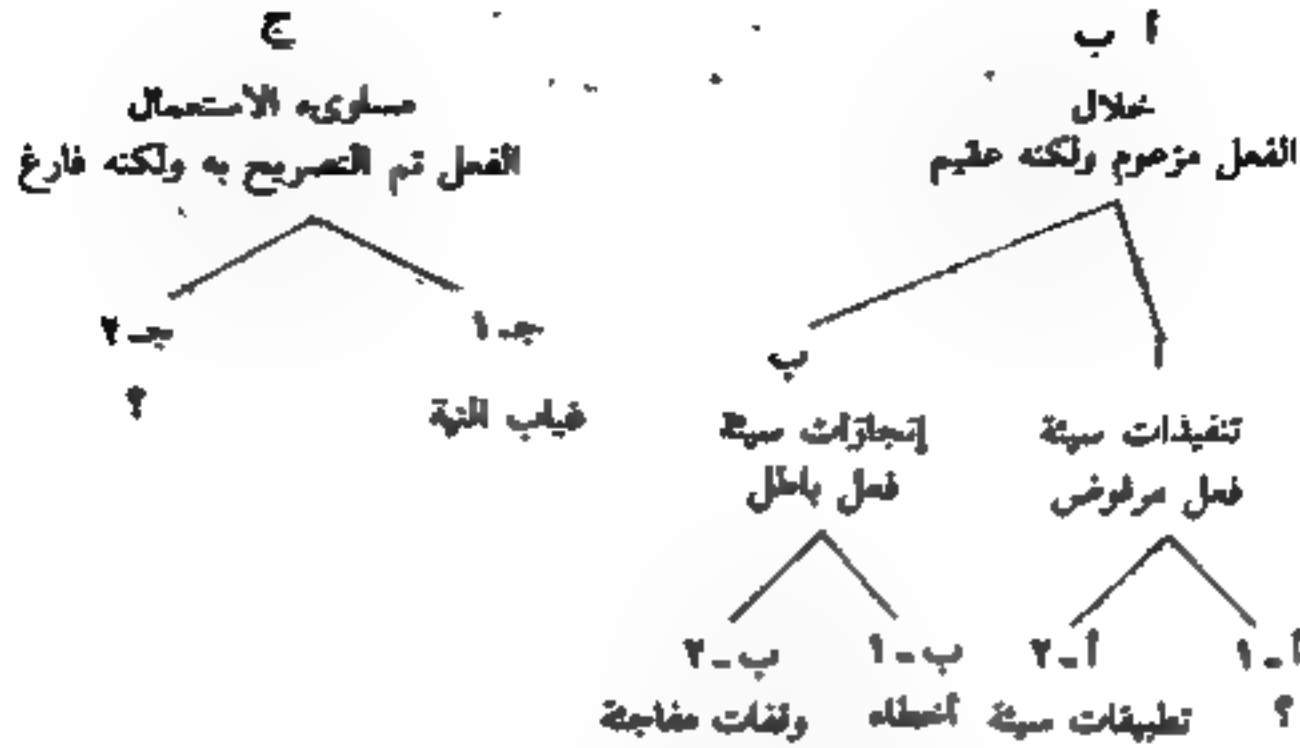
(٣٧) Ibid, P 16

(٣٨) Ibid, P 17

(٣٩) Ibid, P 17 and see also, Austin, J. L., «Performative - Constatives», in Searle, J. R.,

(ed), The Philosophy of Language, Oxford University Press, 1972, P. 14

المخالفات



الحقيقة أن أوستن لا يستعمل هذه الأسماء للمخالفات بصورة قطعية، بل يستعمل بين الفينة والفينة أسماء أخرى^(٢٥) للمخالفات المتباينة، فنراه يسمي (أ-١) باسم اللالعاب و (أ-٢) الألعاب الخاطئة، ويطلق على (ب) اسم سوء الإدارة، و (ب-١) الإنجاز السيء و (ب-٢) الخداع، و (ج-٢) عدم الوفاء والخداع واللاتزام والنقص. قبل تقديم أمثلة للحالات غير الملائمة للمتطوعات الأدائية يطرح أوستن الأسئلة التالية^(٢٦):

- ١- على أي نوع من الفعل تطبق فكرة المخالفة؟
- ٢- كيف تكمل هذا التصنيف للمخالفات؟
- ٣- هل هذه التصنيفات تحول دون تلخيصها؟

وفيما يتعلق بالسؤال الأول يحدد أوستن أولاً مفهوم المخالفة بقوله «إنها المرض الذي يرثه كل الأفعال التي لها سمة عامة من الشعائر أو الطقوس، وكل الأفعال

Austin J. L., *How To Do Things With Words*, PP. 18, 31, 39

(٢٥)

Bold, P 18

العرفية^(٢٧). ثم يؤكد أن ليست كل سمات من السمات تكون عرضة للمخالفات. ويتجلى هذا من مجرد الحقيقة القائلة إن العديد من الأفعال ذات السمات مثل المراهنة أو نقل الملكية يمكن أن يتم إنجازها بطرق غير لفظية^(٢٨). وفي معرض إجابته على السؤال الأول يطرح أوستن سؤالاً آخر: أليس لفرصة الإجابة عليه وهو سؤال غاية في الأهمية، وإذا كان أوستن يجهل هذا سماً خفياً فإنه سيكون عنده مدخل بحث ومحصن في مواضع أخرى، ويمكن القول بأنه من الأسئلة المحورية في نظرية المنطوقات الأدائية وما هوذا السؤال يقول: هل تطبق فكرة «المخالفة» على المنطوقات التي هي عبارات Statements؟ خطأ لقد أبرز أوستن حتى الآن «المخالفة» بوصفها الشيء المميز للمنطوق الأدائي الذي تم تحليله في المقام الأول عن طريق التباين مع العبارة، إلا إنه يشير هنا إلى أن أحد الأشياء التي حدثت أخيراً في الفلسفة هي هذا الاهتمام بالعبارات التي على الرغم من أنها غير خاطئة ولا حتى متناقضة إلا أنها مع ذلك غير ملائمة^(٢٩). ومجمل القول في الإجابة على هذا السؤال - وسوف نتناولها بالتفصيل فيما بعد - أن النقائص أو الأخطاء أو الأمراض - على حد تعبير أوستن - التي تصيب العبارات وتم اكتشافها يمكن أن تكون متمثلة في مغالطة تملأ مع النقص أو الأخطاء أو الأمراض التي تميز المنطوقات الأدائية^(٣٠).

ولإجابة على السؤال الثاني: كيف يكتمل هذا التصنيف للمخالفة؟ يذهب أوستن إلى أن المنطوقات الأدائية من حيث هي أفعال ستكون موضوعاً لأبعاد وجوانب معينة من الحالات غير الملائمة التي تكون كل الأفعال عرضة لها. فبما أنها متميزة أو قابلة للتمييز عن التي اختارها أوستن للمحصن. ويقصد أوستن القول بأن الأفعال بصفة عامة تكون عرضة للتنفيذ تحت الإكراه أو عن طريق المصالحات، مثلاً على سبب هذا النوع أو ذلك من الخطأ. ولا نقول في معظم هذه الحالات أن الفعل قد تم إنجازه بل قد نقوله مباشرة إن الفعل عقيم نظراً للإكراه أو لتأثير غير ملائم، وهما جهرا^(٣١). ولا يحصر أوستن هذا النوع من الحالات «غير الملائمة»، وإنما يبيننا إلى أنها يمكن أن تدخل في أية حالة يناقشها.

^(٢٧) Ibid, P. 18

^(٢٨) Ibid, P. 18

^(٢٩) Ibid, P. 20

^(٣٠) Austin, J. L., *Philosophical Papers*, P. 349

^(٣١) Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, P. 21

ويرى أن الحالات من هذا النوع سوف تقع بصورة عادية تحت عنوان « الظروف المبهمة » أو « إلقاء مسئولية الفاعل »، وهلم جرا، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية يعتقد أوستن أن منطوقاتنا الأدائية عرضية للإصابة بالأنواع الأخرى من المخالفة التي قد تحدث لجميع المنطوقات. ومعني بذلك أن المنطوق الادائي سيكون قارعاً أو عقيماً - مثلاً - بطريقة خاصة إذا نطق به الممثل على خشبة المسرح، أو إذا تم تقلبمه في قصيدة من الشعر، أو إذا كان المتكلم يسألي نفسه^(٣٢). ومهما يكن من أمر تلك الحواش والأبعاد من الحالات «غير المرصية» التي تؤثر في الأعمال التي تقتضي لإنجازها شعائر معينة، والمنطوقات بصمة عامة، فإن أوستن يعترف مرة أخرى بأن القائمة ليست كاملة^(٣٣).

أما السؤال الثالث: هل هذه التصنيفات «للمخالفة» تحول دون تدخلها؟ فيجب أوستن عنه بقوله:

أ. لا، بمعنى أننا يمكن أن نخطيء بطريقتين في وقت واحد (يمكن أن نعد الحمار وعداً غير مخلص بأن يقدم له جرة) واضح من عبارة أوستن كيف تتداخل «المخالفة» للمنطوق الادائي؛ إذ أنا في وقت واحد نعد حماراً، وهذه واحدة، ويجب - وعدن له بغير إخلاص، وتلك هي الأخرى.

ب. لا - وهي أكثر أهمية - بمعنى أن الطرق التي يمكن أن نخطيء بها «نحتجب في طرق أخرى» و«تتداخل» بحيث يكون الفصل بينهما بطرق متنوعة فصلاً تعسفياً^(٣٤).

ويمكن توضيح هذا التداخل الثاني عن طريق المثال التالي: هب أنني تريضت ذات يوم ورأيت مسجداً قيد البناء ثم ذهبت صوّتي قائلاً: إني أسمى هذا المسجد باسم «عمر بن الخطاب» أفي ذلك مشكلة؟ الجواب - بطبيعة الحال - لا. وإنما نشأ المشكلة حين تعلم بأنني لست الشخص المكلف بتسمية المسجد، والأكثر إشكالاً هو أن اسم عمر بن الخطاب هو الاسم المعد مسبقاً للتسمية. ومن الممكن أن يقول المرء يائي قمت بأداء الصيغة الخاصة بتسمية المسجد، ولكن فعلي كان عقيماً، أو بدون أثر لأنني لم أكن الشخص المناسب لذلك، وليس لبي الأهلية capacity لأداء هذا الفعل. ولكن قد يقول

Ibid, PP 21 - 22

(٣٢)

Ibid. P 25

(٣٣)

Ibid. P 23

(٣٤)

شخص آخر حيث لا توجد حجة الأهلية فلا وجود لإجراء عرفي مقبول لتسمية المسجد، وإيه لشيء غير ملائم إلى حد يثير السخرية مثل الزواج بالنسائم^(٣٥). ويريد القول أن «المخالفات» يمكن ضمها وتوجيهها، ويمكن أن تتدخل وتشابك. زد على ذلك أن مسألة تصنيف المقال المعطى من المخالفة ليست مسألة صارمة، بل اختيارية.

٣.٣. مخالفة قواعد المنطوق الأدائي

عرضنا فيما سبق ستة قواعد إذا تم اتباعها بدقة جاء المنطوق ملائماً ناجحاً. ويمكن أن نقدم الآن تملّج توضيح للمخالفات أو المخروقات لتلك القواعد. ولنتذكر أولاً القاعدة رقم (١-أ) التي تقول: «يجب أن يوجد إجراء عرفي مقبول له أثر عرفي معين وأن يتضمن الإجراء نطق كلمات محددة يلفظ بها أشخاص معينون في ظروف معينة»، والمتأمل في هذه القاعدة يجد أن الجزء الأخير منها قد تم تخصيصه ليخصر القاعدة على حالات المنطوقات وهو جزء ليس على حجة كبيرة من الأهمية من حيث التمهيد. أما ما يمكن أن يمثل أهمية فهو مصدر هذه القاعدة؛ إذ توجد كلمتان هما «برجدة» و«مقبول». ويجعل بنا أن نقف عند الكلمة الثالثة طالما أنها تفوق الأولى أهمية في هذا السياق في رأينا على الأقل.

فلذا أنجز المرء منطوقاً أدائياً، وتم تصنيفه على أنه «مطلوب» لأن الإجراء الذي تم تنفيذه «غير مقبول»، فمن المسلم به أن الرضا جاء من قبل أشخاص آخرين غير المتكلم. وهنا يحق لنا أن نتساءل: كيف يكون المنطوق الأدائي غير مقبول، وما هي الأمثلة التي توضح ذلك؟ لتأمل المنطوق: «إني أطلقك»، إنه قول يمكن أن يقوله الزوج للزوجة في مجتمع مسيحي. ولكن من الجائز أن يقال في هذه الحالة: على الرغم من ذلك فإنه لم يطلقها «بصورة ناجحة»، وإنما لا نعترف بأي إجراء على الإطلاق؛ إذ أن الزواج لا ينضم. ويشير أوستن إلى أن هذا قد ينطوي على رفض ما يمكن أن يسمى قانون الإجراء برمه. فمثلاً تستلزم المباحية للمنظمة للشرف مبدأ المباشرة؛ وربما تتم المباشرة بأن يرسل المتحدث رسالة إلى الشخص الآخر: «إن أخصاري سيخوضون بزيارتك زيارة قصيرة» وهذا معناه «إني أطلقك». فكيف يكون إجراء كهذا مقبولا؟^(٣٦)

Ibid, P 24

Ibid, P 27

(٣٥)

(٣٦)

أما ما يتعلق بالقاعدة (أ-٢) القائلة: «يجب أن يتلصق الأشخاص المعينون والظروف في حالة معينة من أجل تنفيذ الإجراء المحدد»، فإن المخالفات التي تقع إذا لم يتم اتباعها تتجلى في الأمثلة التالية: لنفترض أنك في حفلة لأطفال، والفقرة هي اختيار الوجود، وتقول «إنني أختار أحمد» ولكن أحمد عيس وتولي قائلاً: «أنا لا أعب»، فهل تم اختيار أحمد؟ الموقف هنا بلا إغنى شك غير ملائم تماماً؛ إذ أن الاختيار لم يتم، سواء لأنه ليس ثمة صراحة تقول بأنك تستطيع اختيار الناس الذين لا يلعبون، أو لأن الطفل المدعو أحمد في ظروف غير ملائمة لإجراء الاختيار^(٣٧). أو هب أننا في بيضاء قلحة أو جزيرة معزولة وتقول لي: «إذهب واجمع الحطب» وأقول: «إنني لا أملكى أوامراً منك» أو «أنت لست أهلاً لأن تصدر لي الأوامر». ولن أقبل منك الأوامر حتى عندما تحاول أن تؤكد لي أنك سلطان على هذه الجزيرة. وهو أمر يتعارض بلا شك مع الحالة التي تكون فيها رباناً على سفينة، فأنت بذلك لديك سلطة حربية^(٣٨).

ويمكن أن ندرج هاتين الحالتين تحت التطبيقات السبعة على أساس أن الإجراء - وهو النطق بكلمات معينة - كان ملائماً ومقبولاً، بيد أن الأشخاص الذين قاموا بتنفيذه كانوا غير ملائمين، ونستطيع أن نقول مثل هذا عن الظروف التي تم فيها الإجراء في الحالتين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ندرج تحت التطبيقات السبعة الحالات التالية: «إنني أعبك في وظيفة...» منطوق قبل عندما كنت ممبياً بالفعل، أو عندما يكون قد قام بتعيينك شخص آخر، أو عندما لا أكون أهلاً للتعيين، أو عندما تكون حصاناً. وأنا أعب... منطوق قبل عندما لا يكون في حوزتي أو ملكي أن أعب، أو عندما يكون ما سأعبه لك مخصصاً لعميتي ولدينا هنا مصطلحات خاصة متنوعة للاستعمال في الأنماط المختلفة للحالات منها «مجاورة حدود الاختصاص» و«عدم الأهلية» و«موضوع» (أو شخص) غير ملائم، و«لم جراً»^(٣٩). وليس الحد بين «الأشخاص غير الملائمين» و«الظروف غير الملائمة» بالضرورة حاداً صارماً ثابتاً غير قابل للتفسير. حقاً إن الظروف يمكن - بوضوح - أن تمتد وتتسع لتغطي بصفة عامة «الطبائع والأمزجة» لكل الأشخاص المشاركين في الإجراء. ولكن يجب أن نميز - فيما يرى أوستن - بين الحالات حيث تكون

Austin, J. L., *Philosophical Papers*, P. 238

Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, P. 28

Ibid., P. 34

(٣٧)

(٣٨)

(٣٩)

عدم ملائمة الأشخاص هناك عظم أخطأ، مثلاً: وفي الحالات البسيطة حيث يتم أداء المتطوع بشكل خاطئ، وهكذا ينبغي علينا أن نميز بين الحالات التي يُعتمد عليها القس الطفل غيره المتعصب يلزم مناسب، أو يُعتمد الطفل «البيت» بدلاً من «الفريد» والحالات التي يكون فيها القول «إني أحب هذا الطفل» يلزم «أنا» أو «إني أحب» إني سوف أضربك على وجهك بمنته، أو «أن أضع الحضانة في وظيفة تفصل». في الحالات الأولى هناك شيء من النوع «الخاطئ» بينما في الحالات الأخرى فإن عدم الحلاء هو مجرد عدم أهلية (١٠).

ونختار أولتين في تقديم أمثلة للمخالفات فننتج إلى الحالة (ب) التي سماها بالإنجازات السبعة فلول القاعدة (ب-١): «ينبغي على المشاركين في الإجراء أن يقوموا بتنفيذ تعديلاً وصحيحاً»، ومعنى هذا أن المخالفات التي تقع فيما يتعلق بهذه القاعدة هي الأخطاء. وتكمن هذه الأخطاء في استعمال الصيغ الخاطئة. إذ يوجد إجراء يتلاءم مع الأشخاص والظروف، ولكن لا يتم تنفيذه بصورة صحيحة. ويمكن إدراك الأمثلة التي تتعلق بهذه الجانب بسهولة في القانون، وإن كانت هذه الأمثلة ليست متعددة كذلك في الحياة اليومية. وينبغي أن يتدرج تحت هذا الجانب فيما يرى «لويس» - استعمال الصيغ اللغوية غير الصحيحة، وينتج عنه أيضاً استعمال الصيغ النكسنة والإشارات الملقبة، على سبيل المثال، إذا قلت «متزلي» عندما يكون لي مولود، أو «إني أراك» على أن السابق لن يقام اليوم، عندما يكون قد نظم أكثر من سابق (١١).

أما القاعدة (ب-٢) القائمة «يجب على جميع المشاركين في الإجراء أن يقوموا بتنفيذ تعديلاً كاملاً»، فإن المخالفات التي تحدث لها هي التوقيات المفاجئة، إذ ربما يأتي للفصل ناقصاً حينما نقوم بتنفيذ الإجراء. ويمكن توضيح هذا من طريق الأمثلة التالية: إن محاولتي الرهان بقولي «إني أراك» على خمسة قروش أن... هو رهان ناقص لما لم تقل: «فليت الرهان» أو نقل أية كلمات تفيد هذا المعنى. كما أن محاولتي الزواج بقولي: «إني أرغب» في... تكون محاولة ناقصة إذا قالت المرأة المقصودة بذلك «لا أرغب» ومحاولتي أن أتحدثك تكون ناقصة إذا قلت «إني أراك»، ولكنني أعجز عن إرسال أنصاري إليك. وكذلك محاولتي اقتراح مكتبة بصورة رسمية ناقصة إذا قلت «إني

Ibid, PP 34 - 35

(١٠)

Ibid, PP 34 - 35

(١١)

افتتح هذه المكتبة، لكن المفتاح انكسر في القفل»^(٤٧).

أوضحنا فيما سبق حالات من المخالفة في (أ) و (ب) التي سمعنا أوستن جملة باسم «حلال»، وعالجنا الإجراء غير المقبول حيث يتم تقييده في ظروف غير ملائمة. ثم عرصنا كيف يتم تنفيذ الإجراء بصورة خاطئة، أو كيف يتم إنجازه على نحو ناقص، وأوردنا الأمثلة التي ضربها أوستن لهذه الحالات المتنوعة المختلفة. وهنا نحن نصل إلى النموذج الأخير من المخالفات وهو (ج) الذي أطلق عليه أوستن بصفة عامة اسم «مساوية الاستعمال» ويتضمن غياب النية والنقص. ^١ والحق أن الإجراء في هذه الحالات ليس عقيماً، ومع ذلك فهو غير ملائم. لنذكر أولاً القاعدة (ج-١) القائلة: «حيث يتم إعداد الإجراء للاستعمال من قبل الأشخاص الذين لديهم أفكار أو مشاعر أو نوايا معينة، يجب أن يكون لدى الشخص المشارك في الإجراء هذه الأفكار والمشاعر والنوايا، ويجب على المشاركين أن يعنوا كذلك بتوجيه أنفسهم». وإذا تأملنا هذه القاعدة نجد أنها تنطوي على ثلاث كلمات بالغة الأهمية هي «المشاعر» و«الأفكار» و«النوايا». ولناخذ كل كلمة في محاولة لكشف ما يتعلق بها من مخالفة.

١. المشاعر:

لقد أورد أوستن أمثلة للحالات التي لا يوجد فيها لدى الأشخاص المشاركين في الإجراء المشاعر الأساسية والضرورية لها هي: «إني أعتكف منطوق قيل عندما كنت غير شاعر بالرضا أو الابتهاج على الإطلاق، بل كنت غصباناً. و«إني أشاطرك الأحران» منطوق قيل عندما لم أكن حقاً متعاطفاً معك»^(٤٨). وأوضح في هذه الحالة أن الظروف ملائمة، وأن القفل قد تم تنفيذه، زد على ذلك أنه ليس فعلاً عقيماً، إذن فإين المشكلة، أو بالأحرى المشكلة؟ إنها تتمثل هنا في أن أداء الفعل جاء على نحو غير مخلص؛ وذلك لأن الشخص الذي قام بإنجازه لم تكن لديه نفس مشاعر الشخص الآخر المشارك في الإجراء.

Ibid, PP 36 - 37

Ibid, P. 40

(٤٧) "The key was broken in the lock."

(٤٨) "I was not at all pleased or gratified."

٢. الأفكار:

بصرف لوستن أمثلة أخرى تصور الحالات التي لا يكون فيها لدى الأشخاص المشاركين في الإجراء أفكار واحدة أو متقاربة، ومن بينها: «إني أتصحك بكذاه منطوق يقال عندما لا أظن أن هذا الأسلوب أكثر ملاءمة بلسة لك. ومثال آخر وأنا لا أراه منسياً - إني أيرته» يقال هذا المنطوق عندما أعتقد أنه كان منسياً. وهذه الأفعال ليست عقيمة، إذ أني أتصح وأصبر قراري، ولو أنه بلا إخلاص. ويوجد هنا توازي مع عنصر من عناصر والكذب، في أدلة فعل كلامي من النوع التقريري^(٤٤).

٣. النوايا:

ويقدم لوستن أمثلة تبين غياب النية أو القصد لدى المشتركين في الإجراء مما يؤدي إلى وقوع مخالفة للمنتوق الأدائي، وما هي: «إني أقصد منطوق قلته عندما لم أكن أقصد أو أتوي على أن أوفي بالوعد، وأقول «إني أراهم» عندما لا يكون في نيتي أن أطلع، وأقول وأنا أحسن الحرب» عندما لم أكن أعتزم أن أقاتل^(٤٥).

ولا شك أن هناك مخالفة في الحالات الموجودة في (ج)، غير أنها لا تنسب الخلل الموجود في الحالات الموجودة في (أ-ب). وفيما يتعلق بالحالات التي تدرج تحت (ج-١)، لا يمكن أن نقول إن الترهة لم يفعل الوعد حقاً، ولكن حري بنا أن نقول إنه قام بالوعد، غير أنه فعله مع غياب النية بالوفاء به^(٤٦) والأمر سواء في النتيجة.

وما نحن قد انتهى بنا الترحال حتى وصلنا إلى القاعدة السادسة (ج-٢) التي نقول: «يجب على المشاركين في الإجراء أن يقوموا بتوجيه أنفسهم في الواقع فيما بعده وتسجيل المخالفة لهذه القاعدة عندما يتجهد المتكلم بمنطوقه الأدائي أن يقوم بسلوك مقل من نوع معين، ثم لا يسلك في المستقبل بالطريقة المتوقعة. ويضيق هذا عندما أجد بأن أفعل شيئاً ثم أنقض عهدي بعد ذلك. غير أن هناك أنواعاً أخرى من التمهيد أقل وضوحاً

Ibid, P 40

(٤٤)

Ibid, P 40. see also, Austin, J. L., *Philosophical Papers*, P. 239. and see also, Davis, G.,

(٤٥)

Philosophy and Language, P. 20

من حالة الوعد. على سبيل المثال: عندما أقول: «إني أرحب بك» فإني أدعوك مرحباً بك في منزلي أو أياً ما يكون المكان. ولكنني أبداً بعد ذلك في معاملتك كما لو أنك غير محف بك على الإطلاق. والإجراء المتمثل في القول «إني أرحب بك» قد يستعمل بصورة سيئة في هذه الحالة، وذلك بطريقة تختلف عن التي يستعمل بها المنطوق مع غياب النية^(١٦).

لو افترضنا - إذن - أنك قمت باستعمال واحدة من تلك الصيغ اللغوية الأدائية في حين لا تتوفر لديك المشاعر أو الأفكار أو النوايا الضرورية لكمال الإجراء وصحته، لوقعت في نوعين مختلفين من «المخالفة» أحدهما أنك تستعمل الإجراء بسوء نية، والآخر أنك تستعمله استعمالاً سيئاً. ومهما يكن من أمر، فقد أطلق أوستن على النوعين معاً اسم «مساوئ الإستعمال»، وذهب إلى أن الفعل في هاتين الحالتين يصرح به، ولكنه يبقى مع ذلك «فارغاً» في النهاية. وإذا كنا قد عرضنا نماذج أولية للمنطوقات الأدائية ثم اتبعناها بذكر القواعد الستة التي إذا تم كسرها لبرزت المخالفة التي تحول بين المنطوقات الأدائية وبين عملها بصورة ملائمة، وفرضنا تنوع هذه المخالفات وتباينها - نقول إذا كنا قد عرضنا لهذا وذاك، فحري بنا الآن أن نشاول تحليل أوستن للمنطوقات الأدائية، ذلك التحليل الذي يعتمد إلى البحث عن سمات تميز هذه المنطوقات دون غيرها من صور الكلام.

٣. ٤. تحليل المنطوقات الأدائية

لقد استهل أوستن بحث نظريته عن المنطوقات الأدائية بوضع تمييز أصيل بينها وبين المنطوقات التفريرية وذلك في فاتحة مقال «الأدائي - التفريري». وجاءت صياغة هذا التمييز صياغة مبتكرة مما جعله ذائع الصيت في الفلسفة المعاصرة بصفة عامة وفلسفة اللغة بخاصة، وهو واحدة من مآثر أوستن على حد تعبير آير^(١٧).

لعل هذا التمييز يتضح كالحسن ما يكون الواضح في إجابة أوستن عن السؤال الذي طرحه ليتيح لنفسه فرصة الإجابة عليه، إذ يقول: ماذا عن أهمية مقارنة «المتضمن» في

Austin, J. L. *Philosophical Papers*, P 23

(١٦)

Ayer, A. J., *The Central Questions of Philosophy*, Penguin Books, England 1964, P 50

(١٧)

المنطوقات للأدائية مع المتضمن في النوع المتين من المنطوق، أي العبارة أو المنطوق التقريري الذي يكون صادقاً أو كاذباً مما يجعله مختلفاً عن الأدائي^٢ ما هي العلاقة بين المنطوق وأنا أعتذر، والحقيقة القائلة إني أعتذر؟ ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن هذا مختلف عن العلاقة بين المنطوق وإني أعتذر، والحقيقة التي نقولها بلنفي أعتذر. وينبغي أن نقول في الحالات العادية، حالة المدعى مثلاً، إن الحقيقة التي نقول بأنه يدعى هي التي تجعل العبارة القائلة بأنه يدعى صادقة، وإن شئت قلت من ناحية ثانية إن صدق المنطوق التقريري وهو يدعى يعتمد على كونه يدعى، في حين أنه في حالة المنطوق الأدائي فإن ملاءمة المنطوق وأنا أعتذر هي التي تجعله حقيقة أنا أعتذر. ويتوقف نجاحي في الاعتذار على ملاءمة المنطوق الأدائي وأنا أعتذر. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي قد نبرر بها تمييز الأدائي - التقريري، أجنبي التمييز بين الأفعال doings والأقوال sayings (٤٨)

سأذكر جراهام Graham أن هناك تمييزاً للمنطوقات الأدائية تميز سلبى لأنه يعتمد أساساً على التعارض بينها وبين المنطوقات التقريرية، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أ. في حالة المنطوق التقريري «إنها تمطر»، مثلاً، توجد حقيقة ما وجوداً مستقلاً، ومنفصلة عن المنطوق، وتعمل منه منطقاً صادقاً.

ب. في حالة المنطوق الأدائي «إني أعتذر»، مثلاً، نجد أن ملاءمة المنطوق هي التي تجعل منه حقيقة إني أقوم بتعذرك.

وإن شئت أن نضج ذلك بعبارة أخرى قل افترض لو أننا أن المنطوقات الأدائية والمنطوقات التقريرية تكشف عن اختلاف في وجهة المطابقة مع العالم. وكيف أن العالم هو الذي يحدد كيفية تعيين المنطوقات التقريرية من جانبها الملائم، أي الصدق والكذب، في حين أن تعديتها للمنطوقات الأدائية يكون عن طريق بعد الملاءمة والمخالفة التي تحدد كيف يكون العالم (٤٩).

Austin, J. L., How To Do Things With Words, PP. 46 - 47

(٤٨)

Graham, K. J. L. Austin, A Critique of Ordinary Language Philosophy, PP. 57-58

(٤٩)

ولكن، هل يقف أوستن عند هذا التمييز السابق بين المنطوقات الأدائية والمنطوقات التقريرية، وهل ستطعن أبحاثه إلى تلك النتيجة وتركن إليها، وكأنه لا صراع بين الضلوع ولا اصطراع؟ الجواب لا. إذ أظهرت هذه الأبحاث أنه ويمكن تحديد منطوقات أدائية معينة على أنها صادقة أو كاذبة، ويمكن تحديد منطوقات تقريرية على أساس الصلاصة والمعاملة^(٥٠).

وها نجدد بنا الإشارة إلى تنفيذ نظرية أوستن وتشعبها عندما خضعت للتحقق الدقيق وإيمان النظر مما أوقع الكثيرين في حيرة وإرباك^(٥١). ونسارع فنقول إنه قد يقع في ظن بعض الشراح أن هذا تصور يشين النظرية، وإرباك يؤخذ عليها، غير أننا نرى أن هذا التحول من فكرة إلى أخرى ومن قضية إلى نظريتها إن دل على شيء فإنما يدل على خصوبة، ومقدرة المفكر على قلب المسألة ظهراً لبعث حتى ينتهي به المطاف إلى رأي مطمئن إليه، وكذلك يكون البحث من الحليفة. إذا كان تشعب النظرية قد أوقع بعض الشراح في حيرة وإرباك، فقد أوقع الآخرين في إساءة الفهم نتيجة إبتسارها. وها هو تشارلز ورت بعد أن ذهب إلى أن التعبير (من صادقة) يمكن الإستعاضة عنه بالجملة (أنا لؤكد من) والجملة الأخيرة أداء لغوي، نراه يقول: «لقد تم استعمال كلمة «أو كاذب» في صيغة المتكلم المفرد وزمن المضارع والصيغة الغالبة، لا تصف بل لتعمل أو تؤدي الوظيفة الخاصة بالتركيد. وبطبيعة الحال، فإن الجمل المنطوق على هذه التعبيرات لا يقال عنها بدقة إنها إما أن تكون صادقة أو كاذبة، ولكنها - وهذه نقطة عامة - ذات معنى. والتقسيم الوضعي [للجمل] بين «صادقة» أو «كاذبة» وعالية من المعنى» لا أساس له من الصحة تماماً^(٥٢). ووقف تشارلز ورت عند وصف أوستن الأول للأمثلة الشهيدة للمنطوقات الأدائية، أعني وصفها بأنها ليست مما يحكم عليه بالصدق أو الكذب، ولم يتابع تطور نظرية أوستن الذي أفضى إلى القول بأن المنطوقات الأدائية يمكن أن تخضع لمهار الصدق والكذب. وكذلك نحلى أوستن من تمييز الأول، وجاء نتيجة جديدة،

(٥٠) Searle, J. R., «Austin on Locutionary and Illocutionary Acts», in Berlin, I. (and others):

Essay on J. L. Austin, Oxford, The Clarendon Press, 1973, P. 142 and see also: Putnam, H.,

L., A Hundred Years of Philosophy, Penguin Books, 1984, P. 456

(٥١) Warnock, G. J., «Some types of Performative Utterances», in Berlin, I. (and others): Essays on J. L. Austin, P. 69

(٥٢) Chomsky, M. J., Philosophy and Linguistics: Analysis, P. 175

فكيف توصل إليها؟

يرى أوستن أننا لو أمعنا النظر في التمييز الأصلي بين المنطوقات الأدائية والمنطوقات التقريرية أو العبارات لوجدنا أنه تميز غير مرضٍ، ويتناول هذه المسألة بالبحث من جانبين: أحدهما أن العبارات تكون عرضة للنقد على أساس المخالفة والملاءمة، وثانيهما أن المنطوقات الأدائية تكون عرضة للنقد على أساس الصلح والكلب. ولأخذ الجانب الأول، يذهب أوستن إلى أن العبارات - بطيعة الحال - عرضة لأن تكون محدثة بعبائيقها أو صيرها عن المطابق مع الواقع، يعني كونها صادقة أو كاذبة. بيد أنها تكون عرضة أيضاً للمخالفة تماماً مثل المنطوقات الأدائية. والحق أن بعض المشكلات التي قد نشأت عن طريق دراسة العبارات حديثاً يمكن أن يتم إظهارها لتكون مجرد مشكلات تتعلق بالمخالفة. ولقد أشار إلى وجود شيء ما غير ملائم يتعلق بقول كهذا «إن القطعة على الحصر بيد أنني لا أعتقد أنها موجودة»، والآن هذا شيء غير ملائم ولكنه ليس تناقضاً ذاتياً، فكيف نصف ما هو غير ملائم في هذه العبارة؟ لو تذكرنا الآن فكرة «المخالفة» لأدركنا أن الشخص الذي يقدم ملاحظة عن القطعة هو في نفس الآن تقريباً كالشخص الذي يقول التالي: «إني أعتقد أنني سأكون هناك ولكن ليس لدي أقل نية في أن أكون هناك»، ومن ناحية ثانية، تستطيع بلا ريب أن تعد وعداً حسناً تماماً بأن تكون هناك بدون أن يكون لديك أي قصد لأن توجد هناك. ولكن ما تقول غير ملائم، كما أن هناك شيئاً من عدم الملاءمة في المجاهرة بالرياء في الوعد الذي تأمله على نفسك. وثمة رياء بالطريقة ذاتها في حالة الشخص الذي يقول: «إن القطعة على الحصر» غير أنني لا أعتقد أنها موجودة، إذ أنه يجاهر بالفعل بالرياء. وفي هذا نوع خاص من اللغو ^(٥٣)nonsense.

لكن جراهام يرى أن الصحيح التي حاول أوستن أن يبرهن بها على أن المنطوقات التقريرية أو العبارات يمكن تعديلها على أساس الملاءمة هي جميع غامضة مبهم. ويشير إلى الحالة التي يقول فيها الشخص: «إن القطعة على الحصر» غير أنني لا أعتقد أنها موجودة» قائلاً: من الواضح بدرجة أقل ما إذا كان أوستن يظهر أن الخلل في هذه الحالة قد تم مع مخالفة لفرض صريح شروط الملاءمة كما في المنطوقات الأدائية ^(٥٤).

Austin, J. L., *Philosophy papers*, P. 248

(٥٣)

Graham, K., J. L. Austin, *A Collection of Essays in Language Philosophy*, P. 267.

(٥٤)

ليس ثمة شك في أن أوستن حينما حاول أن يقرب العبارات من المنطوقات الأدائية على أساس الإشتراك في التعرض للإصابة بداء المخالفة لم يفصل القول في هذه المسألة تفصيلاً مبيناً، ومع ذلك فقد أشار إلى أن المخالفة في حالة «إن القطعة على الحصير...» هي عدم الإخلاص، كما هو الحال مع الوعد. زد على ذلك، أن أوستن يحاول البرهنة على تماثل موع المخالفة بين المنطوق التقريري والمنطوق الأدائي كما في الحالة التالية حيث يقول شخص ما «كل أبناء علي صلع، ولكن ليس لعلّي أبناء». لقد انتاب أولئك الذين يدرسون العبارات القلق بشأن هذه العبارة؛ هل يجوز القول بأنها خالية من المعنى؟ يرى أوستن أننا لو أخذنا النظر إلى قائمة المخالفات، لوجدنا أن الشيء غير الملائم هنا هو نفس الشيء غير الملائم في الحالة المختلفة المتعلقة ببيع جزء من العقار عندما لا يكون لهذا الجزء وجود. والآن فإن ما نقوله في حالة بيع هذا العقار - الذي يتم عن طريق المنطوق الأدائي - هو أن البيع عقيم، نظراً لافتقاره إلى الإشارة أو نظراً لالتباس الإشارة، وكذلك نستطيع القول بأن عبارة «كل أبناء علي صلع ولكن ليس لعلّي أبناء» عقيمة بطريقة مماثلة نظراً لافتقارها إلى إشارة^(٥٥). ولعل في هذا رد على الجزء الثاني من ملاحظة جراهام النقدية، أما ما يتعلق بالجزء الأول منها فإننا ننطق معه في أن حجج أوستن هنا يشوبها شيء من الغموض ويعوزها التبيين.

إذا كان أوستن قد حاول أن يظهر كيف تكون العبارة عرضة للنقد على أساس المخالفة واللامعة، فهل من سبيل إلى توصيح أن المنطوقات الأدائية يمكن أن تقع تحت تصنيف الصدق والكذب؟ يلحظ أوستن إلى أن المنطوق الأدائي «إنني أحذرك بأن الثور على وشك أن يهجم» هو الحقيقة القائلة إن الثور على وشك أن يهجم. وإذا كان الثور غير موجود، فإن المنطوق الأدائي السابق يكون عرضة للنقد خطأ^(٥٦). ولكن هل يمكن نقد المنطوق السابق بأية طريقة من الطرق التي قمنا بتمييزها حتى الآن على أنها أماط مميّنة من المخالفة؟ الجواب عند أوستن بالنفي؛ إذ لا يجب أن نقول في هذه الحالة أن التحذير كان عقيماً، أي أن المتكلم لم يحذر ولكنه أنجز فحصب صيغة التحذير، ولا كان رياء، ويجب أن نميل بشدة إلى القول بأن التحذير كان كاذباً false أو بالأحرى خطأ mistake كما هو الحال مع العبارة وهكذا الاعتبار من نمط الملامة والمخالفة قد

Austin, J. L., *Philosophical Papers*, PP 248 - 249

(٥٥)

Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, PP 54 - 55

(٥٦)

ان نصيب العبارات (أو بعض العبارات) والاعتبارات من نمط الصدق والكذب قد نصيب المنطوقات الأدائية أو بعضها^(٥٧). وقل مثل ذلك في المنطوق «إني أصبحك أن تسافر بالسفينة» يكون منطوقاً أدائياً كاذباً عندما لا توجد سفينة^(٥٨). وإذا كان الأمر كذلك فإن حيرة على العلامة الخاصة والسمة المميزة للمنطوقات الأدائية التي كانت تقترح أن هذه المنطوقات عرضة للنقد فقط على أساس الملازمة والمخالفة وليس على أساس الصدق والكذب - نقول يا أسفا لأن هذه الخاصة لتلك المنطوقات قد تلاشت هكذا، ودعت أدراج الرياح.

ثم يمضي لوستن في البحث عن الخرافات بدلي محل محل الافتراض المنبؤ، ويتساءل: هل هناك طريقة دقيقة نستطيع بها أن نميز بصورة واضحة المنطوق الأدائي عن المنطوق التقريبي؟ للإجابة على هذا يضع لوستن معياراً نحوياً لتحديد ما إذا كان المنطوق أدائياً أم لا، فما هو هذا المعيار؟ إذا تأملنا الأمثلة التي أوردناها للمنطوقات الأدائية حتى الآن من قبيل «إني أعيد» و«إني أعتذر»، إلخ، لوجدنا تماثلاً أخذاً في الصورة النحوية grammatical form لهذه المنطوقات، فالتفعل في جميعها في:

١- صيغة المتكلم المفرد The first person singular

٢- زمن المضارع present time

٣- الصيغة الإخبارية Indicative mood

٤- حالة المبني للمعلوم Active voice^(٥٩)

يرد مبتدئاً يعترض بقوله إن هذه الخصائص البديلة تبدو وكأنها طرق ميتوس منه لمحاولة تحليل مفهوم المنطوق الأدائي، ولا تزيد هذه «الصورة النحوية» عن أن تكون ملصقاً عرضياً ليس غير، ولا علاقة لها بالبنية بتمامية الأدائي، زد على ذلك اعتراضاً آخر يقول إن هذه الميزة البارزة ستكون على أفضل الفروض شرطاً ضرورياً فقط - وليس كافياً - لكي يكون المنطوق أدائياً، طالما أن هناك منطوقات عديدة لها هذه «الصورة النحوية».

^(٥٧) Ibid, P. 35

^(٥٨) Urmson, J. G., «Philosophical Linguistics» in Peter, A. (and others) (eds): *Contemporary Perspectives in the Philosophy of Language*, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1979, P. 262

^(٥٩) Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, P. 57

مع أنها منطوقات تقريرية صريحة وبوضوح. ومن أمثلة هذه المنطوقات «إني أنقلب أساني ثلاث مرات يومياً» وإني أود أن آوي إلى السرير»^(٦٠). والمحق أن لوستن قد رد على هذين الاعتراضين. ويجمل بنا أن نتناول هذه على الاعتراض الثاني لأنه يحمل في ثيابه رداً على الأول. يرى لوستن أنه من الممكن تعزيز مقدرة المقياس النحوي وذلك بإضافة مقياس مساعد له، إذ يقول: «يجب أن نلاحظ على وجه الخصوص أن هناك «لا تماثل» من نوع منهجي بينه [أي المقياس النحوي القائم على الشروط الأربعة المذكورة آنفاً] وبين الضمائر والأزمنة الأخرى لنفس الفعل تماماً، وهذا التماثل هو في الحقيقة السمة المميزة بدقة للفعل الأدائي، وهو أقرب شيء إلى المقياس النحوي في ارتباطه بالمنطوق الأدائي»^(٦١). ويحاول لوستن توضيح هذا التماثل بين استعمال المنطوق بضمير المتكلم المفرد وفي زمن المضارع وبين استعماله بضمائر أخرى وأزمنة أخرى فيقول: «عندما أقول وإني أهد أن...» فهذه حالة مختلفة كأشد ما يكون الاختلاف عن الحالة التي أقول فيها وإنه يعد أن... أو في زمن الماضي «لقد وعدت أن...» وذلك لأننا عندما نقول وإني أهد أن... فإننا نؤدي فعل الوعد، وإن شئت قل نعطي الوعد»^(٦٢). عندما يقول المرء وأنا أهد أنه... فإنه لا يقدم بذلك «تقريراً» عن وعد شخص آخر، أي أنه لا يكتب تقريراً عن استعمال شخص آخر لتعبير «أنا أهد أن...» بل يستعمل هو هذا التعبير بالفعل ويؤدي الوعد. ولكن إذا استعملت ضمير الغائب قائلاً «إنه يعد أن...» أو استعملت الفعل في زمن الماضي «لقد وعدت» فإنني أقدم - على وجه الدقة - تقريراً عن الفعل المضارع الذي يقوم به للشخص الآخر، وعن الفعل الماضي من جانبي. وتتجلى هذه الفكرة في الحالة النموذجية التي تقع للمصغر أحمد عندما يقول صم إنه سوف يعطيه خمسة قروش إذا وعد بأنه لا يتعامل الشيخ أبداً حتى يبلغ الخامسة والخمسين من عمره. ويقول والد أحمد المتلهف «إنه يعد بلا ريب، أليس كذلك يا أحمد؟»، ثم يتحسس برفق بينما لا يقدم أحمد جواباً^(٦٣). ويشير لوستن إلى أن هذا النوع من التماثل لا ينشأ على الإطلاق بصفة عامة مع الأفعال التي لا تستعمل

Graham, J., J. L. Austin: A Collection of Ordinary Language Philosophy, P. 60 (٦٠)

Austin, J. L., How To Do Things With Words, P. 63 (٦١)

Austin, J. L., Philosophical Papers, P. 242 (٦٢)

Ibid, P. 242 (٦٣)

كمعطوفات أدائية، فلا يوجد هذا الالتماثل بين «إني أعده» و«هو يعد» (٦٤).

ونستطيع أن نقول - وفقاً لفكرة أوستن - «إني عندما أنطق بالفعل «إني أعترض» فلا أكتب تقريراً عن فعل الإعتراض، بل - لنجزم - وبطريقة مماثلة يمكن القول إن الشخص عندما يقوله إنه يعترض، أي يقول كلمات «إني أعترض»، فإنه يعترض بالفعل، في حين أنني إذا نطقت الكلمات الخالية فإنه يعترض، فإني أقرر فقط أنه نطق بكلمات «إني أعترض»، ذلكم لأنني لا أقوم بإداء فعل خالص به، فهو وحده الذي يمكن أن ينجز فعله. ومن ثم تأتي أهمية ضمير المتكلم المقروء كشرط تعتمد عليه الصورة النحوية للفعل الأدائي. ويوضح من المثال السابق الالتماثل بين صياغة الفعل في ضمير المتكلم المفرد الذي يؤدي إلى إنجاز الفعل بوبين صياغته في ضمير الغائب الذي غالب معه أداء الفعل، وهذا الالتماثل غير موجود بين الأفعال التقريرية مثل «إني أكتب» و«هو يكتب».

ولكن، هل تظن أن أوستن يقف عند هذه الصورة النحوية كمقياس نحوي نستطيع به تبين ما إذا كان المنطوق أدائياً أم لا؟ الحق أنه لم يخطر له رأي بعد أن منحت له فكرة أن المطابقة مع الصورة النحوية المعطاة لا يمكن أن تؤخذ كمقياس أساسي للمنطوق الأدائي. ورأى أنه ليس من المستحسن التراض أن كل منطوق أدائي يأخذ هذه الصورة المقياسية إذ توجد على الأقل صورة مقياسية أخرى. ويقيم هذه الصورة على النحو التالي: وبما يظن المرء أن النموذج الشائع جداً «الهام للمنطوق الأدائي الذي لا يطرئ إليه الشك، حيث يكون الفعل في ضمير المخاطب أو ضمير الغائب (المفرد أو الجمع) وفي حالة المبني للمجهول passive voice، ومن ثم تضاد أو بالأحرى ثلاثي ضرورة وجود ضمير المتكلم أو حالة المبني للمعلوم التي تقتضيها الصورة النحوية الأولى. ويقدم أوستن بعض الأمثلة لهذا النمط المضاد للصورة النحوية كشرط أساسي لمعطوفات الأدائية من بينها «أنت حريص لك بذلك أن تفعل كذا وكذا». ونلاحظ استخدام ضمير المخاطب المفرد في هذا المثال على خلاف الصورة النحوية الأولى التي اقتضت استعمال ضمير المتكلم المفرد، وبجهد المثال الثاني مخالفة والصيغة الإخبارية: ربما أصدر لك أمراً لأن تتجه يميناً لا عن طريق القول «إني أمرك أن تتجه يميناً»، بل أقول ببساطة «اتجه يميناً». كما يبرز المثال التالي مخالفة فعل «المضارع» في الصورة النحوية الأولى، فبدلاً من أن أقول «إني أتصحح لك أن تتجه يميناً» ربما أقول «لو

كثت مكانك لاتجهت يميناً»^(٦٥).

ويمكن أن نقدم مثلاً آخر يزيد المسألة وضوحاً مع الإشارة إلى تفرقة بين صيغة ما للفعل وصيغة أخرى، فالمنطوق «إني آمرك أن توحد الباب» يقي بكل شروط الصورة النحوية، ولكن في ظروف ملائمة يمكن أن تؤدي الفعل نفسه عن طريق القول «أغلق الباب» أو لتعرض أن شخصاً ما يلصق إنذاراً تقول كلماته «هذا الثور خطر» أو بساطة «الثور خطر» أو على نحو أكثر بساطة «الثور»، فهل يختلف هذا بالضرورة عن تعليق الإنذار للموقع عليه بصورة ملائمة للقاتل «أنت محظر بموجب هذه الوثيقة بأن هذا الثور خطره؟ يبدو أن الإنذار البسيط يمكن أن يؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها الصيغة المفصلة تماماً»^(٦٦). وفيما يتعلق بالاختلاف بين صيغة الفعل وصيغة أخرى له يذهب أوستن إلى أن الاختلاف هو أننا إذا علقنا ورقة كُتِبَ عليها «الثور» فقط، فلن يكون واضحاً تماماً أنها إنذار، إذ ربما تكون الكلمة موجودة للنشويق أو للإعلام فحسب، كما هو الحال مع كلمة «الولب»^(٦٧) الملتصقة على قفص في حديقة الحيوان، أو عبارة «أثر قديم». ويجب أن نعرف أنها إنذار، ولكنه غير واضح.

ثم يمضي أوستن مقترحاً أنه ينبغي أن نضع قائمة بجميع الأفعال التي يمكن أن تتضح في هذه الصورة المقياسية. ويجب علينا بعد ذلك تصنيف أنواع الأفعال التي يمكن إنجازها عن طريق المنطوقات الأدائية، ويحدد أوستن القيام بمثل هذا العمل عن طريق الاستعانة بالفاموس. وعندما نضع هذه القائمة نجد أنها تنقسم في الحقيقة إلى تصنيفات معينة مدونة بصورة ملائمة. فهناك تصنيف خاص بالحالات التي نطلق فيها بالأحكام ونضع فيها تقديرات من أنواع شتى. وهناك تصنيف آخر حيث نعطي العهد. وإلى جانب هذا وذاك ثمة تصنيف ثالث يتعلق بممارسة - عن طريق النطق بشيء ما - الحقوق والسلطات المشابهة مثل التوظيف والانتخاب، وهلم جرا»^(٦٨).

إذا تم إنجاز هذه المهمة، يمكن أن نطلق على الأفعال التي تتضمنها القائمة اسم

Ibid, PP 57. 58

(٦٥)

Ibid, P. 58

(٦٦)

(٦٧) حيران صغير يملك المليات في أستراليا.

Austin, J. L., *Philosophical Papers*, PP. 243 - 244

(٦٨)

الأفعال الأدائية الواضحة. وهنا يتوقف أوستن لتمييز المنطوقات الأدائية على مهل. مما هو اقتراحه، وما هي المبررات التي دفعت لذلك؟ تكمن محاولة أوستن لهذا التمييز في تقسيمه للمنطوقات الأدائية إلى نوعين: أحدهما «إبتدائي» primary، والثاني «واضح» explicit. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

١- المنطوق الإبتدائي: «إني سأكون هناك».

٢- المنطوق الأدائي الواضح: «إني أجد بأنني سأكون هناك»^(٦٩).

وملاحظ أن الكلمات الإضافية في المنطوق رقم (٢) تقوم بدور عظيم الأهمية، إلا وهو «توضيح» ماهية الفعل الذي يتم إنجازه عن طريق التلمظ بالمنطوق؛ إذ لو حذفنا هذه الكلمات للرائدة لبقي المنطوق بصورته الموجودة عليها في رقم (١). «إني إذا قلت شيئاً ما مثل «إني سأكون هناك» فلا يكون صحيحاً ما إذا كان وهذا أو تعبيراً عن قصد أو حتى نبوة بسلوكي المقبل. «غير أن أوستن يحذرننا هنا من النظر إلى أشياء متباعدة كما لو كانت شيئاً واحداً» إذ يجب علينا أن نمر بين مهمة توضيح الفعل الذي نؤديه وبين مسألة أخرى مختلفة تماماً هي «تعيين» Stating أو «وصف» describing هذا الفعل. «إننا في إصدارنا المنطوق الأدائي الواضح لا نعين الفعل، بل نظهره أو نوضحه»^(٧٠). ويتضح هذا عن طريق التماثل المقيّد الذي يعمقه أوستن بين الحالة التي نحن بصدد توضيحها وحالة أخرى لا يكون الفعل فيها فعلاً كلامياً Speech Act، بل أداة جسمية: ويضرب أوستن المثال التالي: «هب أني ظهرت أمامك ذات يوم وانحنيت بشدة، فهل ترى في الأمر وضوحاً؟ ألا ترى دمي أنه يحيط به ليس شديد؟ فمن الجائز أن أكون قد انحنيت لملاحظة الأزهار، أو لمقد رباط حذائي» أو لأحاول تيسير عسر الهضم عشتي، أو أي فعل قد يخطر ببالك من هذا النوع، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، ربما تكون انحنائي أمامك انحناءة احترام، فكيف تزيل هذا اللبس؟ يرى أوستن أن لدينا وسيلة هي رفع القبعة وقول «مرحباً» وكما أن قول «مرحباً» هنا يوضح تماماً أن انحنائي أمامك تعبة لك ليس غير، فإن الكلمات الإضافية في المنطوق رقم (٢) توضح بالصبط أنه وعد فقط. ومن ثم يذهب

(٦٩) Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, P. 69. see also Leach, G. N., *Principles of Pragmatics*, (3rd. imp) Longman, London and New York, 1985, P. 176

(٧٠) Austin, J. L., *Philosophical Papers*, P. 244 - 245. see also, Austin, J. L., «Performative» *Constitutive*, OP. cit., P. 16

أوستن إلى أن هذه الصيغة الأدائية الواضحة أكثر نجاحاً من وسائل الكلام المتعددة التي ستعمل دائماً لأداء نفس الوظيفة بدرجة من النجاح كبيرة أو قليلة^(٧١).

هناك مجموعة من الوسائل اللغوية التي يمكن للمرء أن يستعملها لتوضيح الفعل الذي يؤديه ويورد أوستن هذه الوسائل على النحو التالي:

١- الصيغة *Mood* (٧٢):

يتناول أوستن استعمال الصيغة الطلبية *imperative mode* التي تجعل المنطوق أمراً (أو نصيحة، أو رخصة، أو تصريحاً، وعلم جراً) وبالتالي ربما أقول: «اغلق الباب» في سياقات عديدة:

«اغلق الباب» تشبه المنطوق الأدائي «إنني أمرك أن تغلق الباب»
«اغلق الباب إذا طاب لك» تشبه المنطوق الأدائي «إنني أجهز لك أن تغلق الباب».
«حسن جداً إذن، اغلق الباب» تشبه المنطوق الأدائي «إنني أوافقك على إغلاق الباب»

«اغلقه لو تتعدي» تشبه المنطوق الأدائي «إنني أنفك أن تغلقه».

ومن ناحية ثانية، يرى أوستن أننا قد نستعمل الأفعال المساعدة *auxiliary verbs* من أجل الغرض السابق. ومن بين الأمثلة التي توضح ذلك نجد أن الصيغة «يجوز لك أن تغلقه» تركز على الفعل المساعد «يجوز» وتشبه المنطوق الأدائي «إنني أعطيك إذناً لأن تغلقه» أو المنطوق الأدائي «إنني أوافقك على أن تغلقه». والصيغة «يجب أن تغلقه» تشبه المنطوق الأدائي «إنني أمرك بأن تغلقه» كما نجد أن الصيغة «ينبغي أن تغلقه» تشبه المنطوق الأدائي «إنني أنصح لك أن تغلقه»^(٧٣).

٢- نغمة الصوت *tone of voice* والنغمة الختامية *Cadence* والتخميم *emphasis*:

يمكن استعمال واحدة أو أكثر من هذه الوسائل من أجل توضيح قوة المنطوق

Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, P. 73

(٧١)

الصيغة هنا خاصة بالأساليب، وبذلك تختلف عن كلمة أخرى مثل *form* وتعني «الصيغة أيضاً».

(٧٢)

Ibid, PP 73 - 74

(٧٣)

ويطرب أوستن الأمثلة التالية:

إنه يشرع في الهجوم! (تحقير).

يشرع في الهجوم؟ (استفهام).

يشرع في الهجوم!؟ (اعتراض).

بيد أن هذه الملامح التي تتجلى بوضوح في اللغة المنطوقة Spoken language غير قابلة للاستخراج بسهولة في اللغة المكتوبة Written language. لقد حاولنا تشطوفاً ننقل نعمة الصوت، والنغمة النغمية، والتنغيم في الاعتراض وذلك باستعمال علامة التعجب exclamation mark، وعلامة الاستفهام question mark ولكن بغير جدوى. وبالإضافة إلى ذلك يقرر أوستن أن الترقيم punctuation (وهو مجموعة من العلامات كالنقطة والفاصلة والشرطة، الخ...) والطباعة بالحرف المائل italics، وترتيب الكلمات word order ربما تكون وسائل ناعمة بيد أنها مع ذلك غير بارزة إلى حد ما^(٧٤). ولعل هذا ما هناء أولمان حينما قال: وإن التنغيم والإيقاع لا يمكن التعبير بهما في الكتابة إلا بصورة ناقصة بواسطة أساليب الترقيم ووضع الخطوط تحت الكلمات، أو أية وسيلة أخرى من الوسائل الخاصة بالطباعة^(٧٥).

ولعل أن نتقل إلى وسيلة أخرى من الوسائل التي يمكن بها توضيح المنطوق بحسن بنا أن نلقي بعض الضوء على الوسيلة السابقة، إذ يمزجها شيء من التوضيح. فما هو التنغيم intonation؟ وهل له وظيفة نحوية؟ يضع اللغويون لمصطلح التنغيم تعريفات عديدة منها أن التنغيم هو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق^(٧٦). والتنغيم وهو مصطلح يدل على ارتفاع الصوت أو انخفاضه في الكلام، ويسمى أحياناً موسيقى الكلام. إننا نلاحظ أن الكلام يختلف نغماته ولحنه وفقاً لأنماط التركيب والموقف، ويساعد هذا الاختلاف على فهم المعنى المقصود^(٧٧).

Rid, P. 74

(٧٤) شيعن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة وتقديم وتعليق د. كمال محمد بشر، مكتبة الشهاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٤٣.

(٧٥) د. نعم حسان: اللغة العربية، ميثاقا وميثاقا، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣٦٦.

(٧٦) د. كمال محمد بشر: علم اللغة العام، القسم الثاني (الأسوات) طر المعارف، القاهرة، ١٩٧١، ص ٢١٢.

٣- الظروف والمبارات الظرفية *Adverbs and adverbial phrases*:

إننا نعمل في اللغة المكتوبة - وإلى حد ما في اللغة المنطوقة - على الظروف والمبارات الظرفية، وبالتالي نستطيع أن نحدد قوة المنطوق «إنني سوف أقابلك غداً...» عن طريق إضافة الظروف «على الأرجح» مثل «إنني سوف أقابلك غداً على الأرجح» أو بمعنى معارضي عن طريق إضافة الظروف «حتماً» إلى المنطوق فبه كالتالي: «إنني سوف أقابلك غداً حتماً»^(٨٠).

٤- أدوات الربط *Connecting particles*:

ربما نستعمل أداة الربط مع قوة المنطوق، على سبيل المثال، نستعمل الأداة «ومع ذلك» مع قوة المنطوق «إنني أصر على...» ونستعمل «لذلك» مع قوة المنطوق «...»، «إنني أستتج أن...»، ونستعمل «بالرغم من» مع قوة المنطوق «إنني أسلم بكذا...» ولاحظ كذلك استعمال الأدوات «على حين أن» و«فضلاً عن ذلك»^(٨١).

٥- لواحق المنطوق *Accompaniments of utterance*:

قد نتبع نطق الكلمات بالإيماءة أو الغمز أو هز الكتفين أو العبوس، أو نرفقه بالأفعال الشعائرية غير اللفظية كالصفيق مثلاً، وربما تكفي هذه اللواحق أحياناً دون حاجة إلى النطق بكلمات معينة، وأهميتها في توضيح قوة المنطوق واضحة للغاية^(٨٢).

٦- ظروف التلغظ بالمنطوق:

إن جانب الوسائل السابقة، هناك وسيلة أخرى مساهمة إلى أبعد الحدود، فيما يرى أوستن، ألا وهي الظروف التي يتم فيها التلغظ بالمنطوق، فكل من معرفة تلك الظروف

Austin J. L., *How To Do Things With Words*, p. 75

(٨٠)

Ibid, p. 75

(٨١)

Ibid, p. 76

(٨٢)

نضع لا معالجة في خلط فيما يتعلق بفهم المنطوقات موضع البحث. ومن الجائز أن نقول إن منطوقاً مثل «أصرح من فلان» ربما يؤخذ على أنه أمر لا مطلب. وبصورة مماثلة، فإن سياق الكلمات «إنتي سلموت يوماً ما، وسأترك لك ساعتى» وبصفة خاصة صحة المنكلم، يجعل كيفية فهمها أمراً مختلفاً^(٨٣).

غير أن أوستن لم يقبل هذه الوسائل قبول المظمتن إلى نجاحها في أداء الوظيفة التي وصفت من أجلها؛ لأنه يرى أن المشكلة الخاصة بها هي أنها لم تزل تعاني بصورة أماسية من غموض وليس في معالما وشك في قبولها الموثوق به. فالصيغة الطلية مثل «إذهب وسنرى» ربما تكون أمراً، وإذناً، وحاجة ملحة، ومطلباً، وتوسلاً، واقتراحاً، وتركية، وتحذيراً. ومثل هذا اللبس والغموض يمكن أن نجده في المنطوق «إنتي سوف...» الذي ربما يكون وعداً، أو تعبيراً عن قصد، أو نبوة بالمستقبل، وهلم جرا^(٨٤).

٥.٣ حالات خلافية للمنطوقات الأدائية:

على الرغم من أن أوستن قد قنط من نجاح الوسائل السابقة لتوضيح المنطوقات، إلا أن العزم لم يهن منه، فراح يحاول محاولة أخرى لتحليل المنطوقات الأدائية. وهي محاولة هامة ورئيسية إذا قورنت ببعض المحاولات السابقة. وترتكز هذه المحاولة الجديدة على تصنيف المنطوقات التي هي موضع شك: أندخل في نطاق المنطوقات الأدائية أم تندرج تحت اسم المنطوقات التقريرية؟ رأى أوستن أن في حياة الإنسان حالات متعددة حيث يوجد شعور «بأنفعال» معين أو «رغبة» معينة، أو اتخاذ موقف من المواقف، أو استجابة ملائمة أو رد فعل لأمر معين من الأمور. وطالما أن مواطننا ورجباتنا غير قابلة للاكتشاف بسهولة من قبل الآخرين، يصبح أمراً عادياً أن نرغب في تلبسهم أننا نملكها، ونتم التعبير عن هذه المشاعر بمبارات معينة. وهنا يقدم أوستن قائمة تطوي على أمثلة لهذه التعبيرات: (٨٥).

Ibid, P. 76

Ibid, P. 77

Ibid, P. 83

(٨٣)

(٨٤)

(٨٥)

| | | | | | |
|-----|------------------|-----|----------------|-----|--------------------|
| (١) | أنا أشكر | (٧) | أنا امتن | (٨) | أنا أشعر بالامتنان |
| | أنا أعتذر | | أنا متأسف | | أنا أتوب |
| | أنا أنقد | | أنا ألوم | | أنا مصولم مع |
| | أنا أستهجن | | | | أنا متمرد على |
| | أنا أوافق | | أنا توافق على | | أنا أشعر بالموافقة |
| | أنا أدهوك مرحباً | | أنا أرحب | | |
| | أنا أهنيء | | أنا مسرور بشأن | | |

وعلى حين أن المنطوقات في العمود رقم (٣) من هذه القائمة منطوقات تصف حالات ومشاعر الإنسان، وهي لذلك منطوقات «تقريرية»، نجد أن المنطوقات في العمود رقم (١) التي تتحد وهذه المشاعر منطوقات أدائية واضحة إلى حد بعيد. إلى هنا وليس في الأمر مشكلة، وإنما تنشأ المشكلة عندما تأمل المنطوقات الموجودة في العمود الثاني، إنها ليست سهلة التصنيف على هذا النحو. فهي ليست أدائية محضة، بل هي - على حد تعبير أوستن - نصف وصفية. والمنطوقات في العمود الثالث هي مجرد تقارير (٨٦). أي أنها منطوقات وصفية.

يقدم أوستن بعض الحالات الخلافية من بينها: «حب أن شخصاً ما يقول «هوراه» Hurrah، وهو منطوق ليس بصديق أو كاذب، زد على ذلك أنه يؤدي فعل التهاف أو التشجيع، فهل هذا يجعله منطوقاً أدائياً بالمعنى الذي نلصقه، أم لا؟ لو افترضنا أن شخصاً آخر يقول «ملعون»، فهو يؤدي بطبيعة الحال فعل السب والشتن، والفعل ليس صادقاً أو كاذباً، ألا يجعله هذا أدائياً؟ هذه حالات غريبة تثير فينا الدهشة والحمية إذا أردنا تصنيفها على أنها منطوقات أدائية (٨٧).

حينما يقول المرء - في القائمة السابقة - «أنا متأسف» فإننا نتساءل عما إذا كان هو نفس المنطوق وأنا أعتذر الذي هو منطوق أدائي واضح، أو نتساءل ما إذا كان المنطوق «أنا متأسف» يؤخذ على أنه وصف - صادق أو كاذب - لحالة من مشاعر الشخص. وإذا

Ibid, P. 79

Austin, J. L., *Philosophical Papers*, P. 246

(٨٦)

(٨٧)

قال المرء وأنا أشعر برهبة إزامة لوقع في ظننا أن هذا المنطوق يجب أن يقصد به «وصف» حالة من مشاعر المتكلم، ألا وهي الخشية. ولو قال وأنا أعتز به لوجب علينا أن نحس بأن هذا المنطوق أدائي بوضوح ويقوم بشعيرة الإعتراف. ولكن، إذا قال المرء وأنا متأسف، سيكون هناك ترجيح نحس بين الجانبين السابقين. إذن هناك حالات نجد أن المنطوق يكون فيها أدائياً واضحاً تماماً، وحالات أخرى لا يكون فيها المنطوق أدائياً، بل وصفاً بصورة واضحة. ويقع بين هذين القسمين عدد كبير من المنطوقات لا نكون على ثقة تماماً من انتمائها إلى أي منهما؛ أي هل تنلج تحت المنطوقات الأدائية أم الوصفية؟ وفي بعض الأحيان يتم استعمال هذه المنطوقات المتأرجحة - إن جاز التعبير - بإحدى الطريقتين، وفي بعض الأحيان الأخرى يتم استعمالها بالطريقة الأخرى. ولكنها تبدو في بعض الأحيان وكأنها نجد المتعة في الغموض والالتباس^(٨٨).

وهنا نجد أوستن يقترح بعض المعايير للمنطوقات الأدائية الواضحة كالتالي:

المعيار الأول: عندما نلفظ المرء بمنطوق معين، فهل نريد معنى أن نقول «هل هو حقاً كذا وكذا؟» على سبيل المثال، حينما يقول شخص معين «أنا أرحب بك» أو «أنا أدهوك مرحباً» فربما نقول: «إنني أتساءل عما إذا كان قد رحب به حقاً، مع أننا لا نستطيع أن نقول بنفس الطريقة «إنني أتساءل عما إذا كان قد دعاه مرحباً حقاً». إننا لا نستطيع أن نسأل «هل هو حقاً يدعو مرحباً به؟» (لاحظ أن المنطوق هنا أدائي واضح) بنفس المعنى كما نسأل «هل هو حقاً يرحب به؟» (والمنطوق هنا ليس أدائياً محضاً، بل نصف وصفي). ولا يمكن أن نسأل «هل هو حقاً ينفذه؟» (أدائي واضح) بنفس المعنى كما نسأل «هل هو حقاً يلومه؟» (نصف وصفي). يرى أوستن أن هذا المعيار - من حيث هو معيار للمنطوق الأدائي الواضح - غير جيد تماماً، بسبب إمكانية المخالفات. إذ ربما سأل «هل هو يتزوج حقاً؟» عندما يقول «إنني أتزوج»، لأنه ربما توجد المخالفات التي تجعل الزواج أمراً مشكوكاً^(٨٩).

المعيار الثاني: يتمثل في السؤال التالي: هل يستطيع المرء أن يؤدي الفعل دون النطق بالمنطوق الأدائي؟ وتجلى ذلك - على سبيل المثال - في حالة كون الشخص

Ibid, P. 246 - 247

(٨٨)

Austin, J. L., How To Do Things With Words, PP. 79 - 84

(٨٩)

متأسفاً بوصفها حالة متفجرة عن الإحتلال وفي كون الشخص ممتازاً بوصفها حالة متميزة عن الشكر، وفي اللوم بوصفه متميزاً عن الإستهجان^(٩٠).

المعيار الثالث: هل يمكن للمرء أن يؤدي الفعل عمداً؟ وهل يمكن أن يكون شاعراً بأدائه؟ أي أن هذا المعيار يكمن في التساؤل عما إذا كنا نستطيع أن نورد بعد الفعل الأدائي حالاً مثل «عمداً» أو قبله تعبيراً مثل «إنني أرغب في»؛ لأن المنطوق إذا كان أداء لفعل، إذن قد نكون قادرين على فعله عمداً أو نكون راغبين في فعله. وبالتالي ربما نقول «إنني أدعوه عمداً مرجياً به»، و«أنا أوافق عمداً على فعله» و«أنا أعتذرت عمداً»، ونستطيع أن نقول «إنني أرغب في أن أعتذر» ولكننا لا نستطيع أن نقول: «إنني أرغب في أن أكون متأسفاً» (كشيء متميز عن «إنني أرغب في أن أقول إنني متأسف»)^(٩١).

المعيار الرابع: يتمثل في التساؤل عما إذا كان ما يقوله المرء يمكن أن يكون «كاذباً» بصورة حرفية مثل عندما أقول أحياناً «أنا متأسف» أو يمكن أن يتضمن النفاق مثل عندما أقول أحياناً «أنا أعتذر». وهذا التمييزان يجعلان التمييز بين الزعم والكذب غير واضح المعالم. ويمكن صياغة هذا المعيار بعبارة أخرى: هل يمكن أن يكون الفعل الأدائي كاذباً بصورة حرفية، على سبيل المثال «أنا أنقذه» (كشيء متميز عن اللوم) عندما أكون قد قلت أنا أنقذه؟ وبطبيعة الحال يمكن أن ينطوي الفعل الأدائي على النفاق أيضاً^(٩٢).

والحق أن أوستن لم يقبل هذه المعايير تماماً، بل أثار حولها بعض الشكوك. فإذا استعمل المرء الصيغة الأدائية غير المثيرة للجدل مثل «أنا أحده» فلا يزال يفيد معنى أن نسأل عما إذا كان قد فعله حقاً، وذلك حتى تتوفر شروط الملازمة^(٩٣). ومن ناحية ثانية، فإن أوستن نفسه (قارن هنا بين المعيار الثاني وما سبقوله أوستن الآن) هو الذي يقول: من الممكن في حالات عديدة جداً أداء الفعل نفسه لا عن طريق نطق الكلمات... بل بطريقة أخرى، على سبيل المثال، ربما أنجز الزواج في بعض الأماكن عن طريق التعايش

Ibid, PP 79 - 80

(٩٠)

Ibid, P 80

(٩١)

Ibid, PP 80 - 84

(٩٢)

Graham, K., J. L., Austin, A Collection of Ordinary Language Philosophy, P. 64

(٩٣)

على طريقة الأزواج، أو لراهن مع ماكنة الرهان المشترك وذلك بوضع قطعة عملة مقدبة في ثقبها^(٩٤).

وثمة تصنيف للمنطوقات في غاية الأهمية، تتجلى فيه ظاهرة تميز المنطوق الوصفي عن المنطوق الأدائي والتفصيل بينهما، ويطلق عليه أوستن اسم المنطوقات الإيصاحية أو التصيرية *expositive* أو المنطوقات الأدائية الشارحة. ويقرر أوستن أن الجسم الرئيسي للمنطوق من هذا النوع له - بشكل عام أو غالباً - الصورة الصريحة التي للعبارة، ولكن يوجد على رأسها العمل الأدائي الواضح الذي يظهر كيف تكون العبارة متلائمة مع سياق الحديث أو الحوار أو الشرح بصفة عامة. وها هي بعض الأمثلة لهذه المنطوقات:

«أنا أناقش (أو ألحُ على) مسألة عدم وجود وجه آخر للقمر».

«أنا أستنتج (أو أستدل) أنه لا يوجد وجه آخر للقمر».

«أنا أثبت أنه لا يوجد وجه آخر للقمر».

«أنا أقر (أو أسلم بـ) بأنه لا يوجد وجه آخر للقمر».

«أنا أتبنا بأنه لا يوجد وجه آخر للقمر».

والحق أن تلك المنطوقات تبدو وكأنها نماذج واضحة للمنطوقات الأدائية؛ فإنك إذ تقول أشياء كهذه فإنك إنما تناقش وتنتج وتثبت وتجب وتتبأ، الخ^(٩٥).

على أن لهذه المنطوقات ملمحين أثارا الفلق في تفكير أوستن. الأول أنها مرتبطة ارتباطاً غير منفصم العرى بالمنطوقات الصادقة أو الكاذبة، وتشكل هذه المنطوقات الأخيرة لها دائماً. ويتمثل الملمح الثاني في وجود منطوقات أخرى يبدو أنها تتقاسم الصفات المميزة العامة لهذه المنطوقات المذكورة، ولكنها غير قابلة للتصنيف بسهولة هكذا بوصفها منطوقات أدائية. ويورد أوستن أمثلة لذلك من قبيل «إنني أضطلع بـ...» و«إنني أقرض أن...» و«أنا أرافق على...» ويظهر قلق أوستن أننا في بعض هذه الحالات نكون راغبين إلى حد بعيد في التسليم بأن سلوك المتكلم في أحيان أخرى قد يعطينا مبررات

Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, P. 8

(٩٤)

Ibid., PP. 85 - 86

(٩٥)

للقول بأنه على الرغم من توكله وإصراره فإنه لا يمتطع ولا يفترض ولا يوافق^(٩٦)

يصرب لوستن أمثلة للمنطوقات الخلاقية التي تعبر عن أحكام مثل «إني أعلن
أد...» و«لنني أتمسك ب...» و«لنني أصمت...» و«أنا أؤرخ...» و«التالي لو
أنتك قاضي، وتقول «إني أتمسك بكذلك إذن فقولك هو التمسك به» - ولكن لو قل هذا
المنطوق شخص أقل في وثيقته الرسمية - أو قل شخص عادي - فلا يكون بهذا الوصوح،
وربما يكون مجرد منطوق «وصفي»، ومع ذلك يرى فيلسوفنا أن هذه الصعوبة يمكن
التغلب عليها خاصة من طريق اكتشاف الكلمة الخاصة مثل «حكم» و«أنا أعلن...» ومن
ناحية ثانية لا تزال الطبيعة الأدائية للمنطوق تعتمد اعتماداً جزئياً على سياق المنطوق، مثل
كون القاضي قاضياً، وفي ثياب خاصة على مقعد القضاء الخ^(٩٧).

ثم يقدم لوستن حالة أخرى تشبه إلى حد ما الحالات الخلاقية السابقة، ألا وهي
حالة المنطوق «أنا أصف السهات مثل الصادات» حيث نرى هنا الاستعمال المزدوج
للمنطوق: الفعل الأدائي الواضح المحض، وإضافة على ذلك، الوصف الأدائي لأفعال
من هذا النوع بطريقة مألوفة. فربما نقول «إن لم يصنف خطأ...» أو «إنه يصنف...»
ويعجز أن يصنف المرء دون أن يقول أي شيء. يجب أن نعي بهذه الحالة من تلك
الحالات التي يتعهد فيها بكاء فعل واحد: على سبيل المثال «إني أعرف من مثل
ص»^(٩٨). وغاية المطاف لكل هذه الحالات الخلاقية هي حالة المنطوق «إني أقيد
أن...» فهو - على حد سواء - منطوق أدائي؛ حيث أن الفعل الذي تؤديه هنا هو فعل
الظهير، وهو منطوق يمكن أن يكون صادقاً أو كاذباً بصورة صريحة لا تكاد تخطئها
عين^(٩٩).

وحقيقة فإن ما يقوله لوستن في كل هذه الحالات إلى شكوكه المتولدة حول فكرة
الأدائي ليس ضئيل وجوز تماذج خلاقية بل وأيضاً وظيفتها: (مثل هذا يمكن أن يقال
عن المحاولات المتنوعة الفاصدة في التحليل التي سبق أن عرضناها. فليس الإخفاق فيها
في الوصول إلى التحليل الحاسم فقط، بل يشمل الإخفاق أيضاً في ما تم اكتشافه بهذه

(٩٦) Graham, K., J. L. Austin, A Critique of Ordinary Language Philosophy, P. 66

(٩٧) Austin, J. L., How To Do Things With Words, PP. 32 - 39

(٩٨) Ibid, P. 39

(٩٩) Austin, J. L., Philosophical Papers, P. 247

العملية التحليلية^(١٠٠).

على أن وجود الحالات الخلافية لا يقضي بلفظه بالتخلي عن مفهوم الأدائي، ولكن وجود حالات خلافية متعلقة غير قابلة للحل يمثل خطراً على قوة المفهوم وأساسه. ومن هنا يتبدى خطر الحالة التي يكون فيها المنطوق أدائياً، وصادقاً أو كاذباً على حد سواء، مثل «إني أقرر أن...». إذ أن هذه الحالة تجعلنا نعيد النظر في المحاولة الأولية لتفسير المنطوقات الأدائية لسجد أنها قد اتخذت من التعارض بينها وبين العبارات ركيزة أساسية وذلك من جانبين:

أولاً: عندما ينطق المرء بالمنطوق الأدائي فإنه يؤدي فعلاً معيماً.
ثانياً: إن المنطوق الأدائي لا يكون عرضة للنقد في حدود الصدق والكذب، بل في حدود الملاءمة.

لقد صور هذان الجانبان بنو الوصف الأصيل للمنطوق الأدائي، غير أن محاولات أوستن الأخرى وشكوكه الأخيرة حول فكرة الأدائي قد قامت على التقيض من ذلك، إذ ارتكزت هذه الشكوك على اعتقاده بأنه لا يمكن الاحتفاظ بواحد من الجانبين السابقين، والسبب أنه لا يوجد بالضرورة تعارض بين:

أ. كون المنطوق أداءاً لشيء ما، و
ب. كون المنطوق صادقاً أو كاذباً^(١٠١).

حينئذ يتخلى أوستن في النهاية عن فكرة الأدائي التي لم تعد تنطبق على نمط خاص من المنطوقات بل أصبحت تنطبق على كل المنطوقات، فإنه يتنازل عن التمازض المحوري بين المنطوقات الأدائية والعبارات، وإن شئت قل بين «الأدائي» «التقري». وأخيراً، أصبح أوستن مقتنعاً بأن التمييز بين المنطوقات الأدائية والمنطوقات التقريرية ليس تمييزاً صارماً قاطعاً هكذا كما كان معتقداً في البداية^(١٠٢) ويتجلى هذا في قول أوستن:

(١٠٠) Grice, H. J. L., *Austin, A. College of Ordinary Language Philosophy*, P. 46
(١٠١) Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, P. 78
(١٠٢) Ayer, A. J., *Philosophy in Twentieth Century*, P. 237

إنني أقرر أنه لم يفعله
هو - على وجه الدقة - على مستوى
أنا أحاول أن أبرهن أنه لم يفعله: و
أنا أترض أن أنه لم يفعله: و
أنا أراض على أنه لم يفعله (١٠٣)

وبعد كل هذه الشكوك التي أثارها أوستن حول أفكاره الرئيسية التي تستند عليها
نظريته في المنطوقات الأدائية، يقرر أنه لا موضع لاستيفاء هذه النظرية، ومن ثم لم يكن
أمامه سوى أن يبحث عن بديل لنظريته تلك، فوضع نظريته الثانية في العلاقة بين القول
والفعل، ألا وهي نظرية «الأفعال الغرضية».

٦.٣. تعقيب

قدم أوستن نظرية المنطوقات الأدائية وتناولها بالتخصص كتابا عرضيا، ثم انتهى إلى
أنها نظرية غير ناجحة ومن حيث المبدأ فإن كانت ليست خاطئة برمتها، ويجب إدراجها
تحت نظرية عامة عن «الأفعال الغرضية». ولكن باحثاً مثل أرمسون J.O. Urnson يحاول
أن يبرهن على أن مذهب المنطوقات الأدائية الذي عرضه أوستن ثم نقله في كتابه «كيف
نصنع الأشياء بالكلمات» هو على الأصح مذهب مختلف وفرض بطبيعة أقل من المذهب
الذي عرضه أوستن بصورة أصيلة، والذي هو مريض على البنية فيما يزعم، ولا يمكن
تصنيفه تحت نظرية القوى الغرضية (١٠٤).

لم يفت أرمسون أن يلفت الإنتباه بادوية ذي بقاء إلى أنه يجب على المرء أن يذكر
أن عرض نظرية المنطوقات الأدائية في كتاب «كيف نصنع الأشياء بالكلمات» قد كسب
ليستوف نفس الكمال أنها نظرية غير مرتبة ويلزم نسخها. ومثل هذا يمكن أن يقال عن
عرض النظرية نفسها في مقال «المنطوقات الأدائية» ونقل «الأدائي - التقريري» والسؤال
الذي يطرح نفسه الآن هو هل يمكن النظر إلى ثنائية المنطوق «الأدائي - التقريري» كما

Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, p. 133

(١٠٣)

Urnson, J. O., *Performative Utterances*, OP. cit., pp. 268-269

(١٠٤)

عرضها أوستن ثم رفضها في كتاب «كيف نصنع الأشياء بالكلمات» على أنها مدحه الأصيل؟ الجواب عد أرمسون: أننا لو رجعنا إلى مقال «المقول الأخرى» لكان في استطاعتنا أن نجيب على هذا السؤال بالنفي. ويقدم أرمسون بعض الملاحظات التي تتعلق بالمذهب الأصيل عن المنطوقات الأداة من بينها^(١٠٩):

١. إن المنطوقات الأداة لها الصورة النحوية التي للمبارات، والمجز عن تمييزها عن المبارات - كما يخبرنا أوستن في مقال «المقول الأخرى» - يمثل المغالطة الوصفية. حتى أن أوستن في نهاية مقال المنطوقات الأداة يقول أنه ذهب إلى مناقشة نمط من المنطوق يبدو مثل العبارة وإني أقترح أنه سيتم تصنيفه نحويًا كالعبارة.

٢. يذكر أوستن في «المقول الأخرى» أكثر من مرة أن المرء - حينما يتلفظ بالمنطوقات الأداة - يستعمل الصيغة أو ينجز الشعيرة في ظروف ملائمة. وعلى حين أن هذا يصور المهود في الزواج بقدر كاف تقريباً، نجد أنه لا ينطبق على الإطلاق على أغلب أمثلة أوستن الأخيرة في هذه المسألة.

٣. لقد زعم أوستن بدون برهان أن التحفيز منطوق أدائي وذلك في كتاب «كيف نصنع الأشياء بالكلمات»، ولكتنا نجد في «المقول الأخرى» أن تعبيرات مثل «أنا أحذر» و«أنا أسأل» و«أنا أحرف» هي تعبيرات متميزة عن المنطوق الأدائي كأشد ما يكون التمييز. إذ يمكن أن نميز استعمالين للمبارات الواضحة المتعلقة بالشعائر. أولاً، هناك حالة يكون فيها المنطوق أداء لفعل. وثانياً، هناك حالة حيث نرفض عبارة «أنا أحذر» بمنطوق مثل «يوجد ثور في هذا الحقل» لتوضح - كما نستطيع ذلك أيضاً - عن طريق التنهيم والتضخيم - أن المنطوق «يوجد ثور في هذا الحقل» يؤخذ على أنه تحذير. و«أنا أحذر» هي بالتالي عبارة توضيحية مرفقة بالمنطوق توضح المقصود من ورائه. إنها ليست وصفاً لحالة سيكولوجية وأخطأ من حيث هي كذلك سيكون مثلاً للمغالطة الوصفية.

إذا كانت المنطوقات الأداة توصف على أنها أفعال ولا توصف بصورة عادية على أنها أقوال، فما هي طبيعة الأفعال التي ما انطك أوستن يذكرها؟ إن القول «أنا (من)

اتخذها (مصر) لتكون لي زوجة شرعية هو فعل الزواج أو جزء منه. والقول أنا أحد بكلاء هو الزام انصي، والقوله جاتي لوالهن على كداء هو تقديم المهران. ولكن الحصول على الزواج، والوفاء بالإلتزام، بتقديم المهران هي أمور لا توصف - فيما يرى أرمسون - على أنها أفعال كلامية مثل التحذير والسؤال، وهلم جرا. وإذا كانت هذه للأفعال الأدائية النموذجية لا يمكن أن توصف بصورة عادية على أنها كلام أو محادثة أو قول شيء معين، فيجب عليها ردّها ردّاً طبيعياً إلى صنف آخر. فما هو هذا الصنف؟ الجواب عند أرمسون أن هذه الأفعال صنف فرعي من الأفعال التي يطلق عليها إسم الأفعال العرفية - *Conventional acts*. ومن أجل أن يرمز أرمسون على هذا الافتراض أخذ بداية بفرق بين ثلاثة أنواع من الفعل: الفعل الطبيعي *natural act*، والفعل المقيد بقاعدة *a rule-bound act*، والفعل العرفي. وما هو يقول: دعنا نسمي الفعل فعلاً طبيعياً إذا كان فعلاً يمكن إنجازه في الحياة اليومية حيث لا توجد قواعد أو ضوابط أو قوانين أو محارف. وتتضمن هذه الأفعال: على سبيل المثال - المشي والاكل والجري، وهلم جرا. ويمكن أن نسمي الفعل فعلاً مقيداً بقاعدة إذا كان فعلاً يمثل - أو يعكس - طاعة أو خرقاً لقانون أو قاعدة أو مبدأ أو عرف، ويعتبر العامل له فاعلاً. وبالتالي فإن مفهوم الفعل المقيد هو مفهوم الفعل المقيد بقاعدة طالما أنه يتضمن - بالإضافة إلى العمل الطبيعي للفعل - خرقاً لقانون معين، وضعياً كان أو أخلاقياً، ويعتبر العامل له فاعلاً. ومثل هذا يمكن أن يقال عن السرقة. وسلوك المرمي وموعد سلوكه هي أمثلة لحالات صارمة جداً للفعل المقيد بقاعدة طالما أنه لا يتضمن سوى طاعة لقواعد معينة أو خرقاً لها، ودعنا نسمي الفعل فعلاً عرفياً إذا كان فعلاً يجب إنجازه فقط بإطاعة قاعدة أو مبدأ أو عرف. ويعد أداء الفعل الطبيعي التصفي أداء لهذا الفعل العرفي، ويمكن تسمي الفعل العرفي من الفعل المقيد بقاعدة من طريق الحقيقة القائلة إنه - في حالة الأفعال العرفية - لا يوجد شيء يمكن أن ينظر إليه على أنه خرق للعرف المتعلق بالفعل. فمن الجائز أن أصح عن العامل بصورة صحيحة من أجل تحقيق رغبة معينة، ولكنني عندما أصح عن تحقيق رغبة معينة لن أكون خارقاً لأية قاعدة. وأوضح مثال للفعل العرفي هو زواج الإنسان. وبدون الرجوع إلى قانون وشريعة ملوثة أو دينية يصعب ذكر أي شيء يفعله المرء لكي يتزوج امرأة معينة. وإنما يوجد ببساطة عرف يقول إن فعل أشياء معينة في ظروف معينة يعتبر زواجاً لشخص معين^(١٠٦).

ولكن، على الرغم من تميز الأفعال الطبيعية والأفعال العرفية بعضها عن بعض من حيث المفهوم، إلا أنها ليست مقولات تمتع إحداها عن أن تتدخل في الأخرى أو تشترك معها. إذ عندما أنجز العمل المفيد بقاعدة أو الفعل العرفي يجب عليّ أن أفعل شيئاً ما هو أيضاً - تحت وصف ما - فعل طبيعي. وربما يكون أي فعل طبيعي بشكل حلوص فعلاً مفيداً بقاعدة. ألا يجوز أن يوجد قانون ضد الجري؟ ومثل هذا يمكن أن يقال عن الفعل العرفي وبالتالي فإن الشخص - في بلدان كثيرة - الذي يطوح العرف ليظفر بالزواج سوف ينتهك القانون الذي يمنع الإنتفاع بهذا العرف إذا كان الشخص يتضخ به عندما يكون متزوجاً بالفعل. ولكن الحقيقة أنه لا أحد - في البلدان الغربية - من الذين يتمتعون من استخدام عرف الزواج يكون متهاكاً لقاعدة، ومعظم الذين يستعملون العرف لا يطهرون قاعدة^(١٠٧).

ويظن أرمسون أن تصور أوستن الأصلي للفعل الأدائي هو تصور يتعلق بمجموعة فرعية من الأفعال العرفية على النحو الذي أوضحناه. ولكن، من الجائز أن يقال إن الأفعال الكلامية هي أيضاً أفعال عرفية. وأنه لا يوجد شيء يقول بأنني أقرر أن القطعة على المائدة، على سبيل المثال، بشكل مستقل عن استخدام أعراف اللغة والإمتثال لما تملبه. ولو صح هذا لظهرت مشكلة تميز بعض الأفعال العرفية عن الأفعال الكلامية. ويقتراح أرمسون أن الاختلاف بين بعض الأفعال العرفية والأفعال الكلامية هو أن الأعراف المناسبة للأفعال الأولى ليست على الإطلاق - وإن شئت الحذر قل ليست في المقام الأول - أعرافاً لغوية. والمنطوقات الأدائية من هذه الأفعال العرفية التي تعتبر الأعراف الأساسية بالنسبة لها أعرافاً غير لغوية. ومن أجل توضيح هذا الاقتراح يضرب أرمسون المثال التالي: لو أنني في تركيا وذهبت في أن أقرر أن القطعة على المائدة، لجلز لي بصورة معقولة أن أسأل: كيف يقول المرء هذا باللغة التركية؟ فلما أورد أن لؤدي فعلاً كلامياً وأسأل كذلك عن الأعراف اللغوية للغة التركية. ولكن، هب أنني في تركيا وطلب لي الزواج، فيجب أن لا يكون سؤالي الأول «كيف أتزوج باللغة التركية؟»، بل «كيف أتزوج في تركيا؟». إن ما احتاج إلى معرفته في المقام الأول هي الأعراف القانونية والاجتماعية وربما الدينية في تركيا. وليس من شك في أنني لكي أتزوج في تركيا فإن الأعراف ستتطلب مني أن أقول أشياء معينة وفقاً للأعراف اللغوية للغة التركية، غير أن هذا يأتي في المقام الثاني في هذه

ويجب أن لا يفترقا هنا التمييز بين نوعين من الأعراف: الأعراف اللغوية للغة معينة، والأعراف غير اللغوية. وتطوّر الأخيرة على الأعراف القانونية والاجتماعية والفنية وغيرها المنظمة بشخص معين. ويذهب أرسون إلى أن بعضك أفعالا حرفية تماما لا تتضمن على الإطلاق قول شيء، وطريقة الحرف تحتوي حينئذ، وبشكلنا نجد، أن الفعل في مباحة الملك - كما هو الحال في المصطك المتعلقة وفي بعض المتعلقات الشعائرية القليلة مثل حفلات الصريج - إنما يتم عن طريق الركوع - لانه وتقبل عليه - وليس لغة وسيلة لفظية لأداء هذا الفعل. ويمكن للمرء أن يفتزع حرفاً بقوله: إني أبايعكم بوصفه طريقة لفعل المبايع، ولكن هنا غير موجود في الوقت الحاضر. والنظر إلى الركوع وتقبل الأيدي على أنه بديل غير لفظي لصياغة غير موجودة سيكون خاطئاً بلا ريب. ثم يرى أرسون أن التصور الأصلي الذي إلى جده يمدد للفعل الأعمى يتمثل في أن المنطوقات هي تلك المجموعة الفرعية من الأفعال الحرفية تماماً التي تم تشكيلها عن طريق الأعراف غير اللغوية ولكن هذه الأعراف غير اللغوية تتطلب شيئاً يعمل وفقاً لأعراف لغوية معينة. (١٠٩)

ولو صبح هذا لا يمكن لنا أن نترك الضرر البسيط - على حد تعبير أرسون - الذي أصاب نظرية المنطوقات الأدلية نتيجة لزعم أوسن القائل بأن التحليل منطوق أدالي. وليس من الواضح أن التحليل - من حيث هو كذلك - فعل حرفي، لأننا نتحدث عن صيغة الجدير عند الظهور، وليس من شك في أن المرء يستطيع أن يحلر الناس عن طريق تبليغ معلومات مكتوبة على لافتة على أنها تحفر، ولكن هذا ليس فعلاً كلامياً. فلو كنت على علم بأعراف اللغة التركية فيما يتعلق بـ: إنا أوجدرك أن الثور على وشك أن يهجم، لكان في استطاعتي أن أفسر الأثر أن الثور على وشك أن يهجم. ولكن، لو كنت أعرف اللغة التركية فيما يتعلق بـ: إني أسي هذا المسجد باسم صرين الخطيب فلا يلزم عن ذلك أنه أعرف كيفية تسمية المسجد في تركيا، فربما تسمى المسجد هالك بإجراء مختلفه كل الاختلاف. (١١٠)

يظن أرمسون أن لوستن قد حجب عن نفسه قبلة اعتبار التحفيز منطوقاً أدائياً مثل الرهان والتوريث والزواج عن طريق فكرته عن استعمال كلمة «بذلك» hereby. وليس من شك في أن القول «إني أهد بذلك...» منطوق أدائي. ويجوز أن يقرأ المرء ملاحظات تقول «ثم بذلك تحفيز هابري السيل أن لا يعمروا خطوط السكة الحديدية إلا عن طريق الجسر» أو «إني أعلن بذلك...» ثم يستج أن التحفيز والإعلان يمكن أن يتشابه مع المنطوقات الأدائية النموذجية. ولكن أرمسون يرى أنه ليس من الصواب القول بأن كل المنطوقات الأدائية ربما تتضمن كلمة «بذلك»، أو القول إنه كلما ادخلت كلمة «بذلك» على المنطوق أصبح منطوقاً أدائياً. ففي المقام الأول، لا يستطيع المرء أن يدخل كلمة «بذلك» في المنطوق الأدائي النموذجي بطريقة ملائمة. وإذا قال المرء «إني أنخذها بذلك لتكون لي زوجة شرعية» فقد قال نموذجاً غير صحيح. ومثل هذا يمكن أن يقال عن الكاهن أو القس الذي لا يقول ويجب أن لا يقول: «إني بذلك أسمى هذا الطفل باسم بيتر»، أو «إني بذلك أحرمك من الكنيسة». وفي المقام الثاني، على حين تستطيع شركة السكة الحديدية أن تضع ملاحظات تقول: «ثم تحفيز هابري السيل...» فإنني - بوصفي مجرد شاهد - إذا رأيتك على وشك أن تعبر خطوط السكة الحديدية، وأقول لك «إني بذلك أحذرك من أن هذا خطره» فسيكون هذا عبثاً؛ إذ ما الذي نفعله «بذلك» هنا؟ ثم يلحظ أرمسون إلى أن أفعالاً حرفية معينة لا تؤدي - بصورة عادية - فوراً حرفياً ربما تفعل كذلك في ظروف معينة. ويمكن أن نأخذ مثلاً من الحياة المادية. إن تعبير المرء أو تصريحه بالسرور فيما يتعلق بعلاقة معينة لا يمد فهلاً حرفياً بصورة عادية. ولكن الكليات في جامعة أكسفورد تحكمها قوانين ربما لا تعبر ما لم تؤكد الملكة على سرورها لحدوث التغير. وإذا ودت كلية معينة أن تغير قانونها، فلها أن ترسل اقتراحاً إلى مجلس شورى الملكة ثم تتسلم رداً في صورة وثيقة تقول من بين أشياء أخرى: إن الملكة قد مرت وتعلن بذلك سرورها لحدوث التغير. وكلمة «بذلك» هنا لها تأثير على تحويل مجرد التعبير عن الرضا إلى فعل قانوني. وعندما تكتب شركة السكة الحديدية «ثم بذلك تحفيز هابري السيل...» فإن ذلك يكون على الأرجح استجابة لفعل معين يتطلب من شركات السكة الحديدية أن تتخذ إجراءات معينة لضمان سلامة الناس. وهكذا تبدو «بذلك» لتكون علامة ربما ترفق - لتوضيح الأمور - أحياناً بفعل حرفي مفعول بكلمات معينة، وترفق أحياناً أخرى بفعل لفظي مفعول بطاعة قوانين أو قواعد معينة^(١١).

إذا كانت الأعراف غير اللغوية هي التي تهيمن على المنطوقات الأدائية - فيما يرى أرمستون - على خلاف تلك التي تهيمن على الأفعال العرفية الأخرى، فإن محاولة إقامة ثنائية «الأدائي - التقريري» هي محاولة فاشلة. والمنطوق التقريري هو نوع واحد فقط من الفعل الكلامي، وهذا يعني أنه نوع واحد فقط من الأفعال التي يهيمن عليها في المقام الأول العرف اللغوي، على حين أن المنطوق الأدائي يمثل ضرباً من الأفعال التي يهيمن عليها في المقام الأول عرف غير لغوي. ويجب أن لا تصنف المنطوق الأدائي الصحيح على أنه فعل كلامي على الإطلاق. حقا إنه يستلزم الكلام مثلما يستلزم فعل البيعة الإسماء. ولكن فعل البيعة لا يصنف بصورة مفيدة على أنه من الرهائبة الهدئية^(١١٢).

وجملة القول يجد أرمستون تمثيل في قوله: أظن أن محاولة أوستن الأخيرة لتصنيف نظرية المنطوقات الأدائية تحت نظرية عامة عن القوى الغرضية Illocutionary forces هي محاولة خاطئة. وينظر في القوى الغرضية ربما تكون عامة لتوضيح الأفعال الكلامية، ولكن يجب أن لا تصنف المنطوقات الأدائية على أنها أفعال كلامية. وربما كانت بلور خطأ أوستن الأخير هو حرفة من الهداية، لأن تصنيف الإخفاق في فصل المنطوق الأدائي على أنه المبالطة الوصفية وليس الخطأ الرئيسي في تصنيف المنطوق الأدائي بوصفه فعلاً كلامياً للوصف، بل في تصنيفه على أنه فعل كلامي على الإطلاق^(١١٣).

الحق أن أوستن حينما تخرج في تناول نظرية المنطوقات الأدائية قدم أولاً ما قدم أمثلة للمنطوق الأدائي النموذجي من حيث هي أفعال عرفة مثل الزواج وتوريث الملكية وتعهد الناس وتسمية الأحياء والأماكن. شريطة أن يتم النطق بها في ظروف معينة. ولعل تناول هذه الأمثلة للمنطوقات الأدائية هو ما دفع ولادوك G. J. Warnock إلى القول بأنه يبدو واضحاً عن الأمثلة الأولية التي أوجعها أوستن أنه تم التفكير في مستهل الأمر بشكل بارز أو حتى مطلقاً في «الأفعال اللغوية» Linguistic acts على حد تعبير سيرل^(١١٤). وهو أيضاً ما دفع أرمستون - من بين أشياء أخرى - إلى نتيجة السابقة:

(١١٢) Ibid, P. 267

(١١٣) Ibid, P. 267

(١١٤) Warnock, G. J., *Some Types of Performative Utterance*, in Berlin, I., (and others)

Essays on J. L. A. Austin, P. 78

ومهما يكن من أمر، فإن نظرية المنطوقات الأدائية ذاتها قد خضعت لتطور في كتابات أوستن، ومسيرة هذا التطور - لا الوقوف عند الأمثلة الأولى أو الإرهاصات المبكرة لها - هو الذي يعصّي بنا إلى القول مع أوستن بضرورة البحث عن بديل لهذه النظرية التي بدا قصورها من جوانب شتى، وتمثل هذا البديل في النظرية الحاملة عن «أفعال الكلام» التي سنورد لها الفصل التالي.

میں نے اس کے لئے ایک خاص جگہ منتخب کی ہے۔
جہاں پر اس کی ساری ضروریات پوری ہوں گی۔
اس کے علاوہ اس کے لئے ایک خاص جگہ منتخب کی ہے۔
جہاں پر اس کی ساری ضروریات پوری ہوں گی۔
اس کے علاوہ اس کے لئے ایک خاص جگہ منتخب کی ہے۔
جہاں پر اس کی ساری ضروریات پوری ہوں گی۔

الفصل الرابع

نظرية أفعال الكلام

١.٤ تمهيد

عندما نبيّن لأوستن معتبر الإحاطة بالتمييز الأصلي بين المنطوقات الأدائية والمنطوقات التقريرية وذلك حينما اكتشف أن لكل منطوق - بما في ذلك المنطوقات التقريرية أو العبارات - بعد أدائي، وانهار - بالتالي الأمل في العثور على معيار يفصل - بصورة حتمية - المنطوقات الأدائية عن كل ما سواها من أنواع أخرى للمنطوق - نقول عندما تبين لأوستن ذلك أثر أن يعود الفهري حيث الأمل والمبادئ الأولى لبحث من «المستوى الأرضي» الطرق المديدة التي يكون فيها قول شيء ما «هو فعل شيء ما، أو «في» قول شيء ما تؤدي شيئاً ما، أو «عن طريق» قول شيء ما تؤدي شيئاً ما. تلك طرائق ثلاثة بمثابة لأداء الفعل، الأول منها هو الفعل التعبيري Locutionary act والثاني هو الفعل الغرضي Illocutionary act والثالث هو الفعل التأثيري Perlocutionary act. ويهتم أوستن بدراسة الفعل التعبيري من أجل المقابلة بين وبين الفعل الغرضي من قبل: أراهن، وأتضمن، وأعد، والذي يؤدي المرء «في» قول شيء ما، والفعل الغرضي متعارض بدوره مع الفعل التأثيري شأنه في ذلك شأن الفعل التعبيري. ويؤدي المرء الفعل التأثيري مثلاً: يبيع، ويحب، ويرعب، كتيمة لما يلفظه من قول. إن هذه الأفعال الثلاثة تقال لتكون تجريدات من الفعل الكلامي الكلي Total speech act وهو الموضوع النهائي والغرض الأساسي لدراسة أوستن. وتعد دراسة هذه الأفعال ذات أهمية عظيمة ليس فحسب للفلاسفة، بل وأيضاً للثقة وعلماء الأصوات اللغوية.

ولكن، هل نحت أوستن مصطلح «فعل الكلام» Speech act فتحاً جديداً، أم كان المصطلح موجوداً في الدراسات اللغوية السابقة ثم أضفى عليه مفهوماً خاصاً؟ الجواب في الحوار التالي:

«ماجي: كنت تلميذاً لأوستن، أليس كذلك؟»

سؤال: بلى، كنت بالفعل.

نتائج: هل هو أبداع مصطلح «فعل الكلام»؟

ب. Bloomfield في العقد الثالث من القرن العشرين. غير أن معناه الحديث من إبداع أوستن^(١)

٢.٤ الأفعال التعبيرية

يبدأ أوستن بفحص مجموعة كاملة من الطرق التي يكون فيها قول شيء ما أداءً لشيء ما. مجموعة الطرق التي يتفهم بها على مستوى «القول» شيء ما بالمعنى الكامل للقول. ويرى أننا قد نفق على أنه قول أي شيء:

أ. هو دائماً أداة فعل نطق أصوات *words* بمعنى (الفعل الصوتي *a phonetic act*) والمنطوق هو الصوت *phone*^(٢)

ب. هو دائماً فعل نطق ألفاظ *vocables* وكلمات *words* بمعنى «يعطي أصوات» من ألفاظ معينة. تنتمي إلى مفردات لفظة *vocabulary* معينة، وفي تركيب *construction* معقد، يعني طبقاً لـ *grammar* معقد، و«تفهم» *intention* معينة، الخ. وربما تطلق على «خطا» الفعل باسم «الفعل الصرفي التركيبي» *phatic act*، والمنطوق الذي يكونه فعلاً للنطق هو «الوحدة الصرفية التركيبية» *pheme*^(٣)

ج. وهو - بصفة عامة - أداة فعل استعمال «الوحدة الصرفية التركيبية» أو مكوناتها «بمعنى» *denote* معين «تفهم تقريباً» و«إشارة» *reference* «محددة تقريباً» والمعنى والإشارة «يساويان المعنى» *meaning*. وتجوز أن نطلق على هذا الفعل اسم «الفعل الدلالي» *rhetic act*، والمنطوق هو «الوحدة الدلالية» *rheme*^(٤)

يلخص أوستن هذه الأفعال الثلاثة، وهي الفعل الصوتي والفعل الصرفي التركيبي

(١) Mace, B., *Man of Man*, The Viking Press, New York, 1978, pp. 192-193

(٢) و(٣) و(٤) لنا ملين ترجمة هذه المصطلحات الثلاثة للدكتور أحمد الإبراهيمي الأستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس برباط.

(٥) Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, pp. 92-93

والفعل الدلالي، لتشكل معاً الفعل التعبيري، إذ يقول: «إني أسمى فعل «قول شيء» ماء بالمعنى العادي التام لاء للفعل التعبيري، وأسمى دراسة المنطوقات حتى هذه النقطة ومن هذه الجوانب باسم دراسة التعبيرات Locutions أو الوحدات اللمعة للكلام»^(٣).

ونظراً لما اعترف به - صراحة - كثير من الباحثين من صعوبة تمييز أوستن بين الفعل الصرفي التركيبي والفعل الأدائي، يجدر بنا أن نبحث - يقدر من التفصيل - العلاقة بينهما التي تتطلب تفسيراً إضافياً للفعل الصرفي التركيبي، علاوة على توضيح طبيعة الأفعال الدلالية. ولعل مصدر هذه الصعوبة - فيما يرى ستراوسون وسيرل - هو تقديم أوستن لمفهوم المعنى meaning في هذه المرحلة من البحث بدون فحص كاف لهذا المفهوم المبهم^(٤). فهل ثمة طريقة نوضح بها العلاقة بين الفعل الصرفي التركيبي والفعل الدلالي على نحو يضيء القسمات المميزة على كل فعل منهما، ونضادى بها ما يمكن أن يثار حولهما من صعوبات؟، ونكشف لنا أخيراً عن بنية الفعل التعبيري إذا ما غورن بغيره من أفعال الكلام، والفعل الغرضي بصفة خاصة؟

لنبداً أولاً بعرض التميزات التي نساعدنا في الوصول إلى إجابات واضحة على تلكم الأسئلة. يفحص ستراوسون تميزاً له ثلاث شعب أو طرق تتدرج بصورة تصاعدية لتوضح عبارة «معنى ما قيل»، حيث تستعمل للتطبيق على منطوق معين في مناسبة ما.

لنفترض أن الجملة (ج) في لغة (ل) نطقت نطقاً جاداً في مناسبة معينة. وليفترض أن شخصاً ما (ص) يعرف معلومات كثيرة، ويعتبرها بقدر أقل منطوقاً أعني أنه يعرف ما هي الجملة المنطوقة، ولكنه لا يعرف شيئاً من هوية المتكلم أو طبيعة أو تاريخ المناسبة. لنفترض أن (ص) لديه معرفة كاملة بصورة مثالية بـ (ل)، أعني، سيطرة تامة على علم الدلالة ونظم الجمل في (ل). ولكن هل هناك أية طريقة يمكن أن يقال فيها أنه (ص) يعرف «معنى ما قيل بدقة في المناسبة موضع البحث؟ ربما نجيب بأن الأمر يتوقف على ما إذا كانت (ج) - مرئية على ضوء سيطرة (ص) على نظم الجملة وعلم الدلالة لـ (ل) -

^(٣) Ibid, P. 94

^(٤) Strawson, P. F., «Austin and Locutionary Meaning», in Berlin, I., (and others), *Essays on J. L. Austin*, P. 46. see also, Searle, J. R., «Austin on Locutionary and Illocutionary Acts», in Berlin, I., (and others), *Op. cit.*, P. 147. and see also, Harman, B., *An Introduction to the Philosophy of Language*, P. 109

قد أدرك أنها تعانٍ - أي أنها بحالة - من الغموض النظمي أو الدلالي أو العيوي النظمي والدلالي. لو أن (ج) أطلق من أي غموض مثل هذه إذن - بطريقة وحيدة للعبارة - لعرف (ص) خطأ معنى ما قيل في هذه المناسبة: «المكن» لو أن (ج) تعاني من مثل هذا الغموض: «المعوض الذي تعاني منه الجمل في الإنجليزية مثل «He stood on his head» [والحقيقة أن هذه الجملة يمكن فهمها بأكثر من طريقة: «أمير على رأسه» و«استمر في اتزانه» و«سجد لصراعه» الخ] أو الجملة «The collapse of the bank took every one by surprise» [والتي تفهم: «إخفاق البنك أدهش كل شخص» و«انهيار الجرف أخذ كل شخص بتهمة» الخ] - يقول لو أن (ج) تعاني من مثل هذا الغموض فإن (ص) لا يعرف بعد - بهذه الطريقة - معنى ما قيل في المناسبة موضع البحث، لأنه لا يعرف أيًا من القراءات أو التفسيرات البديلة لـ (ج) تكون صحيحة. ولكن لنفترض أن هذا الغموض قد زال بالنسبة له، وأدرك أي التفسيرات البديلة تكون صحيحة، أعني للتفسير المقصود، فإنه يتعلم إذن بتطريقتنا الحالية للعبارة - معنى ما قيل في هذه المناسبة: «عنا نقوله إنه لو عرف - بهذه الطريقة - معنى ما قيل في المناسبة موضع البحث، فإنه يعرف الطريقة (أ) لمحتى (أو المعنى) اللغوي (Linguistic meaning) ما قيل (ج)».

ولنفترض أن (ج) هي الجملة «سوف يعلى محمد إلى هنا في غضون ساعتين من الآن». فمن الواضح - من معرفة الطريقة (أ) لمحتى ما قيل - أن (ص) لا يفهم فهمًا تامًا ما قيل. نظرًا لأنه لا يعرف متى المقصود به «استعد»، أو ما الوقت أو المكان الذي قصد به لكونه ربما يصبح عازفًا بهذه الأمور؟ وإن تحدث، فإنه يعرف بطريقة أعم من الطريقة (أ) لمحتى ما قيل، وبصفة عامة، لنفترض أن «لما يتعلق بالجملة (ج) المتطوِّقة في مناسبة محدَّدة المرء لا يتعلم فحسب الطريقة (أ) لمحتى ما قيل، بل وأيضًا يفهم بكل العناصر الإشارية، ويخرج إلى كل العناصر الإشارية المستخدمة المتضمنة في (ج)، إذن فإن المرء يعرف بطريقة أعم من الطريقة (أ) لمحتى ما قيل. ودعنا نسمي هذه الطريقة الأعم بالطريقة (ب) لمحتى ما قيل (أو المعنى) اللغوي بما فيه الإشاري: «Linguistic - or referential meaning» (١). وحتى لو عرفنا الطريقة (ب) لمحتى ما قيل، فلا يلزم على

(١) «Linguistic - or referential meaning» بالمعنى المرجعي، أنظر د. محمد علي الحولي: «...» (٢) «...» (٣) «...»

الإطلاق أن تكون لدينا معرفة كاملة وبكيف يكون ما قيل مقصوداً أو بكل الذي كان مقصوداً بما قيل. قد نعرف أن الكلمات ولا تلعب مع ذلك» موجهة إلى فلان الفلاني وفي وقت كيت وكيت؛ ورغم ذلك لا نعرف ما إذا كانت مقصودة على أنها طلب، أو توصل، أو أمر، أو نصيحة. و«ومن أوتيت هذا البعد من أبعد المعنى تحت إسم القوة الغرضية» وهناك طريقة ثالثة ربما تتجاوز بها الطريقة (ب) لمعنى ما قيل. يجوز أن يقصد المتكلم بقول شيء ما أن يكون تلميحاً أو إيحاء، وهذا لا يلزم بصورة صارمة من الطريقة (ب) للمعنى بمقردها. ولئن يفهم ما قصد المتكلم بما قاله فهماً تاماً ما لم يكن هذا القصد (أي التلميح) مدركاً. هب أنني أقول - في مناقشة دخل مستقبلي لمنصب معين - «لقد هرب رئيس الجمهورية عن وجهة نظر تقول بأن الجيل الثاني لهذا المنصب هو الخمسينيات». ولا يستطيع المرء أن يفهم بسهولة أنني كنت ألمح إلى أن هرب رئيس الجمهورية عن هذه الوجهة من النظر كان نتيجة لتفضيل سابق في دوره على مرشح معين، فلمن يقع الجيل ليكون الخمسينيات على وجه الدقة؟ لن يدرك محدثي معنى ما قلته إدراكاً تاماً إذا حيز عن إدراك أنه كان مقصوداً ليدرك هذا التلميح. هناك إذن حالة لتقديم طريقة أكمل لجارة ومعنى ما قيل، ويمكن أن نسميها بالطريقة (ج) لمعنى ما قيل. ويعرف المرء الطريقة (ج) لمعنى ما قيل إذا أضاف لمعرفة بالطريقة (ب) فهماً تاماً بكيف يأخذ ما قيل ومعرفة بكل الذي قصد به ليكون مفهوماً، عبارة على معرفته بأن هذا لفهم تام (٧).

- معجم علم اللغة النظري، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢، P. 238. وترجمته بمصطلح «بالمعنى العام»، أنظر معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، وضع نسخة من اللغويين العرب، الطبعة الأولى مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٣، P. 78. هب أنني أترح ترجمته «بالمعنى الإشاري» لأن مصطلح «referent» يستعمل في علم اللغة الفلسفي Philosophical Linguistics وعلم الدلالة لكائن (مرسوم، أو واقعة، الخ) في العالم الخارجي وتقر إليه التعبير اللغوي؛ على سبيل المثال، المشار إليه بكلمة «مضد» هو الموضوع «مضد» والمصطلح موجود كجزء من التحليل ثنائي - المصطلح يسمى (على سبيل المثال، الكلمات - الأشياء) وفي التحليل ثلاثي - المصطلح (مثل الكلمات - المعاني - الأشياء). ويمكن أن تشير إلى ثلاثة «كلمات» عن فكرة «المعنى الإشاري» من قبل أن كلمات كثيرة ليس لها مشار إليه واضح (مثل: الله، يوسف، وطالما).

Crystal, D., A First Dictionary of Linguistics and Phonetics, Andre Denton, London, 1980, P. 299

Stratton, P. F., «Audio and Secondary Meaning», Op. cit, PP. 48 - 49

(٧)

استيفاء هذه الشروط فإن «الوحدة الصرفية التركيبية» هي وحدة في اللغة، تقيسها النموجية هي كونها لغواً nonsense لوجودها من المعنى meaningless^(١٠). على أن أداء العمل الدلالي يقتضي استعمال هذه الوحدة الصرفية التركيبية أو مكوناتها بمغزى وإشارة محددتين تقريباً، والمغزى والإشارة يتألفان المعنى في تعريف لوستن للعمل الدلالي. وإذا كان افتقار الوحدة الصرفية التركيبية إلى مكوناتها سواء كانت المفردات اللغوية أو النحو يجعلها غير ذات معنى، فإن افتقار الوحدة الدلالية إلى المغزى والإشارة يجعل منها وحدة كلامية عامصة، «والوحدة الدلالية هي وحدة للكلام، تقيسها النموجية كونها خامصة أو عقيمة أو مبهمّة، الخ»^(١١). ولعلنا نلاحظ أن المشكلة هنا هي توضيح كيف يمكن للمعنى أن يشترك في المرحلتين النظمية التركيبية والدلالية على حد سواء.

ونوضح المشكلة المشار إليها نفترض أن شخصاً ما يقول: «لقد قابلها عند الجامعة»، فإن المتكلم يحدث أصواتاً معينة تصل وفقاً لأحرف لغوية معينة وتكون مقصودة للعمل وفقاً لذلك؛ أي نطق وحدة صرفية تركيبية تتميز بأنها ذات معنى طالما أنها تعمل طبقاً لأحرف اللغة العربية على أن هذا المنطوق يكون ذا معنى فقط - في هذا المستوى من التحليل - بمغزى «قابل للتحديد» كشيء معارض «للمغزى المحدد»^(١٢). يقابل مفهوم المعنى «بالمغزى القابل للتحديد» عند فورجوسون Ferguson الطريقة (أ) لمعنى ما قيل عند سترابوسون التي أشرنا إليها، في حين يقابل مفهوم المعنى «بالمغزى المحدد» عند الأول الطريقة (ب) لمعنى ما قيل عند الثاني. غير أن تحليل فورجوسون - فيما أظن - قد أراك الغموض واللبس من هذه المسألة، فكيف يميز بين المعنى بالمغزى القابل للتحديد والمعنى بالمغزى المحدد؟

إن كل وحدة صرفية تركيبية لها أفق معين من «إمكانية العمل الدلالي» وتحدد هذا الأفق السمة النظمية Syntactic والدلالية Semantic، والفونولوجية Phonological للوحدة الصرفية التركيبية. وهذا يعني، أن الأفق يتكون من طريق الأشياء المشار إليها (المشاريات) referents الممكنة المختلفة التي قد يستعمل التعبير أو التعبيرات الإشارية في الوحدة الصرفية التركيبية للإشارة إليها. على سبيل المثال، يتكون أفق الوحدة الصرفية

Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, P. 98

(١٠)

Ibid, P. 98

(١١)

Ferguson, L. W., *Op. cit.*, P. 163

(١٢)

موضع البحث ولقد قابلها عند الجمعية^(١٣) من بين جوانب أخرى - من طريق المشارات المختلفة له «هو» و«هي» والمعاني المختلفة (إن كان هناك أكثر من معنى) له «عده» و«قابل» والمعنى المعطى للجامعة بواسطة المشارات المختلفة إليها. والحديث عن هذا المنطوق على أنه وحدة صرفية تركيبية هو الحديث عن الطريقة التي تركب هذا الأق صير مجلد. وتقرض القيود المعطاة على التحديدات الممكنة عن طريق (الأعراف ل) المتعلقة بمكونات الوحدة الصرفية التركيبية^(١٤).

إن النظر إلى قابلها عند الجمعية كوحدة صرفية تركيبية هو النظر إليها كجملة منطوقة، ولكن فقط من وجهة نظر لفظ الجملة. ويجوز فيما يلي - أن تقرر التحديدات نماذج مختلفة لتمط الجملة غرضها:

أ. «هو» يشير إلى محمد علي، و«هي» تشير إلى أهل عبد العزيزة وقابل يدل على بعد ظهر البازعة، والجملة، يدل على شارع للجامعة، البجزة، مقر جامعة القاهرة.

ب. «هو» يشير إلى وليد مهران، و«هي» تشير إلى حنان عبد المنعم، و«قابل» تدل على الإثنين الأول من شهر إبريل الماضي، والجامعة تدل على جامعة عين شمس.

إن أفق إنكاشية الفعل الدلالي في هذه الوحدة الصرفية التركيبية «واسع» تبعاً بصورة واضحة، والقيود فقط أن «هو» يجب أن يشير إلى «مذكرو» للبحر، وبمطابقة الأفق السابق مع أفق الوحدة الصرفية التركيبية التالية: «أنا»، وليد مهران، أهد أن أقبلتك، محمد علي، أمام مقر جامعة القاهرة في شارع الجامعة بالبجزة، خدأ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٨٧ في تمام الساعة الثانية بعد الظهر، يشين لنا أن الأفق الأول غير حزم المقابلة «واسع» بصورة جلية، والأفق الثاني «ضيق» إلى بعد الحبور^(١٥).

ولكن، كيف نتقل من الفعل الصرفي التركيبي إلى الفعل الدلالي؟ إن كل ما نحن في حاجة إليه فقط للإنتقال من الفعل الأول إلى الثاني هو تخصيص الأثرى بالتي قصد المتكلم الإشارة إليها عن طريق التفسير «هي» (في قابلها عند الجمعية) وتخصيص «يا» بقصد استعمال كلمة جامعة، وعلم جزاء. وأحياناً يكون للوحدة الصرفية التركيبية معنى «بمعنى قابل

Ibid, P 163

(١٣)

Ibid, P 164

(١٤)

للتحديد، يكون للوحدة الدلالية معنى «بمعزى محددة». وتخصص ما يعنيه المتكلم بمعزى محدد يستلزم - كما افكرنا - تخصيص مقاصد المتكلم فيما يتعلق بالمعزى والإشارة، تلك المقاصد التي تعمل داخل قيود محددة من طرق أعراق اللغة. ونتيجة لذلك، فإن الفعل الدلالي «يزيل غموض» المعنى في الوحدة الصرفية التركيبية. وفي الحالات التي تحدث فيها الوحدة الصرفية التركيبية إمكانية الفعل الدلالي كما في أي مثال من الأمثلة المذكورة أعلاه، فإن إزالة الغموض ستكون فائضة بطبيعة الحال^(١٥).

الحقيقة أن هذه الطريقة التي ناقش فيها فوريوسون العلاقة بين الفعل الصرفي التركيبي والفعل الدلالي، والتي أزلت الغموض الذي قد يشير ضبابياً بحول دون رؤية الملامح المميزة لكل فعل منهما - تقول إن هذه الطريقة تكمن في حديث أوستن عن استعمال الوحدة الصرفية التركيبية أو مكوناتها بمعزى وإشارة محددتين تقريباً. وبالمعزى المحددة للمعنى عند فوريوسون والطريقة (ب) للمعنى عند سترابسون هما ما كان في ذهن أوستن عندما قال إن المعزى والإشارة مساويان للمعنى، ليس هذا وحسب، بل إن أوستن يكشف عن فكرته بوضوح عندما يشير إلى أننا يمكن أن نقسم الفعل الدلالي إلى أفعال فرعية للتسمية naming والإشارة referring، وبالتالي ربما أقول (نصبت بالجامعة)^(١٦)... ونقول (بالضمير «هو» كنت أشير إلى...)، فهل يمكن أن نؤدي الفعل الدلالي دون الإشارة أو ضمير التسمية؟ يبدو أن الإجابة - بصفة عامة - هي أننا لا نستطيع ذلك^(١٧).

يدحض نص أوستن هذا زعم كوهين L. J. Cohen أن تقرير أوستن عن المعنى غير ملائم أو بالأحرى غير مفيد. ويرر كوهين زعمه هذا بقوله إن «تمييز سترابسون بين الدور الإشاري والدور الإسنادي والدور الوصفي أو التصنيفي للتعبيرات اللغوية لن يتلاءم مع أغراض أوستن»^(١٨). وها هو نص سترابسون الذي يشير إليه كوهين «إننا نهتم دائماً في صياغة العبارات العادية بالإشارة refer إلى شخص محدد، وموضوع أو مكان، وإلى حدث معين، وموقع أو مؤسسة، وإلى كيفية معينة أو حقيقتية، ونسب ascribe إليه خاصية ما أو نصفه

Ibid, P 164

(١٥)

(١٦) استبدلت كلمة «الجامعة» بكلمة «البنك» الواردة في النص حتى تسير الشرح السابق.

Austin, J. L., How To Do Things With Words, P. 97

(١٧)

Cohen, L. J., «De Illocutionary Force Again», Philosophical Quarterly, vol. 14, No. 54, 1964, (18)

P. 129

describe أو تصنيفه *classification* بطريقة عام أو تفصيلية شيئاً ما، حتى بطريقة فضفاضة وغامضة إلى حد بعيد. أو ربما تكتب على صياغة عبارة والعبارة فكلها - بالإشارة إلى توصيفين أو كيفيتين محددتين أو أكثر - فتح، وتقول إنها (بطلان طريقة ما) مثل حملنا نقول إن محطداً أطول من علي أو الجسدية أكثر من الحفلة، ربما تميز إذن - على نحو تقريبي - بين الدور الإشكالي الذي ربما تحويه التعبيرات في عبارات الدور الإحاطي أو الوصفية أو التصنيفية، قد نقول إنه بقدر ما يفي التعبير بالدور الأول في عبارة واحدة، فإنه يجعل كثير مستغل، ويقلل ما يفي التعبير بالدور الثاني فإنه يجعل كثير إسنادي^(١٩)، وبسبب كونه لعدم ملائمة تميز ستراوسون السابق لأغراضه أو يستند أن تميز ستراوسون هو تمييز بين إشارة ومفرد الكلمات أو التعبيرات *phrases* في حين أن رغبة أوستن في مقابلة نفس المنطوق مع فحوة اللفظية توحى بأنه يقصد وبالمفرد والإشارة في النظام الأول الميزي والإشارة للمنطوق كإحدى ليس لكلماته أو التعبيرات المكونة له^(٢٠)، ومن البين أن نفس أوستن المشار إليه يؤكد أن المقصود بالمفرد والإشارة كلمات المنطوق أو التعبيرات المكونة له على عكس ما ذهب كوهين، فنقول فصحت وبالجملة كذا، وبالفصح وهو كتب أشير إلى فلايز الثاني.

تكون مقاصد المتكلمين صا النسبة والإشارة، وهي المقاصد التي تزيل الغموض المفرد والإشارة ويصحبها خروج جرسون (المقاصد م: ش)؛ وبناء على التناقض السابقة يمكن أن نعود صياغة وصف أوستن للعمل الدلالي على النحو التالي: يكون العمل الحرفي التركيبي المعين فعلاً دلالياً معيناً في حالة واحدة فقط وهي حين يكون لدى المتكلم (مقاصد م: ش) معينة ومحددة تقريباً، وتعمل ضمن أفق تشكيلة الوحدة الصرفية التركيبية بـ ومهما يكن من أمر الغموض الدلالي *semantic ambiguity*، فإن الأسئلة الملائمة لأن نثار هي الأسئلة من المقاصد م: ش) عند المتكلم، أعني: أسئلة من قبيل وما الذي قصد به...؟ أو لا شيء قصد أن يدل باستعماله...؟ وعلى العكس تماماً فإن الأسئلة مثل «ما الذي يقصد به...؟» أو «ما الذي يدل عليه...؟» أعني: لأي نوع من الأشياء يمكن أن يستعمل...؟ والإشارة إليها - نقول إن الأسئلة من هذا الصنف الأخير أسئلة غير مناسبة في هذه المرحلة من البحث. لأنها إما أسئلة موجهة عن مكونات الوحدة الصرفية التركيبية، أو أسئلة لها تأثير على الشك في

Stroson, p. F., *Introduction to Logical Theory*, McGraw-Hill, London, John Wiley (١٩٩٠)

Strauss, R., *New York*, 1952, p. 145

Cohen, L. J., «De Semantic Forces Exalt», *OP. cit.*, p. 128

(٢٠)

أن (الأعراف ن) لا تشكل إمكانية استعمال هذه الوحدة الصرفية التركيبية أو مكوناتها لإسجار (المقاصد م. ش) التي لدى المتكلم في الحقيقة^(٢١).

تعتبر الأفعال الفرعية الثلاثة : الفعل الصوتي والفعل الصرفي التركيبي والفعل الدلالي - فيما يرى أرمستن - تجريدات فقط من الفعل التعبيري الذي هو ذاته تجريد من الفعل الكلامي الكلي . ولو لم ينطق المتكلم - وبصورة مقصودة - سلسلة من الأصوات تعمل طبقاً لأعراف لغة ما، فإنه يخفق بلا أدنى شك في أداء الفعل الصرفي التركيبي، ويعجز بالتالي عن أداء الفعل الدلالي، على أن هذا لا يحول دون القول بأنه قد أدى الفعل الصوتي؛ إذ أن الأصوات الكلامية phones يمكن أن توجد بصورة مستقلة، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، إذا أدى المتكلم الفعل الصرفي التركيبي، وأخفق شيء ما يتعلق بالمغزى والإشارة إلى الحد الذي يتغير معه تحديد ما هو المغزى المقصود أو ما هي الإشارة المقصودة، أو يتعذر تحديد ما المقصود بهما معاً، أو على الأقل ترتبك نحن المستمعون له وتأخذنا الحيرة فيما يتعلق بتحديد الفعل الدلالي الذي أداه المتكلم، فإن المتكلم في هذه الحالة يخفق في أداء الفعل الدلالي، دون أن يمنع هذا الإخفاق القول بأنه أنجز الفعل الصرفي التركيبي، ومع ذلك فإن الأفعال الدلالية لا يمكن أن توجد بصورة مستقلة. وطالما أن السجاع في المرحلة الدلالية يضمن الفعل التعبيري الناجح؛ فإن الفعل التعبيري لا يكون شيئاً أكثر من فعل تم تكوينه عن طريق الفعل الصوتي، والفعل الصرفي التركيبي والفعل الدلالي. وبما أن الفعل الدلالي يتضمن - كوظيفة للشروط التكوينية التركيبية لكل فعل - الفعل الصرفي التركيبي الذي يتضمن بدوره الفعل الصوتي، فلا يمكن أن يكون هناك شيء أو صدع بين الفعل الدلالي والفعل التعبيري، وبناء على ذلك، فإن الفعل الدلالي يكون تجريداً ومحضاً بطريقة لا تكون للفعل الصوتي أو الفعل الصرفي التركيبي^(٢٢).

ينتقل أرمستن من مستوى البحث في تحليل «وظيفة اللغة» أو «استعمال الجملة» كفعل قول شيء ما بالمعنى العادي التام للقول وهو الفعل التعبيري، إلى مستوى آخر يرى من الضروري أن يميز فيه بين ما يقوله المرء وبين الفعل الذي يؤديه «في قول ما يقول، وهو الفعل الغرضي Illocutionary act».

Forquese, L. W., OP. cit., P. 166

(٢١)

Ibid, P. 166

(٢٢)

٤. ٣: الأعمال الغرضية

إن ما تم بحثه حتى الآن يمكن أن يوضح بصورة تامة «ما الذي نقوله» عندما نلמד المنطوق «إنه على وشك أن يتجهم»؛ ومع ذلك، فليس يوضح على الإطلاق ما إذا كنا نطلق المنطوق نواحي فعل التعجير أم لا، والى عبارة أخرى، إنه قد يكون واضحاً ما أعنيه بالمنطوق «إنه على وشك أن يتجهم»، في حين لا يكون واضحاً ما إذا كان المنطوق مقصوداً على أنه تقرير أو تقدير، الخ. ومن ثم ذهب لوستن إلى أن أداء الفعل التعجيري هو بصفة عامة وعلى نحو مجرد أداء لفعل آخر يخلق عليه اسم الفعل الغرضي. ولتحديد الفعل الغرضي «يجب أن نحدد ما هي الطريقة التي نستعمل بها التعبير Locution».

هل نسأل أم نجيب على السؤال؟

هل نقدم معلومات، أم نؤكد، أم نحذر؟

هل نعلن عن رأي أم قصد؟

هل نتلقى بحكم قضائي؟

هل نضع تعديداً أم اتهاماً أم نقداً؟

هل نطابق أم نقدم وصفاً؟^(١٣)

وغير ذلك من الأسئلة شعبة؛ لأن لوستن لم يرد بهذا تقديم طائفة محدبة توجهها دليلاً من مثل هذه الأسئلة إلى تحديد الطريقة التي نستعمل بها التعبير أو الجملة نجد أنفسنا أمام التمييز الشهير في نظرية العمل الكلامي (النظرية الجملة) وهو التمييز بين نطق الجملة «بمعنى» meaning معين بطريقة واحدة بالمعنى، الذي يورده لوستن على أنه «المغزى والإشارة» (المعنى التعبيري)، وبين نطق الجملة بقوة force معينة (القوة الغرضية). ويعد هذا التمييز الموضوع الأساسي والمبحث الرئيسي لكتاب وكيف نصنع الأشياء بالكلمات، وليس الأمر كما ذهب بعض الباحثين إلى أن تمييز لوستن بين المنطوقات الأدائية والمنطوقات التقريرية هو الموضوع الأساسي لكتابه المذكور^(١٤).

يمكن توضيح التمييز بين نطق الجملة «بمعنى» معين ونطقها بقوة معينة عن طريق المثال

Austin, J. L. *How To Do Things With Words*, P. 90

(١٣)

Borgman, A., *The Philosophy of Language, Historical Foundations and Contemporary Issues*, (١٤)

Martinus Nijhoff, The Hague, 1974, P. 116

التالي الذي يقدمه سيرل؛ إن المنطق الجاد الحرفي^(٢٥) من قبل المتكلم المفرد لجملة وأما احترام فعله، يمكن أن يكون (ويمكن أن يكون لديه قوة إلزام) وهذا، وتوكيداً، وتهديداً وتحذيراً، وتقريراً عن قصد، وهلم جرا. ومع ذلك فإن الجملة غير غامضة؛ إذ إن لها معنى - ومعنى واحد فقط - حرفي، ولها مغزى واحد، والمنطق المختلف لها يمكن أن يمتلك نفس الإشارة. وبالتالي، فإن المنطوقات المختلفة للجملة ذات المعنى الحرفي - والتماثل المتاح للإشارة - يمكن أن تكون معاً تعبيرياً واحداً وواحداً فقط. ويمكن أن تكون هذه المنطوقات المختلفة للجملة نماذج تعبيرية مختلفة لنمط تعبيرى واحد. ولكن هذه المنطوقات ذاتها بنفس المعنى والإشارة يمكن أن تكون أي عدد من الأعمال غرضية مختلفة. ويمكن أن يكون لهذه المنطوقات قوى غرضية مختلفة، وذلك - على سبيل المثال - لأن المنطوق الواحد يمكن أن يكون (ويستطيع امتلاك قوة إلزام) وهذا في حين يكون الآخر توكيداً، بل يكون الثالث تهديداً، وهلم جرا. والمنطوقات التي تكون نماذج مختلفة لنوع الفعل التعبيري ذاته يمكن أن تكون نماذج لأنواع غرضية مختلفة^(٢٦).

من المربوب فيه أن نقدم قائمة كاملة بالقواعد التكوينية التي تشكل بنية الفعل الغرضي. غير أن هذه مهمة واسعة النطاق، وحسباً أن نقدم قائمة جرتية مترسم بقدر كاف التمييز العام الذي حاول أوستن أن يضعه بين الفعل التعبيري والفعل الغرضي:

١- إن الشرط الأول واضح إلى حد كبير ومماه أن المتكلم لكي يؤدي الفعل الغرضي يجب عليه أن يؤدي الفعل التعبيري؛ ومن المسلم به، بطبيعة الحال، أن أداء الفعل الغرضي هو بالضرورة أداء للفعل التعبيري، على سبيل المثال [فعل] التهنئة هو بالضرورة قول الماظ معينة^(٢٧).

٢- يميز أوستن بين معنى (meaning) الفعل التعبيري و«قوة» (force) الفعل الغرضي. وفي تقديمه الأولي لفكرة للفعل الغرضي يركز أوستن على الأمثلة التي يكون فيها معنى المنطوق (بالمعنى المحدد بالمغزى والإشارة) واضحاً غير ملبس. ولكن ما أطلق عليه أوستن اسم قوة المنطوق ليس واضحاً وليس غير ملبس، وكان متار جلد طويل بين كثير من الباحثين،

(٢٥) يقابل سيرل المنطوقات الجادة بفعل التمثيل، وتعلم اللغة، وإلقاء التمسك والتعرب أو المراد على المنطق، الخ، ويقابل المنطوقات «الحرفية» بالمنطوقات المجترية أو التهامية، الخ.

(٢٦) Searle, J. R., «Austin on Locutionary and Illocutionary Acts», OP cit., PP 142-143

(٢٧) Austin, J. L., How To Do Things With Words, P. 113

مما أوقع بعضهم في سوء فهم فلسفة أوستن من هذا الجانب، ليس هذا وحسب، بل دفع بعضهم الآخر - مثل كوهين - إلى إنكار فكرة القوة الغرضية.

لعل أفضل مثال يوضح هذا التقابل بين «المعنى التحري» و«القوة المرصية» هو ما يحتفظ به أوستن منذ بداية البحث ويستشهد به كلما اقتضى السياق؛ ربما يقول شخص ما «إنه على وشك أن يهجم»، فعلى الرغم من أنه واضح ما الذي يقوله المتكلم وما يعنيه، في حدود المفرد والإشارة، يدانته على وشك أن يهجم، فليس واضحاً ما إذا كان يعنيه كتخدير أو كمجرد نبوة واقعية. والشرط الضروري لكي يكون للمنطوق قوة معينة هو أن يقصد المتكلم امتلاك هذه القوة، وهو قصد يتميز عن قصده أن الأصوات التي يقدمها تعتبر كمنطوق للجملة «إنه على وشك أن يهجم». ولكن، هل يتميز قصد المتكلم امتلاك القوة الغرضية للمنطوق عن (القصد م. ش) عند المتكلم على النحو الذي أشرنا إليه؟ الجواب في حالة هذا المنطوق - والمنطوقات التي تماثله - بالإيجاب؛ لأننا قد خصصنا قصده بقول إن ما يقصده به «إنه على وشك أن يهجم» هو أن ثوراً ما ممياً هو - في الواقع - على وشك أن يهجم. بيد أن هذا التخصيص للقصد لا يخبرنا ما إذا كان المتكلم قد قصد بمنطوقه أن يحلر أي إنسان. ومع ذلك، يجب أن يقول «أنا أحذر» أنه على وشك أن يهجم، وهذا يعني أنه يجب عليه أن يوضح أنه قصد بمنطوقه التحذير وذلك بإضافة كلمة أو عبارة - وهي هنا السابقة الأدائية «أنا أحذر» - إلى المنطوق الذي يرتبط فيه المعنى بالتعبير عن هذا القصد. ويبدو أنه ملمح عام للأفعال الغرضية أن المرء يستطيع دائماً أن يوضح قصده المتعلق «بالقوة بهذه الطريقة». وأدرك أوستن هذا التلميح عندما أشار إلى أن الأفعال الغرضية يمكن استعمالها في المنطوقات الأدائية الواضحة مثل «إنني أراحتك أن...» يقول: «إن الأفعال verbs التي قمنا بتصنيفها... كأسماء للأفعال acts الغرضية يبدو أنها قريبة إلى حد ما من الأفعال verbs والأدائية الواضحة، لأننا نستطيع أن نقول «إنني أحذر» أن...» و«إنني أمرك أن...» كأفعال أدائية واضحة، إلا أن التحذير والأمر فعلاً غرضيان»^(٢٨). ومع ذلك، فهذا لا يؤخذ على أنه مضاد للزعم بأنه لشرط ضروري لأداء الفعل الغرضي أن يقصد المتكلم بمنطوقه امتلاك قوة معينة. ولكنه يظهر أن هذا القصد - في بعض الأحيان - يكون مضموراً في قصد المتكلم (م. ش)؛ إذ أن ما يقصده أحياناً من جهة القوة يكون متضمناً في ما يقصده (بالمفرد المصحح) من جهة المعنى^(٢٩).

Ibid, P 130

(٢٨)

Forquison, L. W., OP. cit, P 166

(٢٩)

٣- لكي ينجح الفعل الغرضي، فمن الضروري بالنسبة للمتكلم «التأكد من الفهم» secure uptake. والمنطوق «إنه على وشك أن يهجم» لن يكون أداء للفعل الغرضي لتحذير شخص ما بأن الثور على وشك أن يهجم ما لم يأخذ المستمع الذي وجه إليه المنطوق ليكون تحذيراً (٣٠). يقول أوستن: «ولا أستطيع أن أقول إنني حظرت المستمع ما لم يسمع ما أقول ويأخذه بمغرى معين. ويجب أن يتم إتجاز التأثير على المستمع لو شئت إجاز العمل الغرضي». وبصفة عامة، فإن التأثير يساوي إحداث فهم معنى التعبير وقوته. وهكذا فإن أداء الفعل الغرضي يستلزم «التأكد من الفهم» (٣١). وليس من الضروري أن يبالي المستمع بالتحذير فعلاً، لأنه ربما يظل غير مقتنع بأن الثور على وشك أن يهجم بالفعل. ولكن يجب عليه أن يدرك أن المتكلم قصد بمنطوقه أن يحلوه، ويجب عليه أن يدرك أن المنطوق قد نطق به على أنه تحذير (٣٢).

غير أن كوهين يعترض على هذا الشرط التكويني للفعل الغرضي، ويرى أنني لو كنت - وفقاً لنظرية أوستن - على جانب آخر بالنسبة لمزارع وقلت له «أنت على كومة قش مشتعلة»، ولم يسمع لأنه أصم، فإني قد أحضت في تحذيره. ولكن هناك صويتين خطيرتين تعترضان فكرة أوستن هنا:

أ. في بعض الأحيان نستعمل «يحذر» بمعنى قوي «سيكون من الصواب فيه القول - فيما يتعلق بالظروف المذكورة آنفاً - إنني حاولت تحذير المزارع وأحضت. بيد أن هاك أيضاً» بمعنى ضعيفاً آخر سيكون من الصحيح فيه على حد سواء القول - فيما يتعلق بنفس الظروف تماماً - إنني حظرت المزارع على الرغم من أنه لم يسمعني. وما هو مطلوب في المعنى الضعيف ليس أن منطوقني يجب أن يكون قد أنجز الفهم بالفعل، ولكن المطلوب - سواء أنجز هذا المهم بالفعل أم لا - أن منطوقني يمكن أن يكون متوقفاً أن يعمل كذلك. وهكذا فإن أول صعوبة تعترض نظرية أوستن هي أنها تتركنا بلا عنوان فيما يتعلق بمجموعة متنوعة ضخمة من أعمال الكلام التي توصف في أحوال كثيرة بهذا المعنى الضعيف، سواء كانت

(٣٠) قد يكون المتكلم مستمناً لذاته، بطيخة الحال. هب لتي أسير وحدي في حديقة وأرى مدهداً

وأقول «يرجى مدهداً» فإني قد وضعت - على نحو يمكن افتراضه - شكوكاً ولكنني «تأكدت من المهم» نفسي بصورة فارغة. وتثير المتطوعات الموجبة إلى ذات المرء مشكلات خاصة بالتوضيح، غير أنها

Ferguson, L. W., OP. cit., P. 169

ليست مدات صلة وثيقة بموضوعنا

Austin, J. L., How To Do Things With Words, PP. 115 - 126.

(٣١)

Ferguson, L. W., OP. cit., P. 169

هذه الأفعال تعظييرات وتحييات وتوصلات واعتذرات واعتراضات وتضرعات وتوصيات، أم كانت أي شيء آخر. ويتصل هذه الأفعال حقاً من خلال شبكة مصطلحات أوستن، ولو ترك أمر إنجاز لفهم مفتوحاً تماماً، فإن هذه الأفعال لن تكون أفعالاً تعبيرية أو غرضية أو تأثيرية.

ب. الصعوبة الثانية الخطيرة في هذا الجانب من ملحق أوستن هي أنه ليس من اليسر إدراك السبب في وجوب اعتقاد ضرورة «الفهم» لأداء بعض الأفعال الغرضية التي يسجلها أوستن في قائمة من قبيل «يقول، يقرر، يقيم، يشخص، يحسب، يحلل، يطالب، يميز، يعرف، يصوغ»، ويبدو أن هؤلاء جميعاً هم مهلكة بالفهم بأي معنى من معانيها. وحيث يجوز أن يكون الفهم وثيق الصلة بالموضوع، فإننا نستطيع أن نقول - بالمعنى القوي - أشياء من قبيل «لقد حاولت أن أحذر المزارع، ولكنني أنهكت لأنني كنت عاجزاً تماماً عن أن أسمعني»، ولكن إذا حاول الإنسان أن يحسب مجموع دينه ونسائه، فيجب أن تكون الخسارة والدهن لأسباب أخرى غير مجرد أن المستمع لم يسمح المنطوق^(٣٣).

والحقيقة، أنني أتفق مع «كوهين» فيما يتعلق بالصعوبة الثانية التي تواجه شرط «التأكد من الفهم» بالنسبة لبعض الأفعال الغرضية التي يذكرها أوستن، ولكن نص أوستن الذي أورده أنه أنفاً يرفض أداء الفعل الغرضي «بالمعنى الضعيف» الذي أشار إليه «كوهين»، إذ يقول أوستن: «ولا أستطيع أن أقول إنني خلعت المستمع ما لم يسمح ما أقول...»، زد على ذلك، أن هذا «المعنى الضعيف» يمثل فكرة «التواصل اللغوي»، إذ كيف يكون فعلاً كلامياً (من قبيل التحذير والتهديد والتوسل) بدون مستمع، بالإضافة إلى المعكلم؟

٤- ما انفك أوستن يذكر مراراً وتكراراً أن الأفعال الغرضية هي أفعال حرفية Conventional بصورة أساسية، فنراه يقول: «يجب أن نلاحظ أن الفعل الغرضي هو فعل حرفي، أي فعل مفعول وفقاً لمعريفه^(٣٤)». ويقول في موضع آخر «إننا نؤدي أيضاً الأفعال الغرضية مثل الإعلام، والأمر، والتحذير والتعهد، أي، المتطوعات التي لها قوة (حرفية) معينة^(٣٥)». إن الأعراف المستخدمة في الفعل الغرضي ليست - بوضوح - هي الأعراف

Cohen, L. J., «Speech Act», in Scheg, T. A., (ed): *Current Trends in Linguistics*, Vol: 12. (٣٣)
Mouton, The Hague, Paris, 1974, p. 179.

Lyons, J., *Semantics*, Vol. 2, Cambridge University Press, Cambridge, London, New York, Melbourne, 1977.

Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, p. 185

(٣٤)

Ibid, p. 108

(٣٥)

اللغوية المتعلقة بتكوين الفعل التعريفي، وبصورة واضحة تماماً فإن عدداً كبيراً من الأفعال العرضية (على سبيل المثال، يعد، يورث، يواهن) تستلزم من بين شروطها التكوينية أعرافاً من هذا النوع؛ أي الأعراف التي تحدد ممارسة الوعد، والرهان، وما شابه ذلك. وإذا كانت الإشارة إلى أن الأعراف المستخدمة في الأفعال العرضية ليست هي الأعراف اللغوية قد قضت على جانب ممكن للإرتباك، فإن سترأوسون يتبها إلى جانب آخر. يجب أن نصرف الإنتباه - كشيء لا صلة له بالموضوع - عن حقيقة أنه يمكن أن يقال ليكون مسألة حرف إن فعل التحدير، مثلاً، يسمى بصورة صحيحة بهذا الاسم. لأنه لو بقي هذا ليكون أساساً للقول بأن الأفعال العرضية أفعال حرفية، فإن أي فعل كائناً ما يكون قابلاً لأن يوصف سيكون فعلاً حرفياً^(٣٦). ويمكن إدراك صحة الخلاف على أن القوة العرضية مسألة حرف في عدد كبير من الحالات، لأن أنواعاً كثيرة جداً من المعاملة الإنسانية تتضمن كلاماً محكوماً ومكوناً عن طريق ما يمكن إدراكه بيسر على أنه أعراف رسمية بالإضافة إلى الأعراف التي تحكم معاني منطوقاتها. ومن ثم فإن حقيقة أن كلمة «مذنب» يلفظها رئيس المحلفين في المحكمة - في لحظة ملائمة - تكون منطوقه من حيث هو رفع الحكم [إلى المحكمة]؛ وكون هذا كذلك هو بقياً مسألة إجراءات حرفية في القانون. وبصورة مماثلة، فإنها لمسألة حرف لو قال الحكم المناسب لضرب الكرة «اتخرج» فإنه يؤدي بذلك فعل إخراج اللاعب، ولا يستطيع اللاعب أو المشاهد أن يصيح «اتخرج». وأمثلة الأفعال العرضية التي يصح فيها هذا يمكن أن توجد ليس فحسب في مجال الأعراف الاجتماعية ذات الهدف القانوني (مثل مراسم الزواج أو جلسات القانون ذاتها)، أو في فاعليات تحكمها مجموعة محددة من القواعد (مثل الكريكت والالعب على وجه العموم)، بل وأيضاً في علاقات أخرى كثيرة للحياة الإنسانية. ففعل التذم الذي يتم إنجازه عن طريق نطق الكلمات «هذا هو السيد فلان الفلاني» ربما يقال أنه فعل تم إنجازه وفقاً لعرف^(٣٧).

غير أن شرط القول بحرفية الأفعال العرضية قد واجه انتقادات كثيرة جاءت من سترأوسون وكوهين وغيرهما. فيذهب سترأوسون إلى أنه من الواضح أن هناك حالات - على الرغم من أن ظروف المنطوق لها علاقة دائماً بتحديد القوة العرضية للمنطوق - لا يعمل فيها المنطوق وفقاً «لعرف» معقول من أي نوع حيث يتم أداء الفعل العرضي، ما عدا الأعراف اللغوية التي تساعد

(٣٦) Strawson, P. F., *Logic - Linguistic Papers*, Methuen & Co. Ltd, London, 1971, P. 152

(٣٧) Ibid, PP. 153- 154. see also, Searle, J. H., (ed): *The Philosophy of Language*, Oxford University Press, 1972, P. 8

على تثبيت معنى المنطوق. فربما توجد حالات يكون فيها المنطق بكلمات «الجلد في أوربا رقيق جداً» للمتزلج هو منطق تحفيز، دون أن يكون حجة على وجود أي عرف قابل للتحديد على الإطلاق حتى يمكن أن يقال إن فعل المتكلم جاء وفقاً لهذا العرف. ويقدم سترأوسون مثالاً ثانياً، يمكن أن تصور بيسر ظروفاً سيكون فيها نطق الكلمات «لا تذهب» موصوفاً وصفاً صحيحاً ليس كطلب أو أمر، بل كتوسل. إنني لا أود أن أرفض أنه ربما توجد حالات عرفية أو إجراءات للتوسل: إذ يستطيع المرء، مثلاً، بينما هو راكع أن يرفع خراجه ويقول: «إنني أتوسل إليك». ولكنني أرفض أن فعل التوسل يمكن إنجازه فقط وفقاً لبعض هذه الأعراف. وما هو مثال ثالث يسوقه سترأوسون، في خلال المناقشة الفلسفية بشر المتكلم اعتراضاً على ما قاله المتكلم الذي سبقه بالقول. يقول محمد (أو يقترح) إن هذا (ع)، ويعترض أحمد بقوله إن هذا (م)، فمتطوق أحمد له قوة الاعتراض على تقرير (أو اقتراح) محمد أن هذا (ع). ولكن أين يوجد العرف الذي يشككه الاعتراض؟ ويستتج سترأوسون أن بعض الأفعال الغرضية عرفية، وبعضها الآخر ليس كذلك^(٣٨).

يذهب كوهين إلى أن بعض الأفعال التي يطلق عليها أوستن اسم الأفعال الغرضية تكون محتومة العرفية إلى حد بعيد أكثر من بعضها الأخرى ففعل التسمية، مثلاً، بمعنى تخصيص اسم لمولود - يتم تنظيمه في أحوال كثيرة جداً عن طريق أعراف رسمية. وعند تسمية الأطفال ربما يغمرون بالماء المقدس والشابانية. ولكن فعل التسمية - بمعنى ذكر اسم - لا يتم إنجازه بصورة عادية في مراسم. يقول كوهين: لقد سميت حتى الآن فلامسة كثيرين في كتابة هذا البحث، وتم هذا بدون جلبة أو شحار أو طقوس. و«تقديره البناء لعمل في منزل ربما يتم إعلانه بصورة خاصة، ويصبح لاحقاً بطريقة أخرى. ومن ناحية ثانية، فإن الإغفاءات أو الإدانات في مساحة القضاء ربما يملئها رئيس المحلفين في صحيفة عرفية، وربما يلبس القاضي الذي يحكم بالموت قلنسوة سوداء. بيد أن الأوصاف والإجابات والنتائج [أي الفعل: أصف، أجب، أمنتج] ليست منظمة هكذا بصورة عادية عن طريق أعراف ما وراء لغوية. والحقيقة أن النتائج ربما تكون منظمة عن طريق قوانين المنطق، ولكن هذه تكاد أن لا تكون مثل طقوس التسمية^(٣٩).

إذا كان أوستن يقول - في معرض مقارنته بين استعمال اللغة للوظيفة العرفية واستعمالها

Strawson, P. F., *Logic - Linguistic Papers*, PP. 153 - 154

(٣٨)

Cohen, L. J., *Speech Acts*, OP cit., PP. 179 - 180

(٣٩)

للموظيفة التأثيرية - إن «الكلام عن استعمال اللغة للبرهنة أو التحذير يبدو على وجه الدقة مثل الكلام عن استعمال اللغة للإقناع والتحريض والإقناع». ومع ذلك، فإن [الإستعمال] الأول - نظراً للتباين الحاد - ربما قيل ليكون «عرفياً»، بمعنى أنه، على الأقل، يمكن توضيحه عن طريق الصيغة الأدائية، ولا يمكن أن يكون [الإستعمال] الأخير كذلك. وبالتالي يمكن أن نقول «إنني أحاول أن أبرهن أن...» أو «إنني أحذرك أن...» ولكننا لا نستطيع أن نقول «أنا أقنعك بأن...» أو «إنني أرحبك»^(٤٠). نقول إذا كنا نسلم مع أوستن بصحة استعمال الصيغة الأدائية لتوضيح الفعل الغرضي في حين لا يمكن استعمالها في ما يتعلق بالفعل التأثيري، فإننا نضيق مع كوهين، من ناحية ثانية، على أن هذا لن يتنجو من مشكلة، لأن بعض الصيغ الأدائية يتم تنظيمها بشكل محكم عن طريق حرف ما وراء لغوي مثل «إنني أسمى هذا المسجد...»، في حين أن الصيغ الأخرى مثل «إنني أحذرك أن...» ليست كذلك^(٤١). ونظراً لصواب هذه الانتقادات يجدر بنا أن ننظر إلى شرط استغلال الأعراف بالإضافة إلى أعراف اللغة ذاتها لا من حيث هو شرط تكويني عام لأداء الأعمال الغرضية، وإنما بوصفه شرطاً من بين الشروط الضرورية لصف كبير وهام من الأعمال الغرضية.

على الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى هذه الشروط التكوينية للفعل الغرضي، فإن المتكلم لكي يؤدي الفعل الغرضي يجب عليه:

- ١- أداء الفعل التصيري (س).
- ٢- أن يقصد به (س) - في هذه الحالة - امتلاك القوة (ص).
- ٣- أن يتأكد من الفهم.
- ٤- استيفاء أعراف إضافية معينة تحدد ممارسة الفعل، في بعض الحالات.

يقدم أوستن طريقة أخرى لتمييز الأعمال الغرضية على الأعمال التصيرية بواسطة البحث في الحالات التي يكون فيها أحد الأفعال «ملائماً» في حين لا يكون الآخر كذلك. وما هي أربعة أنواع من المحالة infelicity على حد الفعل التصيري - الفعل الغرضي:

Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, P 103

(٤٠)

Cohen, L. J., «Speech Acts», *OP cit.*, P 180

(٤١)

١- غموض القوة:

في هذا النوع من الحالة، يكون التعبير الصريح متشابهاً لأن يستعمل في أداء أكثر من نوع واحد من الفعل القرضي. ولجعل القوة غير خاضعة، يلزم أن يقصد المتكلم بالفعل التحيري (س) استغلال القوة (س)، ومثال سكرل «إنتي أنتزم فعله» يمر عن هذه الفكرة بدقة. إذ أن ما يحثه المتكلم بمنطوقه قد يكون واضحاً بقدر كاف. أما ما يكون غامضاً فهو ما إذا كان يقصد به التهديد أو الوعد أو التوبة الخ. وربما لا تكون القوة المقصودة خاضعة لو تم بحث المنطوق في سياقها الاجتماعي. *Conversational context*، ينشأ هنا ليس بسوء فائدة (٤٧).

٢- إضفاء القوة:

قد يقصد المتكلم أداء فعل غرضي معين، ولكن نظراً لسبب ما ينبغي، الفعل فارغاً. على الرغم من حقيقة أن المتكلم قد قال شيئاً ما له معنى محدد، فيما الذي يؤدي إلى مثل هذه النتيجة؟ إن الأمثلة التي توصلت ذلك كما يلي: الحديث بلين ورفق أكثر مما ينبغي، أو الحديث بكلمات لا يفهمها المستمع (المعجز عن التأكد من الفهم)، وتوجيه الملاحظات إلى شخص غير ملائم، أو قول الكلام في وقت غير ملائم، أو في وضع غير ملائم، أو في سياق اجتماعي غير ملائم (المعجز عن استيفاء الشرط الرابع من الشروط التكوينية للفعل القرضي المذكورة آنفاً) (٤٨).

٣- الغموض التعبيري الصرفي التركيبي:

في هذا النوع من الحالة، القوة غير خاضعة، وتم التأكد من الفهم، وربما تفترض أن أية أعراف متعلقة بالفعل قد تم استغلالها كما ينبغي، ومن ثم ينجح الفعل القرضي. وعلى الرغم من ذلك، فإن المتكلم ربما قد أخطأ في تلفظ الكلمات أو أدى نطق الجملة لأداء خاطئ بطريقة أخرى، وفيما يتعلق بالنتيجة فإنه غير واضح بالنسبة إلى مستمعه وما الذي قاله بالضبط. على سبيل المثال، يصبح الرقيب المطلوب «بصورة خائضة يتطرق فهمها» في بعض المجتدين

Forson, L. W., *Op. cit.*, p 170

(٤٧)

Ibid., p 170

(٤٨)

الجلد في ميدان التدريب العسكري - سيكون واضحاً لهم جميعاً أنه أصدر أمراً، ولكن ما يكون غامضاً هو الشيء الذي أمرهم أن يفعلوه^(٤٤).

٤- النموذج التمييزي الدلالي:

أصدر الرقيب المدرب أمراً - قال - بوضوح تملأ - «ارفعه، يا جندي!» ولكن لمن أصدر الأمر؟، ويوجد عدة جنود حاضرين. وما الذي أمر بفعله؟ هل أمر، مثلاً، شخصاً ما أن يسترد عقب السيجارة، أو أن يرفع صندوق التعبئة؟ ما لم يتم إحرك (المقصود م ش) عند المتكلم، فإن ما يعنيه بمنطوقه لن يترك حتى لو تم إحرك القوة الغرضية المقصودة^(٤٥).

٤.٤. الأفعال التأثيرية

هناك مستوى ثالث من مستويات البحث في تحليل «وظيفة اللغة» عند أوستن، بالإضافة إلى أداء الفعل التمييزي «لقول» شيء ما والفعل الغرضي لأداء شيء ما «في» قول شيء معين، ربما يحدث المتكلم تأثيرات معينة على مشاعر وأفكار وسلوك المستمع كنتيجة لما يقول، على سبيل المثال، ربما يقنع شخصاً معيناً أن شيئاً ما حقيقة واقعة، لو بحث شخصاً معيناً لأداء شيء ما، وهكذا يفعل المرء شيئاً ما «عن طريق» القول. ويسمى أوستن هذا الفعل «بالفعل التأثيري» Perlocutionary act، ومن أمثلته: يخدع، يشجع، يخطب، يرحب، يضجك، يحضر، يكره، يصرف عن، يربك، يزجج، الخ^(٤٦). يحدد أوستن هذه الطرق الثلاثة لأداء الفعل بواسطة الأمثلة التالية:

أ. الفعل التمييزي:

١- لقد قال لي «صوب هنا».

٢- لقد قال لي «إنك لا تستطيع فعله».

Ibid, P 171

(٤٤)

Ibid, P 171

(٤٥)

Alston, W P, Philosophy of Language, P. 35

(٤٦)

ب. الفعل الغرضي :

- ١- لقد ألح علي (لوصاتي، أمرتي، ألح) أن أصوب هنا.
- ٢- لقد اعترض علي أختي له.

ج. الفعل التأكيدي :

- ١- أ. لقد جئني أن أوصوب هنا.
ب. لقد أقنعني. (لو أكرهني) بأن أصوب هنا.
- ٢- أ. لقد كبرحتني، لقد وبختني.
ب. لقد صدقني، لقد ضايقني.

وبصورة مماثلة، نستطيع أن نميز الفعل التعبيري ولقد قال إن . . . عن الفعل الغرضي ولقد برهن أن . . . والفعل التأكيدي ولقد أقنعني أن . . . (١٧). على أن كل هذه الطرق الثلاثة لأداء شيء ما يمكن أن تندمج في عملية واحدة. فربما يكون الفعل التعبيري «أنني متعب» - في مناسبة مناسبة - الفعل الغرضي لتحذيرك، وأيضاً الفعل التأكيدي لحثك على الانصراف (١٨).

يجدر بنا قبل أن نناقش اعتراضات سيرل على تمييز أوستن بين الفعول التعبيري والفعل الغرضي أن نورد بعض الملاحظات التي سجلها أوستن على هذه الأنواع الثلاثة من الفعل الكلامي. تدور الأولى منها حول «استعمال اللغة»، وتلفت الثانية النظر إلى التمييز بين «محاولة» أداء الفعل وبين «إنجازه» بالفعل. أما الثالثة فتبين أن الفعل الغرضي «يطلب أثراً» من نوع معين.

يلعب أوستن إلى أن محور اهتمامنا وهو أن تثبت بصورة جوهرية ويمكن من جديد للفعل الغرضي وتعارضه مع النوعين الآخرين من الأعمال. إذ توجد نزعة ثابتة في الفلسفة لحذف هذا الفعل [يقصد الغرضي] لصالح فعل أو آخر من الفعلين الآخرين. ومع ذلك فهو متميز عن كليهما. لقد أدركنا بالفعل كيف أن تعبيرات «المعنى» و«استعمال اللغة» يمكن أن تثير ضباباً يحول دون التمييز بين الفعل التعبيري والفعل الغرضي. ونلاحظ الآن أن الكلام عن

Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, PP. 101 - 102

(١٧)

Graham, K., *J. L. Austin, A Critique of Ordinary Language Philosophy*, P. 89

(١٨)

«استعمال اللغة» يمكن بصورة مماثلة أن يشير خيالياً بحول دون التمييز بين الفعل العرسي والفعل التأثري... . فالكلام عن استعمال اللغة للبرهة أو التحطير يبدو على وجه الدقة مثل الكلام عن استعمال اللغة للاقتناع والتحريض والإقناع. ومع ذلك، فإن الأول - نظراً للتباين الحاد - ربما قيل ليكون «حرفياً»، بمعنى أنه، على الأقل، يمكن توضيحه عن طريق «الصيغة الأدائية»، ولا يمكن أن يكون الأخير كذلك. وبالتالي يمكن أن نقول «إنني أطول أن أبرهن أن...» أو «إسي أحذر إن...»، ولكننا لا نستطيع القول «أنا أقنعك أن...» أو «إسي أرفعك»^(٤٩).

لم يقع في ظن أوستن أن تصنيفه الثلاثي: التعبير، الغرضي، التأثري، قد هالج موضع استعمال اللغة معالجة كاملة، وإنما أشار إلى أن تعبير «استعمال اللغة» يمكن أن يغطي مسائل أخرى مختلفة عن تلك المسائل اختلافاً مبنياً؛ «دعنا نكون واضحين تماماً في أن تعبير «استعمال اللغة» يمكن أن يغطي مسائل أخرى مختلفة بعيداً عن الأفعال الغرضية والأفعال التأثرية. على سبيل المثال، قد نتكلم عن استعمال اللغة «من أجل» شيء ما، مثل استعمال اللغة «من أجل الهزل»^(٥٠). ويمكن أن تستعمل اللغة أيضاً للتلميح والتفاخر، أو للتعبير عن مشاعرنا كما هو الحال في القسم. «يوجد تلميح (استعمالات أخرى غير حرفية للغة)، وهزل (استعمالات أخرى غير جادة)، وقسم وتباهي... . وتستطيع أن تقول «في قول من كنت أنت أهنأ» (الصح...، أصبر عن مشاعري، الخ)^(٥١).

لم يفت أوستن أن يلفت انتباهنا إلى ضرورة التمييز بين «محاولة أداء الفعل و«إنجاز» الفعل حقاً. إذ أن جميع الأفعال الثلاثة عندنا تستلزم جوازاً كونها عرضة للأمراض التي تتركها جميع الأفعال. ويجب أن نكون - منهجياً - على استعداد للتمييز بين «فعل أداء من»^(٥٢)، أعني، إنجاز من و«فعل محاولة أداء من»، على سبيل المثال، يجب أن نميز بين التحطير وبين محاولة التحطير، ويجب توقع المخالفات هنا^(٥٣). ويجدير بنا أن نشير إلى أنه إذا كان الفعل الغرضي فعلاً حرفياً، فإن الفعل التأثري ليس كذلك. وعلى حين يعتبر أداء الفعل التأثري إنجازاً لتأثيرات ونتائج معينة، نجد أن الفعل الغرضي يرتبط بالتأثيرات بطريقة تختلف عن الفعل

Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, P. 103

(٤٩)

Ibid, P 104

(٥٠)

Ibid, P 121

(٥١)

Ibid, P 105

(٥٢)

التأثيري. إذ بالإضافة إلى الخصيصة «التأكد من الفهم» التي ناقشناها، فإن للفعل العرضي يتطلب أولاً طريقة معينة كشيء متميز عن إحداثيات النتائج؛ بمعنى إحداثيات أشباه في الواقع بالطريقة المألوفة، أحياناً، تغيرات في المجزئ الطبيعي للمحادثات. وبالتالي فإن الفعل «إني أسمى هذا المسجد عمرو بن الخطاب» له أثر تسمية المسجد. إلا إذا حدثت أفعال ثالية معينة من قبيل الإشارة إليه على أنه مسجد «أبو بكر الصديق» ستكون بعينة عن النظام^(٥٣).

٤. ٥. نقد سيرل لتمييز أوستن بين الفعل التعبيري والفعل الغرضي، ورد فوجوسون عليه

٤. ٥. ١. هل بعض الأفعال التعبيرية أفعال غرضية؟

تعرض تيميز أوستن للأفعال التعبيرية بين الأفعال الغرضية إلى انتقادات كثيرة، غير أن الذي يهيمن منها بصورة أساسية هو نقد سيرل وذلك لما ينطوي عليه من سوء فهم أو تشويه - على حد تعبير فوجوسون - لمذهب أوستن. ففي محاولة من سيرل لسبر غور فكرة أوستن عن الفعل الغرضي وجد أن فكرته المناظرة عن الفعل التعبيري غير مفيدة إلى حد بعيد، واضطر إلى أن يتخذ تمييزاً مختلفاً تماماً بين الأفعال الغرضية والأفعال القضية Propositional acts، فكيف توصل سيرل إلى زعمه السابق؟ يبدأ سيرل بتقديم اعتراض أولي على تمييز أوستن بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية فماده أنه لا يمكن أن يكون تمييزاً عاماً تماماً، بمعنى فصل صنفين من الأفعال ينتج أي منهما أن يتداخل مع الآخر، لأن معنى بعض الجمل على الأقل - فيما يرى أوستن - يحدد القوة الغرضية (واحدة على الأقل) لتلك الجملة. وبالتالي، إذا كانت الجملة «أنا أحترم فعلة» يمكن التلطف بها تلقائياً بمعنىاً بمتابغة الحرفي في أي حدد من الأفعال الغرضية. فماداً عن الجملة «أنا أحد بذلك أنتي أحترم فعلة؟» إن نطقها الجاد والحرفي يجب أن يكون وهداً، وربما يكون أفعالاً غرضية أخرى أيضاً. بيد أنه يجب أن يكون وهداً على الأقل، يعني: فعلاً غرضياً من نمط شخص. ويحدد معنى الجملة القوة الغرضية لمنطوقاتها، وبهذا المعنى فإن المنطوقات الجادة للجملة بهذا المعنى الحرفي سوف تملك هذه القوة المعينة. ووصف الفعل على أنه فعل تعبيرى تم إنجازه بنجاح لأنه يتضمن

Ibid, P 116; see also, Cohen, L. J., «Speech Acts», OP cit P 176

معنى الجملة هو حتماً وصف للفعل الغرضي، طالما أن الفعل الغرضي للمعنى تم تحديده بواسطة هذا المعنى، وهو الفعل ذاته تماماً. إن نطق الجملة بمعنى معين - فيما يخبرنا أوستن - أداء لعمل تعبيرى معين، ونطق الجملة بقوة معينة هو أداء لفعل غرضي معين؛ ولكن حيث أن القوة المعينة هي جزء من المعنى، وحيث أن المعنى يحدد بصورة فريدة قوة معينة، فلا يوجد معانٍ مختلفان، بل اسمان مختلفان لفعل واحد بعينه^(٥٤).

يعترف سيرل صراحة أن «مفهوم» المنطوق بمعنى معين (أي مفهوم العمل التعبيري) هو حتماً مفهوم مختلف عن مفهوم المنطوق بقوة معينة (أي مفهوم الفعل الغرضي). ولكن هناك حالات كثيرة من الجمل يحدد «المعنى» فيها «القوة» الغرضية لأي منطوق حرفي جاد ناجع. ومن ثم سيتضمن «صنف» الأفعال الغرضية أعضاء من «صنف» الأفعال التعبيرية. والمفاهيم المختلفة بيد أنها تشير إلى أصناف متداخلة. وفيما يتعلق بحالات من قبيل الاستعمال الأدالي للأفعال verbs الغرضية ستكون محاولة فصل المعنى التعبيري عن القوة الغرضية مثل فصل الرجال غير المتزوجين عن العزاب^(٥٥). يمكننا يستنتج سيرل نتيجة أولية مفادها أن التمييز التعبيري / الغرضي ليس تمييزاً عاماً تماماً، لأن بعض الأفعال التعبيرية أفعال غرضية. والسؤال الآن: لماذا اعتبر سيرل هذه مسألة صعبة؟

لقد أدرك أوستن - على الرغم من كل شيء - أن ليست كل المنطوقات غامضة من جهة القوة. ولاحظ أكثر من مرة أن تصنيفات الفعل هي - على حد سواء - تجريدات فحسب من الفعل الكلامي الكلي. وحقيقة - إن كانت حفيظة - أن «المعنى» يحدد القوة أحياناً لا يبدوا أنها تشكل بذاتها اعتراضاً على تصنيف أوستن. ومهما يكن من أمر، فهل الزعم بأن المفهومين يشيران إلى صنفين متداخلين أو متطابقين تطلباً جريئاً زعم صحيح؟ إن التمييز بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية - كما فهمه أوستن - هو تمييز بين فعل قول شيء ما، وبين فعل يؤديه المتكلم في قول ما ينطق به. والطريقة الفعالة لتجنب الالتباس إلى هذا التمييز هي تقديم الأمثلة التي يظهر الاختلاف فيها بين «المعنى» و«القوة» تعارضاً بين الفعل التعبيري والعمل الغرضي. وهذا التعارض يتضح كأحسن ما يكون الواضح في الحالات التي تكون فيها الجملة المنطوقة غامضة من جهة القوة. ومع ذلك، فحتى عندما لا يجيء «المعنى» والقوة «على انفراد» هكذا،

Searle, J. R., «Austin's Locutionary and Illocutionary Acts», *OP. cit.*, P. 143

(٥٤)

Ibid., P. 144

(٥٥)

فإن التمييز بين الفعلين الكلاميين يمكن أن يظل قائماً. لأنه حتى لو أن هناك حالات يحدد المعنى فيها القوة تحديداً تاماً، فليس الأمر سواء بالنسبة للقوة. ويستطيع المرء أن يحدد المعنى في القول بصورة خلت معنى «أنا أعد أن أفعله» على أنه فعل فرعي متضمن في أداء الفعل الكلامي الكلي بدون لفت الانتباه إلى حقيقة أن قول هذه الكلمات «في ظروف مناسبة» يعتبر أداء لفعل الوعد بأداء الشيء كائناً ما يكون. وبناء عليه، فعلى الرغم من أنه صحيح أنه في حالات عديدة يكون التمييز تمييزاً على مستوى التجريد فقط. وأن أوستن يقول «إن أداء الفعل التعبيري هو بصفة عامة وعلى نحو تجريدي أيضاً أداء للفعل الغرضي» - نقول على الرغم من هذا فإن عمومية التمييز لن تتأثر. وسيفتقر التمييز إلى العمومية فقط لو فُيِّر بحيث لا يكون شيئاً أقل - لو أكثر - من التمييز بين «معنى» المنطوق و«قوته». ومناقشة سيرل للتمييز يوحى بأنه يميل إلى تفسيره بهذه الطريقة. بيد أن هذا تحريف بالتأكيد لنظريات أوستن^(٥٦).

إن تمييز الأنواع المختلفة للفعل الغرضي ضمن الفعل الكلامي يتم عن طريق مجموعة مختلفة من الشروط أو القواعد التكوينية أو التركيبية. ولكي نبين أن التمييز بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية تمييز علم تاماً يكفي أن نشير إلى أن الشروط التكوينية لأداء الفعل الغرضي - مع أنها تتضمن الشروط التكوينية للفعل التعبيري المتناظر معه - تتضمن شروطاً أخرى أيضاً. وهذا مشابه للطريقة التي تتضمن فيها الشروط التكوينية لأداء الفعل الصرفي التركيبي، على سبيل المثال، شروط الفعل الصوتي المتناظر له: وكل فعل صرفي تركيبى هو فعل صوتي، والعكس غير صحيح^(٥٧).

يرى سيرل أن ثمة طريقة يسيرة - بيد أنها غير ناجحة في النهاية - للخروج من المأزق الذي حاول إثبات وجوده في تمييز أوستن بين الفعل التعبيري والفعل الغرضي. فلما هو لصوى تلك الطريقة؟ لقد حدد أوستن الفعل التعبيري على أنه نطق ألفاظ معينة بمغزى وإشارة محددين. ويحدد المتنبه للتعريف أن اعتراض سيرل السابق لن يكون صحيحاً. لأنه حتى في حالات مثل المنطوق «إني أمرك بذلك» لا يزال يوجد تمييز بين نطق الجملة بمغزى وإشارة محددين (الفعل التعبيري) وبين النجاح بالفعل في محاولة أداء الفعل الغرضي أداء ناجحاً. على سبيل المثال، ربما أنطق بجملة لشخص لا يسمعي، وبالتالي لن أنجح في أداء

Forrest, L. W., *Op. cit.*, pp. 172 - 173

Ibid., p. 173

(٥٦)

(٥٧)

الفعل الغرضي لأن أمره على الرغم من أنني قمت بإداء الفعل التعبيري طالما أنني نطقت الجملة بمعناها العادي (وإني لأعجز عن التأكيد من «الفهم الغرضي» على حد تعبير أوستن في هذه الحالات). لو لمأخذ مثلاً مختلفاً، ربما لا أكون في وضع يتيح لي أن أصدر أوامراً إليه، لو أنه جنرال وأنا جندي (وسيكون «الأمر» هكذا، من ناحية ثانية، «غير ملائم» على حد تعبير أوستن). وكذلك يحاول المرء أن يثبت أن تمييز أوستن بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية لا يزال سليماً حتى فيما يتعلق بالحالات التي تتضمن الاستعمال الأدائي للأفعال الغرضية، وأنه تميز بين المنطوق البسيط ذي المعنى وبين الفعل الغرضي الكامل الذي تم إنجازه بنجاح^(٥٨).

على أن هذا الرد الذي يسوقه سيرل على اعتراضه السابق غير ناجح لسببين - فيما يقول:

أولاً: إنه يوجز التمييز التعبيري/الغرضي ويحيله إلى تميز بين المحاولة والنجاح في أداء الفعل الغرضي. وطالما أن شروط النجاح لأداء الفعل - فيما عدا الشروط العامة لأي نوع من التواصل اللغوي - هي دالة المعنى في الجملة، فإن نطق هذه الجملة بصورة جادة بمعناها الحرفي سيكون زحماً بأداء الفعل الغرضي الخاص بإصدار أمر. والتمييز الوحيد الباقي لهذه الجملة هو التمييز بين هذا الجزء من محاولة أداء الفعل الغرضي والذي يكمن في نطق الجملة نطقاً جاداً بمعناها الحرفي وبين النجاح بالفعل في أداء الفعل الغرضي. وأنه لتمييز شائق بقدر أقل بكثير من التمييز الأصلي بين الفعل التعبيري والفعل الغرضي.

ثانياً: حتى لو وافقنا على هذه الطريقة حتى نهايتها، فإنها تركنا الآن مع تصنيفين مختلفين تماماً، نظراً لأن التمييز بين هذا الجزء من المحاولة وبين النجاح بالفعل في أداء الفعل الغرضي هو تمييز مختلف عن التمييز «الأصلي» بين المنطوق بمعنى معين والمنطوق بقوة غرضية معينة^(٥٩). ثم يكشف سيرل نتيجة اعتراضه الأولي على نظرية أوستن وهي أننا نجد تمييزين مختلفين تماماً يحتاجان تحت عباءة التمييز التعبيري/الغرضي. التمييز الأول بين «معنى» المنطوق و«قوته»، وهو تمييز شائق ولكنه ليس هاماً تماماً (بمعنى فصل نوعين من الأفعال لا يمكن لأحدهما أن يتداخل مع الآخر). والتمييز الثاني ليس شائقاً كذلك ولكنه تمييز عام بين جزء معين من محاولة أداء الفعل الغرضي وبين النجاح في أداء هذا الفعل^(٦٠).

Searle, J. R., «Locutionary and Illocutionary Acts», Op. cit., P. 145

Ibid, P. 145

Ibid, P. 146

(٥٨)

(٥٩)

(٦٠)

غير أن قوة الاعتراض سيرل - فيما يرى فروجوسون - إن هي إلا قوة بلاغية فقط، لأن الشروط التكوينية أو التركيبية لأداء أي فعل ربما تسمى «شروط النجاح» لهذا الفعل. فتحديد ما يشكل الهزيمة الساحقة في الشرط نجح هو تحديد شروط مثل هذه، ولو استوفينا المرء، سينجح في مرحلة المصمم. وشبهه بذلك، أن الشروط التكوينية للفعل هي شروط للأداء الناجح لهذا الفعل الكلامي. والحديث عن المنطوق حتى هذه النقطة هو حديث عنه بمعنى معين. ولو يفى المنطوق بشروط أخرى غير هذه أيضاً فإنه يشكل أداء الفعل الغرضي المعين. والحديث عن المنطوق حتى هذه النقطة هو حديث عن المنطوق بقوة معينة. على أن هذه الشروط الإضافية تضمن الشرط القائل بأن المتكلم يجب أن يتأكد من الفهم. فما يقصده المتكلم على أنه رجاء - على سبيل المثال - يجب أن يفهم المستمع إليه كذلك. ولكن، إذا كان للمنطوق حقاً قوة للرجاء يتوقف على نجاح الفعل الغرضي، إذن، فمعنى الجملة المنطوقة نطقاً جاداً لا يمكن أن يقال لتحديد قوة المنطوق تماماً، وإنما يمكن أن يحدد إمكانية قوته تحديداً تاماً. وبناء على ذلك، فإن التمييز بين (جزء معين من) محاولة أداء الفعل الغرضي وبين النجاح بالفعل في إنجازه يتطابق مع التمييز بين المنطوق بمعنى معين والمنطوق بقوة معينة. وإذا كانا متطابقين، فإن التمييز الأول لا يمكن أن يكون شافهاً وقيماً أقل ولا عاماً إلى حد بعيد من التمييز الأخير. إن التمييز بين المعنى والقوة - أي بين معنى المنطوق وقوته - ربما يكون عاماً حقاً بدرجة أقل من التمييز بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية. بيد أن هذا تمييزاً مختلفاً استعمله أوستن لجذب الانتباه إلى نوعين من الفعل^(٦١).

٦.٥.٤. هل كل الأفعال التعبيرية لها غرضية؟

ويفضي سيرل في محاولة تثبيت الاختراع بعدم وجود تمييز عام بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية، فنتقل إلى خطوة أخرى أبعد من الأولى ليرى من خلالها أنه لا يوجد تمييز على الإطلاق من النوع الذي يقصده أوستن. ويمثل فكرة الفعل الدلالي عند أوستن حبر الزاوية في هجرم سيرل هذه المرة. عندما يقابل أوستن بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية يقدم الأمثلة التالية للتقابل:

- فعل تعبيرية: لقد قال لي «محبوبك هذا».

Forster, L. W., «Locutionary and Illocutionary Acts», OP. cit, P. 174

(٦١)

- فعل غرضي: لقد ألق جلتي (أوصاتي، أمرني، الخ) أن أصوب هنا.
- فعل تعبري: لقد قال لي «إنك لا تستطيع فعله».
- فعل غرضي: لقد اعترض على أداتي له^(٦٢).

وبلاحظ أن أوستن يستعمل هنا شكل التنصيص المباشر لتحين هوية الأفعال التعبيرية، وشكل التنصيص غير المباشر لتحين هوية الأفعال الغرضية. فالجملة التي تعين هوية الفعل التعبيري تطوي على علامات تنصيص «»، والجملة التي تعين هوية الفعل الغرضي لا تطوي على هذه العلامات. ولكن عندما يناقش أوستن البنية الداخلية للأفعال التعبيرية، وذلك في موضع آخر من كتابه وكيف نصنع الأشياء بالكلمات، نراه يميز داخل الفعل التعبيري بين الفعل الصرفي التركيبي والفعل الدلالي، وهو هنا يعين هوية الفعل الصرفي التركيبي عن طريق التنصيص المباشر ويعين هوية الفعل الدلالي بالتنصيص غير المباشر:

- (لقد قال «إنني سأكون هناك») فعل صرفي تركيب.
- (لقد قال إنه سيكون هناك) فعل دلالي.
- (لقد قال «أخرج») فعل صرفي تركيب.
- (لقد أخبرني أن أخرج) فعل دلالي.
- (لقد قال «أهو في أكسفورد أم كمبردج») فعل صرفي تركيب.
- (لقد سألتني عما إذا كان في أكسفورد أم كمبردج) فعل دلالي^(٦٣).

ويبدو التعارض لأول وهلة فيما يتعلق بتحديد هوية الفعل التعبيري في صفحة معينة عن طريق استعمال شكل التنصيص المباشر مقابل بين وبين الفعل الغرضي الذي تم تحديد هويته باستعمال التنصيص غير المباشر. وبعد ذلك في صفحة أخرى يحدد هوية الفعل الدلالي في الفعل التعبيري عن طريق استعمال التنصيص غير المباشر، معارضاً بين وبين جزء آخر من الفعل التعبيري، أهني، الفعل الصرفي التركيبي، ويحدد هويته عن طريق استعمال التنصيص المباشر. ولكن، كما أدرك أوستن، لا يوجد تعارض وبالفعل؛ لأنه طالما أن الفعل التعبيري يحدد على أنه نطق جملة بسخرى وإشارة معنيين (المعنى)، فإن السخرى والإشارة سوف يحددان صورة كلامية غير مباشرة ملائمة لتقرير الفعل التعبيري. على سبيل المثال - لو كانت الجملة في صيغة طلبية - تحتم طريقة الصيغة الطلبية أن صورة علامات التنصيص غير

Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, pp. 101 - 102

(٦٢)

Ibid, P 95

(٦٣)

المباشرة سوف تكون (لقد أخبرني بـ...)، أو لو كانت الجملة في الصيغة الاستعجالية، فإنها ستكون (لقد سألتني عما إذا كان). ويقدم أوستن المثالين بدقة. ولكن، لاحظ الآن الصعوبة الشديدة المتعلقة بالصورة غير المباشرة: تنطوي عبارات الأفعال في التقريرات عن الأفعال الدلالية - بصورة ثابتة على أفعال *verbs* غرضية. إنها خطأ لأفعال غرضية عامة جداً، بيد أنها غرضية برغم ذلك. فعمل «أخبرني أن...»، ليست الصيغة وأخبرني أن... تعطى التصنيف العام جداً للقوى الغرضية، التي يتضمن هذه القوى الغرضية المحددة مثل وأمرني بـ...، رجائي أن...، أتح علي أن...، نصحتني بـ...؟ إن الأفعال *verbs* في أمثلة أوستن عن التقريرات الكلامية غير المباشرة عن الأفعال الدلالية هي بأسرها أفعال غرضية من نوع عام جداً. إنها تشترك في علاقة مع الأفعال التي يقدمها في تقريراته عن الأفعال الغرضية كالجنس بالنسبة إلى النوع. ويختصر، فلما تكشف عند الفحص الدقيق في تمييز الأفعال الدلالية أن أوستن ميزها بشكل مهمل على أنها أفعال غرضية. وعلاوة على ذلك، لا توجد طريقة لتفهم تقرير كلامي غير مباشر عن الأفعال الدلالية (التي تم إنجازها بنطق جملة تامة) التي لا تحول التقرير إلى تقرير عن الفعل الغرضي، فلم هذا؟^(٦١)

لاحظنا من قبل أن التمييز الأصلي بين الفعل التعبيري والفعل الغرضي تم وضعه على أحسن وجه ليفسر هذه الحالات حيث يكون معنى الجملة قوة محايدة، أي، حيث لا يصلح المنطوق العرقي للجملة لتمييز قوة غرضية معينة. ولكن الآن سوف يأخذنا البحث الإضافي عنوة إلى النتيجة التالية: لا توجد جملة محايدة تماماً، فكل جملة لها قوة غرضية ممكنة - إذا كانت فقط من نوع واضح - مؤسمة على معناها. على سبيل المثال، حتى البدائي إلى أبعد الحدود من الفصائل النحوية *grammatical categories* للجملة الإخبارية *indicative* والاستفهامية *interrogative* والطلبية (بالأمر والنهي) *imperative* تنطوي بالفعل على تعديلات للقوى الغرضية. أو لنضع المسألة على نحو أقل حداً: لا توجد - في الوصف الذي قدمه لنا أوستن - حتى الآن للأفعال التعبيرية بوصفها مقابلة للأفعال الغرضية - (في نطق جملة تامة) أفعال دلالية على أنها أفعال مقابلة للأفعال الغرضية على الإطلاق. وتوجد حقاً أفعال صوتية لنطي أصوات معينة. وأفعال صهرية تركيبية لتطق ألفاظ أو كلمات معينة (وجمل)، وأفعال غرضية من قبيل طرح الأسئلة، وإصدار الأوامر، ولكن لا يبدو أنه توجد أو يمكن أن توجد أفعال لاستعمال هذه الألفاظ في جمل بمقتضى وإشارة، التي لا تكون بالفعل أفعالاً

Searle, J. R., «Aristotle on Locutionary and Illocutionary Acts», *OP. cit.*, P. 148

غرضية (مزعومة على الأقل) (٦٥).

إذا كان سيرل قد استتج من قبل - كما أوضحنا - أن «بعض» الأعضاء في فئة الأفعال التعبيرية هم أعضاء في فئة الأفعال الغرضية، فإنه يستتج الآن أن «كل» الأعضاء في فئة الأفعال التعبيرية هم أعضاء في فئة الأفعال الغرضية، لأن كل فعل دلالي - ومن ثم كل فعل تعبيرى - هو فعل غرضى. إن مفهوم الفعل التعبيري يختلف حقاً عن مفهوم الفعل الغرضى، تماماً مثلما يختلف مفهوم التبرير (٦٦) والكلب، لكن هذا الاختلاف المفهومي Conceptual ليس كافياً لإثبات التمييز بين ذات منفصلة لأنه مثلما أن كل تبرير كلب، فكذلك كل فعل تعبيرى هو فعل غرضى. وطالما أن الفعل الدلالي يستلزم نطق جملة بمعنى معين وتنطوي الجملة - بصورة ثابتة كجزء من معناها - على مؤشر معين للقوة الغرضية الممكنة، فلا يكون نطق الجملة بمعناها قوة كاملة تماماً. وكل منطوق حرفى جاد ينطوي على بعض المؤشرات للقوة كجزء من المعنى، وهذا يعني أن كل فعل دلالي هو فعل غرضى. وهكذا لو شكّل التمييز - كما يجب أن يكون في ظني - على أنه تمييز بين فئتين من الأفعال تمتنع كل فئة منهما أن تتداخل مع الأخرى، فإنه ينهار (٦٧).

على الرغم من أن سيرل يسلم بوجود تمييز بين المعنى الحرفى للجملة وبين القوة المقصودة بنطقها (كما يوضحه مثال «إني أحترم فعله»)، فإنه يراه حالة خاصة فقط للتمييز بين المعنى الحرفى والمعنى المقصود - أي بين ما نعبه الجملة وما يعنيه المتكلم بنطقها - وليس له صلة خاصة وثيقة بالنظرية العامة للقوى الغرضية، لأن القوة الغرضية المقصودة لا تزيد على أن تكون جانباً من الجوانب (والمغزى والإشارة من الجوانب الأخرى) التي ربما يتجاوز فيها المعنى المقصود عند المتكلم معنى الجملة الحرفى (٦٨).

إذا كان تصنيف أوستن يتضمن الأنواع التالية للعمل:

| | |
|----------------|-----------------------|
| الفعل التعبيري | الفعل الصوتي |
| | الفعل الصرفي التركيبي |
| | الفعل الدلالي |
| | الفعل الغرضي |

Ibid, P 148

(٦٥)

(٦٦) كلب صيد صغير من كلاب الصيد

Ibid, P 149

(٦٧)

Ibid, P 149

(٦٨)

فإن سيرل قد حلل البرهنة على حلف الفعل الدلالي كما تم تمييزه بصورة أصيلة على أنه مميز للفعل التصوري، وبالتالي يبقى لدينا:

الفعل الصوتي.

الفعل الصرفي التركيبي.

الفعل الغرضي (٦٩).

يبدو أن ضرورة استعمال الأفعال الغرضية في تقريرات مباشرة عن الأفعال الدلالية توحى بأن التقرير عن الفعل الدلالي هو تقرير عن الفعل الغرضي «العام جداً»، وأنه لفقدان للروية - فيما يرى فورجوسون - أن نستتج من هذا الجانب عدم وجود أفعال دلالية، أو أن التمييز بين الأفعال التصورية والأفعال الغرضية هو تمييز غير واضح. ويحاول فورجوسون بيان أن الوظيفة الناتجة لاستعمال النص المنقول مباشرة لتقرير الأفعال الصرفية التركيبية والأفعال التصورية، واستعمال النص غير المباشر لتقرير الأفعال الدلالية والأفعال الغرضية قد أصلت سيرل حتى وقع في ظنه أن الأفعال الدلالية والأفعال التصورية ليست بذات وجود. فما هي حجته في ذلك؟

إنه الأساسي المقياسي لاستعمال صيغة النص المنقول مباشرة للتقرير - في تعارض مع التقرير في صيغة النص المنقول بصورة غير مباشرة - هو التسليم بأن المقرر يظهر أنه لم يتعهد بنفسه الإخبار فيما يتعلق بالقول الأصلي للمتكلم. والطريقة التي يمكن بها تجنب هذا التعهد هي تقرير الكلمات التي خلقها المتكلم الأصلي بالفعل بدون تقديم أي تبين لأي معنى إضافي قد يملكه منطوق هذه الكلمات أو ربما يقصد المتكلم - أن يملكه بمنطوقه. ويستعمل أوستن النص المنقول مباشرة لتقرير الأفعال الصرفية التركيبية لأنه يود أن يركز على هذا الجانب من منطوق المتكلم الذي يكون فيه المعنى كلاً للتحديد، وليس محدداً. وحقيقة، فإننا نستعمل في حالات كثيرة هذه الصيغة للتقرير في الحديث اليومي عندما لا نكون على يقين من المعنى و(أو) الإشارة الخاصة بقول المتكلم. إننا نحدد تعهدنا بتقرير الوحدة الصرفية التركيبية عنه فقط. وعلى العكس، في تقرير النص غير المباشر يتعهد المقرر أنه قد فهم إلى حد بعيد الزعم المتعلق بالمنطوق الذي تم تقريره وذلك بتقديم إيضاحات للمعزى والإشارة. ومن ناحية ثانية، قد يكون على استعداد

لأن تظهر في تقريرنا ما قاله المتكلم بما فيه المغزى والإشارة، ولكن ربما لا نرغب في التورط في أي إيضاح محدد لقوة المنطوق المتكلم الأصلي. يجوز أن نستعمل في هذه الحالات - بصورة طييعية - النص المنقول مباشرة كوسيلة لتقرير منطوق المتكلم ونرجى النص المنقول بصورة غير مباشرة لتلك الحالات التي لا تكون فيها على استعداد لأن نرط في إيضاح قوة منطوق المتكلم^(٧٠).

وسواء كنا - باستعمال هذه الوسائل اللغوية - نقابل الأفعال الصرفية التركيبية بالأفعال الدلالية أو نقابل الأفعال التعبيرية بالأفعال الغرضية، فإننا سنكون واضحين بصورة عامة - في سياق الحديث - عن طريق اختيارنا للأفعال verbs في تقريراتنا للنص المنقول مباشرة. ونتيجة لذلك، فإن الاختلاف في استعمال هذه الصيغ هو برمتها اختلاف في التركيز، الاختلاف الذي سيتضح بشكل عادي داخل السياق الذي يوضح فيه التقرير. ومن ثم فإدراك أن المنطوق ربما يكون له معنى وجدير بالتقرير حتى إذا كانت القوة المقصودة خامضة (أو حتى إذا أسحق الفعل الغرضي المقصود تماماً) - نقول إن إدراك هذا يقدم الأساس لاستعمال النص المنقول مباشرة لتقرير الأفعال التعبيرية، تماماً كما أن إدراك أن المعنى و (أو) الإشارة ربما تكون خامضة أو نافضة بطريقة أخرى يقدم الأساس لاستعمال النص المنقول مباشرة لتقرير الأفعال الصرفية التركيبية^(٧١).

ولكن، إذا كان فورجوسون قد حاول تبرير استعمال تلك الوسائل اللغوية على هذا النحو، فلم يمنع هذا من الاعتراف بنفائصها؛ لأننا يجب أن نكتفي بصيغتين فقط لتقرير أربعة أنواع من الفعل الكلامي. إذ يتم استعمال النص المنقول مباشرة لتقرير الأفعال الصرفية التركيبية والأفعال التعبيرية، والنص غير المباشر لتقرير الأفعال الدلالية والأفعال الغرضية. وهذه الوظيفة الثنائية هي التي أغوت سيرل بالظن أن الأفعال الدلالية والأفعال التعبيرية ليست بذات وجود. ولكن الأفعال الدلالية - كما أدركنا - مجردة بطريقة غير متاحة للأفعال الأخرى في تصيف أوستن، وليس لها وجود مستقل، وهذا لا يعني القول بأنها ليست موجودة على الإطلاق^(٧٢).

يذهب سيرل إلى أن الاعتراضات الأساسية التي وضعها على نظرية أوستن تشكل

Forgas, L. W., *Locutionary and Illocutionary Acts*, OP. cit., P. 176

(٧٠)

Ibid, P. 176

(٧١)

Ibid, P. 177

(٧٢)

مبادئ لغوية معينة تذكر من بينها:

- ١- إن كل ما يمكن أن يعنى يمكن أن يقال. ويسمى هذا مبدأ إمكانية التعبير، Principle of Expressibility
- ٢- يتحدد معنى الجملة عن طريق معاني جميع مكوناتها ذات المعنى.

فيما يتعلق بالمبدأ الأول يقول سيرل: «إننا نعني في حالات كثيرة أكثر مما «نقول» بالفعل. فإذا سألتني بعل أنت ذاهب إلى السينما؟ فإني أجيب بقولي «نعم»، ولكن ما أعنيه - كما هو واضح من السياق - هو «نعم، إني ذاهب إلى السينما وليس «نعم، إنه يوم جميل» أو «نعم، وليس علينا موعد». وبصورة مماثلة، من الجائز أن أقول «إني سوف أحضر» وأعني به الوعد بالتحضر. أعني به عموماً يعني القول «إني أهد بذلك أنني سوف أحضر»، شرط أن أنطق بهذه الجملة. وأعني ما أقوله بصورة حرفية... بيد أنني أصعب في حالات كثيرة عن قول ما أعنيه على وجه الدقة حتى لو رغبت في قوله، وذلك لأنني لا أعرف اللغة جيداً بقدر كاف لكي أقوله ما أعنيه (إذا كنت أتكلم الألمانية مثلاً)، أو الأكثر إشكالاً من ذلك، لأن اللغة ربما لا تتضمن كلمات أو وسائل أخرى لكي أقول ما أعنيه. ولكن حتى في هذه الحالات حيث يكون من المتعذر في الواقع أن أقول ما أعنيه على وجه الدقة، إلا أنه من الممكن - من حيث المبدأ - أن أصل إلى أن أكون قادراً على قول ما أعنيه تماماً. إني أستطيع - من حيث المبدأ لو لم يكن في الواقع - أن أثري معرفتي باللغة، أو بصورة أكثر جوهرية، لو أن اللغة أو اللغات الموجودة غير كافية للوظيفة. وإذا كانت تفقر ببساطة إلى الوسائل لقول ما أعنيه، فإني أستطيع - من حيث المبدأ على الأقل - أن أثري اللغة وذلك بإضافة مصطلحات جديدة أو وسائل لغوية أخرى إليها. ولا تزودنا أية لغة إلا بمجموعة محدودة من الكلمات والصيغ النظمية Syntactical لقول ما أعنيه» (٧٣).

وفيما يتعلق بالمبدأ الثاني يقول سيرل: «إني أتخذ مبدأ أن معنى الجملة يعتمد كلية عن طريق معاني أجزائها ذات المعنى على أنه مبدأ صحيح بوضوح، ومع ذلك، فإن ما لا يكون صحيحاً بوضوح كذلك هو أن هذه الأجزاء لا تتضمن أكثر من الكلمات (أو

المورفيمات (الوحدات الصرفية) morphemes والترتيب السطحي للكلمات surface word - order. وإنما تتضمن أيضاً بنيتها النظمية العميقة deep syntactic structure لمنطوقها والبر Stress والتنغيم intonation. فليست الكلمات وترتيبها هي العناصر الوحيدة التي تحدد المعنى^(٧٤).

إن إهمال مبدأ إمكانية التعبير يبدو أنه واحد من الأسباب التي دعت أوستن إلى المعالجة في تقدير التمييز بين المعنى والقوة. ونتيجة هذا المبدأ - بالإضافة إلى نقطة أن كل جملة تنطوي على بعض الأشياء المحددة للقوة الغرضية - أن دراسة معاني الجمل ودراسة الأفعال الغرضية التي يمكن إنجازها في منطوقات الجمل ليست بدراستين مختلفتين، بل دراسة واحدة تقريباً من وجهتي نظر مختلفتين^(٧٥).

لقد وصف أوستن الفعل الدلالي في حدود نطاق الجمل بمغزى معين وإشارة محددة. ومع ذلك، فإن الصعوبة الخاصة بهذا الوصف هي أن المغزى والإشارة يتجهان بنا إلى التركيز على الكلمات - أو العبارات على الأكثر - من حيث هي عوامل للمغزى والإشارة. ولكن يبدو، بطبيعة الحال، أن البنية النظمية العميقة، والبر، ونمط التنغيم هي عوامل للمعنى أيضاً، كما لاحظنا في المبدأ الثاني^(٧٦).

على الرغم من أن سيرل يظن أن تمييز أوستن بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية هو تمييز لا يمكن الاحتفاظ به أو الإبقاء عليه، فإنه يرى أن هناك تميزات «حقيقية» معينة تشكل الأساس لجهود أوستن. التمييز الأول هو التمييز بين هذا الجزء من محاولة أداء الفعل الغرضي - ويمكن كلفه في وضع منطوق حرفي جاد - وبين النجاح بالفعل في أداء هذا الفعل. والتمييز الثاني هو التمييز بين ما تعبه الجملة وما قد يعنيه المتكلم بنطقها. أما التمييز الثالث فهو التمييز بين المحتوى القضوي propositional content للفعل الغرضي وقوة أو نوع هذا الفعل. وأشار سيرل إلى التمييزين الأول والثاني في معرض مناقشته لنظرية أوستن التي عرضنا لها. أما التمييز الثالث فيمكن استنباطه من قول أوستن:

Stearns, J. R., «Analysis on Locutionary and Illocutionary Acts», OP. cit., P 151

(٧٤)

Ibid, P 153 - 154

(٧٥)

Ibid, P 154

(٧٦)

أ. فيما يتعلق بالمنطوق التقريري، نصرفه الانتباه عن الجوانب الغرضية (إذا غرضنا الطرف عن الجوانب التلخيصية) للفعل الغرضي، ونركز على الجوانب التعبيرية.

ب. فيما يتعلق بالمنطوق الأدائي، نهتم بقدر كلف بالقوة الغرضية، ونصرف الانتباه عن جانب التطابق مع الوقائع^(٧٧).

يركز سيرل على مناقشة التميز الثالث فيما يلي: إن الأفعال الغرضية المختلفة لها في أحوال كثيرة ملامح مشتركة. تأمل منطوقات الجمل التالية:

١- هل سيغادر محمد الحجيرة؟

٢- سيغادر محمد الحجيرة.

٣- محمد، غادر الحجيرة!

٤- يجب أن يكون قد غادر محمد الحجيرة.

هـ إذا غادر محمد الحجيرة، فأنتي سأغادر أيضاً.

وستكون منطوقات كل هذه الجمل في مناسبة معينة أداء، على نحو مميز، لأفعال غرضية مختلفة. سيكون المنطوق الأول، على نحو مميز، سؤالاً، والثاني تقريراً عن المستقبل، أي استناداً Prediction، وسيكون الثالث مطلباً أو أمراً، والرابع تعبيراً عن رغبة، والخامس تعبيراً شرطياً عن نية. وعلاوة على ذلك، سوف يؤدي المتكلم - بأداء كل هذه الجمل على نحو مميز - بعض الأفعال الإضافية المشتركة في الأفعال الغرضية الخمسة. وبإشارة retros المتكلم في منطوق تلك الجمل إلى شخص محدد هو محمد، ويسند predicates فعل مغادرة الحجيرة إلى هذا الشخص. أقول إنه في كل هذه الحالات، على الرغم من اختلاف الأفعال الغرضية، تكون بنفس الأفعال غير الغرضية، على الأقل، للإشارة والإسناد شيئاً واحداً^(٧٨).

إن الإشارة إلى شخص معين هو محمد، وإسناد الشيء نفسه إليه في كل هذه الأفعال الغرضية تنزع به إلى القول بوجود محتوى content مشترك بالنسبة لها جميعاً. والشيء القابل للتعبير عن طريق العبارة «إن محمداً سيغادر الحجيرة» يبدو أنه ملمح مشترك

Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, PP. 144 - 145

(٧٧)

Grice, J. R., «What is Speech Act?», in Grice, J. R., (ed): *The Philosophy of Language*, P. 43

(٧٨)

بالنسبة لها جميعاً. ويمكن - دون تحريف كثير - أن نكتب كل هذه الجمل بالطريقة التي تفصل هذا الملمح المشترك «إني أقول إن محمداً سيفادر الحجرة» و«إني أسأل عما إذا كان محمد سيفادر الحجرة»، الخ. ونظراً للافتقار إلى كلمة أفضل فإني أقترح تسمية هذا الملمح المشترك «قضية» Proposition، وسوف أصف هذا الملمح لهذه الأفعال الغرضية عن طريق القول إنه ينطق كل الجمل من ١ - ٥. يعبر المتكلم عن قضية تقول إن محمداً سيفادر الحجرة. لاحظ أنني لا أقول إن الجمل تعبر عن قضية؛ إذ أنني لا أعرف كيف يمكن أن تؤدي الجمل أفعالاً من هذا النوع، ولكنني سأقول إنه ينطق الجملة يعبر المتكلم عن قضية. ولاحظ أيضاً أنني أميز بين القضية وبين تقرير assertion أو عرض statement هذه القضية. فقد تم التعبير عن قضية أن محمداً سيفادر الحجرة في منطق كل الجمل من ١ - ٥، ولكن هذه القضية مفررة فحسب في الجملة (٢) والتقرير فعل غرضي، ولكن القضية ليست فعلاً على الإطلاق. مع أن التعبير عن القضية هو جزء من أداء أفعال غرضية معينة. وأوجز هذا عن طريق القول إنني أميز بين الفعل الغرضي والمحتوى القضوي للفعل الغرضي. وبطبيعة الحال، فليست كل الأفعال الغرضية لها محتوى قضوي، على سبيل المثال، المسطوق «هوراء!» (هناك للاستحسان) Hurrah أو «أوتش!» Ouch ليس له هذا المحتوى الغرضي^(٧٩). وهذا ما سيذكره الفارسي الذي على إلفة بالأدبيات المعاصرة من حيث هو شكل مختلف لتمييز قديم وضعه مؤلفون مختلفون مثل فريجه Frege، وشيفر Sheffer، و Lewis، وريشباخ Reichenbach وهير Hare^(٨٠).

نستطيع أن نميز من وجهة النظر الدلالية Semantical بين عنصرين (غير منفصلين بالضرورة) في البنية النظامية للجملة Syntactical structure، يجوز أن نسمي أحدهما «المؤشر القضوي» propositional indicator، ونسمي الآخر «مؤشر القوة الغرضية» illocutionary force indicator. يبين مؤشر القوة الغرضية كيف يتم أخذ القضية. وتتضمن وسائل إظهار القوة الغرضية: ترتيب الكلمات word order، والبر stress، ونمط التعميم intonation contour والرقيم punctuation، وصيغة الفعل The mood of the verb والأفعال الإدائية^(٨١).

Ibid, P 43

(٧٩)

Searle, J. R., Speech Acts, P 30

(٨٠)

Searle, J. R., «What is a Speech Act», OP cit., P 43

(٨١)

إذا كان لهذا التمييز الدلالي أية أهمية حقيقية، فيجب أن يكون له نظير نظمي Syntactic معين، حتى على الرغم من أن التمثيل النظمي للحقائق الدلالية لن يتوقف دائماً على سطح الجملة. على سبيل المثال، في الجملة (إنني أريد أن أحضره) لا يبدو أن بنية الجملة تميز لنا أن تضع تمييزاً بين مؤشر القوة الغرضية ومؤشر المحتوى القضوي. وهي تختلف من هذا الجانب عن الجملة (إنني أريد أنني سوف أحضره) حيث يتوقف الاختلاف بين مؤشر القوة الغرضية (أنا أريد) ومؤشر المحتوى القضوي (إنني سوف أحضره) على سطح الجملة بطريقة صحيحة. غير أننا إذا درسنا البنية العميقة للجملة الأولى، فإننا نجد أن علامة العبارة الباطنية underlying phrase marker الخاصة بها - مثل علامة العبارة الباطنية للجملة الثنية - تتضمن «إنني أريد» (إنني سوف أحضره). ونستطيع في أحوال كثيرة أن نعين في البنية العميقة هوية هذه العناصر التي تتناظر مع مؤشر القوة الغرضية بصورة مستقلة تماماً. وإذا فشنا - فيما يرى سبرل - تقديم هذا التمييز بمصطلحات للفعل الكلامي (ضمن النظرية العامة لأفعال الكلام)، فإن الطريقة المرجوة على نحو تصنيفي لأداء هذا قد تكون على النحو التالي: إننا في حاجة إلى تمييز للفعل الغرضي عن الفعل القضوي propositional act، أي فعل التعبير عن قضية The act of expressing the proposition. وهدف التمييز هو أن الشروط الذاتية للأفعال الغرضية ليست هي نفس الشروط الذاتية للفعل الغرضي الكلي. طالما أن الفعل القضوي ذاته يمكن أن يوجد في كل أنواع الأفعال الغرضية المختلفة. وعندما نهتم بالمنطوقات الضرورية فإننا نسير حفاً إلى التركيز على جانب القضية أكثر من التركيز على القوة الغرضية، لأن القضية تستلزم «التطابق مع الواقع»، وعندما نبحث المنطوقات الأدائية فإننا نهتم بقدر الإسكان بالقوة الغرضية للمنطوق. وإن شئنا التمييز بصورة رمزية، فربما نقدم الجملة من حيث هي مضمرة لوسيلة إظهار القوة الغرضية، ومؤشر المحتوى القضوي، على النحو التالي:

ق (م)

حيث سيحدد مدى القيم values الممكنة لـ (ق) مدى القوة الغرضية، وحيث تكون (م) هي المتغير variable على طول المدى اللامتناهي للقضايا الممكنة. ثم ينتج سبرل أن الفعل التصريقي هو تجرييد حقيقي من الفعل الغرضي الكلي، وليس الفعل القضوي بذاته فعلاً غرضياً. إذ لا يتم تمثيل الفعل القضوي عن طريق جملة تامة، وإنما عن طريق تلك

الأجراء من الجملة التي لا تتضمن مؤشرات للقوة الغرضية. وبالتالي فإن الفعل القصوي هو تجريد حقيقي من الفعل الغرضي، وليس الفعل القصوي بذاته فعلاً غرضياً^(٨٢).

على أن المشكلة هنا هي أن سيرل يرى استبدال التمييز بين الفعل الغرضي والفعل القصوي بالتمييز بين الفعل التعبيري والفعل الغرضي. والحق - فيما يرى فورجوسون - أنه على الرغم من أن فكرة القضية يمكن أن تكون أداة تحليلية مفيدة غاية الإفادة، فإن وظيفتها الملائمة لا تفيد في استبدال التمييز بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية، بل تعيد بالأحرى في إكمال هذا التمييز. وينشأ مغزى الفكرة من افتراض مؤداه أن التواصل الإنساني ليس معجزاً، أي افتراض أن كل ما يحتاج المستمع إلى معرفته لكي يفهم معنى منطوق المتكلم ويكتشف قوته الغرضية يجب أن يكون إما مقدماً «في» المنطوق ذاته أو يكون متاحاً للمفحص في السياق. وتحليل منطوق المتكلم في حدود مؤشرات المحتوى القصوي ومؤشرات القوة الغرضية يمكننا من توضيح إلى أي مدى تكون هذه الحاجة مستوفاة^(٨٣).

نخلص من ردود فورجوسون على انتقادات سيرل لتمييز أوستن بين الفعل التعبيري والفعل الغرضي إلى أنها انتقادات خاطئة سواء ما تعلق منها بأن التمييز التعبيري/الغرضي ليس تمييزاً عاماً تماماً طالما أن «بعض» الأفعال التعبيرية هي أفعال غرضية، أو ما تعلق منها يزعم سيرل بأنه لا تمييز أوستن بحجة أن «كل» الأفعال التعبيرية هي أفعال غرضية طالما أن التقارير عن الأفعال الدلالية يجب أن تطوي على أفعال غرضية وعلى الرغم من ذلك، فإن المبادئ اللغوية التي اقترحها سيرل تصلح لإتمام تمييز أوستن أكثر مما تساعد على بنائه.

٦.٤. تصنيف أوستن للأفعال الغرضية

كان الأمل يحدو أوستن منذ بداية البحث أن يضع قائمة من «الأفعال الأدائية الواضحة»، غير أن الأمل أصبح على ضوء النظرية العلمية مرتكزاً على تقديم قائمة بالأفعال

Searle, J. R., «Austin on Locutionary and Illocutionary Acts», OP cit., P 156 (٨٢)

Forbeson, L. W., «Locutionary and Illocutionary Acts», OP cit., P 181 (٨٣)

الغرضية. وما هو أوستن يشير إلى أن فكرة التمييز القديم بين المنطوقات الأدائية «الأساسية» والمنطوقات «الأدائية» (والواضحة) سوف تتجو من تغير سريع من التمييز الأدائي/التقري إلى نظرية أفعال الكلام، على حين لا تنجو فكرة المنطوقات الأدائية المخالصة من هذا التحول. إذ إنها بنيت على أساس الاعتقاد في القسمة الثنائية للمنطوقات إلى منطوقات أدائية ومنطوقات تقريرية، وهي قسمة تم التحلي عنها لصالح العائلات العامة جداً من أفعال الكلام المرتبطة والمتداخلة. وباستعمال المعيار البسيط لضمير المتكلم المفرد وزمن المضارع والصيغة الاختيارية، ويفحص الفانوس بروح تحررية، يمكن أن نحصل على قائمة من الأفعال في مرتبة ٢٩٠ (٨٨). يقدم أوستن خمس فئات للمنطوق أو الفعل، مصنفة طبقاً لقرتها الغرضية، ويعترف بداية أنه بعيد غلبة البعد عن الابتهاج بشأنها جميعاً. وهي:

١. الأفعال المتعلقة بأحكام Vendictives:

تكمّن الأفعال المتعلقة بأحكام في التلفظ بتأنيج رسمية أو غير رسمية بناء على دليل أو سبب فيما يتعلق بقيمة أو واقعة. والفعل المتعلق بحكم هو فعل قضائي كشيء متميز عن الأفعال التشريعية أو التنفيذية وما مما من أفعال الممارسة exercitives. والأفعال المتعلقة بأحكام لها علاقات واضحة بالصدق والكذب من جهة الحالة القانونية ولغير القانونية أو الوضع العادل وغير العادل. إن محتوى الحكم الصادق أو الكاذب يتضح - على سبيل المثال - في النزاع على «صحة الحكم» «خارج» و«ثلاث غنرات»، الخ. ومن أمثلة تلك الأفعال: أبرى، الزم، أضمن، أميز، أتمن، أؤرخ، أرتب، أقيم، أشخص، أحسب، أوزع، أحلل (٨٩).

٢. أفعال الممارسة Exercitives:

إن فعل الممارسة هو إصدار حكم فاعل في صالح مسلك معين للفعل أو ضده، أو

Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, P. 49

(٨٤)

يرد أوستن في الموضع السابق - استعماله لتعبير ١٠ بدلاً من ١٠٠٠، لأنه أولاً: يبدو مؤثراً وعلمياً، وثانياً: لأنه يمتد من ١٠٠٠ إلى ٩٩٩٩، وهو مقدار فرق جيد على حين أن التمييز الآخر ربما يؤخذ لبني «عوالي» وهو مقدار فرق ضئيل.

Austin, J. L., *How To Do Things With Words*, P. 252

(٨٥)

تأييد له . وهو تصنيف واسع جداً ومن أمثله : أوقف ، أوث ، أحكم على ، أطرء ، أحتر ، أكرس ، أرحى ، ألغى ، أصفح ، أدعى ، أختار ، أزي ، أتوسل ، أحت ، أوجه ، أسمى ، أسمع ، أذاع ، ألتص ، أوصي ، أرفض^(٨٦) .

٣- الأفعال الإلزامية *commissives* :

إن الهدف التام للفعل الإلزامي هو أن يتعهد المتكلم بمسك معين للفعل . والأمثلة على ذلك من قبيل : أهد ، أتعهد ، أصمم على ، قصد ، أعتزم ، أتخيل ، أعلد ، أحمس ، سوف ، أخطط ، ألغ^(٨٧) .

٤- الأفعال المتعلقة بسلوك *Behabitives* :

تتضمن الأفعال المتعلقة بسلوك فكرة رد فعل سلوك الآخرين والأقدار والمواقف ، وتعبيرات المواقف الخاصة بسلوك سابق لشخص آخر أو سلوك على وشك الحدوث . وأمثلة هذا التصنيف متنوعة تتناول مواقف سلوكية متباينة مثل الاعتذارات والشكر والمشاركة الوجدانية والتحيات والرغبات والاعتراضات ومواقف شتى . ومن بين هذه الأمثلة نورد ما يلي : أعتذر ، أشكر ، أرثي لـ ، أطري ، أهنيء ، أعاطف ، أنقد ، أوافق ، أستحسن ، أفضح ، أستكره ، أرحب ، ألحق ، أروم ، أنحدي ، أعترض . ويوجد في نطاق الأفعال المتعلقة بسلوك - بالإضافة إلى احتمال حدوث «مخالفات» - مجال خاص للثقاق ويشير أوستن إلى أن ثمة علاقات واضحة بين الأفعال المتعلقة بالسلوك والأفعال الإلزامية ، نظراً لأن الإطراء والموافقة هما رد فعل لسلوك وتعهد المرء بنهج معين للسلوك . وتوجد علاقة بين الأفعال المتعلقة بالسلوك وأفعال الممارسة ، لأن الموافقة على شيء قد تكون ممارسة لسلطة ما أو رد فعل لسلوك معين^(٨٨) .

٥- الأفعال التفسيرية *Expositives* :

تتضمن أفعال التفسير تقديم وجهات النظر ، وتوضيل المسجة ، وتوضيح الاستمالات والدلالات . ومن بين أمثلة الأفعال التفسيرية التي أوردنا أوستن : تؤكد ، أنكر ، أصف ،

Ibid, PP 154 - 155

Ibid, PP 156 - 157

Ibid, PP 159 - 160

(٨٦)

(٨٧)

(٨٨)

أصنف، أطابق، ألاحظ، أذكر، أخبر، أجب، أسأل، أوضح (بالأمثلة)، أقرر، أسلم بـ، أرتد، أوافق، أمتنع، أدرك، أستبظ، ألتصق، أشهد، أبدأ بـ، أنتقل إلى، أصوغ، أشير، أفهم، أعبر (٨٨).

وزيلة القول، إن الفعل المتعلق بحكم هو ممارسة لحكم، والفعل المتعلق بممارسة هو تأكيد نفوذ أو ممارسة سلطة معينة، والفعل الإلزامي هو اتخاذه تعهد أو إعلان عن قصد، والفعل السلوكي هو اتخاذه موقف، والفعل التفسيري هو توصيح مبررات وحجج ومعلومات (٩٠).

٧.٤. تصنيف سيرل للأفعال الغرضية

١.٧.٤. الأنواع المتباينة للاختلافات بين الأنواع المختلفة للأفعال الغرضية:

إن أية محاولة لتصنيف الأفعال الغرضية تفرض معايير لتمييز فعل غرضي عن آخر. فما هي المعايير التي من خلالها نستطيع أن نتحدث عن ثلاثة منظومات حقيعية بحيث يكون الأول منها تقريراً والثاني إسناداً والثالث وعداً؟ بينما يحاول المرء الإجابة على هذا السؤال يكشف أن ثمة مبادئ عديدة للتمييز مختلفة غاية الاختلاف. أحسن وجود أنواع مختلفة للمنطوقات يمكننا من القول بأن قوة هذا المنطوق مختلفة عن قوة ذاك المنطوق. ولهذا السبب يرى سيرل أن استعارة «القوة» في تعبير «القوة الغرضية» استعارة مضللة طالما أنها توحي بأن القوى الغرضية المختلفة تشغل مواقع مختلفة في متصل وحيد للقوة. والحقيقة أنه هناك متصلات عديدة متميزة متقاطعة. والمصدر القريب للالتباس هو أننا نترج إلى خلط الأفعال verbs الغرضية مع أنماط الأفعال acts الغرضية. فنترج - على سبيل المثال - إلى الظن أنه حيث يكون لدينا فعلان verbs غرضيان غير مترادفين يجب بالضرورة أن نسجل نوعين مختلفين لفعلين acts غرضيين. ويحاول سيرل الاحتفاظ بتمييز واضح بين الأفعال verbs الغرضية والأفعال acts الغرضية. فالأفعال الثانية جزء من اللغة من حيث هي شيء مقابل للغات محددة. والأولى دائماً جزء من لغة محددة مثل الفرنسية والانجليزية والعربية، وهلم جرا. والاختلافات في الأفعال الأولى مرشدة جيد - وإن كانت

Ibid, PP 161 - 162

(٨٩)

Ibid, P 162

(٩٠)

مرشداً صير موثوق به على الإطلاق - للاختلافات في الأفعال الثانية^(٩١).

يعرض سيرل اثني عشر يبدأ يختلف فيها الفعل الغرضي عن الآخر، نوردتها على النحو التالي:

١ - الاختلافات في هدف (أو غاية) الفعل act. تهدف أو غرض الأمر يمكن تحديده عن طريق القول بأنه محاولة للتأثير على المستمع ليفعل شيئاً ما. وهدف أو غاية الوصف هو أنه تصوير (صديق أو كاذب، دقيق أو غير دقيق) لكيفية وجود شيء معين. وهدف أو غاية الوعد هو أنه ضمان بالتزام المتكلم أن يفعل شيئاً ما. إن هدف أو غاية نوع الفعل الغرضي سوف أسميه هدفه الغرضي illocutionary point. فالهدف الغرضي هو جزم من القوة الغرضية وليس القوة الغرضية ذاتها. وبالتالي فإن للهدف الغرضي المرجاء هو نفس الهدف الغرضي للأمر، مثلاً، إذ أن كلاهما محلوكتان للتأثير على المستمع ليفعل شيئاً ما، ولكن القوى الغرضية مختلفة بصورة واضحة. وبصفة عامة، يستطيع المرء أن يقول إن فكرة القوة الغرضية هي محصلة عناصر معينة يعتبر الهدف الغرضي واحداً منها فقط، حل الرغم من أنني أعتقد أنه المنصر الهام جداً^(٩٢).

٢ - الاختلافات في اتجاه المطابقة direction of fit بين الكلمات والعالم. على حين أن بعض الأفعال الغرضية - كجزء من هدفها الغرضي - يجعل الكلمات (أو قل بصورة دقيقة تماماً محتواها اللفظي) متماثلة مع العالم، نجد أن بعضها الآخر يجعل العالم متماثلاً مع الكلمات. والتفريعات assertions من الفئة الأولى، والوعود والمطالب من الفئة الأخيرة. لنفترض أن رجلاً ذهب إلى المتجر ومعه قائمة شوية أعطتها له زوجته مكتوبة فيها كلمات «فاصوليا، زبدة، لحم، خبز»، ولنفترض أنه أخذ يدور هنا وهناك بعربة الصغيرة الحاملة بالمتجر ليتفني هذه المفردات. ويتبعه الكشاف الذي يكتب كل شيء يأخذه، وعندما يظهران من المتجر سيكون مع كل من المشتري والكشاف قائمتين متطابقتين. غير أن وظيفة كل قائمة منهما متختلف غاية الاختلاف عن وظيفة الأخرى. في حالة قائمة المشتري تكون غاية القائمة أن تجعل العالم متماثلاً مع الكلمات، فالإنسان يكون مكلفاً بأن يجعل أفعاله مطابقة للقائمة. أما في حالة

(٩١) Searle, J. R., «A Taxonomy of Illocutionary Acts», in Gunderson, K., (ed): *Language, Mind, and Knowledge*, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1975, PP. 344 - 345

Ibid, p.p. 344 - 345

(٩٢)

الكشاف، فإن غاية القائمة هي أن تجعل الكلمات تتماثلة مع العالم، فالإنسان يكون مكلفاً بأن يجعل القائمة مطابقة لأفعال المشتري. ويمكن توضيح هذا إلى أبعد الحدود عن طريق ملاحظة دور «الخطأ» في الحالتين. فإذا بلغ الكشاف المتزل وأدرك على حين غرة أن الرجل اشترى سمكاً بدلاً من اللحم، يستطيع ببساطة أن يمحو كلمة «اللحم» ويكتب كلمة «سمك»، ولكن، إذا بلغ المشتري المتزل ولفتت زوجته نظره إلى أنه اشترى سمكاً في حين كان يجب أن يشتري لحماً، فلا يستطيع أن يصحح الخطأ يمحو كلمة «لحم» من القائمة وكتابة كلمة «سمك»^(٩٣).

يوضح سبول الاختلافات في اتجاه المطابقة بين الكلمات والعالم فيقول: إن قائمة الكشاف لها اتجاه مطابقة للكلمة - إلى - العالم (كما تفعل العبارات، والأوصاف، والتقريرات والتفسيرات). وقائمة المشتري لها اتجاه مطابقة للعالم - إلى - الكلمة (مثلما تفعل المطلبية، والأوامر، والمهدد، والوعود). إنني أمثل اتجاه مطابقة الكلمة - إلى - العالم بالسهم التالي: \rightarrow واتجاه مطابقة العالم - إلى - الكلمة بالسهم العكس: \leftarrow . والاتجاه المطابقة هو دائماً نتيجة للهدف الغرضي^(٩٤).

٣٢ الاختلافات في الحالة السيكولوجية المصدر عنها. إن الإنسان الذي يعرض، ويوضح، ويقود، يترجم، أن هذا (س) يعبر عن اعتقاده بأن هذا (س) - والإنسان الذي يعد، ويقسم، وينذر أو يتعهد بأن يفعل (ص) يعبر عن قصد لفعل (ص). والإنسان الذي يأمر ويطلب من (ع) أن يفعل (ل) يعبر عن أمنية (حاجة أو رغبة) أن يفعل (ع) (ل). والإنسان الذي يعتبر من فعل (ي) يعبر عن نكوص من فعل (ي)، الخ. وبصفة عامة يعبر المتكلم بأداء أي فعل غرضي بمحتوي نصوي عن موقف معين أو حالة، الخ، من هذا المستوى القضيي. لاحظ أن هذا يعني شيئاً إذا كان منافياً، وجرى لو لم يكن لديه اعتقاد وأمنية وقصد ونكوص وإبتهاج بالذي يعبر عنه. ومع ذلك فإنه يعبر عن اعتقاد وأمنية وقصد ونكوص أو ابتهاج بأداء الفعل الكلامي. وهذه الحقيقة مسجلة لغوياً عن طريق الحقيقة القائلة إنه من غير المفبول لغوياً (مع أنه ليس تناقضاً ذاتياً) أن تربط الفعل الأدنى بإنكار الحالة السيكولوجية المعبر عنها. وبالتالي لا يستطيع المرء أن يقول «أنا أقرر أن هذه (س)، بيد أنني لا أعتقد أن هذا (س)» و«أنا أعد بـ(س)، بيد أنني لا أقصد (س)» الخ.

Ibid, P 346

Ibid, PP 346-347

(٩٣) Ibid, P 346

(٩٤)

لاحظ أن هذا يبقى فقط في الاستخدام الأدائي لتضمير المتكلم، ويستطيع المرء أن يقول «لقد قرر أن هذا (س)، ولكنه لا يعتقد حقاً أنه (س)» و«لقد وعدت بـ (س)، بيد أنني لم أقصد حقاً أن أفعله» الخ. والبيئة السيكولوجية المعبر عنها بنطق الفعل الغرضي هي شرط الإخلاص للفعل^(٩٥). وشرط الإخلاص أحد شروط الملاحة *felicity conditions* التي يجب أن يستوفها الفعل الغرضي إن أريد له النجاح، ويجمعها سيرل تحت ثلاثة أسماء رئيسية هي: الشروط التمهيديّة، وشرط الإخلاص، والشرط الأساسي^(٩٦).

٤- الاختلافات في القوة أو القوة التي يتم بها تقديم الفعل. فكل واحد من المنطوقين «إني أقترح أن نذهب إلى السينما» و«إني أصر على أن نذهب إلى السينما» له نفس الهدف الغرضي الذي للأخر. ولكن يتم تقديم الفعل بقوى مختلفة كما هو الحال مع «إني أقسم بأغلظ الأيمان أن علياً سرق النقود» و«إني أخمن أن علياً سرق النقود» وعلى طول نفس البعد للهدف الغرضي أو الغاية ربما توجد درجات منوعة للقوة أو التعهد^(٩٧).

٥- الاختلافات في منزلة أو وضع المتكلم والمستمع من حيث أنهما يؤثران في القوة الغرضية للمنطوق. لو طلب الجنرال من الجندي أن ينظف الحجرة، لكان هذا أمراً على الأرجح. وإذا طلب الجندي من الجنرال أن ينظف الحجرة لكان هذا - على الأرجح - اقتراحاً أو عرضاً أو التماساً وليس أمراً^(٩٨). وهذا الجانب نوع لشرط تمهيدي من شروط الملاحة عند سيرل.

٦- الاختلافات في طريقة ارتباط المنطوق باهتمامات المتكلم والمستمع. تأمل - مثلاً - الاختلافات بين المناقش والورثاء، وبين التهنئة والمواساة. وفي هذين الزوجين يسمع المرء الاختلاف على أنه بين ما يعد من اهتمامات المتكلم والمستمع على التوالي وما لا يعد منها^(٩٩). وهذا الجانب نوع آخر لشرط تمهيدي في تحليل سيرل.

٧- الاختلافات فيما يتعلق بقيمة الحديث. تصلح بعض التعبيرات الأدائية لربط المنطوق بقيمة الحديث (وأيضاً بالسياق المحيط) تأمل - مثلاً - «إني أجيب» و«إني أستدل» و

Ibid, P. 347

(٩٥)

See Searle, J. R., *Speech Acts*, PP 57 - 61

(٩٦)

Searle, J. R., «A Taxonomy of Illocutionary Acts», *Op. cit.*, P. 348

(٩٧)

Ibid, P. 348

(٩٨)

Ibid, P. 348

(٩٩)

«إني استعج» و«إني أعتري» و«تصلح هذه التعابير لربط منطوقات بمنطوقات أخرى وبالسباق المحيطة»^(١٠٠).

٨- الاختلافات في المحتوى اللغوي التي يتم تشكيلها عن طريق وسائل إظهار القوة الفرضية. على سبيل المثال، الاختلافات بين التقرير والنبوءة تتضمن الحقيقة القائلة إن النبوءة يجب أن تكون تحول المستقبل، على حين أن التقرير يمكن أن يكون عن الماضي أو المصارع^(١٠١).

٩- الاختلافات بين الأفعال التي يجب أن تكون قطعاً أفضل كلام وبين الأفعال التي يمكن - لكنها ليست - في حاجة إلى - إنجيزها على أنها أفعال كلام. ربما يصف المرء الأشياء - على سبيل المثال - عن طريق القول «إني أصف هذا على أنه (أ) وأصف هذا على أنه (ب)». لكن المرء ليس في حاجة إلى أن يقول أي شيء على الإطلاق لكي يصف؛ إذ ربما يلقي المرء ببساطة كل ما هو (أ) في الصندوق (أ) وكل ما يكون (ب) في الصندوق (ب). وشبه بذلك ما يقال عن الأفعال ضمن وشخصي واستعج، وربما أضع تقديرات، وأقدم تشخيصات، واستعج نطق يقول «لنا أخو» و«لنا شخص» و«لنا استعج»، ولكنني لكي أضمن وأضمن واستعج فليس من الضروري أن أقول أي شيء على الإطلاق، فربما ألق ببساطة قبل إقامة البناء وأضمن لرفعها، وأضمنك على نحو صامت على أنك فاسمي هامشي، أو استعج أن الرجل الذي يجلس بجواري صكرانه تلاماً. إن فعل الكلام في هذه الحالات ليست له ضرورة^(١٠٢).

١٠- الاختلافات بين الأفعال التي تتطلب أفعالاً لغوية لإنجيزها، والأفعال التي لا تتطلب ذلك. ثمة مجموعة كبيرة من الأفعال الفرضية تتطلب عرفاً لغوياً، وبصفة عامة وضعاً خاصة من قبل المتكلم والمستمع داخل هذا العرف لكي يتم أداء الفعل، وبالتالي من أجل أن يبارك، ويحرم (من الكنيسة)، ويسد، ويدفن مبرماً، ويسمي الأساس التام للبناء، ويعلن الحرب، لا يكفي لأي متكلم بالغ أن يقول لمستمع بالغ «إني أباركك» و«إني أكرمك من الكنيسة»، الخ وإنما يجب أن يكون للمرء وضع داخل العرف غير اللغوي. ويتكلم أومستن أحياناً كما لو كان يعتقد أن «كل» الأفعال الفرضية على هذه

ibid., p. 348

ibid., p. 349

ibid., p. 349

(١٠٠)

(١٠١)

(١٠٢)

الشاكلة، ولكنها يوضح ليست كذلك. فلكي أضح عبارة تقول إنها تعطر أو أعد بأن أجيء وأراك، فإنني أحتاج فقط إلى الامتثال لقواعد اللغة. ولا أحتاج إلى الأعراف غير اللغوية. وهذا الملمح لبعض أفعال الكلام - التي لا تحتاج إلى أعراف غير لغوية - في حاجة إلى تعبيره عن الملمح رقم (٥). والشرط الأساسي لبعض الأفعال العرضية أن يكون للمتكلم - ويجوز المستمع أيضاً - منزلة معينة. وتمنح الأعراف غير اللغوية في أحوال كثيرة منزلة على نحو يتناسب مع القوة الغرضية. ولكن، لا تنشأ كل اختلافات المنزلة من الأعراف. ومن ثم فإن السلوك المصلح بمقتضى امتلاكه لمسلح ربما يأمر - كشيء معارض ليرجو ويتوسل وينشد، مثلاً - الضحايا أن يرفعوا أيديهم. غير أن منزلة هنا لا تستمد من وضع داخل عرف وإنما من امتلاكه لسلاح^(١٠٣).

١١- الاختلافات بين الأفعال *act* حيث يكون للفعل *verb* الغرضي المناظر استعمال أدائي وبعض الأفعال حيث لا يكون للفعل الغرضي المناظر استعمال أدائي. إن معظم الأفعال الغرضية لها استعمالات أدائية، على سبيل المثال، «يعرض» و«يعد» و«يأمر» و«يستج» . ولكن المرء لا يستطيع أن يؤدي أفعال التضاهر أو التهديد - على سبيل المثال - عن طريق القول «إنني بذلك أتناخر» أو «إنني بذلك أهدد». فليست كل الأفعال *verb* الغرضية أفعالاً *verb* أدائية^(١٠٤).

١٢- الاختلافات في طريقة أداء الفعل الغرضي. بعض الأفعال *verb* الغرضية تصلح لإظهار ما يجوز أن نسميه الطريقة الخاصة التي يتم بها أداء الفعل الغرضي. وبالتالي فإن الاختلاف بين التبليغ والافضاء مثلاً ليس في حاجة إلى أن يتضمن أي اختلاف في الهدف الغرضي أو المحتوى الموضوعي بل فقط في «طريقة» أداء الفعل الغرضي^(١٠٥).

٤.٧.٢. اعتراضات سيرل على تصنيف أوستن:

قبل أن يشرح سيرل في تصنيف الأفعال الغرضية نظر في تصنيف أوستن فرأى أنه أساس جيد للمناقشة، مع أنه في حاجة إلى تعديل لأنه يغطي على نقائص عديدة. فقول

Ibid, P. 349-350

(١٠٣)

Ibid, P. 350

(١٠٤)

Ibid, P. 350

(١٠٥)

ما يلفت النظر حول قوائم أوستن للأفعال الغرضية أنها ليست بتصنيفاً للأفعال *acts* الغرضية، بل تصنيفاً للأفعال *verbs* الغرضية في اللغة الإنجليزية. ويبدو أن أوستن يفترض أن تصنيفاً للأفعال *verbs* هو مصفة علمية وعلى نحو تجريبي تصيب لأنواع الأفعال *acts* الغرضية. ولكن لا يوجد مبرر للافتراض بأن هذا يمثل مشكلة. وكما سري، فإن بعض الأفعال *verbs* - على سبيل المثال - تتميز بالطريقة التي يتم بها أداء الفعل *act* العرضي «يبلغ» مثلاً. ربما يبلغ العبد بغيره الأوامر، والوعد، والتقريرات، بيد أن التبليغ لا يكون الرابع في سلسلة مع الأمر والوعد والتقرير. فالتبليغ ليس اسماً لموع من الفعل العرضي، ولكن اسماً للطريقة التي يتم بها أداء فعل عرضي معين^(١٠٦).

وبالإضافة إلى هذا الاستناد يوجه سيرل بعض الاعتراضات إلى تصنيف أوستن على النحو التالي:

١- الإختراض الأول غير عظيم وإن كان جديراً بالملاحظة. ليست كل الأفعال *verbs* المدرجة في قوائم أوستن أفعالاً *verbs* غرضية تماماً. تأمل على سبيل المثال، «أعاطف» و «أعثر» و «أعني» و «أقصد» و «أسوف» و «أقصد» تجد أنه ليس فعلاً أدائياً بصورة واضحة. فقول أنا أقصد ليس قصداً، ولا يسي في ضمير الغائب فعلاً غرضياً: فالفعل «قصد فلان كذا» لا يقرر فعلاً كلامياً. وبطبيعة الحال، هناك فعل عرضي للتعبير عن القصد، ولكن تعبير الفعل العرضي هي «أعبر عن قصد» وليس «أقصد». «أقصد» ليس فعلاً كلامياً دائماً، والتعبير عن القصد يكون في الأكلب فعلاً كلامياً، وليس دائماً.

٢- يمثل الاعتراض الثاني مانعاً حاداً على تصنيف أوستن: لا يوجد مبدأ واضح أو متين أو مجموعة مبادئ قام على أساسها التصنيف. استعمال أوستن ب«توضيح» - في حالة الأفعال الإلزامية فقط - وبصورة غير ملزمة الهدف العرضي على أنه أساس لتعريف هذه الفئة. وبقدر ما تكون فئة الأفعال التفسيرية واضحة، الوصفية، فإنها تبدو لي معرفة في حدود علاقات الحديث. وتبدو المطرفات المتعلقة بالممارسة لتكون معرفة - جزئياً على الأقل - في حدود ممارسة السلطة. ويكمن اعتبار المعرفة بالإضافة إلى اعتبار العرضي في الأعمال المتعلقة بالممارسة. أما فئة الأفعال المتعلقة بالسلوك فلا تبدو لي أنها معرفة جيداً على الإطلاق، ولكن يبدو أنها تتضمن أفكاراً لما هو حسن أو سيء بالنسبة للمتكلم

والمستمع بالإضافة إلى تعبيرات عن الموقف^(١٠٧).

٣- نظراً لعدم وجود مبدأ واضح لتصنيف أوسن - فيما يرى سول - وبسبب وجود ارتباط مستمر بين الأفعال acts الفرضية والأفعال verbs الفرضية يوجد قدر كبير من التداخل بين فئة وأخرى وقدر كبير من التغير داخل الفئات. وليست المشكلة أن هناك بعض الحالات الحلقية، فلي تصنيف يعالج العالم الفعلي تلحق به على الأرجح حالات خلافية - ولا لمجرد أن بعض الحالات الاستثنائية سوف يكون لها خصائص محددة في أكثر من فئة واحدة. وإنما المشكلة بالأحرى هي أن مجموعة ضخمة جداً من الأفعال توجد ذاتها مباشرة في وسط فئتين متباعدتين لأن مبادئ التصنيف غير منهجية. تأمل على سبيل المثال، الفعل «يصف» تجد أن أوسن يصفه في قائمته على أنه فعل يتعلق بحكم وفعل تفسيري معاً. ويرى سول أن النظر إلى قائمة أوسن الخاصة بالأفعال التفسيرية يكفي لبيان أن معظم الأفعال عنده مطابقة لتعريفه للأفعال المتعلقة بحكم. بالإضافة إلى «أصف» تأمل «أوكد» و«أنكر» و«أعرض» و«أصف» و«أطبق» و«أستج» و«أستبط»، تجد أن كل هذه الأفعال قد أدرجت في قائمته على أنها أفعال تفسيرية، ولكن يمكن أن نعددها بسهولة في قائمة على أنها أفعال متعلقة بحكم^(١٠٨). وكان سول حليماً في حكمه بأن معظم الأفعال التفسيرية عند أوسن مطابقة لتعريفه للأفعال المتعلقة بحكم، لأن هناك حالات قليلة ليست أفعالاً متعلقة بحكم بصورة واضحة وهي حالات يرتبط فيها معنى الفعل بعلاقات الحديث إلى حد بعيد، على سبيل المثال، «أبدأ بـ...» و«أنتقل إلى...» أو حيث لا يوجد سؤال عن الدليل أو المبررات، على سبيل المثال، «أفترض» و«أستخف» و«أسمي» و«أعرف». غير أن هذا لا يكفي حقاً لضمان فئة مستقلة، وبصفة خاصة لأن كثيراً من هذه الأفعال «أبدأ بـ...» و«أنتقل إلى...» و«أستخف» ليست أسماء لأفعال فرضية على الإطلاق^(١٠٩).

٤- وهناك صعوبة إضافية تتعلق بهذه الاعتراضات، وهي أن ليست كل الأفعال المدرجة داخل الفئات عند أوسن تفي حقاً بشروط التعريفات المعطاة لها، حتى لو أخذنا التعريفات بطريقة فضفاضة إلى حد ما. ومن ثم فإن التسمية، والتوظيف، والحرمان من

Ibid, P. 352

(١٠٧)

Ibid, P. 353

(١٠٨)

Ibid, P. 353

(١٠٩)

الكيسة - وهي الأفعال التي أدرجها أوستن تحت قائمة الأفعال المتعلقة بالممارسة - ليست إصداراً لحكم في صالح مسلك معين للفعل أو ضده، وتأيداً له - وهو تعريف أوستن لتلك الأفعال، وإنما هي بالأحرى إنجازات لتلك الأفعال، وليست تأييدات لأي شيء. وهذا يعني، أننا إذا وافقنا على أن الأمر، والسيطرة على شخص معين، والإلحاح عليه أن يفعل شيئاً ما هي كل حالات التأيد التي يفعلها المرء للفعل، فلا نستطيع أن نوافق أيضاً على أن التسمية أو التوظيف هو تأيد أيضاً. فمتى ما أوظفك رئيساً للجنة معينة، فإنني لا أؤيد أن تكون أو تصبح رئيساً للجنة، وإنما أجهلك رئيساً لتلك اللجنة^(١٠).

وبخلاصة القول: إن ثمة صيرورة صت. على الأقل متعلقة بتصنيف أوستن، وهي بالترتيب التصانيف لأهميتها كالتالي: يوجد ارتباط مستمر بين الأفعال *verbs* والأفعال *acts*. وليست كل الأفعال *verbs* أفعالاً *verbs* -فرضية- يوجد تداخل كبير أكثر مما ينبغي بين فئات الأفعال. كثير من الأفعال المدرجة في فئات لا تفي بشروط التعريف المعطى للفتة، والصعوبة ذات الأهمية المعطى هي أنه لا يوجد مجاً متين يقوم على أساسه التصنيف.

٤.٧.٢. أنواع الأفعال الفرضية عند سيرل:

يقدم سيرل فيما يلي قائمة بالفتات الأساسية للأفعال الفرضية، ويناقش خلالها إلى أي مدى يرتبط تصنيفه بتصنيف أوستن:

١- الأفعال التصويرية *Representatives*:

إن هدف أو غاية أعضاء الفئة التصويرية هو تعهد المتكلم (بتدرجات متنوعة) بكون شيء ما حقيقة واقعة، ويصدق القضية المبرر عنها. وجميع أعضاء هذه الفئة قابلة للتقييم في حدود الصدق والكلب. وباستعمال علامة التقرير *[—]* insertion sign عند فريجه لتمييز الهدف الفرضي المشترك بين كل أعضاء هذه الفئة وباستعمال رموز معينة، يرمز سيرل إلى الحالة السيكولوجية بحروف من الفعل المناظر، فيرمز بحرف (ع) للفعل «يعتقد» و (غ) لـ «يرغب» و (ق) لـ «يقصد» والرمز (م) للمحتوى القضوي. نقول باستعمال

هذا يرمز سيرك إلى هذه الفئة كما يلي:

— ↓ ع (م)

إن اتجاه المطابقة هو الكلمات - إلى - المالم، والحالة السيكولوجية المعبر عنها هي الاعتقاد (ع) بأن (هذا م). ومن الأهمية بمكان أن تؤكد أن كلمات من قبيل «اعتقاد» و «تعهد» مقصورة هنا لتمييز أبعاداً؛ إنها قابلة للتعدد أكثر من كونها محددة. ومن ثم فهناك اختلاف بين اقتراح أو افتراض أن هذا م، من ناحية، وبين الإصرار على أن هذا م أو القسم بجدلية أنه كذلك، من ناحية أخرى. ودرجة الاعتقاد أو التعهد ربما تقترب من الصفر أو تبلغه. وتتضمن هذه الفئة معظم الأفعال التفسيرية عند أوستن، بالإضافة إلى كثير من الأفعال المتعلقة بحكم في تصنيفه، لأن لها جميعاً نفس الهدف الغرضي وتختلف فقط في ملامح أخرى للقوة الغرضية. وأبسط اختبار للفعل التصوري هو أنك تستطيع أن تميزه حرفياً على أنه صادق أو كاذب^(١١١).

٢- الأفعال التوجيهية Directives:

يكن الهدف الغرضي لهذه الأفعال في حزمة أنها محاولات من جانب المتكلم للتأثير على المستمع ليفعل شيئاً ما. ومن الجائز أن تكون محاولات لينة جداً، مثل عندما أخرجك بفعل شيء معين أو أقترح أن تفعله، أو ربما تكون محاولات عنيفة جداً، مثل عندما أصر على أن تفعله. وبإستعمال علامة التعجب exclamation mark على أنها وسيلة إظهار الهدف الغرضي لأعضاء هذه الفئة بصورة عامة، يصبح لدينا الصورة الرمزية التالية:

! ↑ غ (س) يفعل أ

واتجاه المطابقة هو المالم - إلى - للكلمات، وشرط الإخلاص هو يرغب (غ) (رغبة أو أمنية)، والمحتوى يكون دائماً أن المستمع (س) يفعل فعلاً مستقبلياً (أ). والأفعال التي تدل على أعضاء هذه الفئة هي أطلب، أريجو، أسأل، ألتمس، أناشد، أنصرع، أستعطف، أشجع، أسمح، أنصح. وأظن أنه من البين أن الأفعال من قبيل ألتحلى،

(١١١) Ibid, P 355, see also, Leech, G. N., *Principles of Pragmatics*, Longman, London and New York, 3rd imp., 1985, P 105

وأعترض التي أدرجها أوستن على أنها أفعال سلوكية هي من هذه الفئة. وكثير من الأفعال المتعلقة بالممارسة هي أيضاً من هذه الفئة^(١١٧).

٣- الأفعال الإلزامية *Comminatives*:

يسلم سيرل بأن تعريف أوستن للأفعال الإلزامية تعريف رائع جداً، ويأجله كما هو غير أنه يضع عليه اعتراضاً ثانوياً على خطه تعبيره - مؤداه أن كثيراً من الأفعال *verbal* التي أدرجها أوستن في قائمة على أنها إلزامية لا تنتمي إلى هذه الفئة على الإطلاق؛ مثل «سوف» و «أقصد» و «أنتخب» وغيرها من الأفعال. الأفعال الإلزامية إذن هي تلك الأفعال الفرضية التي تهدف إلى إلزام المتكلم (بدرجات متنوعة أيضاً) بمسلك مستقبلي معين للفعل، وباستعمال الرمز (أ) لأعضاء هذه الفئة، يصبح لدينا الصورة الرمزية التالية:

↑ ق (أ) (س) بفعل ق

إن اتجاه المطابقة هو العالم - إلى - الكلمات، وشرط الإخلاص هو الفصل (ق)، والمحتوى القضوي هو دائماً أن المتكلم من يفعل فعلاً مستقبلياً ق. وطالما أن اتجاه المطابقة هو نفس الاتجاه بالنسبة للأفعال الإلزامية والأفعال التوجيهية، فسيكون لدينا تصنيفاً رائعاً إلى أبعد الحدود إن استطعنا أن نبين أنهما أعطاه بالفعل كق فقة واحدة. ولكن سيرل يعترف صراحة بأنه عاجز عن فعل هذا، لأنه على حين أن هناك الوعد [فعل إلزامي] هو إلزام المتكلم بأن يفعل شيئاً ما ولا يحاول بالضرورة التأثير على نفسه لكي يفعله، فإن هدف الاتكاس [فعل توجيهي] هو أن يحاول التأثير على المستمع ليفعل شيئاً وليس بالضرورة إلزامه أو إجباره على ذلك^(١١٨).

٤- الأفعال المعبرة *Expressives*:

إن الهدف الفرضي لهذه الفئة هو التعبير عن حالة سيكولوجية معينة في شرط الإخلاص بشأن حالة في الواقع معينة في المحتوى القضوي. ونماذج الأفعال المعبرة هي «أشكر» و «أعني» و «أعجب» و «أعزى» و «أرحب». لاحظ أنه لا يوجد اتجاه مطابقة في الأفعال المعبرة. ويأداء الفعل المعبر لا يحاول المتكلم أن يؤثر في العالم ليمثل الكلمات ولا الكلمات لتمثل العالم، والأحرى أن يصدق القضية المعبر عنها يكون

(١١٧) Searle, J. R., *An Introduction to the Philosophy of Language*, 2nd ed., pp. 355-356

Ibid, p. 356

(١١٨)

مفترضاً. وبالتالي، على سبيل المثال، عندما أعتذر لأنني وطئت إصبع قدمك فليست عابتي إما أن أزعج أن إصبع قدمك كانت موطوءة ولا أن أجعلها موطوءة. وينتهي سيرل إلى أن هذه الحقيقة منعك بصورة دقيقة في نظم الجملة Syntax عن طريق الحقيقة القائلة إن تعريفات paradigm الأفعال المعبرة في إتجازها لا تأخذ وأن the الخاصة بالجميلات clauses وإنما تتطلب تحويلاً إلى المصدر [بزيادة اللاحقة ing إلى الفعل]. فلا يستطيع المرء أن يقول: «إنني أعتذر أنني وطئت على إصبع قدمك» وإنما الأصح إن يقول «إني أعتذر للوطأ على قدمك». وبصورة مماثلة، لا يستطيع المرء أن يقول: «إنني أعتك أنك فزت بالمباراة» بل يجب أن يقول «إنني أعتك على الفوز بالمباراة». وهذه الحقائق النظامية - فيما يقترح سيرل - هي نتائج لحقيقة أنه لا يوجد - بصورة عامة - اتجاه مطابقة للأفعال المعبرة. وصدق القضية المعبر عنها في الفعل المعبر هو صدق مفترض. ويجب تقديم الصورة الرمزية لهذه الفئة - بناء على ذلك - على النحو التالي:

ع(ك) (س/ب + ملكية)

حيث يدل (ع) على الهدف الفرضي المشترك بين كل الأفعال المعبرة، و (Ø) هو الرمز الفارغ الذي يدل على عدم وجود اتجاه للمطابقة، و (ك) هو المدى المتغير على طول الحالات السيكولوجية المختلفة الممكنة والمعبر عنها في أداء الأفعال الفرضية في هذه الفئة، ويعزو المحتوى القضوي ملكية ما (وليس فعلاً بالضرورة) إما إلى (ت) أو (س). فليكنني أن أعتك ليس فحسب على فورك بالمباراة، بل وأيضاً على حسن مظهرك أو فوز ابنك بالمباراة. والملكبة المحددة في المحتوى القضوي للفعل التعبيري يجب مع ذلك أن تكون مرتبطة بـ (ت) أو (س) (١١٤).

٥- التصريحات Declarations:

إن الخصيصة المحددة لهذه الفئة هي أن الأداء الناجع لأي عضو من أعضائها يحدث تناظراً بين المحتوى القضوي والوجود الخارجي. ويضمن الأداء الناجع للفعل أن يماظر المحتوى القضوي العالم: فإذا أنجزت أنا بصورة ناجحة فعل توظيفك رئيساً للجنة معينة، إذن فإنك رئيس لهذه اللجنة. وإذا أنجزت بصورة ناجحة فعل إعلان حالة الحرب، إذن فالحرب معلنة. وتوجب البنية السطحية النظامية surface syntactical

structure المستخلصة لأداء التصريحات هذه المسألة، لأنه لا يوجد فيها تمييز نظامي سطحي بين المحتوى القضيوي والقوة الغرضية. وبالتالي فإن التصريحات «أنت مفصول» و «أنا كالحلي» لا تتيج تمييزاً بين القوة الغرضية والمحتوى القضيوي. ويظل سيرل أن باستعمال هذه البنية السطحية النظامية لأداء التصريحات تكون قوتها الدلالية كالتالي.

إنني أصرح: انتهت وظيفتك (بتلك).

إنني أصرح: انتهى موقتي (بتلك).

وتحدث التصريحات تقييداً ما في وضع أو حالة الشيء أو الأشياء المشار إليها بمقتضى حقيقة أن التقرير قد أنجز بنجاح. ويميز هذا المياع التصريحات عن الفئات الأخرى للأفعال الغرضية^(١١٥).

إن المتأمل للأفعال التي يقدمها سيرل كاملة للتصريحات وكذلك السمة التي تميز هذه الفئة من الأفعال الغرضية يجد أن هذه الأفعال هي النماذج الأولى التي ظهرت لأوستن عندما كان يشرع في فحص المنطوقات الأدائية التي من بينها «إنني أسمى هذا المسجد...»، و«إنني أراهن...»، و«إنني أودع...»، وغيرها^(١١٦). زد على ذلك، أن هذه «التصريحات» تشترك مع المنطوقات الأدائية في أن كلاً منها تتطلب عرفاً غير لغوي، فيما عدا استثناء وحيد خاص بالتصريحات مشير إليه بعد قليل.

إذا تأملنا اتجاه المطابقة في أنواع الأفعال الغرضية نجد أن اتجاه المطابقة في حالة الأفعال التصويرية هو الكلمات - إلى - العالم، واتجاه المطابقة في حالة الأفعال التوجيهية والالزامية هو العالم - إلى - الكلمات؛ وفي حالة الأفعال المعبرة ليس هناك اتجاه مطابقة تظهره القوة الغرضية، لأن وجود المطابقة يكون مفترضاً. غير أننا نكتشف مع التصريحات علاقة فريدة تليها. فنجد أن أداء التصريح يحدث مطابقة عن طريق إنجاز الناجح. فكيف يكون ذلك ممكناً؟ الجواب عند سيرل أن كل الأمثلة التي ناقشناها حتى الآن تتضمن عرفاً غير لغوي بالإضافة إلى القواعد التكوينية للغة لكي يتم أداء التصريح أداء ناجحاً. وتشكل سيطرة المتكلم والمستمع على هذه القواعد المقدرة اللغوية Linguistic

ibid, PP. 358 - 359

(١١٥)

Leech, G. N., Principles of Pragmatics, P. 179

(١١٦)

competance^(١١٧) التي لا تكفي - بصفة عامة - لأداء التصريح. إذ يجب أن يوجد بالإصافة إلى ذلك عرف فوق لغوي ويجب أن يشغل المتكلم والمستمع أوضاعاً خاصة داخل هذه الأعراف. والاستدلالات الوحيدة للمبدأ القائل بأن كل تصريح يتطلب عرفاً غير لغوي هي تلك التصريحات التي تهتم باللغة ذاتها، على سبيل المثال، عندما يقول المرء «إسي أعرف، لوجر، إسي أو ألقب». ويتحدث أوستن أحياناً كما لو كانت كل المنطوقات الأدائية (وفي النظرية العامة، كل الأفعال الغرضية) تتطلب عرفاً غير لغوي، بيد أن هذا لا يمثل حجة بوضوح. التصريحات - إذن - عند سيرل فئة خاصة جداً من الأفعال الغرضية ومن ثم يرمز إليها على النحو التالي:

ص \updownarrow Ø (م)

حيث تدل (ص) على الهدف الغرضي التصريحي، وأتجاه المطابقة هو الكلمات - إلى - العالم والعالم - إلى - الكلمات معاً وذلك بسبب السمة الخاصة للتصريحات، ولا يوجد شرط إخلاص، ومن ثم يكون لديها الرمز الفارغ في مكان شرط الإخلاص، ونستعمل المتغير القضوي المادي م. والسبب في وجود سهم علاقة المطابقة هنا على الإطلاق هو أن التصريحات تحاول التأثير على اللغة لتتأصل مع العالم. ولكن لا نحاول فعل ذلك عن طريق وصف واقعة (كما نفعل الأفعال التصورية) أو عن طريق محاولة التأثير على شخص ما ليحدث واقعة مستقبلية (كما نفعل الأفعال التوجيهية والالزامية).

ويستنتج سيرل عدة نتائج من مناقشته لتصنيف الأفعال الغرضية أكثرها أهمية من وجهة نظره النتيجة الفائلة إننا لو اتخذنا الهدف الغرضي بوصفه فكرة محورية نصنف بها استعمالات اللغة، لوجد إذن عدد محدود إلى حد ما لأشياء أساسية نفعلها باللغة، فغير الناس كيف توجد الأشياء، وسحاول التأثير عليهم ليفعلوا أشياء، ونلزم أنفسنا بفعل أشياء،

(١١٧) «المقدرة اللغوية» مصطلح يستعمل في نظرية لغوية، وصفة عامة في النحو التوليدي، ويشير إلى معرفة الشخص بلغة، ونظام القواعد الذي يسيطر عليه حتى يتدر على تقديم عدد غير محدود من الجمل وفهمها، وإدراك الأنظمة النحوية والالتباسات. إنه مفهوم مثالي للغة، ويدرك على أنه مقابل لفكرة «الأداء» performance والمنطوقات المحددة للكلام ورهناً لتوصفي فإن علم اللغة كان قبل النحو التوليدي مشغولاً بالأداء في اللغة النحوية، بدلاً من المقدرة الباطنية Underlying Competence.

Crystal, D., A First Dictionary of Linguistics and Phonetics, P. 20

ونعبر عن مشاعرنا ومواقفنا ونحدث تغييرات بواسطة منطوقاتنا. وفي أحوال كثيرة، نعمل أكثر من واحد من هذه الأفعال المتطلقة بعينه في آن واحد^(١١٨).

٨.٤. تعقيب

ولكن، هل من فائدة ترجى فليجئنا من استعمال نظرية الأفعال الغرضية؟ الجواب عند أوستن «لقد أحضرت في أن يكون لدي وقت كاف لقول ما السبب في أن ما قلته شائق. لنأخذ مثلاً واحداً فقط إذن. لقد اهتم الفلاسفة منذ عهد بعيد بكلمة «goods»، وشرعوا في أخذ خط البحث كوف نستعملها، وما الذي نستعملها لفعله. لقد كان مقترحاً - على سبيل المثال - إننا نستعملها للتعبير عن الاستحسان، وللإطراء، وللتصديق [على شيء]. بيد أننا لن نحصل على وضوح حقا بشأن كلمة «goods» وما الذي نستعملها لفعله حتى يكون لدينا - بصورة مثالية - قائمة كاملة لهذه الأفعال الغرضية تكون فيها [الأفعال] بطري، ويضيق على، الخ، نماذج متصلة. وحتى نعرف كم عدد هذه الأفعال الموجودة، وما هي علاقاتها وصلاتها المتبادلة»^(١١٩).

يشير أوستن بوضوح في هذه الفقرة إلى أنه هناك عدداً من الأسئلة حول «goods» والتي يمكن أن تستعمل نظرية الأفعال الغرضية للإجابة عليها. ولناج نفسه بالقول إنها أسئلة حول استعمال الكلمة. ومع ذلك، بالنظر إلى ما قبل في السنوات الحالية حول العلاقة بين الفعل الكلامي للإطراء وبين المعنى الإطرائي لكلمة «goods»، مثلاً، يبدو ممكناً أن بعض الأسئلة حول كلمة «goods» التي اعتقد أوستن أنه يمكن الإجابة عليها عن طريق استعمال نظرية الأفعال الغرضية هي أسئلة حول معناها. وسواء ظن أوستن هذا أم لا، فيبدو أنه جدير بالبحث سواء في حالة أية كلمة أو تعبير، وأن نظرية الأفعال الغرضية يمكن أن تستعمل للإجابة على أي سؤال يجوز أن يثار حول معنى الكلمة أو التعبير على الرغم من زعم هير Hare أن كلمة «goods» تلك حادثة معنى إطرائي، وتلكه نتيجة لحقيقة أنها تستعمل بصورة مألوفة للإطراء، فإنه مثال واحد فقط للزعم بأنه من الممكن توصيح معنى الكلمة (أو جزء من معناها) بالرجوع إلى أفعال الكلام التي أنجرت عدد

Ibid, P. 369

(118)

Austin, J. L., How To Do Things With Words, P. 182

(119)

نطقها^(١٢٠). وما هو سيرل يقول: «في الواقع، تستند المعرفة التي يمتلكها شخص معين عن معنى الجمل - في جزء كبير منها - إلى معرفته بالطريقة التي تستخدم بها هذه الجمل لإطلاق الأحكام وطرح الأسئلة وإلقاء الأوامر وإجراء التحقيقات ونثر الوعود والتنبؤ، الخ وكذلك إلى معرفته بالطريقة التي يفهم بها هو نفسه الآخرين حينما يستعمل هؤلاء الجمل لغايات مماثلة. فالكلمة الدلالية - في جزء كبير منها - هي القدرة على إبحار وفهم ما يدعوه الفلاسفة وعلماء اللغة بأفعال الكلام أو أفعال اللمعة»^(١٢١). ومناقشة هذه المسألة هي موضوع الفصل التالي.

Holdcroft, D., «Meaning and Illocutionary Acts», *The Theory of Meaning*, ed. by Parkinson, (١٢٠)

G. H. R., Oxford University Press, 1968, P. 166

(١٢١) جون سيرل: «نشوء المعنى والنشوء اللغوي»، الفكر العربي، المجلد ٨، ٩، يناير، مارس ١٩٧٩ (بدون ذكر مترجم)، ص ١٢٨.

1. The first part of the paper discusses the importance of the study of the history of the English language. It is a branch of linguistics which deals with the changes in the English language over time. The study of the history of the English language is important for several reasons. First, it helps us to understand the development of the English language and the factors which have influenced its development. Second, it helps us to understand the relationship between the English language and other languages. Third, it helps us to understand the cultural and social context in which the English language has developed.

2. The second part of the paper discusses the importance of the study of the history of the English language. It is a branch of linguistics which deals with the changes in the English language over time. The study of the history of the English language is important for several reasons. First, it helps us to understand the development of the English language and the factors which have influenced its development. Second, it helps us to understand the relationship between the English language and other languages. Third, it helps us to understand the cultural and social context in which the English language has developed.

الفصل الخامس

المعنى: من التحقق إلى الاستعمال

١.٥. تمهيد

اللغة وأصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم^(١). كما حلها ابن جني، والأغراض هنا هي المعاني. إذ لا يمكن أن تكون هناك لغة دون معنى. ولكن، ما هو المعنى؟

لقد طرح هذا السؤال مراراً وتكراراً، وجاءت الإجابات عليه متنوعة متباينة؛ إذ تمثل الإجابة عليه المحور الذي يتركز عليه البحث الفلسفي طوال تاريخه، ليس هذا وحسب، بل هو موضع اهتمام المشتغلين بعلم اللغة وعلم النفس وعلم الاجتماع أيضاً. والحق أن الفلاسفة أكثر انشغالاً بالمعنى من غيرهم فإذا نظرنا إلى قصة الفلسفة في القرن العشرين - ناهيك عن الفلسفة القديمة والوسيلة والحديثة - لوجدنا أنها قصة لفكرة المعنى، على حد تعبير رابل^(٢). كما ويمكن وصف الانشغال الثام بنظرية المعنى على أنه مرض المهنة لفلسفة القرن العشرين الأنجلو سكسونية والنمسلوية^(٣).

غير أن الإجابة على السؤال: ما هو المعنى، أو ما معنى المعنى؟ صعبة للغاية، لأن ما له معنى في اللغة يمكن أن ينقسم إلى قسمين: معنى خاص بالألفاظ (أو الرموز البسيطة)، ومعنى خاص بالجميل (أو الرموز المركبة):

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٤.

(٢) Ryle, G., «Introduction» to the Revolution in Philosophy, by Ayer, A. J (and others), Macmillan & Co. LTD. London St Martin's Press, New York, 1956, P. 8

(٣) Ryle, G., «The Theory of Meaning», in Cohen, C. E., (ed): philosophy and Ordinary Language, University of Illinois Press, Urbana, 1963. P. 128

١- للمعنى الخاص بالألفاظ، ويتقسم بدوره إلى قسمين:

أ. المعنى اللفظي: ويتعلق بمعاني الألفاظ المفردة؛ ما يفهم منها وما تدل عليه

ب. المعنى السياقي: ويتعلق بمعاني الألفاظ حين ترد وتتظم في سياقات هي الجمل والعبارات المختلفة.

٢- المعنى الخاص بالمعبارات بوصفها مركبات أو سياقات ذات معنى^(٤).

هناك نظريات فلسفية عديدة تتناول معنى الكلمة أو معنى الجملة، غير أن تقديم كل هذه النظريات مسألة دونها زحزحة الجبل، وحبذا أن نقدم نظريتين تتيج كل واحدة منهما عن تصور معين لوظيفة اللغة وكيفية عملها؛ فإذا كانت وظيفة اللغة الأكثر أهمية بالنسبة للفيلسوف هي الوصف أو التسمية، كانت نظرية المعنى اللازمة من هذه الوظيفة هي نظرية إمكانية التحقق للمعنى. وإذا وجد الفيلسوف أن هناك عدداً من الوظائف اللغوية المتباينة التي لا يكون الوصف إلا واحدة منها، وليس أكثرها أهمية، فإن نظرية المعنى الناتجة من هذا التصور هي نظرية الاستعمال للمعنى. وطالما أننا عرضنا النظرية التصورية للغة ثم ناقشنا فكرة ألعاب اللغة عند فجنشتين، وأتبعنا ذلك بنظرية الفعل الكلامي وثباين الاستعمالات اللغوية عند أوستن، فحري بنا الآن أن نناقش نظريتين للمعنى هما نظرية إمكانية التحقق ونظرية الاستعمال.

٢.٥. المعنى والتحقق ..

١.٢.٥. هل قال فجنشتين بمبدأ التحقق؟

يحسن بنا قبل تناول الإجابة على هذا السؤال أن نقدم لمحة تاريخية عن نشأة جماعة فينا، تلك الجماعة التي شكلت أفكارها فلسفة الوضعية المنطقية: فكيف تكونت هذه الجماعة، وما هي أفكارها الرئيسية؟

أسست جماعة فينا منذ عام ١٨٩٥ تقريباً لفلسفة العلوم الاستقرائية، وكان إدوين

(٤) د. عزمي إسماعيل: مفهوم المعنى، دراسة تحليلية، بحوث كلية الآداب، جامعة الكويت، الرسالة
الماجستير والثلاثون، الحولية السادسة، ١٩٨٥، ص ٢٦

ماخ Ernst Mach أول من تقلد هذا المنصب وليث فيه حتى سنة ١٩٠١، وخلفه بعد ذلك بولتزمان L. Boltzmann من سنة ١٩٠٧ حتى سنة ١٩٠٦، وهكذا تأصل في جامعة فيينا تقليد طويل للفلسفة التجريبية التي تحفل أول ما تحفل بالعلوم الطبيعية. وظل التقليد دائماً حتى كان عام ١٩٢٢، فلستنت استغاية فلسفة العلوم الاستقرائية إلى مورتس شليك Moritz Schlick الذي جاء إلى الفلسفة من علم الطبيعة، شأنه في ذلك شأن أسلافه. ولا غرو، فقد كانت رسالته للدكتوراه بإشراف ماكس بلانك Max Planck وكان موضوعها «انعكاس الضوء في وسط غير متجانس»، وأصبح عن طريق دراسته «المكان والزمان في علم الطبيعة المعاصر» سنة ١٩١٧، الشارح الفلسفي الأول لنظرية النسبية. ووثق علاقاته الشخصية بأبرز رجالات العلوم الدقيقة آنذاك من أمثال «بلانك» و«أينشتاين» و«هلبرت». غير أن لشليك ميزة فاق بها أسلافه، ألا وهي معرفته العميقة بالفلسفة^(٥).

وسرعان ما انتفت حول شليك جماعة مؤلفة ليس فحسب من الطلاب، بل وأيضاً من رجال الفكر العلمي ذوي الميول الفلسفية. معظمهم علماء رياضة وطبيعة، ومنهم علماء نفس واجتماع، وأيضاً مناطفة وفلاسفة خالصين. ومن بين هؤلاء وأولئك فريدريش فايزمان F. Weismann وأوتو نورث O. Neurath، وإدجار تسزلز E. Zilsel، وهربرت فايجل H. Feigl، وبيلافون جوهرس B.V. Juhos، ورودلف كارناب R. Carnap، وفيلكتور كرافت V. Kraft، وفيليكس كاوفمان F. Kaufmann، وهانز هان H. Hahn، وكورت جودل K. Godel، وغيرهم^(٦).

وفي لقاءات قصرت حيناً وطالت حيناً آخر ناقش أعضاء الجماعة مشكلات منطقية وإستمولوجية، ودار النقاش بين هذه الجماعة - التي أوشكت قامات أعضائها أن تتقارب - كما يدور بين الأنداد، ولم يكن مجرد تسليم بتعاليم الأستاذ. والحق أن فتجنشتين قد أثر تأثيراً عظيماً على جماعة فيينا، إذ كانت «الرسالة» أحد الأعمال التي تدارسها أعضاء الجماعة فيما بينهم، ولكن على الرغم من أن فتجنشتين كان يعيش في فيينا في ذلك الوقت، إلا أنه لم يحضر أبداً مناقشات «جماعة فيينا» ولم ينضم إليها^(٧). لقد شكلت مناقشات جماعة فيينا الهيكل العام لحركة الوضعية المنطقية التي سميت بأسماء عدة:

Kraft, V., The Vienna Circle, Philosophical Library, New York, 1953, P. 3

(٥)

Ibid, PP. 3 - 4

(٦)

Ibid, P. 4

(٧)

سميت في صورتها الأولى التي نشأت عليها في النماذج أعضاء جماعة فينا «بالوضعية المنطقية» أو «التجريبية المنطقية» ثم عرفت بعد انتهاء جماعة فينا «بالتجريبية العلمية»، وتسمى كذلك «بالفلسفة الوضعية الجليدة». وسوف نستخدم في مناقشتنا لهذه الفلسفة اسم «الوضعية المنطقية». يتسمى هذه الفلسفة وضعية لأن قلائقها يقصرون جهودهم على ما هو موضوع pointed في الواقع الخارجي، بمعنى أنهم يشترطون لكل عبارة تزعم الإشارة إلى الأشياء أن يقوم صوابها على تصويرها لتجربة الحواس. وهي منطقية، لأن أصحابها يكتفون بتحليل لغة العبارة فاتها تحليلًا منطقيًا، ثم يقبلونها بعد ذلك أو يرفضونها على هذا الأساس وحده.

بعد هذه المقدمة التاريخية نطرح سؤالين: إلى أي مدى أثرت رسالة فتيجنشتين على أعضاء جماعة فينا؟ وهل قال فتيجنشتين حقاً بمبدأ التحقق أم لا؟ كان «لرسالة» فتيجنشتين أثر بالغ على الوضعية المنطقية حتى ذهب بعضهم إلى أن «الرسالة» هي الملمح الرئيسي لهذه الحركة وعلى الرغم من أن الوضعية (المنطقية) نشأت من مجموعة متنوعة من المصادر، فإن دافعها الحاسم وإلهامها الرئيسي قد أتى من «الرسالة»^(٨). غير أن فايغلر وآخرون يخففان من غلوه هذا التأثير ولن يكون صحيحاً تماماً القول بأن جماعة فينا قد استمدت إلهامها من «الرسالة»^(٩). وذلك لأن شليك كان قد سبق في عمل مبكر له إلى قدر كبير من الصيغ الدقيقة التي طورها فيما بعد كارناب ورايشنباخ وآخرون. ويوجد في كتابه «النظرية العامة للمعرفة» Allgemeine Erkenntnislehre (الذي ظهرت طبعته الأولى عام ١٩١٨، والثانية سنة ١٩٢٥) إلهامات أيضاً لبعض النظريات المعنوية في كتاب فتيجنشتين «رسالة منطقية فلسفية»، وأظن أن شخصية شليك المتواضعة إلى أبعد حدود التواضع، وحياءه الشديد ورقة قلبه، وحبه الشخصي العميق لفتجنشتين كل ذلك جعله يتغاضى لو يكتفم الحجم العظيم لنظرياته الخاصة... وحقاً، كان شليك متأثراً كأشد ما يكون التأثير بعقيدة فتيجنشتين إلى حد أنه نسب إليه الأفكار الفلسفية العميقة التي صاغها

(٨) Hartnack, J. *Wittgenstein and Modern Philosophy*, Translated into English by Cranston, M., New York University Press, 1965, P. 45

(٩) Ayer, A. J., (ed), *Logical Positivism*, The Free Press, Glencoe, Illinois, 1959, Introduction, P. 5

بصورة واضحة تماماً قبل أن يستسلم بفترة طويلة لسحر فتجشنتين المصوم تقريباً^(١٠). وها هو كارناب يقول: «إن الجزء الأكبر من كتاب فتجشنتين رسالة منطقية فلسفية» قرىء جهاراً وبوقش جملة جملة في جماعة فينا. ولقد أثر كتاب فتجشنتين على دائرة فينا تأثيراً قوياً. ولكن ليس من الصحيح القول بأن فلسفة جماعة فينا هي على وجه الدقة فلسفة فتجشنتين. وتعلمنا الكثير عن طريق مناقشاتنا للكتاب، وقبلنا وجهات نظر كثيرة بقدر ما جعلناها متشابهة مع مفاهيمنا الأساسية. وبطبيعة الحال، تنوعت درجة التأثير بالنسبة لمختلف الأعضاء. وبالنسبة لي شخصياً، فربما كان فتجشنتين -بالإضافة إلى رسل وفريجه- هو الفيلسوف صاحب أعظم الأثر على تفكيري. والمفكرة الهامة للعامة التي اكتسبتها من عمله هي المفهوم القاتل بأن صدق العبارات المنطقية يقوم فقط على بنيتها المنطقية وعلى معنى مفرداتها^(١١).

الأقرب إلى الصواب - إذن - القول بأنه على الرغم من أن بعض النظريات الواردة في «الرسالة» أصبحت معتقدات أساسية للوضعية المنطقية، فإن هنالك اختلافات محورية بين هذا المذهب وما قبل في «الرسالة». إحدى النقاط المحورية في فلسفة الوضعية المنطقية أن مهمة الفلسفة - بعض النظر عن حل المشكلات الفلسفية التقليدية أو تحديد صدق القضايا الفلسفية - هي ببساطة توضيح معنى هذه المشكلات وتلك القضايا. ومن ثم لا تفضي الفلسفة إلى مجموعة من القضايا الفلسفية، وإنما تقود إلى فهم أفضل لمعاني القضايا المتنوعة وإدراك أن قضايا ميتافيزيقية معينة هي قضايا خالية من المعنى. وفيما يتعلق بكيف يتم التحقق من معنى القضية، فإن الإجابة هي الاستعانة بمبدأ التحقق^(١٢).

إن القضايا التجريبية هي القضايا الوحيدة التي ينظر إليها الوضعيون المناطقة على أنها قضايا حقيقية، لأنها النوع الوحيد الذي يمكن التحقق منه. وثقيل الوضعية المنطقية - بطبيعة الحال - قضايا الرياضة والمنطق على الرغم من أنها ظروغ تجريبية، وهي القضايا التي ذهب فتجشنتين إلى أنها تحصيلات حاصل Tautologies لا تقول شيئاً عن العالم

Feigl, H., «The Origin and Spirit of Logical Positivism» in Achinstein, P. and Barker, S. F. (eds), The Legacy of Logical Positivism, The Johns Hopkins press, Baltimore, 1969, P. 4

(eds), The Legacy of Logical Positivism, The Johns Hopkins press, Baltimore, 1969, P. 4

Quoted by Musita, M. K., Contemporary Analytic Philosophy, P. 225

Hartmann, J., Wittgenstein and Modern Philosophy, P. 47

الخارجي. وليست القضايا المنطقية مما يتحقق منه *verified* وإنما هي مما يبرهن عليه *demonstrated*. إنها ليست صادقة بالمعنى الذي تكون به القضايا التجريبية صادقة، وإنما هي شرعية. ومن ناحية ثانية، فإن القضايا الفلسفية أو الميتافيزيقية لا هي تجريبية ولا هي تحصيل حاصل؛ بمعنى أنه لا يمكن أن تكون مما يتحقق منه ولا مما يبرهن عليه، إذ لا يمكن أن تكون صادقة ولا شرعية، ومن ثم فهي بسيطة خالية من المعنى. إنها ليست قضايا تجريبية. لأنها لو كانت كذلك، لأمكن التحقق من قيمة صحتها *Truth-value* عن طريق الملاحظة، ولا يمكن أن يحدث هذا في حالة القضايا الميتافيزيقية. لا تنتمي القضية التي يمكن التحقق منها تجريبياً إلى الميتافيزيقا وإنما تنسب إلى العلوم الطبيعية. وبما أن القضايا الميتافيزيقية ليست بذات شروط صدق، فليست بذات معنى أيضاً. ومن ناحية ثانية، لو كانت تحصيلات حاصل، فلا يمكن أن يدور نقاش ونزاع بشأن شرعيتها كما هو موجود بالفعل بين الفلاسفة^(١٣).

ليس من الصعب اكتشاف العلاقة بين «الرسالة» وهذه المعتقدات المحسورة لطوخمية المنطقية. فوجهة النظر الفاتلة بأن الفلسفة لا يمكن أن تقدم مجموعة من القضايا، وإنما هي فاعلية *activity*^(١٤)، والقول بأن القضايا المنطقية والرياضية هي تحصيلات حاصل وبالتالي فلوحة تجريبية. وإن القضايا التجريبية لا يمكن أن تكون صادقة عن طريق الضرورة المنطقية *logical necessity*^(١٥).

والقول بأن معنى القضية مطابق لشروط صحتها^(١٦) - تقول إن كل وجهات النظر هذه موجودة في «الرسالة». ومع ذلك، فإن موقف فنجشتين ليس واضحاً تماماً حتى الأقل فيما يتعلق بوجهة النظر الأخيرة. يذهب فنجشتين إلى أن فهم القضية يعني معرفة الحقيقة الواقعة إذا كانت صادقة؛ ولأن فهم معنى قضية ما هو أن نعرف ما هالك، إذا كانت صادقة^(١٧). ويبدو هذا مثل البهارة الواضحة للبدا القائل إن معنى القضية يطابق شروط صحتها، وبناء عليه يبدو أيضاً - فيما عاين الأقل - أن القضية بدون شروط صدق هي بلا

Ibid, P 48

(١٣)

(١٤) أنظر لودفيج فنجشتين رسالة منطقية فلسفية الترجمة العربية، الفقرة ١١٢، ٤، ص ٩١.

(١٥) المرجع السابق، الفقرة ٦، ١ وما بعدها، ص ١٤٢.

(١٦) المرجع السابق، الفقرة ٤، ٤٣١ وما بعدها، ص ١٠٢.

(١٧) المرجع السابق، الفقرة ٢٤، ٤٠٧٤، ص ٨٦.

معنى . ويضعنا هذا مباشرة: قبالة المشكلة التي هي مدار جدل بين الباحثين هل قال فتجشثن بمبدأ التحقق؟ أو هل قبل فتجشثن بمبدأ التحقق كما هو موجود عند الوصعية المنطقية؟ الحقيقة أن هذه المشكلة تظهر فقط في حدود «الرسالة» إذ أنه لا يوجد نص صريح في «الرسالة» يطابق «مبدأ التحقق». ومع ذلك فهناك عبارات تفيد ضمناً ما يعنيه هذا المبدأ. ومن هنا جاء الخلاف على النحو التالي:

أ- هناك من يذهب إلى أن فتجشثن لم يقل بمبدأ التحقق على النحو الذي ذهب إليه الوضعيون المناطقة، فيقول ماكسويل: «إن تفرقة فتجشثن بين «المعنى» وبين اللغو كانت سبباً في اعتباره كفيلسوف وضعي منطقي - كما لو كانت هذه التفرقة صورة من صور المبدأ الذي يسمونه بمبدأ التحقق!... وبناء على ذلك فإن اعترافه بأن قضاياها خالية من المعنى، قد أبعد على أن هذه القضايا من النوع الذي لا يقبل التحقق، أو هي غير تجريبية، ولذا فهي تكون مجرد لغو»^(١٨) وينتهي ماكسويل إلى القول بأن «فتجشثن لم يكن يقبل مبدأ التحقق، على الأقل بالمعنى الذي يستعمله به الوضعيون [المناطقة] الذين يعرفون «المعنى» بواسطة تحقيقه التجريبي». فقد قال فتجشثن «إنك تستطيع أن تحدد معنى قضية ما بأن تسأل كيف يكون تحقيقها، إلا أنه ذهب إلى أن التحقق يعني أشياء مختلفة - وبذلك يصبح مبدأ التحقق لديه أشبه ما يكون بمبدأ السبب الكافي عند الفلاسفة المدرسين... إنه أقرب إلى أن يكون نتيجة معدية وليس مبدأ أولياً كما هو عند الوضعيين [المناطقة]»^(١٩).

ب- ذهب فريق آخر من الباحثين إلى أن فتجشثن يقول بمبدأ التحقق مثل رامزي الذي رأى أننا يجب أن نطبق مبدأ التحقق نفسه على فلسفة فتجشثن ولذا فإننا يجب أن ننظر بطريقة جادة إلى قضايا فتجشثن على أنها لغو، ولا ندعي كما فعل فتجشثن بأنه لغو هام، ومثل كارناب الذي كان يعتبر فتجشثن فيلسوفاً وضامياً منطقياً لقوله بفكرة تحقيق القضايا، التي إذا ما طبقناها على فلسفته لوجدنا أن «الرسالة» عبارة عن سلسلة من التصورات المتفاوتة هي درجة غموضها، والتي يجب أن يرى فيها القارئ بالتالي أنها أشياء قضايا أو قضايا ذاتية فتركها»^(٢٠).

(١٨) مقبسة في د. عزمي إسلام: لودفيج فيتجنشتين، ص ٢٤١.

(١٩) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٢٤٢.

يحاول من يرجح أنه فتجنشتين. كان يقصد بالفعل معنى مبدأ التحقق كما ذهب إليه الوضعيون. المساطقة إن ياتمس في كلام مالكونم التالي ما يؤيد هذا الترجيح. يقول مالكونم: «ولطالما كانت عبارة فتجنشتين «بمبدأ التحقق» الشهيرة (معنى العبارة هو منهجها في التحقق) عند الوضعية المنطقية موضع تساؤل، ولقد أثيرني فتجنشتين بقصة تلقي بعض الضوء على هذا. إذ جاء ستاوت G. F. Stout، الفيلسوف والعالم النفسي إلى كمبريدج في زيارة قصيرة ودعاه فتجنشتين إلى تناول الشاي (وظني أن هذا كان في وقت مبكر من الثلاثينيات) وقال ستاوت لفتجنشتين إنه قد سمع أن ليفي فتجنشتين شيئاً ما شائعاً وهاماً يقال من «التحقق» وأنه يود كثيراً أن يعرف عنه»^(٢١)، فضرب فتجنشتين لستاوت المثل التالي: «تخيل أن هناك مدينة مطلوب من رجال الشرطة فيها أن يحصلوا على معلومات عن كل ساكن فيها مثل عمره، ومن أين جاء، وما العمل الذي يقوم به. وقد يتصايف أن يكتشف رجل الشرطة عندما يسأل الساكن أنه لا يقوم «بأي» عمل. فيسجل رجل الشرطة هذه الحقيقة في السجل، لأن هذا أيضاً جزء مفيد من المعلومات عن الرجل»^(٢٢). ويذهب مالكونم إلى أن «التطبيق لهذا المثل هو - فيما أظن - أنك إذا لم تفهم العبارة، فإن اكتشافك أنها ليست بذات تحقق هو جزء هام من المعلومات عنها، ويجعلك تفهمها. فهما أفضل»^(٢٣).

ج - يلعب فرق ثالث من الباحثين إلى أن فتجنشتين لم يقل «بمبدأ التحقق» في «الرسالة» وإن كان قد اعتنقه في مرحلة نالية لها من تمكوره. ويعتمد من يقول بهذا على بعض نصوح فتجنشتين وعلى السجل الذي احتفظ به فايزمان لملاحظات فتجنشتين التي جرت في قننا مع شليك ومع فايزمان نفسه، ويشمل الفترة من شهر ديسمبر ١٩٢٩ حتى يوليو ١٩٣٢، والأعمال التي نشرت فيما بعد تحت اسم «الملاحظات الفلسفية» و «النحو العلمي» تنتمي إلى هذه الفترة الانتقالية. يقول مونيز Muritz: «إن ما يحتل محور الفلسفة الوضعية المنطقية هو الاحتكام إلى مبدأ التحقق. وهو المبدأ الذي اعتنقه فتجنشتين في الفترة ما بين ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٢ تقريباً... ولا يوجد شيء ما يمكن إدراكه وتسميته «بمبدأ التحقق» في «الرسالة»... ولو يدرس المرء سجل ملاحظات فتجنشتين مع

Malcolm, N., Ludwig Wittgenstein, A Memoir, P. 65

(٢١)

Ibid, P. 66

(٢٢)

Ibid, P. 66

(٢٣)

شليك وفايزمان، بالإضافة إلى فقرات جملة حاسمة في «الملاحظات الفلسفية» و«النحو الفلسفي»، فمن الممكن جمع ملاحظات متنوعة وآراء ووضعها تحت عنوان رؤية فتجنشتين المعدلة ولمبدأ التحقق». وعلى الرغم من أن هذا المبدأ يلعب دوره بلا شك في هذه المرحلة من فلسفة فتجنشتين، فقد ثبت في النهاية - في المسلك الأخير من تطور فلسفته - أن له أهمية بالنسبة لفتجنشتين أقل بكثير من مبدأ التحقق عند الوضعانية المنطقية^(٢٤).

وهذا هو بعض النصوص عند الوضعانية التي اقتبسها مونتر من مؤلفات فتجنشتين ويعول عليها لإثبات وجهة نظره. يقول فتجنشتين في «الملاحظات الفلسفية»: «معنى السؤال هو منهج الإجابة عليه...» و«قل لي «كيف» تبحث، وسوف أخبرك «بما» تبحث عنه». و«إن فهم معنى القضية يعني معرفة كيفية تحديد نتيجة صدقها أو كذبها». وفي محادثاته مع شليك وفايزمان يعلق فتجنشتين: «معنى القضية هو منهج تحقيقها»^(٢٥). وأصبحت هذه العبارة الأخيرة الشعار الذي يستعمله فلاسفة الوضعانية المنطقية للتعبير عن نظرتهم في المعنى في صورتها المتزمتة المثقلة في مبدأ التحقق.

غير أن فتجنشتين قد ذهب إلى رفض «مبدأ التحقق» بالمعنى الذي استعمله به الوضعيون المناطقة، وذلك في فترة قريبة من الفترة التي قال فيها بمبدأ التحقق، أعني في محاضرات فتجنشتين فيما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٣ التي جمعها ونشرها جورج مور، وبالقرب من بداية (١) وضع فتجنشتين عبارة مشهورة «إن معنى القضية هو الطريقة التي نتحقق بها منها»، ولكنه قال في (٧) «إن هذا يعني فقط «أنك تستطيع أن تتخذ معنى القضية من طريق السؤال كيف يتم تحقيقها». وواصل القول «وهذا بالضرورة مجرد قياس تقريبي rule of thumb لأن «التحقق» يعني أشياء مختلفة ولأن السؤال «كيف يتم التحقق منها؟» لا يفيد معنى في بعض الحالات»^(٢٦).

Martin, M. K., *Contemporary Analytic Philosophy*, P. 221

(٢٤)

نصوص مكتوبة في المراجع السابق، ص ٢٢٨.

(٢٥)

Quoted by: Hartnack, J., *Wittgenstein and Modern Philosophy*, P. 49

(٢٦)

٢.٢.٥. التحليل المنطقي واستبعاد الميتافيزيقا:

إن التحليل المنطقي عند فلاسفة الوضعية المنطقية تحليل ردي؛ بمعنى أنه يقوم على رد المصايا أو العبارات المركبة إلى عبارات أبسط منها حتى ينتهي الأمر إلى أبسط أنواع العبارات، وهي العبارات الأساسية أو الأولية، تلك التي لا تقبل التحليل أو الرد إلى ما هو أبسط منها. وعندما يصل التحليل الردي إلى هذه المرحلة القصوى؛ فإن معنى العبارة لا يمكن تعريفها في حدود عبارات أخرى، بل يتوقف معناها على مقارنتها بالواقع الخارجي، ومن ثم يمكن الحكم عليها بالصدق أو بالكذب. وسمى بعض الوضعيين المنطقة هذه العبارات الأولية باسم «عبارات البروتوكول» *protocol statements*. فهل هناك اتفاق بينهم حول طبيعة ومجال هذه العبارات؟ إن «العبارة التي تُعين بوضوح المعطى التجريبي *empirical datum* أطلق عليها اسم «عبارة البروتوكول» *protokollsatz*، ومع ذلك فهناك اختلاف كبير في الرأي بين الوضعيين (٢٧) فيما يتعلق بطبيعة ومجال عبارات البروتوكول هذه. يرى شليك أنها عبارات حازت حقاً مطلقاً ليس موضعاً لشك، وذلك لأن النظرية والواقع يصبح كل منهما في اتصال مباشر مع الآخر في هذه العبارات. وأثر الحديث عن «عبارة الملاحظة» مؤكداً أن عبارة البروتوكول تنتمي إلى مرحلة أبعد، نظراً لاحتوائها على عناصر افتراضية.

ومن ناحية ثانية، رفض نورث وجهة نظر شليك، لأنه اعتد أن تعبيرات من قبيل «الصدق المطلق» و«اليقين الذي ليس موضعاً لشك» و«الواقع» قد انطوت على عناصر متنافية يجب أن تُرفض بدورها. وفي رأي نورث أن عبارات البروتوكول لها مغزى عملي على نحو محض - وهي مرسية على الاتفاق والاتساق الداخلي للفكر، وليس على الارتباط بين العبارة والواقع الخارجي. ولذلك فإن الطبيعة الافتراضية لعبارة البروتوكول - لم ير رأي نورث - لا تقلل على أي حال من مغزاها الأساسي، طالما أن العبارة لا يمكن أن تكون أي شيء آخر غير كونها افتراضية (٢٨).

(٢٧) استبدلنا هذا التعبير بتعبير الوضعيين البعده الولد في النص.

(٢٨) Delfgaauw, B., *Twentieth Century philosophy*, Translated into English by Smith, N. D., Gill (٢٨) and Macmillan, Dublin, 1969, P. 147 and see also, *Agassi, A., A., The Vienna Circle*, in *Appr.*, A. J., (and others), *The Revolution in Philosophy*, Macmillan and Co. LTD, London, 1956, PP.

ربما يفهم موقف الوضعية المنطقية المضاد للميتافيزيقا فهماً حسناً في حدود التمييز بين وظيفتين رئيسيتين للغة: «الوظيفة المعرفية Cognitive (أو الإخبارية informative)» و«الوظيفة غير المعرفية non - cognitive (أو الانفعالية emotive)». وميز كارناب بوضوح في رسالته العلمية والمشكلات الزائفة في الفلسفة سنة ١٩٢٨ pseudo problems in philosophy بين المضمون المعرفي الذي يتقله المنطوق اللغوي وبين التخيلات أو الانفعالات المصاحبة له. وهذا هو أصل التمييز الذي يُبحث كثيراً بين المعنى المعرفي وبين المغزى الانفعالي (أعني، التصوري أو المشير) للكلمات أو الجمل. وفي المنطوقات الميتافيزيقية المتعالية، أدرك المغزى الانفعالي متكرراً وكأنه المعنى المعرفي بصورة حقيقية» (٢٩).

هكذا يميز فلاسفة الوضعية المنطقية بين وظيفتين للغة دأبت الفلسفة الكلاسيكية على الخلط بينهما؛ إحداهما هي الوظيفة المعرفية التي تستخدم فيها اللغة كأداة رمزية تشير إلى وقائع وأشياء في العالم الخارجي. وعمل اللغة بذلك هو تصوير للواقع. وإذا شاء الفيلسوف أن يجعل اللغة موضوعاً لبحثه، فليس أمامه سوى اللغة في هذه الوظيفة، مضافاً إلى ذلك البحث في العبارة اللغوية من حيث معناها ومعناها. أما الوظيفة الثانية فهي الوظيفة الانفعالية وتتمثل في تعبير المتكلم عن مشاعر تضطرب بها نفسه كما هو الحال مع الشاعر مثلاً. ومن بين استعمالات اللغة، في هذا الجانب، التي تشغل الفيلسوف أحكام القيمة والعبارات الأخلاقية والميتافيزيقية. ويرى الوضعيون المناطقة أن الأحكام الخلقية - مثلاً - انفعالية لا وصفية تقريرية، ومن ثم لا يمكن النظر إليها على أنها صادقة أو كاذبة، وهي في آخر الأمر لا تزيد في نظرهم على قول المتكلم أواه!

لقد اهتم الوضعيون المناطقة بتحليل القضية باعتبارها أبسط وحدة للتفكير أو الحد الأدنى من الكلام المفهوم. والقضية في نظرهم هي العبارة التي يميز وصفها بالصدق أو الكذب. غير أن الصدق والكذب يختلف معناه باختلاف نوع العبارة، ولا تخرج العبارة التي يمكن وصفها بالصدق أو بالكذب عن أحد نوعين؛ فهي إما تحليلية أو تركيبية.

١- العبارة التحليلية: «هي التي لا تقول شيئاً جليداً عن الموضوع التي تتحدث عنه، فهي لا تفعل سوى أن تحلل ذلك الموضوع إلى عناصره، بعضها أو كلها؛ فإن قلت

Feigl, H., «The Origin and Spirit of Logical Positivism», OP cit., P. 6

مثلاً - «الزاوية القائمة تسعون درجة» فانت لا تقول شيئاً جديداً عنها يضاف إلى تعريضها، أي أنني إذا سألتك: قل لي أولاً ما معنى «الزاوية القائمة» قبل أن تقول لي عنها ما تنوي أن تقوله، لأنني لم أسمع بهذا الاسم من قبل؛ فلن تستطيع أن تعرفني بها بعير أن تلجأ إلى قولك إنها تسعون درجة؛ بعد أن تشرح لي - إذا طلبت منك ذلك - ما معنى زاوية، وما معنى درجة، وبعد ذلك الشرح لمعنى «زاوية قائمة»، سأجد، وستجد معي، أنك حين قلت لي «إن الزاوية القائمة تسعون درجة»، لم تكن في الحقيقة تحبرني بجديد، إذا فرصنا أنني أصرف من قبل معنى كلمتي «الزاوية القائمة» وحدهما؛ أعني أن هبارتك هذه جاءت تحصيل حاصل؛ أو هي عبارة تحليلية.

في مثل هذه الحالة يكون تصديق العبارة قائماً على مراجعة التحليل، لنرى هل جاء وفق ما اتفقنا عليه من معاني الألفاظ، أم خرج عليه، ولا يكون التصديق بمطابقة القول على شيء في الطبيعة، إذ ماذا عساك واجد في الطبيعة مما يعينك على تصديق عبارة كهذه أو تكذيبها؟ لو وجدت زاوية وقستها ووجدت أنها أقل من تسعين درجة أو أكثر، سأقول لك إنها ليست قائمة، وإذا فستحيل أن تظهر على مشاهدة شيء في الخارج، يمكنها أن تفند ما أقوله لك؛ ومن هنا كان يمين القضايا الرياضية كلها، فالفرضية الرياضية يفنية لأنها تحصل حاصلًا، ولا تقول شيئاً جديداً، أعني أنها تحلل صيغة أو رمزاً، إلى صيغة أخرى أو رمز آخر تحليلًا يجعل الصورتين متساويتين متعادلتين^(٣٠).

٢- العبارة التركيبية: وهي التي تقول لك خبراً جديداً، إذا أردت تصديقه، كان لا بد لك من الخروج إلى حيث الطبيعة نشاهدها، لنفرض ما تأتينا به الخبرة الحسية منها، بما تزعمه لك عبارة المقاتل، فإذا قلت لك مثلاً إن في السلة عشر برتقالات، فليست بذلك أقول معنى كلمة السلة، وإنما أضيف إلى معناها المعروف خبراً، هو أنها تحتوي على برتقالات عشر: افترض - كما فرضنا في حالة الزاوية القائمة - أنك لا تعرف معنى كلمة «سلة» وسألتني أولاً ما معنى «سلة» قبل أن تقول لي عنها ما تنوي أن تقوله، لأنني لم أسمع بهذا الاسم من قبل، جئت لك أستطيع أن أشرح لك معنى الكلمة دون أن يكون احتواؤها على عشر برتقالات جزءاً من معناها، وإذا فقولها إنها تحتوي على تلك البرتقالات العشر هو خبر جديد، يكون تصديقه بالمطابقة بينه وبين حالة واقعية خارجية.

(٣٠) د. زكي نجيب محمود: موقف من الميتافيزيقا، الطبعة الثانية، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٧٩.

وتكون وسيلة هذه المطابقة هي الخبرة الحية^(٣١).

العبارة التحليلية إذن هي عبارة تكرارية، نحصيل حاصل، استيعابية، يقينية، ضرورية، محك الصلوق فيها هو اتساق صدرها مع عجزها. والقضية الاختيارية، تجريبية، احتمالية، عرضية، مقياس الصلوق فيها تجربة الحواس. وهذان هما نوعا القضايا ذات المعنى عند فلاسفة الوضعية المنطقية.

يفصل الوضعيون المناطقة إصطلاح قضية (عبارة أو جملة) ذات معنى Meaningful عن اصطلاح قضية لها معنى has a meaning؛ إذ أن الإصطلاح الأول يظهر بمزيد من الوضوح أن المعنى صفة للعلامات وليس شيئاً يضاف إليها^(٣٢).

هكذا يتغير معنى الصلوق والكذب باختلاف القضية من إخبارية إلى تكرارية «وهو في القضية الاختيارية متوقف على مطابقة القضية للعالم الخارجي أو عدم مطابقتها له؛ وهو في القضية التكرارية متوقف على صحة تحليل الموضوع إلى عناصره أو عدم صحتها، والعلوم الطبيعية كلها على اختلافها تتألف من قضايا إخبارية إذ المفروض أنها تنبئ عن الأشياء التي نتحدث عنها بحقائق كشف عنها العلماء في أبحاثهم، فهي جديدة ويحتاج تصديقها إلى مراجعة الطبيعة؛ وأما الرياضيات والمنطق فهما يتألفان من قضايا تكرارية، لأنهما يقومان بتحليل الصيغ الرمزية إلى ما يساويها، أو إلى ما يمكن إن يستدل منها، بغض النظر عن مطابقة تلك الصيغ الرمزية للواقع أو عدم مطابقتها له»^(٣٣).

وإذا كان الشرط المحتوم لقبول العبارة الإخبارية عند الوضعيين المناطقة هو إمكان وصفها بالصلوق أو بالكذب يقوم على أساس من خبرة الحواس، خرجت بذلك من مجال العبارات ذات المعنى في نظريتهم مجموعتان من العبارات:

الأولى: «العبارات التي لا تحمل خبراً، كالأمر والاستفهام والتعجب؛ فالأمر لا يوصف بصلوق أو بكذب لأنه لا يصور شيئاً في عالم الواقع، ولا يخبرنا بخبر عن شيء»

(٣١) المرجع السابق، ص ٧٩، ٨٠.

(٣٢) هانز ريشاغ نشأة الفلسفة العلمية، ترجمة د. غزاد زكريا، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٢٥.

(٣٣) د. ركني سيب محمود: المنطق الوضعي، الجزء الأول، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨١، ص ٣٥، ٣٦.

١٠. حتى نقول إن تصويره صادق أو كاذب، أو أن الخبر الذي جاءنا به صواب أو خطأ (٣٤).

ومن النتائج الخطيرة التي تترتب على وجهة نظرهم تلك، حذفهم علم الأخلاق وعلم الجمال من ميدان العلوم، لو كان المراد بعلم الأخلاق - مثلاً - أن يبحث فيما يجب أن يكون عليه سلوك الإنسان لأن ما «يجب» أن يكون ليس كائناً، بتعريف كلمة «يجب». ولا تزيد العبارات الأخلاقية عن كونها عبارات طليعية، سواء بالأمر أم بالهوى، أو مجرد نصائح. والعبارات الأخلاقية بهذا المعنى لا تصلح أن تكون قضايا، لأنها لا تصلح أن توصف بالصدق أو بالكذب. إذ لا تصور شيئاً واقعاً، حتى تتمكن من المطابقة بين التصوير والواقع المصور (٣٥).

والثانية: وهي العبارات التي يستحيل أن ترسم لنا صورة بحيث نستطيع أن نطابق بينها وبين الأصل المُخبر عنه، لنرى إن كانت الصورة صادقة التصوير أو غير صادقة؛ فأمثال هذه العبارات خالية من المعنى، ولا تصلح أن تكون قضايا من الوجهة المنطقية، كقولي مثلاً إن وزن الفصيلة ثلاثة أمتار.

ومن النتائج الخطيرة التي تترتب على هذا أيضاً، حذف الميتافيزيقا من ميدان العلوم لأنها بحكم تعريفها تتحدث عما ليس في الطبيعة، إذ تتحدث عن شيء بعد الطبيعة أو وراءها، ولكنه ليس جزءاً من الطبيعة على كل حال. ولما كان محالاً على إنسان أن يتصور صورة لما يستحيل بحكم تعريفه أن يكون جزءاً من خبرته - لأن خبرة الإنسان محدودة بما في الطبيعة من أشياء - كانت العبارات الميتافيزيقية كلها مما يفقد شرط القضية، وهو إمكان أن يوصف الكلام بالصدق أو بالكذب (٣٦).

على هذا الحود ذهب الوضعيون المناطقة إلى استبعاد الميتافيزيقا لا بوصفها حقيقة useless أو غير علمية unscientific كما ذهب النقاد السابقون، بل على أساس أن قضاياها ليست مما تعبر عن تحصيل حاصل ولا عن فرض تحققه التجربة بالاثبات أو النفي، وطالما أن تحصيلات الحاصل والفروض التجريبية تشكل كافة القضايا ذات المعنى، كان

(٣٤) المرجع السابق، ص ٤٠.

(٣٥) المرجع السابق، ص ص ٤٠، ٤١.

(٣٦) المرجع السابق، ص ص ٤١، ٤٢.

لما ما يبرر استنتاج أن التقريبات الميتافيزيقية خالية من المعنى^(٣٧).

غير أن حملة فلاسفة الوضعية المنطقية على الميتافيزيقا كانت أشد ضراوة من حملات السابقين عليها. كما أن دعوى استبعاد الميتافيزيقا باسم العلم هي دعوى قديمة قدم بيكون^(٣٨) والذي يمد أول فيلسوف وضعي دق شلح الطريق نحو استبعاد الميتافيزيقا. فيكون هو أول من أقال التفرقة بين العلم والميتافيزيقا من حيث المنهج، فالميتافيزيقا عنده تستخدم المسجع التأملية، أما العلم فيستخدم المنهج الاستقرائي^(٣٩).

وفي بحث له بعنوان «المنطق القديم والمنطق الحديث» ذهب كارناب إلى «استحالة أي ميتافيزيقا تحاول أن تستنتج من الخبرة استدلالاً على شيء ما متعالي Transcendent يكمن وراء الخبرة وهو ذاته ليس قابلاً للاختبار. على سبيل المثال، يكمن «الشيء في ذاته» Thing in itself خلف الأشياء في الخبرة، و«المطلق» absolute خلف مجموع السبي relative و«سامية» essence و«معنى» meaning وراء الحادثات ذاتها. وطالما أن الاستدلال الدقيق لا يمكن أن يفضي أبداً من الخبرة إلى المتعالي، وجب أن تهمل الاستدلالات الميتافيزيقية خطوات أساسية. ونشأ من هذا مظهر العلو. والمفاهيم التي يتم تقديمها غير قابلة للرد إما إلى ما هو معطى أو ما هو طبيعي. ونتيجة لذلك فهي مجرد مفاهيم وهمية يجب رفضها من وجهة النظر الابستمولوجية ومن وجهة النظر العلمية أيضاً. ولا يهم كم هي مقدسة من قبل التراث ومشحونة بالعاطفة، فهي كلمات خالية من المعنى.

ونستطيع بالاستعانة بالمنهج الدقيق في المنطق الحديث معالجة العلم بعملية ثلثة من التطهير. يجب إثبات كل جملة في العلم لتكون ذات معنى عن طريق التحليل المنطقي. فإذا تم اكتشاف أن الجملة موضع البحث هي إما تحصيل حاصل أو تناقض (وهو نفي تحصيل الحاصل)، فإن الجملة تنتمي إلى مجال المنطق المتضمن للرياضيات. وأما إذا كانت الجملة ذات مضمون واقعي، أعني، أنها غير تحصيل حاصل ولا متناقضة؛ فهي إذن جملة تجريبية. وتكون قابلة للرد إلى ما هو معطى ويمكن نتيجة ذلك - اكتشاف أنها إما صادقة أو كاذبة من حيث المبدأ. وتتسم الجملة (الصادقة الكاذبة) في العلوم

(٣٧) Ayer, A. J., *Language, Truth and Logic*, Dover Publications, Inc. New York, 1952, p. 41

(٣٨) د. محمود وجب: الميتافيزيقا عند الفلاسفة المعاصرين، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٢٤.

التجريبية بهذه السمة. وليست هنالك أسئلة لا تقبل الإجابة من حيث المبدأ. ولا يوجد شيء من قبيل الفلسفة التأملية، وتسق من الجمل ذات موضوع خاص تكاملياً جمل العلوم. ولا يمكن ممارسة الفلسفة إلا بتوضيح مفاهيم وجمل العلم عن طريق التحليل المنطقي. وأداة ذلك هي المنطق الحديث^(٣٩).

اعتقد فلاسفة الوضعية المنطقية أن معظم المشكلات الفلسفية مشكلات رافعة، وأن معظم التعبيرات التي تمتلئ بها الكتابات الفلسفية تبدو أنها ذات معنى، هي حين أنها في الحقيقة خالية من المعنى. ولقد حاول كلوناب إثبات هذا من خلال تناوله لكلمة «مبدأ الوجود» في بحثه واستبعاد الميتافيزيقا من خلال التحليل المنطقي للغة، إذ يقول: «دعنا نأخذ كمثال اللفظ الميتافيزيقي «مبدأ» (بمعنى مبدأ الوجود، وليس مبدأ المعرفة). يقدم شتى الميتافيزيقيين إجابة على السؤال عن «المبدأ» (الأسمي) للعالم، (أو للأشياء) أو «للوجود» أو «للكائنات»، على سبيل المثال، الماء، العدد، الصورة، الحركة، الحياة، الروح، الفكرة، العقل اللاواعي، الفاعلية، الخير، وهلم جرا. ولكي نكشف معنى كلمة «مبدأ» في هذا السؤال الميتافيزيقي يجب أن نسأل الفيلسوف الميتافيزيقي وفقاً لأي الشروط ستكون العبارة في شكل «س» هي مبدأ «س» صادقة، وفقاً لأي الشروط ستكون كاذبة؟ وعبارة أخرى، نسأل عن معيار تطبيق كلمة «مبدأ» أو عن تعريفها. ويرد الفيلسوف الميتافيزيقي على وجه التغريب كما يلي: «س» هي مبدأ «س» تعني «س» تحدث «س»، و«وجود «س» يستند إلى وجود «س» و«توجد «س» بمقتضى «س»، وهلم جرا. ولكن هذه الكلمات متبسة وغامضة. وغالباً لا يكون لها معنى واضح؛ على سبيل المثال، نقول عن الشيء أو العملية «س» إنها «تحدث» «س» عندما نلاحظ أن الأشياء أو العمليات من نوع «س» تتبعها مراراً وتكراراً أو على نحو ثابت الأشياء أو العمليات من النوع «س» (علاقة سببية...). ولكن الفيلسوف الميتافيزيقي يخبرنا أنه لا يعني هذه العلاقة القابلة للملاحظة على نحو تجريبي. لأن افتراض الميتافيزيقي سيكون في تلك الحالة مجرد قضايا تجريبية من نوع قضايا علم الطبيعة. إن التمييز «نشأ من» لا يعني هنا علاقة التعاقب الرمائي العلوي، وهو ما تعنيه الكلمة بصورة عادية. وعلى الرغم من ذلك، فإن

Carnap, R., «The Old and The New Logic», Translated into English by Isaac Levi, in Ayer, (٣٩)
A. J., (ed), Logical Positivism, P. 145

المعيار لم يحصص لأي معنى آخر. وبناء على ذلك لا يوجد المعنى «المتافيزيقي» المرحوم، والذي افترض أن الكلمة تحوزه هنا في مقابل المعنى التجريبي المشار إليه^(٤٠).

ولكن، من يسلم كلوناب في زعمه بأن عبارات الميتافيزيقا خالية من المعنى تماماً، ربما يتساءل: إذا كانت كل القضايا الميتافيزيقية قضايا زائفة، فلماذا تسكت البشرية كل هذا الأمد الطويل بالنظريات الميتافيزيقية؟ والجواب عند كلوناب: إن الميتافيزيقا لا تتضمن نظريات ولا قضايا علمية، بيد أنها مع ذلك «تعبّر» عن شيء ما، وما هذا الشيء إلا الإحساس بالحياة. ولكنه يعود ويذهب إلى أن الفن - والموسيقى على وجه الخصوص - أقدر من الفلسفة على التعبير عن الشعور بالحياة، إذ يقول: «لعل الموسيقى هي الوسيلة الأنقى للتعبير عن الموقف الأساسي [يقصد التعبير عن الإحساس بالحياة] لأنها متحررة تماماً من أية إشارة إلى الأشياء، ولقد تم التعبير بوضوح عن هذا الشعور المتناغم أو الموقف في موسيقى موتسارت Mozart، ذلك الشعور - الذي يحاول الميتافيزيقي التعبير عنه في مذهب واحد monistic. وعندما يقدم الميتافيزيقي تعبيراً لفظياً عن موقفه البطولي - الثنائي إزاء الحياة في مذهب ثنائي dualistic، أليس لأنه يفتر إلى موهبة يتهون - للتعبير عن هذا الموقف بوسيط ملائم؟ فالميتافيزيقيون موسيقيون بلا موهبة موسيقية. وعوضاً عن هذا فإن لديهم رغبة شديدة للميل داخل المجال النظري، ولربط بين المفاهيم والأفكار. والآن، بدلاً من أن ينشط الميتافيزيقي هذه الرغبة في مجال العلم، من ناحية، أو يشبع الحاجة إلى التعبير بالفن، من ناحية ثانية، فإنه يخلط بين هاتين الرغبةين ويقدم بهيئاً لا ينجز شيئاً للمعرفة ولا يضيف سوى شيء ما قاصر للتعبير عن الإحساس بالحياة.

يبدو أن ظني أن الميتافيزيقا بديل للفن - وإن كان بدلاً قاصراً - تمززه أيضاً الحقيقة القائلة إن الميتافيزيقي الذي له موهبة فنية بدرجة بالغة، وأعني به نيتشه، قد تنادى تقريباً خطأ هذا الخلط. وقدور كبير من عمله له محتوى تجريبي. فتجد - مثلاً - تحليلاً تاريخياً لظاهرة فنية معينة، أو تحليلاً سيكولوجياً تاريخياً للأخلاق. ومع ذلك، يعبر بقوة في كتابه «هكذا تكلم زرادشت» عما يعبر عنه الآخرون من خلال الميتافيزيقا أو الأخلاق، ولكنه لا

Carnap, R., «The Elimination of Metaphysics Through Logical Analysis of Language», in Ayer, (Ed) A. J., (ed) Logical Positivism, P. 65

يختار الشكل النظري المضلل، وإنما شكل الفن والشعر بصورة صريحة»^(٤١)

والحق أن هناك محاولات كثيرة لدحض النتائج الخطيرة التي ترقبت على مبدأ التحقق وخاصة استبعاد عبارات الميتافيزيقا والأخلاق والجمال بحجة أنها عبارات حالية من المعنى^(٤٢). غير أننا لن نتوقف عند مناقشة دهلوي الوضعية المنطقية في استبعاد هذه العبارات ويحسن بنا أن نوجه مباشرة إلى مناقشة مبدأ التحقق ذاته، وسوف يتضح لنا أن هذا المبدأ قد أخفق في النهاية في أن يكون المعيار (بالف ولام التعريف) لحالة المعنى، كما قصد من ورائه، وتسقط بالتالي شرعية النتائج التي ترقبت عليها.

٣.٢.٥. القضية، والجملة، والعبارة:

نثار حول نص مبدأ التحقق الفاتل: «معنى القضية هو منهج تحقيقها» أسئلة ثلاثة هي: ما هو المقصود «بالقضية» Proposition؟ وما هو المقصود «بمنهج التحقق»؟ وما هو المقصود بتطابق المعنى بالمنهج؟ ومناقشة الإجابات المقدمة على هذه الأسئلة هي موضع اهتمامنا فيما يلي.

إن الكلمة التي نستعمل في اللغة الألمانية الأصلية مقابل «قضية» - فيما يذهب هانفلينج O. Hanffling - هي Satz وترجمتها الدقيقة هي «جملة» Sentence. وهناك صعوبة بشأن النظر إلى الجمل بوصفها صادقة أو كاذبة، ومن ثم كونها قابلة للتحقق أو غير قابلة. فالجمل من قبيل «إنها تمطر» و «يوجد كتاب فوق المصطف» و «إنني راحل» لا يمكن اعتبارها صادقة أو كاذبة نظرياً. لا يمكن للإنسان أن يتساءل ما إذا كانت الجملة «إنها تمطر» صادقة أو كاذبة؛ لأن الجملة ذاتها ربما تستعمل لقول شيء ما صادق في

- Ibid, P 80

(٤١)

(٤٢) أنظر في محاولة الرد على موقف الوضعية المنطقية من الميتافيزيقا والأخلاق د. يحيى هويدي: ما هو علم المنطق، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١٧٧ - ١٨٠. وأيضاً للمؤلف نفسه: دراسات في الفلسفة العلمية والمعاصرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨١، ص ٤١٣، ٤٢٧. وانظر بصفة خاصة محاولة كارل بوبر لاستبقاء الميتافيزيقا من أجل العلم، د. محمود رجب: الميتافيزيقا عند الفلاسفة المعاصرين، ص ٢٤١ وما بعدها. ومعنى طرف الخولي: فلسفة العلوم الطبيعية عند كارل بوبر، نظريته في تمييز المعرفة العلمية، ص ٢٧٣ وما بعدها.

مناسبة وشيء ما كاذب في مناسبة أخرى؛ صادق بالنسبة لمتكلم وكاذب بالنسبة لآخر، صادق في موضع، وكاذب في آخر. ومن ثم فإن الكلام عن «منهج التحقق للجملة» لا يفيد معنى^(٤٣).

قدم الفلاسفة في محاولة للتغلب على هذه الصعوبات مصطلح «قضية». ووفقاً لاستعمالهم لهذه الكلمة، فإن الجملة «إنها تمطر» المنطوقة في يوم الأحد، سوف تعبر عن القضية ذاتها وكانت تمطر في يوم الأحد، المنطوقة في يوم الاثنين أو الثلاثاء؛ والجملة «إني راحل» قلتها أنا، والقضية ذاتها «إنه راحل»، قلها عني شخص آخر؛ وهلم جرا. فالقضية مقصورة كإسم لذلك الذي يظل صادقاً أو كاذباً طوال مجموعة متوحد من الجمل، ومستعملي الجمل، ومناسبات الاستعمال^(٤٤).

وإذا تمت صياغة مبدأ التحقق في حدود القضايا، ستفادي بذلك الصعوبة الخاصة بتحقق الجمل طالما أن القضايا - على خلاف الجمل - قابلة للوصف على أنها صادقة أو كاذبة وهذا هو حال القضايا بمقتضى تعريفها. لكن، إذا كان الاستعمال لكلمة «قضية» في مبدأ التحقق قد تخلص من مشكلة، فإنه سرعان ما يقع في مشكلة أخرى. وتتعلق هذه المشكلة باستعمال المبدأ كمقياس لما هو ذو معنى. وعند أنصار هذا المبدأ أن القضية التي ليس لها منهج للتحقق ليس لها معنى. ولن يفيد معنى أن نطبق هذا المقياس على القضايا، طالما أن القضية - بمقتضى تعريفها - صادقة أو كاذبة؛ والشيء الذي يكون صادقاً أو كاذباً لا يمكن أن يكون خالياً من المعنى. وبالتالي إذا كان مبدأ التحقق يتعلق بالقضايا، فإنه لا يصلح مقياساً لتمييز ما هو ذو معنى عن ما ليس له معنى. ومن ثم فإن القائل بمبدأ التحقق يجد نفسه أمام مضلة dilemma لا مخرج من قرنها. فمقياسه إما أن يكون حول القضايا، وبالتالي لا يمكن طرح السؤال «هل هي ذات معنى؟» لو أنه حول الجمل، وبالتالي لا يمكن طرح السؤال «هل هي صادقة؟». فالمقياس - نتيجة لذلك - إما أن يكون زائداً عن الحاجة أو غير قابل للتطبيق^(٤٥).

Hawthorne, O. Logical Positivism, Basil Blackwell, Oxford, 1981, P. 15

(٤٣)

Ibid, PP. 15 - 16

(٤٤)

Ibid, P. 16

(٤٥)

ولقد وضع هذا النوع من الاعتراض ليزرويتز Łazowski في مقاله:

«The Principle of Verifiability», Mind, 1937, PP. 372 - 378.

حاول آير في مقدمة الطبعة الثانية من كتابه «اللغة والصدق والمنطق» تجنب هذه الصعوبة بتقديم مصطلح «عبارة» Statement. وذلك من خلال التمييز بين ثلاثة مصطلحات فنية هي:

- الجملة: هي أي شكل للكلمات ذي مغزى بصورة نحوية.
- العبارة: كل جملة اخبارية، سواء كان لها معنى حرفي أم لا.
- القضية: ما تعبر عنه الجمل التي تكون ذات معنى بصورة حرفية.

يقول آير: «إنني أقترح أن لأي شكل من الكلمات ذي مغزى بصورة نحوية سوف يكون باقياً ليشكل جملة Sentence، وأن كل جملة اخبارية indicative sentence - سواء كان لها معنى حرفي أم لا - سوف ينظر إليها على أنها تعبر عن عبارة Statement. وبالتالي فأي جملتين يمكن لإحدهما أن تترجم للأخرى سوف يقال إنهما تعبران عن العبارة ذاتها. ومن ناحية ثانية، فإن كلمة «قضية» proposition سوف يتم استبدالها لما تعبر عنه الجمل التي تكون ذات معنى بصورة حرفية. ومن ثم تصبح فئة القضايا في هذا الاستعمال - فئة فرعية من فئة العبارات، وستكون إحدى الطرق لوصف استعمال مبدأ التحقق القول بأنه يقدم وسيلة لتحديد متى تعبر الجملة الاخبارية عن قضية، أو بعبارة أخرى، وسيلة لتمييز العبارات التي تنتمي إلى فئة القضايا عن تلك العبارات التي لا تنتمي إليها»^(٤٦).

يتيح لنا هذا الاستخدام لمصطلح «عبارة» أن نسأل عن العبارة التي يضعها شخص ما في مناسبة خاصة هذين السؤالين: ما إذا كانت تعني أي شيء، وما إذا كانت صادقة. وبالتالي يمكن أخذ مبدأ التحقق ليكون حول معنى وصدق منظورات محددة يشار إليها على أنها «عبارات». ولكن، ما الذي يحدث - في هذه الحالة - لمعنى الجمل؟ وكيف يرتبط بمعنى العبارات؟ يمكن صياغة المبدأ بحيث تدخل الجمل في حسابه بالإضافة إلى العبارات. وما يمكن قوله هو أن معنى الجملة هو منهج التحقق مما يمكن أن نقرر^(٤٧). وسوف يتفق هذا مع معالجة شليك، مع أنه يحلص الولاء لكلمة قضية، «كلما تسأل عن جملة ولماذا تعني؟»، فإننا نتوقع درساً فيما يتعلق بالظروف التي تستعمل الجملة فيها ونود أن نصف الشروط التي سوف تشكل الجملة بمقتضاها قضية «صادقة»، والشروط التي

Ayer, A. J., *Language, Truth and Logic*, p. 8

(٤٦)

Hanfling, O., *Logical Positivism*, P. 18

(٤٧)

سوف نجعلها «كلمة»^(٤٨). وسوف نستخدم مصطلح عبارة فيما يلي، ولا ضرر أن نبقى على مصطلح «قضية» أو «جملة» في النصوص التي تقتضيها.

٤.٢.٥. تجاوز اللغة:

إن مبدأ التحقق تقرير عن ماذا يكون المعنى. إنه يطابق المعنى بالمنهج؛ «إن معنى القضية وكيفية إثبات صدقها شيء واحد، فما يستحيل علينا أن نثبت صدقه من القضايا، لا يكون ذا معنى على الإطلاق، إننا إذا سألنا ما معنى العبارة؟ كان سؤالنا معناه بصيغة أخرى: كيف يمكن أن نحقق هذه العبارة؟»^(٤٩). فكيف نفهم هذه المطابقة؟ وهذا هو السؤال الثالث من الأسئلة التي طرحناها من قبل، (وسوف نناقش إجابة السؤال الثاني في الجزء رقم ٥-٢-٥). والحق أن المطابقة بين المعنى ومنهج التحقق للعبارة تفصي إلى صعوبات عديدة منها: «إن معنى اللغة والمنهج مفهومان من نمطين مختلفين. فالمنهج طريقة لفعل شيء ما، والمعنى ليس كذلك. وربما يتخذ المنهج وربما لا يتخذ. ويجوز أن يكون يسيراً في التطبيق أو صعباً، وربما يتطلب وقتاً كبيراً وكثيراً. ولكن لا يمكن قول هذه الأشياء عن معنى العبارة. ولا يمكن فهم مبدأ التحقق بالطريقة التي نفهم بها العبارات العادية للمعنى، وكما يتم تقديم معنى كلمة أو جملة عن طريق كلمة أو جملة أخرى. فإذا قلنا إن معنى *It is raining* هو «إنها تمطر»، فإننا نقول إذن إن الجملتين لهما معنى واحد. ولكن إذا قلنا إن معنى «إنها تمطر» هو منهج تحقيقها، فإننا لا نتكلم عن عبارتين لهما معنى واحد. لأن منهج التحقق لا يمكن أن يقال إن له معنى، على الأقل بالمعنى الذي تملك به الكلمات أو الجمل معنى»^(٥٠).

فكيف نفهم مبدأ التحقق؟ دعنا نفترض أن مبدأ التحقق للعبارة «إنها تمطر» هو أن يضع الإنسان يده خارج النافذة. لكن العبارة «إنها تمطر» لا تعني - بوضوح - يضع الإنسان يده خارج النافذة، وهو ما ذهب إليه فودور J. D. Fodor إذ يقول: «تفصي

(٤٨) Schlick, M., «Meaning and Verification», in Adrienne Lehrer and Keith Lehrer (eds.)

The Theory of Meaning. Prentice - Hall, Inc., Englewood cliffs, New Jersey, 1978, P. 100

(٤٩) د. وكي نجيب محمود: المنطق الوضعي، الجزء الأول، ص ٣٧.

Hausling, O., Logical Positivism, p. 18

(٥٠)

مطابقة المعنى بمنهج التحقق إلى أشياء محالة فليس معنى «إنها تمطر» أن يسمع المرء به حارس الباقلة، أو سحب متضيلة مواجهة للريح»^(٥١). غير أن هذا ليس هو نوع السويه التي يحاول مبدأ التحقق أن يضحها. إنه لا يقول إن معنى العبارة هو الشيء ذاته الذي لمجموعة أخرى من الكلمات التي تصف منهج التحقق؛ وإنما هو بالأحرى بطابق المعنى منهج التحقق ذاته. وبالتالي فإن الجملة «معنى (إنها تمطر) هو . . .» سوف تحتاج لتكتمل - بطريقة ما - إلى شيء ما غير لغوي؛ أعني، منهج التحقق مع ذلك يجب أن لا ننظر إلى هذا الارتباك على أنه نتيجة غير متوقعة للمبدأ وباشطة من عدم الاتقان في صياغته، بل على العكس، لقد اعتقد أنه عنصر أساسي لوضع علاقة بين الدعة وشيء ما آخر غير اللغة^(٥٢) وهذا هو ما ذهب إليه فتجنشتين «الاسم يعني الشيء». والشيء هو معناه^(٥٣). ولو ود المرء أن يحدد معنى اسم جزئي، وفقاً لقول فتجنشتين هذا، يجب عليه أن يكمل الجملة بشيء ما غير لغوي، أعني، الشيء الذي «هو» معناه.

توجد في كتابات شليك عبارات واضحة إلى حد بعيد عن ضرورة تجاوز اللغة، فنراه يقول: «لكني نصل إلى معنى جملة أو قضية يجب أن تتجاوز القضايا. لأننا لا يمكن أن نأمل في تفسير معنى قضية عن طريق تقديم قضية أخرى فقط. . . إذ يمكن أن أواصل دائماً وأسأل ولكن ما الذي تعنيه هذه القضية؟». إنك ترى أنه لن توجد أبداً أية نهاية لهذا النوع من البحث، ولن يتم توضيح المعنى أبداً إذا لم توجد طريقة أخرى لتحديده غير تحديده بواسطة سلسلة من القضايا. . . إن اكتشاف معنى أي قضية يجب إيجازه في النهاية عن طريق فعل معين وإجراء ما مباشر، على سبيل المثال إظهار اللون الأصفر لا يمكن تقديمه في قضية^(٥٤). ويجوز للإنسان أن يعتقد - بالنظر إلى ولاء شليك لمبدأ التحقق - أن «الفعل» أو الإجراء موضع البحث يجب أن يكون فعلاً للتحقق أو إجراء مباشراً للتحقق.

غير أن هانغلينج يذهب إلى وجود لوثيك هام في تفكير شليك، وذلك لأن التحقق

(٥١) Fodor, J. D., *Semantic Theories of Meaning in Generative Grammar*, The Harvester

Press, 1982, P. 20

(٥٢) Hantling, O., *Logical Positivism*, P. 19

(٥٣) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٢.٢.٢، ص ٧٢

(٥٤) Quoted by Hantling, O., *Logical Positivism*, P. 19

من قضية ليس هو تفسير معناها نفسه. وسوف يظهر الاقتباس التالي اختلاط هذه الأفكار في ذهن شليك، إذ يقول: «إن تحديد معنى جملة يساوي تحديد القواعد التي تستعمل الجملة وفقاً لها، وهذا هو نفس تحديد الطريقة التي يمكن بها التحقق منها (أو تكديدها) معنى القضية هو منهج تحققها. وسوف تتألف القواعد «النحوية» - جزئياً - من التعريفات العلية، أعني تفسيرات للكلمات عن طريق كلمات أخرى، وتتألف - جزئياً - مما يدعى التعريفات «الإشارية» Ostensive، أعني تفسيرات عن طريق إجراء يضع الكلمات موضع الاستعمال الفعلي. وأبسط صيغة للتعريف الإشاري هي الإشارة المرتبطة بتلفظ الكلمة، مثل عندما نعلم طفلاً مغزى اللون الأزرق عن طريق إظهار شيء أزرق»^(٥٥).

يبدو أن شليك قد لجأ - في محاولة لفهم مطابقة المعنى بمنهج التحقق - إلى منهج آخر، منهج ليس للتحقق، بل لتوضيح المعنى. وهذا هو منهج «التعريف الإشاري». لقد اعتقد هنا أنه وجد طريقة للاطلاقات من دائرة اللغة، طريقة «لتجاوز القضايا» كما التفتت حجت. لو أنني أعلم شخصاً ما معنى «اللون الأزرق» عن طريق نموذج، وباستعمال الإشارة المرتبطة بتلفظ الكلمة». فإن تفسيري - حقاً - للمعنى ليس فقط مسألة تخص الكلمات. فالنموذج والإشارة ضروريان للتفسير، وليس بكلمات. وعلى الرغم من لجوء شليك إلى منهج لتوضيح المعنى وليس منهجاً للتحقق وهو «التعريف الإشاري»، وما ترتب عليه من كون الإشارة والنموذج ضروريين لتفسير المعنى، وهما في ذاتهما ليسا بكلمات، نقول على الرغم من هذا فإن هانبلنج يرى أن فعل التفسير هذا ليس فعلاً للتحقق. ولا الشخص الذي يتلقى تفسيري في وضع الشخص الذي يتحقق من العبارة. لأن القول بأنه يتحقق منها هو افتراض أنه يعرف معناها بالفعل. ويمكن أن نتخيل شخصاً ما في هذا الموقف (شخصاً يعرف المعنى بالفعل) يتحقق من عبارتي «هذا أزرق» عن طريق النظر إلى النموذج، وربما يبدو هذا صحيحاً. بيد أن هذا لا يفيد معنى لو يتعلم الشخص بعد ذلك معنى العبارة فقط، إذا كانت وظيفة منطوقها أن تعلمه ذلك. إذن، لعل ما كان يجب على شليك أن يقوله هو أن معنى العبارة هو منهجها للتفسير الإشاري، أفضل من منهجها للتحقق^(٥٦).

يبقى أن نبحث ما إذا كان اللجوء إلى التفسير الإشاري حاسماً للفرار من دائرة

Schlick, M., «Meaning and Verification», *Op. cit.*, pp. 180 - 181

(٥٥)

Hanfling, G., *Logical Positivism*, pp. 20 - 21

(٥٦)

القضايا كما ظن شليك؛ وما إذا كان سيُفسر معاني القضايا بطريقة «تجاوز القضايا». وتعتبر هذه المسألة واحدة من نقاط البداية في فلسفة فجنشتين التي تعد إلهاماً لتطوره الفلسفي الأخير وذلك بعد أن قر من نزعة التحقق، إذ نراه يضع في الصفحة الأولى من «الكتاب الأزرق» تقسيماً هو من تقسيم شليك بين هذين النوعين من التعريفات، إذ يقول: «بأخذنا التعريف اللفظي verbal definition من تعبير لفظي إلى آخر، وهي اتجاه لا يبلغ بنا حداً ليمد. ومع ذلك يبدو أننا في التعريف الإشاري ostensive نخطو تجاه تعلم المعنى خطوة فعلية إلى حد بعيد»^(٥٧).

وبمضي فجنشتين قبيحاً في صفحات تالية أن التعريف الإشاري لا يمكن أخذه لؤدي الدور الأساسي الذي نُسب إليه. فإذا كان التعريف اللفظي غير كافٍ من وجهة نظر معينة، فإن التعريف الإشاري غير كافٍ من وجهة نظر أخرى.. ولا يمكن النظر إلى التعريف الإشاري على أنه يقدم تقريراً كاملاً عن معنى كلمة بالمعنى الذي يمكن أن يقدمه التعريف اللفظي. لنفترض أنني أحرف معنى الكلمة (س)، ولكنني أجهل جهلاً تاماً معنى الكلمة (ص)، إذن، بتعلم أن (ص) تعني (س)، فأني أتعلم معنى (ص). إن فهمي لـ (ص) يتم تفسيره تماماً عن طريق التعريف اللفظي، بالإضافة إلى معرفتي السابقة بـ (س). غير أن هذا ليس هو الحال مع التعريف الإشاري. فإذا كنت جاهلاً جهلاً تاماً بمعنى (ص) - إذن - بتعلم أن «هذا الشيء» والمشار إليه هو (ص)، فربما أتعلم معنى هذه الكلمة، ولكن يجوز أن لا أتعلم. لأنني لو كنت جاهلاً جهلاً تاماً بمعناها، فربما لا أحرف صورة الشيء الذي يقصده معلمي عندما يشير إليه^(٥٨). وهنا نخيل فجنشتين أن شخصاً ما يحاول تفسير الكلمة pencil عن طريق الإشارة إلى القلم الرصاص ويقول «هذا هو pencil» فهل يقصد الشخص: «هذا قلم»، و«هذا أسطواني»، و«هذا خشبي»، و«هذا واحد»، الخ؟^(٥٩). ستكون مساعدة إذا أخبر المعلم المعلم بالصورة المقصودة، على سبيل المثال، يخبره أن «القلم» كلمة مرتبطة بالألوان، غير أنه إن فعل هذا فإنه يلجأ إلى المنهج اللفظي، ويضع بذلك أن المنهج الإشاري ليس كافياً. ومع ذلك فحتى

Wittgenstein, L., *The Blue and Brown Books*, P. 1

(٥٧)

Hanfling, O., *Logical Positivism*, P. 22

(٥٨)

See Wittgenstein, *The Blue and Brown Books*, P. 2

(٥٩)

استبدلت كلمة pencil بكلمة hand في نص فجنشتين حتى تلائم القصد.

تفسير «هذا هو كلمة ترتبط بالألوان» لا يستلزم النجاح، وذلك لأنه مشترك مسألة لم يفصل فيها بعد تتعلق بمجال الألوان المقصودة بـ «pencil» - ما إذا كان يعني هذه الدرجة المحددة من اللون أو المجال (pencil فاعج اللون، pencil قلم اللون، الخ)، وإذا كان الأمر كذلك، فمادام يكون هذا المجال، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، فإن المتعلم يجب أن يفهم معنى فعل الإشارة. لا بد أن يفهم أن المعلم يقصد شيئاً كائناً في جهة معينة متعلقة بإشارة الأصبع. ويجوز - من فواح أخرى - أن ينظر إلى شيء غير ملائم؛ أو ربما يظن أن «pencil» تعني فعل الإشارة أو أنها اسم لأصبع المعلم. وأخيراً، يجب أن يكون لدى المتعلم فهماً عاماً ولاستعمالات الكلمات والجمل - الاستعمالات التي لا يكون فيها الموقف الإشاري مثلاً نموذجياً^(٦٠).

تتضح هذه النقائص إلى حد بعيد لو أننا تفكر - وفقاً لمبدأ التحقق - في العبارات أكثر مما نفكر في الكلمات. ومن المشكوك فيه ما إذا كانت فكرة «الإشارة إلى واقعة» (واقعة إنها تعطر، مثلاً) مفهومة أو واضحة؛ ومهما يكن من أمر، فمن البين أن هذه الإشارة يمكن أن يتم أخذها لتعني كل أنواع الأشياء المختلفة. ونظهر صعوبة مماثلة إلى حد ما لو أننا نعود من فكرة التعريف الإشاري إلى فكرة التحقق. مثلما يمكن للإيماءة الإشارية أن تعني أكثر من شيء واحد، فكذلك المنهج المعطى أو فعل التحقق سيكون ملائماً لأكثر من عبارة واحدة. وسيكون هذا كذلك - على سبيل المثال - مع عبارات «السجادة زرقاء» و «السجادة حمراء» حيث سيكون المنهج الواضح للتحقق مشتركاً بالنسبة للعبارتين على حد سواء، وهو النظر إلى السجادة^(٦١). وهكذا لم ينجح شريك في توضيح كيف يمكن تفسير معنى القضايا عن طريق منهج «تجاوز القضايا»، ولم نحصل على طريقة لفهم مطابقة المعنى بفعل التحقق أو منهجه، كما هو مقرر في مبدأ التحقق.

٥.٢.٥. مبدأ التحقق من حيث هو معيار للفهم:

يمكن أخذ مبدأ التحقق بطريقة حرفية بدرجة أقل، ولو فعلنا ذلك - فيما يرى هانغلينج - فلما نجد زعماء مفهوماً ومعقولاً على حد سواء. يبدو واضحاً أن هناك علاقة بين المعنى والتحقق. ويمكن القول بأن الشخص إذا فهم معنى الجملة فإنه يعرف بالتالي

Hanfling, O. Logical Positivism, P. 22

(٦٠)

Ibid, P. 23

(٦١)

المنهج الملائم للتحقق^(٦٢). وهناك صفحات في كتابات شليك وفايزمان توحى بهذه القراءة لمبدأ التحقق.

يقول شليك في كتابه «الأبحاث المجمعة» Aufsätze (collected papers) Gessam-melt : «ما هو المميز الذي نملكه لكي نكتشف ما إذا كان معنى الجملة قد تم فهمه؟ يعرف الشخص معنى القضية إذا كان قادراً على أن يوضح توضيحاً دقيقاً الشروط التي وفقاً لها ستكون القضية صادقة (ويميزها عن الشروط التي ستجعل القضية كاذبة) وهذه هي الطريقة التي يرتبط بها «الصدق» و «المعنى» (ومن الواضح أنه يجب أن يرتبطا بطريقة ما)^(٦٣). كما قرر فجنشتين العلاقة بين الصدق والفهم في «الرسالة» إذ يقول: «ولأن نعرف معنى قضية ما، هو أن نعرف ما هنالك، إذ كانت صادقة»^(٦٤). وتابع فايزمان هذه الفكرة وأضفى عليها تفسيراً يقوم على أساس من التحقق، إذ يقول: «إن فهم القضية يعني معرفة كيف تقوم الأشياء إذا كانت صادقة. ويستطيع المرء أن يفهمها دون أن يعرف ما إذا كانت صادقة أم لا.

لكي يحصل المرء على فكرة عن معنى القضية، فمن الضروري أن يكون واضحاً بشأن الإجراء الذي يؤدي إلى تحديد صدقها، وإذا لم يعرف المرء هذا الإجراء، فلا يمكن له أن يفهم القضية أيضاً... إن معنى القضية هو منهج تحقيقها»^(٦٥).

ولو أنزلت الجملة الأخيرة من هذا النص - أعني مبدأ التحقق - على أنها قول لا يزيد على الملاحظات السابقة عليه، لجار أخذه على أنه تعبير صحيح عن العلاقات بين العبارات والفهم والتحقق. ومن الصواب أن نقول إذا فهم شخص ما عبارة، إذن يجب أن يكون «واضحاً بشأن الإجراء الذي يؤدي إلى تحديد صدقها»^(٦٦). وعبر فايزمان عن وجهة نظر مماثلة، إذ يقول: «إن معيار فهم الجملة هو معرفة منهج تحقيقها»^(٦٧).

Ibid, P. 23

(٦٢)

Quoted by: Hanfing, O., Logical Positivism, P. 24

(٦٣)

(٦٤) لودفيج فجنشتين. رسالة منطق فلسفي، الترجمة العربية، الفترة ٢٤، ٤٤، ص ٨٦.

Weismann, F., «Verification and Definition», in Hanfing, O., (ed.) Essential Readings in

(٦٥)

Logical Positivism, Basil Blackwell, Oxford, 1981, P. 27

Hanfing, O., Logical Positivism, P. 24

(٦٦)

Weismann, F., The Principles of Linguistic Philosophy, P. 325

(٦٧)

وهنا يمكن أن نطرح سؤالين فيما يتعلق بهذه النسخة المعدلة من مبدأ التحقق: هل معرفة منهج التحقق شرط ضروري لفهم العبارة؟ وهل هو شرط كاف؟. وهما قضيتان منا إلى السؤال المتبقي من الأسئلة الثلاثة التي أشرنا لها من قبل: ما هو المقصود «بمنهج التحقق»؟

يمكن أن نميز بين نوعين من «مناهج التحقق»: مناهج أساسية لفهم معنى العبارة، ومناهج غير أساسية لفهم معناها. فالمعرفة الخاصة بالاحساس بالرطوبة والبرد شرط ضروري لفهم معنى العبارة «يوجد مطر»، ولكن المعرفة الخاصة بانخفاض البارومتر ليست شرطاً ضرورياً كذلك. نأمل كمثال آخر العبارة «توجد قطعة من المعدن في هذه الحقيبة». هنالك مناهج للتحقق من هذه العبارة يعرفها الخبراء الإلكترونيون ولكن لا يعرفها الناس العاديون. ومنذ عهد قريب لم تكن معروفة لأي إنسان - وإذا كانت معرفة هذه النتائج أساسية لفهم معنى العبارة، إذن يجب أن نستنتج أن غالبية الناس لا تفهمها، أو لا تفهمها بصورة تامة، أو على نحو دقيق. والأكثر إشكالاً من هذا، أنه منذ عهد قريب لم يكن يفهمها أحد فهماً تاماً أو دقيقاً، وربما تظهر اكتشافات أخرى أن أحداً لم يفهمها حتى اليوم. أو ربما نضطر إلى النتيجة القائلة إن معنى العبارة يتغير كلما وجد منهج جديد للتحقق. ويبدو أن هذا يلزم من مبدأ التحقق كما صيغ في الأصل. غير أن التسليم بهذا سيكون تجاهلاً للتمييز بين نوعين من مناهج التحقق كما أشرنا. فإذا كنت لا أعرف المناهج العادية للتحقق من وجود قطعة من المعدن في الحقيبة، إذن لا أستطيع القول بمعرفة ماذا تعني العبارة؛ ولكن هذا ليس صحيحاً بالنسبة إلى المناهج الإلكترونية! فجهلي بها لن يضع فهمي لما تعني العبارة موضع شك. وإذا كان مبدأ التحقق يعبر عن ربطنا الفعلي بين المعنى والتحقق؛ فيجب أخذ «منهج التحقق» ليشير إلى هذه المناهج الأساسية. ويمكن أخذ التمييزات الواردة في دعاوى فايزمان التي اقتبسناها آنفاً بحيث تلائم هذه النقطة. والمطلوب في تلك المسألة كشرط للفهم هو وجوب أن يكون الإنسان واضحاً فيما يتعلق بمنهج التحقق. والشيء الوحيد الذي سيكون الإنسان واضحاً بشأنه هو التمييز بين المناهج الأساسية للتحقق والمناهج غير الأساسية^(٦٨).

يمكن أن نبحث السؤال المتعلق بما إذا كانت معرفة المناهج الملائمة للتحقق كافية لهمهم وهنا يجب أن نكون على حذر من أن لا نأخذ «منهج التحقق» بمعنى تاماً.

إذ يتحدث القائلون بمبدأ التحقق - بصورة مشتركة - عن التحقق كما لو كان مجرد إدراك شيء ما في حضور مباشر للإنسان. ولكن هنالك ما هو أكثر من هذا عن منهج التحقق. يتطوي المنهج على فعل action؛ إذ أنه طريقة لعمل شيء ما. ولكي نتحقق من وجود قطعة من المعدن في الحقيقة، أو وجود منضدة في الحجرة المجاورة، يجب أن أفعل شيئاً ما، ومعرفة ما يجب أن أفعله هو جزء مما هو مطلوب لفهمي للعبارة. ويتوقف الفعل في بعض الحالات على عمل شيء ما نحو الشيء مدار العبارة؛ على سبيل المثال، قيادة العربة للتحقق من أنها ستقطع مئة كيلو متر في الساعة^(٦٩). هنالك - إذن - جوانب لفهم العبارة لم يبالجها مبدأ التحقق، وتمثل العلاقة مع الفعل أحد هذه الجوانب. فلا يمكن أن أقول بفهم العبارة «منزلك مشتمل» ما لم أتخذ فعلاً. ومن ناحية ثانية، فإن فهمي لعبارة «إنها تمطر» سوف يتجلى بذاته في أفعال من قبيل أخذ المظلة، وليس فقط في قلربي على التحقق من العبارة. يجوز أن يرد القائل بمبدأ التحقق بأن هذه المسائل ليست جزءاً من معنى العبارة بالطريقة التي يكون بها «البلل» - مثلاً - جزءاً من معنى العبارة «إنها تمطر». وحقاً يوجد اختلاف هنا، ولكن سيكون من الخطأ استنتاج أن العلاقة مع الفعل ليست بعلاقة على الإطلاق، أو أنها ليست علاقة منطقية. إذ العلاقة تكون منطقية بالطريقة التي لا تكون بها العلاقة - على سبيل المثال - مع البارومترات منطقية. ولا يستتبع الجهل بالعلاقة الأخيرة أن يوضع فهم الإنسان للعبارة «إنها تمطر» موضع الشك. ولكن الانخفاق في أخذ موقف ملائم يستتبع ذلك^(٧٠).

٦.٢.٥. اعتراضات على مبدأ التحقق:

يمكن نقد النظرية الفلسفية بطريقتين مختلفتين على الأقل، أو على مستويين مختلفين، ومع ذلك، فنتناول أحدهما لا يتعصى بالضرورة استبعاد الآخر. فنستطيع نقد التفصيلات المستخدمة في بناء النظرية، وهذه طريقة. وهذه طريقة أخرى يمكن نقد الأسس الحقيقية التي تقوم عليها النظرية، وهذه الطريقة الثانية أكثر جذرية من الأولى. ويجوز أن يتخذ المرء أية طريقة في حالة نقد مبدأ التحقق. ولقد قدم النقاد ضد مبدأ التحقق حججاً

Ibid, P. 27

(٦٩)

Ibid, P. 29

(٧٠)

من التوهين معاً.

لعل أشهر الاعتراضات التي سبقت ضد مبدأ التحقق ذلك الذي يمثل اعتراضاً من النوع الجندري والمنتصب على منطق المبدأ نفسه ومؤداه أن مبدأ التحقق يمكن بيان مطلابه ببساطة عن طريق السؤال عما إذا كانت عبارة المبدأ هي ذاتها إما تحصيل حاصل أو عبارة تجريبية. ولا يميز مبدأ التحقق المعنى لأي عبارة دون عبارة تحصيل الحاصل أو العبارة التجريبية. وإذا أجبنا على السؤال السابق بأن عبارة المبدأ تحصيل حاصل، ستكون الحجة أن المبدأ عقيم useless، وإذا أجبنا بأنها عبارة تجريبية فإنها ليست حاسمة على الأقل مثلما يجب أن تكون كل العبارات التجريبية^(٧١)

غير أن هذه الحجة مردود عليها بما يسمى بـ «نظرية الأنماط المنطقية» التي مفادها أن العبارات اللغوية ليست من نمط واحد، ومقياس الصدق في أحد هذه الأنماط ليس هو مقياسه في النمط الآخر. تأمل العبارتين «إنهار الكرسي لأن محمداً جلس عليه» و«لكل حادثة سبب». فإذا وصفنا العبارة الأولى على أنها عبارة سببية، إذن لا نستطيع أن نصف الثانية بالطريقة ذاتها. إذ أن مبدأ السببية لا يمكن أن يكون هو نفسه عبارة سببية تتناظر مع العبارات التي تضرب له الأمثلة؛ حقاً إن نسبته مبدأ هو التصريح بأنه ليس عبارة على الإطلاق. وبطريقة مماثلة، يجب أن لا نتوقع أن يكون مبدأ التحقق بذاته موضوعاً للمعيار الذي يتحكم في رسم العبارات ذات المعنى. فنحن لا نتوقع إن تزن آلة الوزن نفسها^(٧٢). ويمكن أن تقدم مثلاً آخر يزيد المسألة وضوحاً؛ وفقد أكتب بطاقة على صندوق كل ما فيه برتقال، لتدل على محتوى الصندوق، دون أن يطوف بيال ناقد أن يقول: ولكن لو كان الوصف الموجود على البطاقة لما بداخل الصندوق وصفاً صحيحاً لوجب أن يكون هو نفسه برتقالة من البرتقال، نعم إن هذا هو الموقف نفسه حين نحلل العبارات العلمية لنقول عنها آخر الأمر: العبارات العلمية كلها إما عبارات وصفية تشير إلى الواقع المحسوس وإما عبارات تحليلية تنطوي على تحصيل حاصل كمعادلات الرياضيات، فلا يكون هذا الحكم العام نفسه خاضعاً لقاعدة نفسه، بحيث أقول عنه إن هذا الحكم لا هو من فرايين العلوم ولا هو من تحصيلات الحاصل إذن فهو خلو من المعنى^(٧٣)

(٧١) Evans, J. L., «On Meaning and Verification», Mind, Vol. LXII, No. 245, 1953, P. 3

(٧٢) Ibid, P. 3

(٧٣) د. زكي نجيب محمود: من زاوية فلسفية، الطبعة الأولى، دار الشروق، بيروت - القاهرة،

١٩٧٩، ص ٦٥

هكذا يتهاقت الاعتراض الخاص بعبارة مبدأ التحقق نظراً لانطوائه على خطأ حلط عبارات من أنماط منطقية مختلفة، الخطأ الذي لم يتورط فيه المبدأ ذاته. ولكن إذا لم يكن مبدأ التحقق عبارة تقبل التحقق، فما هو؟ ينهيب الوضعيون المناطقة إلى القول بأنه لا يجب أخذ مبدأ التحقق بوصفه «عبارة»، بل بوصفه اقتراحاً أو توصية recommendation بالأقل. نقبل القضايا على أنها قضايا ذات معنى إلا إذا كانت قابلة للتحقق

إذا كان الوضعيون المناطقة قد اهتموا في رفضهم للميتافيزيقا على مبدأ التحقق، وما هم قد انتهوا إلى أن المبدأ ذاته ليس سوى مجرد توصية، فإن الفيلسوف الميتافيزيقي يمكنه ببساطة رفض هذه التوصية، وهو لا بد أن يفعل ذلك، فما هو رد الوضعي المنطقي؟ «يقترح كارناب - رداً على هذه الصعوبة - أن نعتبر مبدأ القابلية للتحقق بمثابة والتفسيره Explication أو الإسهام في «إعادة البناء العقلي» Rational Reconstruction الخاص بتصورات ومفاهيم مثل الميتافيزيقا، والعلم، والمعنى، لكي يتم تبريرها على أسس شبه برجماتية Quasi-pragmatic. بمعنى أننا إذا كنا لا ننسب المعنى إلا لما يكون قابلاً للتحقق، فيكون في استطاعتنا أن نميز بين النشاط الذي لولا هذا التمييز - لظلت صورته مختلطة بعضها مع بعض - ومع ذلك، فليس من الواضح، ما هي الطريقة التي يمكن أن يستخدم بها مبدأ إمكان التحقق ضد الفيلسوف الميتافيزيقي الذي يجعل نقطة البدء في تفكيره أن قضايا ذات معنى بشكل واضح. إن أقصى ما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن المسئولية إنما تلقى على الميتافيزيقي لكي يميز قضاياها عن قضايا أخرى غيرها قد يعترف بأنها محالية من المعنى»^(٧٤).

يمكن أن تثار ضد مبدأ التحقق ذاته اعتراضات أخرى كثيرة من بينها الاعتراض المتعلق بطبيعة الكائنات التي يطبق عليها المبدأ، أي القضايا أم الجمل أم العبارات. ولقد هاجمنا هذا الاعتراض من قبل (أنظر ٢٠٥-٢٠٣). واعتراض آخر مؤداه أن مبدأ التحقق إذا طبق على القوانين العلمية العامة فإنه يشجعها بلا شك بوصفها قضايا محالية من المعنى. وهذا الاعتراض سوف نتلوه فيما بعد.

الحق أن هذه الاعتراضات إلى جانب اعتراضات أخرى - سوف تظهر في حينها -

(٧٤) د. عزمي إسلام: اتجاهات في الفلسفة المعاصرة، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠، ص ١٣٩، ١٤٠.

كان لها من القوة إلى حد أنها أجبرت أنصار مبدأ التحقق على التنازل عن كثير من دعاوهم، وسوف يتضح ذلك في تناول آير لمعيار القابلية للتحقق.

٧.٢.٥. معيار القابلية للتحقق:

استبدل آير معيار القابلية للتحقق The Criterion of verifiability بمبدأ التحقق The verification principle. فهل ثمة اختلاف بينهما؟ يجب أن لا نخلط بين معيار القابلية للتحقق وبين مبدأ التحقق. فمبدأ التحقق مقصود للإجابة على أسئلة من قبيل «ما هو المعنى؟» و «ما الذي يتوقف عليه معنى العبارة؟». ولكن معيار القابلية للتحقق لا يحاول الإجابة على هذه الأسئلة. إنه مجرد طريقة لتحديد ما إذا كانت العبارة المعطاة لها معنى أم لا. إن المعيار أكثر تواضعاً من المبدأ. إنه يلزم عن المبدأ ولكن لا يستلزمه. فإلزام عن المبدأ أنه حيث لا يوجد منهج للتحقق، لا يوجد معنى. وهذا هو ما يؤكد عليه المعيار. ولكن الشخص الذي يلتزم بالمعيار لا يتعهد - بذلك - بوجهة النظر حول ما الذي يتوقف عليه المعنى. وربما ينظر حقاً إلى هذا السؤال على أنه سؤال غير ملائم^(٧٥).

يعالج آير معيار القابلية للتحقق بنوعين من التمييز: الأول هو التمييز بين قابلية التحقق العملي practical verifiability وقابلية التحقق من حيث المبدأ verifiability in principle، والثاني هو التمييز بين قابلية التحقق بالمعنى «القوي» وقابلية التحقق بالمعنى «الضعيف». فيما يتعلق بالتمييز الأول، فإننا، فيما يرى آير، نفهم تماماً - ونعتقد في حالات كثيرة - القضايا التي لا نتخذ في الحقيقة إجراءات للتحقق منها. وكثير من هذه القضايا هي قضايا يمكن التحقق منها حتى لو حصلنا في سبيل ذلك هناك إلى حد ما. ولكن تبقى مجموعة من القضايا ذات المعنى - وتتعلق بالواقع - لا يمكن التحقق منها حتى لو رغنا في ذلك؛ والسبب هو أننا نفتقر إلى الوسائل العلمية التي تضمننا في موضع حيث يمكن التماس الملاحظات الملائمة^(٧٦). أي أننا أمام عقبة تسمى «الاستحالة المية». وهنا يحسن بنا أن نشير إلى ثلاثة أنواع من الاستحالة ذكرها «باب» Arthur Pap في كتابه

Handling, O., Logical Positivism, P 33

(٧٥)

Ayer, A. J., Language, Truth and Logic, P 36

(٧٦)

«عناصر الفلسفة التحليلية»؛ إذ أن الفصل بينها يلقي ضوءاً على تمييز أير الأول موضع البحث. وما هي أنواع الاستحالة:

١- استحالة فنية، بمعنى أنني لا أستطيع بحكم الأدوات التي عندي الآن أن لأؤدي ما يراد أداؤه، وقد أستطيع هذا الأداء لو توافرت تلك الأدوات؛ فمثلاً ليس لدي المقياس الذي أقيس به طول هذه الورقة بالسنتيمتر، بحيث أحصل في دقة القياس إلى مسعة أرقام عشرية، وأقول إن طولها هو ١٧٩٣٥٤٧ و٥، لأن آلات القياس الموجودة نستطيع ذلك إلى أربعة أرقام عشرية فقط؛ فاستحالة معرفتي إن كان هذا الرقم ذو السبعة أرقام عشرية صحيحاً أو غير صحيح، هي استحالة فنية. ومن قبيح ذلك أمثلة كثيرة، كأن نستطيع الطيران إلى القمر، لو نستطيع أن نطير فوق الأرض بسرعة ألف ميل في الساعة وهكذا.

٢- استحالة تجريبية، وهي التي تناقض قانوناً من قوانين الطبيعة، فعدم ذوبان الثلج حين يوضع في ماء مغلي مستحيل استحالة تجريبية، وطيران الطائرة في خلاء لا هواء فيه استحالة تجريبية وهكذا.

ويلاحظ أنه قد تكون هناك استحالة فنية دون أن يكون معها استحالة تجريبية، فاستحالة أن نطير الطائرة بسرعة ألف ميل في الساعة استحالة فنية وليست بالاستحالة التجريبية، على فرض أن ليس فيها ما يناقض قانوناً من قوانين الطبيعة، وكل ما هنالك من أمر هو أن ليست لدينا المهارة المية الكافية لأداء ذلك.

٣- ولما الاستحالة المنطقية فهي اجتماع التناقضين، فمثلاً شعوري بوجع فمرك مستحيل استحالة منطقية، لأنني إذا شعرت بشيء من ذلك أصبح الوجع في فمسي أنا. والاستحالة المنطقية تتضمن الاستحالتين السابقتين، فما هو مستحيل منطقياً لا بد كذلك أن يكون مستحيلاً تجريبياً، ومستحيلاً فنياً كذلك؛ فما حالم شعوري بوجع فمرك مستحيلاً منطقياً، فيستحيل كذلك أن يكون هنالك قانون من قوانين الطبيعة يشمل، كما يستحيل أن تكون هنالك الأدوات الفنية التي استعين بها على تحقيق هذا الشعور. لكن العكس غير صحيح، فما هو مستحيل فنياً، وما هو مستحيل تجريبياً قد لا يكونان مستحيلين من الوجهة المنطقية، فلا تناقض هناك في أن نستطيع يوماً أن نبي طائرة تطير بسرعة ألف ميل في الساعة، ولا تناقض هناك في أن يكون أي قانون من قوانين الطبيعة على غير ما هو عليه؛ وإنما عرفنا أن (ق) قانون من قوانين الطبيعة، لأننا هكذا وجدنا

الأشياء، وكان من غير المستحيل عفاً أن نجدتها على غير ذلك، وجدنا - مثلاً - أن المعادن تتمدد بالحرارة وتكسح بالبرودة، فكان ذلك قانوناً من قوانين الطبيعة، لكن كان يمكن منطقياً أن نجدتها على عكس ذلك، فنرى المعادن تكسح بالحرارة وتتمدد بالبرودة وكنا عندئذ سنسجل قانون الطبيعة بما يصور الواقع الذي وجدناه - لاحظ جيداً أننا قد صرفنا قوانين الطبيعة بالملاحظة والتجربة، فما وقع لنا في الملاحظة والتجربة سجلناه، ولم تكن هناك استحالة في أن نشاهد ظواهر الطبيعة فتجدتها على غير ما وجدناه^(٧٧).

نعود إلى تمييز آير بين قابلية التحقق العملي وقابلية التحقق من حيث المبدأ، فراه يسوق مثلاً بسيطاً ومألوفاً للبرهنة على تمييزه وهي القضية القائلة توجد جبال على الوجه الآخر للقمر. فهذه القضية مستحيلة التحقق عملياً، إذ ولم يتم بعد اختراع صاروخ يمكنني من أن أذهب وأرى الجانب الآخر من القمر، لذلك فانا عاجز عن الفصل في المسألة من طريق الملاحظات الفعلية... وبناء عليه قلنا أقول إن القضية قابلة للتحقق من حيث المبدأ، إن لم يكن بالفعل. وهي وفقاً لذلك ذات مغزى^(٧٨).

هذا فيما يتعلق باستحالة التحقق من الوجهة الفنية، لكن القضية قد يستحيل تحقيقها من الوجهة التجريبية كذلك، بمعنى أنه ربما يقال إن قوانين الطبيعة نفسها تحول دون أن تظهر الطائرات في الفراغ الخالي من الهواء بين الأرض والقمر، ومع ذلك فإن [القضية] مقبولة لأنها ممكنة التحقق من الوجهة المنطقية، فهي وسمي أن أعرف نوع الخبرات الحسية التي يمكن للمشاهد أن يمارسها إذا وقف الوقفة التي تمكنه من الملاحظة، وليس هنالك تناقض منطقي في أن يقف هذه الوقفة من القمر، حتى على فرض وجود الاستحالة الفنية والاستحالة التجريبية التي تحول دون ذلك من الوجهة العملية^(٧٩).

يذهب آير إلى أن القضية الميتافيزيقية الزائفة مثل «يدخل المطلق في تطور العالم وتقدمه، لكنه هو نفسه لا يطرأ عليه تطور أو تقدم» ليست قابلة للتحقق حتى من حيث

(٧٧) مأخوذة مع الشرح في د. زكي نجيب محمود: موقف من الميتافيزيقا، ص ٨٩، ٩٠. وانظر أيضاً: د. زكي نجيب محمود: نحو فلسفة علمية، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٦٥، ١٦٦.

(٧٨) Ayer, A. J., *Language, Truth and Logic*, P. 36

(٧٩) د. زكي نجيب محمود: موقف من الميتافيزيقا، ص ٩١.

المبدأ. نظراً لأن الإنسان لا يمكن أن يتخيل الملاحظة التي يتمكن المرء من تحديد ما إذا كان المطلق يدخل في الكدم أو التطور أم لا يدخل. وبطبيعة الحال، من الممكن أن يستعمل مؤلف هذه الملاحظة الكلمات الانجليزية بطريقة لا يستعملها بها - على نحو مشترك - الناطقون بالانجليزية. وأنه يقصد - في الحقيقة - أن يؤكد شيئاً ما يمكن التحقق منه تجريبياً. ولكنه ما لم يجعلنا نفهم كيف سيتم التحقق من القضية التي يود التعبير عنها، فإنه يعجز عن أن يبلغنا أي شيء. وإذا أقر . . . بأن كلماته لم يقصد من ورائها التعبير عن تحصيل حاصل أو قضية قابلة للتحقق - على الأقل من حيث المبدأ - للرم عن هذا أنه وضع منظوراً ليس له مغزى حرفي حتى بالنسبة لنفسه^(٨٠). الحقيقة أنه يستحيل تحديد الملاحظات أو الخبرات الحسية التي يمكن أن نلاحظها لو أردنا التحقق من صدق هذه القضية. وإذا كان مستحيلاً تحديد مثل هذه الخبرات المتوقعة، فمستحيل منطقياً أن نأخذ في تحقيق الكلام صدقاً أو كذباً، إذ شروعي في عملية التحقيق، متضمن في تصوري لما عساني أن ألقه من خبرة، فإن استحالة هذا التصور استحالة بالتالي إمكان الشروع في التحقيق؛ وإذا فمثل هذه [القضية] بغير معنى، لأنها مستحيلة التحقيق؛ وليس الأمر قاصراً على قدرة حاضرة أو قدرة مستبلة، لأن الاستحالة ليست فنية، وليست تجريبية؛ وإنما هي - كما قلنا - استحالة منطقية تتضمن الاستحالتين المذكورتين معاً، وهي مستحيلة منطقياً لأن فيها اجتماع نقيضين: أحدهما أنني قبلت هذه [القضية] على أساس أنها يمكن أن توصف بالصدق أو بالكذب (لأن ذلك هو تعريف القضية) والنقيض الآخر هو أن هذه [القضية] لا يمكن أن نجد وسيلة لتصدقها أو تكذيبها^(٨١).

إلى جانب التمييز بين قابلية التحقق المعالي وقابلية التحقق من حيث المبدأ، يضع آير تمييزاً آخر بين قابلية التحقق بالمعنى «القوي» وقابلية التحقق بالمعنى «الضعيف». ولا يختلف التمييز الثاني في فحواه عن التمييز الأول. يقول آير: «يقال إن القضية تكون قابلة للتحقق - بالمعنى القوي للمصطلح - في حالة واحدة فقط وهي إمكان إثبات صدقها بصورة قاطعة عن طريق الخبرة. غير أنها تكون قابلة للتحقق بالمعنى الضعيف - لو كان ممكناً للخبرة أن تجعلها احتمالية [الصدق]^(٨٢)».

(٨٠) Ayer, A. J., *Language, Truth and Logic*, P. 36

(٨١) د. زكي نجيب محمود؛ مؤلف من الميثاق، ص ٩١

(٨٢) Ayer, A. J., *Language, Truth and Logic*, P. 37

غير أن معيار القابلية للتحقق بالمعنى القوي يتعرض لصعوبتان تتعلق إحداهما بالقضايا العلمية العامة، وتتعلق الأخرى بالقضايا التي تحدثت عن التاريخ أو الماضي. ويحاول آير الكشف عن هاتين الصعوبتين كما يلي «يلو لي أننا لو اتخذنا قابلية التحقق القاطع كمعيار لنا للمعنى - كما اقترح بعض الوضعيين [المناطقة] - فإن حجتنا سوف تثبت أكثر مما ينبغي لها أن تثبت، فعمل على سبيل المثال - حالة القضايا العامة للقانون [العلمي] - قضايا من قبيل «الزرنخ سام» و «كل الناس ميتون» و «يميل الجسم إلى التمدد عندما يسحر»، ومن الطيبة الحقيقية لهذه القضايا أن صدقها لا يمكن إثباته ببرهان عن طريق مجموعة محدودة من الملاحظات. ولكن لو أدرك أن هذه القضايا العامة من لقانون وصحت لتشمل عدداً غير محدود من الحالات، إذن يجب الاعتراف بأنه لا يمكن - حتى من حيث المبدأ - التحقق منها تحققاً قاطعاً. ومن ثم، لو اتخذنا قابلية التحقق القاطعة على أنها معيار لنا للمعنى، فإنا مجبرون منطقياً على معالجة هذه القضايا العامة من القانون بالطريقة التي نعالج بها عبارات الفيلسوف الميتافيزيقي.

الحق أن هذه صعوبة. ولقد اتخذ بعض الوضعيين [المناطقة] طريقة بطولية للقول بأن هذه القضايا العامة هي بالفعل نموذج من اللغو nonsense، ولو أنه نخط هام من اللغو بصورة أساسية. لكن تقديم كلمة «هام» هنا هي ببساطة محاولة للوقاية. ويكفي فقط أن نسجل إدراك الفلاسفة [الوضعيين المناطقة] أن وجهة نظرهم تقوم على مفارقة إلى حد ما، وبلا قضاء على المفارقة بأية طريقة. زد على ذلك، أن الصعوبة ليست قاصرة على حالة القضايا العامة من القانون [العلمي]، على الرغم من أنها قد انكشفت بوضوح تام في هذه النقطة. وتكاد أن لا تكون واضحة بدرجة أقل في حالة قضية حول ماضي بعيد. لأنه يجب الاعتراف بثقة أن صدق القضية - على الرغم من أن قوة الدليل ربما تكون لصالح العبارات التاريخية - لا يمكن أن يصبح أبداً أكثر من صدق احتمالي بشدة. والدفاع عن أنها شكلت خطأ هاماً لو غير هام من اللغو سيكون غير مقبول.

حقاً سيكون موضع خلافنا أنه لا يمكن للقضية - غير تحصيل الحاصل - أن تكون أي شيء أكثر من افتراض محتمل. ولو صح هذا، فإن المبدأ الفائل إن الجملة يمكن أن تكون ذات معنى بصورة حقيقية فحسب لو أنها تعبر عما هو قابل للتحقق منه بصورة قاطعة بطل ذاته بذاته كمعيار للمعنى. لأنه يقضي إلى النتيجة الفائلة إنه من المستحيل وصح

عبارة ذات مغزى عن الواقع على الإطلاق»^(٨٣).

يتصور آير عكساً لمعيار قابلية التحقق بالمعنى الضعيف ويضعه على النحو التالي :
دعنا نسمي القضية التي تدل على ملاحظة فعلية أو ممكنة بالقضية التجريبية . وربما نقول
إنها علامة للقضية الواقعية الحقيقية ، والتي لا يجب أن تكون مساوية للقضية التجريبية
- أو أي عدد محدود من القضايا التجريبية ، وإنما يمكن أن نستدل على بعض القضايا التجريبية
فقط بواسطة اشتراكها مع مقدمات أخرى شريطة أن لا تكون قابلة للاستدلال من
المقدمات الأخرى وحدها^(٨٤) . والحق أن هذا المعيار - فيما يرى آير - يبدو أنه متسامح
بقدر كاف ، وبمقابلته مع مبدأ قابلية التحقق القاطع ، فإنه لا ينكر - بوضوح - مغزى
القضايا العامة أو مغزى القضايا التي تتحدث عن الماضي^(٨٥) .

غير أن آير قد عاد واعترف في مقدمة الطبعة الثانية من كتابه «اللغة والصدق
والمنطق» بأن معياره السابق للتحقق متسامح أكثر مما ينبغي تماماً . «إنني أقول إن هذا
المعيار «يبدو متسامحاً بقدر كاف» ولكنه - في الحقيقة - متسامح أكثر مما ينبغي تماماً ،
طالما أنه يجهز المعنى لأية عبارة كائنة ما تكون . نظراً لأن أية عبارة معينة (س) وعبارة
المشاهدة observation - statement (ص) ، وتلزم (ص) عن (س) و «إذا ما كانت س
لكانت ص» شريطة أن لا تلزم عن «إذا ما كانت س لكانت ص» وحدها . وبالتالي فإن
العبارة «المطلق كسول» و «إذا كان «المطلق كسول» ، فهذا أبيض» تستلزمان بالاشتراك معاً
عبارة المشاهدة «هذا أبيض» ، وطالما أن «هذا أبيض» لا تلزم عن أي من هذه المقدمات
- مأخوذة في حد ذاتها - فإن كلاً منها يفي بشروط معياري للمعنى . زد على ذلك ، أن هذا
سيصبح بالنسبة لأي نموذج آخر من اللغويات المرء أن يفهمه - كمثال - بدلاً من «المطلق
كسول» شريطة أن يكون له فحسب الشكل النحوي للجملة الاخبارية»^(٨٦) .

ونعوى هذا أن صيغة معيار آير تقصح المجال أمام أية عبارة تأخذ شكل العبارة
الاخبارية - وبصفة خاصة العبارة الميتافيزيقية - لأن تكون قابلة للتحقق من حيث المبدأ .

Ibid, PP. 37 - 38

Ibid, PP 38 - 39

Ibid, P 39

Ibid, P 12

(٨٣)

(٨٤)

(٨٥)

(٨٦)

طالباً أنها تعصي إلى عبارة تجريبية. ويعترف آير بأن هذا يشكل اعتراضاً بالغ الخطورة على معياره، ولمواجهة هذا الاعتراض، يقول: «سوف أقترح المقياس على النحو التالي. إنني أقترح القول إن العبارة تكون قابلة للتحقق بطريقة مباشرة إذا كانت هي - ذاتها - عبارة مشاهدنة. أو إذا استتبع - بالاشتراك مع عبارة مشاهدنة واحدة أو أكثر - عبارة مشاهدنة واحدة على الأقل لا تكون قابلة للاستنتاج من تلك المقدمات الأخرى وحدها. وإني أقترح القول إن العبارة تكون قابلة للتحقق بطريقة غير مباشرة لو توافر فيها الشرطان التاليان. أولاً: أن تستتبع بالاشتراك مع مقدمات أخرى معينة عبارة أو أكثر قابلة للتحقق بطريقة مباشرة، وثانياً، أن لا تتضمن هذه المقدمات الأخرى أية عبارة ليست تحليلية، أو ليست قابلة للتحقق بطريقة مباشرة، أو ليست قابلة للآليات على نحو مستقل بوصفها قابلة للتحقق بصورة غير مباشرة» (٨٧).

يواصل آير فيقول: «ربما لوحظ أنني في تقديم تقريري عن الشروط التي اعتبرت فيها العبارة قابلة للتحقق بصورة مباشرة، أنني قد وضعت صراحة في الشرط أن «المقدمات الأخرى» يجوز أن تتضمن عبارات تحليلية؛ وما دفعني لفعل هذا هو أنني أقصد بهذه الطريقة أن أفتح السبل أمام حالة النظريات العلمية التي نعبر عنها بمصطلحات لا تدل بذاتها على أي شيء قابل للمشاهدنة. وطالما أن العبارات التي تتضمن هذه المصطلحات ربما لا يتضح أنها تصف أي شيء يمكن أن يلاحظه أي شخص في أي وقت، يجوز تقديم «قاموس» يمكن عن طريقه تحويل هذه المصطلحات إلى عبارات قابلة للتحقق؛ ولا يمكن النظر إلى العبارات التي تشكل القاموس على أنها عبارات تحليلية. وإذا لم يكن هذا كذلك، فلن يكون هناك مجال للاختيار بين هذه النظريات العلمية وبين تلك العبارات التي يجب أن أحذفها بوصفها عبارات ميتافيزيقية؛ إنني أعتبر أن سنة الفيلسوف الميتافيزيقي - بالمعنى المزدري عندني للكلمة - ليس لحساب أن عباراته لا تصف أي شيء قابل - حتى من حيث المبدأ - لأن يخضع للملاحظة، بل أيضاً لم يقدم قاموساً يمكن عن طريقه تحويل عباراته إلى عبارات قابلة للتحقق بصورة مباشرة أو غير مباشرة» (٨٨).

Ibid, P. 13

(٨٧)

Ibid, PP. 13 - 14, and see also: Berlin I., *Quarrels and Categories, Philosophical Essays*, (٨٨)

edited by Henry Hardy, with an Introduction by Bernard Williams, Oxford University Press,

1990. P. 19

تبين لنا من خلال مناقشة العناصر المكونة لمنطوق مبدأ التحقق أن هناك اعتراضات خطيرة تقف في وجه هذا المبدأ وتطبيقه من بينها الصعوبات المتعلقة بطبيعة الكائنات التي ينطبق عليها المبدأ: أي القضايا أم الجمل أم العبارات، ثم الصعوبات الخاصة بمطابقة المبدأ بين المعنى ومنهج التحقق ذاته، وكيف أتحقق شريك في توضيح إلى أي حد يمكن تفسير معنى القضايا عن طريق منهج «يجلوز القضايا». ثم السخة المعدلة التي ظهر فيها المبدأ كمعيار لفهم العبارة، إلى جانب بعض الاعتراضات الأخرى الخاصة بمنطوق المبدأ نفسه والتي أفضت إلى القول بقبول المبدأ كمجرد توصية أو اقتراح. ويبدو أن بعض هذه الاعتراضات كان لها من القوة بحيث أجبرت أنصار مبدأ التحقق للتنازل - تدريجياً - عن كثير من الدعاوى التي ذهبوا إليها، إن لم يكن معظمها. ومن الجدير بالملاحظة كيف أن الدعاوى التي وضعت من أجل التحقق فيما يتعلق بالزوال عن حالة معنى العبارة قد تخففت شيئاً فشيئاً. فقد كان الزعم في صورته الأولى أن الحديث عن معنى العبارة ومنهج التحقق منها هو حديث عن شيء واحد وأخذ التنازل الأول صورة الاعتراف بأن هذين المفهومين لا يمكن أن يتطابقا. في حين يظل الإصرار على أن العبارة لا يمكن أن تكون ذات معنى ما لم يمكن التحقق منها. وربما يوصف هذا التنازل على أنه تحول من الكلام عن معنى العبارة إلى الكلام عن الشرط الضروري لكونها ذات معنى^(٨٩).

كما اتضح لنا من خلال مناقشة معيار القابلية للتحقق عند آير أن العبارة لكي تكون ذات معنى فلا يشترط أن يكون التحقق منها «تحققاً حقيقياً»، بل يكفي أن تكون هناك طريقة ممكنة للتحقق من حيث المبدأ أو من الوجهة النظرية، وكان الإصرار من قبل أن العبارة لكي تكون ذات معنى يجب أن تكون ممكنة التحقق بالفعل. وهكذا أخذ التنازل الثاني صورة التسليم بأن العبارة ليست في حاجة إلى التحقق منها تحققاً حقيقياً لكي تكون ذات معنى. ويمكن أن نلاحظ أن الصيغ المعقّلة التي ظهر عليها المبدأ والتمييزات التي صيغ فيها معيار القابلية للتحقق مثل «قابلية التحقق من حيث المبدأ» و«قابلية التحقق العملي» و«التحقق بالمعنى القوي» و«التحقق بالمعنى الضعيف» قد أظهرت الافتقار إلى الدقة المرغوب فيها فيما يوهم أنه معيار صلوم للمعنى. ومع ذلك يرى بعض الفلاسفة أنه لا يزال للمبدأ استئناف باق حتى في صورته المخففة إلى أبعد الحدود، وذلك لأنه يبدو قرأً بضرورة كافية لاستبعاد عبارات مثل «حيلة براهلي» «يدخل المطلق في تطور العالم

Evans, J. L., «On Meaning and Verification», *OP. cit.*, P. 2

وتقدمه، لكنه هو نفسه لا يطرأ عليه تطور أو تقدم. وهناك ميل للاعتقاد بأنه لو كان المبدأ فقط متحرراً إلى حد ما، ولو أمكن توسيعه فقط ليشمل قليلاً من العبارات وبصفة خاصة العبارات الأخلاقية، لجاز قبوله^(٩٠). غير أن هذا أمر لم يقره أنصار مبدأ التحقق، مما جعل بعض الفلاسفة يبحثون عن حلول أخرى بدلاً من طريقته تفسر معنى هذه العبارات الأخلاقية وغيرها من عبارات تعتبر بالفعل عبارات ذات معنى، على الرغم من أنها لا تدخل ضمن نطاق العبارات الاختيارية.

لعل إخفاق نظرية إمكانية التحقق للمعنى عند الوضعية المنطقية في كثير من جوانبها هو ما دفع فلاسفة أكسفورد إلى البحث عن نظرية جديدة للمعنى تكون أكثر ملاءمة لطبيعة اللغة والبحث الفلسفي. وقبل أن يشرع هؤلاء الفلاسفة في تقديم النظرية الجديدة، حاولوا أن يقتلوا النظرية القديمة من جذورها، وكان ذلك بالبحث عن الأصل المنطقي لنظرية إمكانية التحقق للمعنى؛ ذلك الأصل الذي تمثل في النظرية العلاقة للمعنى Relational Theory of Meaning، أو كما يحلو لرايبل أن يسميها «نظرية «فيدو» - Fido Theory of Meaning، «Fido» - Fido Theory of Meaning. والحق أن التخلي عن النظرية العلاقة للمعنى يؤدي بلا شك إلى التنازل عن مبدأ التحقق. وسوف تكون لنا عودة إلى مبدأ التحقق بعد مناقشة هذه النظرية.

٣.٥. المعنى والاستعمال

١.٣.٥. رفض النظرية العلاقة للمعنى:

إن كلمة «المعنى» من الكلمات العارضة عموماً ما للولاً بين الفلاسفة وعلماء اللغة على السواء. ومن الضروري أن نفصل أولاً بعض استعمالاتها الرئيسية:

- ١- كثيراً ما نستعمل الفعل «يعني» to mean كمرادف للفعل «يقصد» to intend كما في الجملة «أنا أعني أن أزورك غداً». واستتج بعضهم من هذا الاستعمال أن معنى الجملة يتم تحليله في جملة قصد المتكلم أو الكاتب.

٢- كثيراً ما نستعمل كلمة «يعني» فيما يسمى باستعمالها الانفعالي emotive، مثلما نقول إن «الكريكت تعني القدر بالنسبة لي». وهذا مكافئ للقول - من بين أشياء أخرى - إنني مهتم بشدة بلعب الكريكت، وإني أقضي جزءاً من الوقت في مشاهدتها، والمناقشة حولها، الخ. وتفسر الجمل الخلقية والجمالية في حدود هذا الاستعمال.

٣- ولطالما نستعمل كلمة «يعني» حيث تكون مترادفة مع «إشارة إلى» أو «علامة على» كما في الجملتين التاليتين: «الدخان يعني النار» و «انخفاض البارومتر يعني المطر». ويجب أن نميز هذا الاستعمال بعناية عن الاستعمال التالي:

٤- استعمال الفعل «يعني» حيث يكون الموضوع كلمة أو رمزاً آخر ما (أو جملة) مثلما نقول إن كلمة منضدة تعني شيئاً Object من نوع معين^(٩١).

إن الاستعمال الأخير هو موضع اعتمادنا، لأنه يمثل حجر الزاوية للنظرية العلاقية للمعنى. ومزدي هذه النظرية أنا يجب أن نضع تمييزاً صارماً بين اللغة من جهة و «الواقع» من جهة أخرى، وأن القول بأن أية كلمة لها معنى هو الكلام عن علاقة ما بين الكلمة كصوت أو علامة وبين شيء موجود في العالم الخارجي. وهناك تشابه كبير بين هذا النظرية ونظرية التناظر للصدق The correspondence Theory of Truth حيث تفترض الأخيرة العلاقة بين القضايا والوقائع، و «وصفاً» لنظرية التناظر للصدق، فإن القول بأن القضية «صادقة» هو القول بأنها «تتأخر الواقعة». وهذا نعين «الصدق» القضية «لي» القضية ذاتها، أفضل من تعيينه في المتكلم أو المستمع. وهكذا يجوز تصنيف هذه النظرية كنظرية موضوعية objective^(٩٢).

يجوز رابل مغزى النظرية العلاقية للمعنى على النحو التالي: «أن تسأل «ماذا يعني التعبير «هـ»؟ هو أن تسأل «لأي شيء يقوم «هـ» في العلاقة القائمة بين «هـ» (الاسم) وفيدو (الكلب)؟». إن مغزى أي تعبير هو الشيء أو العملية أو الشخص أو الكائن الذي يكون التعبير اسم علم proper name بالنسبة له... ولقد أجبنا هذا بمد ذلك على أنه للنموذج الذي يوصف وفقاً له مغزى التعبيرات التي ليست بأسماء أعلام، ويجري العرف

Evans, J. L., «On Meaning and Verification», *OP. cit.*, P. 5

(٩١)

Toulmin, S. E., *An Examination of the place of Names in Ethics*, Cambridge, The University Press, 1958, P. 74

(٩٢)

على معالجة الفعل «يعني» to signify والعبارة «له معنى» to have a meaning ككثيرات تقرر علاقة متماثلة. وقُبر ما الذي يعنيه هذا التعبير على أنه تعين لمثلزم ما غير لمعوي للتعبير، مثل الكلب الذي يستجيب للاسم «فيدو»^(٩٣).

في معرض مناقشة رايل لفكرة جون ستوارت مل J. S. Mill عن المعنى التي استهل بها كتابه «نسق المنطق» System of logic (١٨٤٣)، ذهب رايل إلى أن مل قد بدأ تقريره عن فكرة المعنى - يحدو في ذلك جنو هوز - يبحث الكلمات المفردة. فكما نتعلم الأبجدية قبل أن نستطيع بدء التهجئة، فكذلك يبدو طبيعياً افتراض أن معاني الجمل هي مجموع المكونات، التي هي معاني كلماتها المكونة. فصعاني الكلمة ذوات، ومعاني الجملة جزئيات. وبعد ذلك سلم مل - يحدو في ذلك جنو هوز أيضاً - بأن كل الكلمات - أو جعلها تقريباً - أسماء، وهذا مغزى مفر جداً في مستهل الأمر. فنحن نعرف ما الذي يوجد بالنسبة لملدو ليكون اسماً لكلب معين، وبالنسبة للقاهرة لتكون اسماً لمدينة معينة. يوجد أمامنا كلب أو مدينة لها - أو له - اسم، وهكذا يشعر المرء هنا أن ليس ثمة لغز أو سر. لدينا علاقة مألوفة تماماً بين الشيء واسمه وضمي علينا استيعاب كل أو جل الكلمات المفردة الأخرى للأسماء - وفقاً لذلك - إحساساً مريحاً. ونشعر أننا نعرف أين توجد. فالكلب الذي أمامنا هو ما تمثله Stand for كلمة «فيدو»، والمدينة التي زرناها بالأمس هي ما تمثلها كلمة «القاهرة». وهكذا فإن تصنيف كل أو جل الكلمات المفردة كأسماء يجعلنا نحس أن ما تعنيه الكلمة في جميع الحالات شيء ما طبع إلى حد أن الكلمة اسم له. فالمعاني - معاني الكلمة على الأقل - ليست مبهمة أو بمررة المثال وإنما هي أشياء عادية تظهر كالكلاب والمدن^(٩٤).

يعتقد كثير من الفلاسفة - فيما يرى رايل - أنه من الطبيعي افتراض أن كل الكلمات هي أسماء، وأن كل موضوع نحوي ممكن في جملة يمثل شيئاً ما كما يمثل - اسم العلم «فيدو» الكلب فيدو، وأن ما يعنيه التعبير هو الشيء الذي يمثله، ولكن رايل يذهب إلى أنه من اليسير دحض هذا الافتراض على النحو التالي: إذا كانت كل كلمة مفردة اسم، إذن فالجملة المكونة من ثلاث كلمات «الثلاثة عدد أولي» ستكون قائمة من موضوعات ثلاثة

Ryle, G., *Meaning and Necessity, Discussion of Rudolf Carnap*, Philosophy, vol. XXIV, (١٩٣)

1949, PP 69 - 70

Ryle, G., «The Theory of Meaning», P. 131

(٩٤)

تسميها هذه الكلمات الثلاث. غير أن قائمة مثل «أفلاطون، أرسطو، الأكوني، لوك، باركلي» ليست جملة، إنها لا تقول شيئاً يفيد معنى. وهكذا فإن الكلمات المرتبطة في جملة تعمل على الأقل شيئاً ما - بالاشتراك معاً - يختلف عن تسميتها - على حدة - لأشياء عديدة تسميها لو كانت تسمي أية أشياء. وما تعنيه الجملة ليس قابلاً للتحليل إلى مجموعة من الأشياء التي تمثلها الكلمات في الجملة، إذا كانت تمثل شيئاً. وهكذا فإن فكرة امتلاك المعنى *having meaning* هي فكرة مختلفة جزئياً على الأقل عن فكرة التمثيل *Standing for* (٩٥).

إن من ينظر إلى النظرية الملاحية نظرية سطحية يرى أنها قد تكون قابلة. للتطبيق، فمن المعقول إلى حد بعيد - في حالة أسماء الأعلام، على سبيل المثال - أن يقال بصورة صحيحة إن معنى الاسم «محمد» هو الشخص الذي يسمى بهذا الاسم. وهو موقف اتخذته وصل فيما يتعلق بالسؤال عن معنى الأسماء في نظريته عن الأوصاف *Theory of Descriptions*. ومع ذلك، ففي حالة الكلمات الشبيهة *object-words* يبدو أنه من المعقول بقدر أقل أن نحفظ أو ندافع عن وجود نفس التناظر المحكم بين اللغة والوجود الخارجي. إننا لا نستطيع أن نقول ببساطة إن معنى كلمة «كلب» هو حيوان في العالم، وكأنه وحيد. إذ يجب أن نقول - على الأقل - إنه صنف لكائنات من نوع معين، أو بصورة أكثر دقة أعضائه في صنف. ولا نستطيع أن نقصر أنفسنا على الأعضاء الحاليين للصنف، وإنما يجب أن نقصر الأعضاء السابقين والمقبلين أيضاً، أعني «أي» عضو في الصنف (٩٦).

تفقد النظرية الملاحية معنوية أخرى عندما نبعث الكلمات المجردة من قبيل «تلقائية» *spontaneity* و«لزوم» *implication* و«استقراء» *induction* أو أية كلمة فلسفية، ومتصبح مجرد لفرع عندما نبعث الكلمات المنطقية مثل «إناء» و«ليس» و«أو» أو أي أفعال *verbs* أو أحوال *adverbs* الخ (٩٧).

هذه الصعوبات وغيرها تجعل مؤيدي النظرية الملاحية أمام طريقتين: إما تركها

Ibid, P 153

Evans, J. L., «On Meaning and Verification», *Op. cit.*, P. 6

Ibid, P 6

(٩٥)

(٩٦)

(٩٧)

حيث تكون غير معقولة بوضوح، أو يحفظون بها حيث تكون لها درجة ما من المعقولة، على سبيل المثال، الاحتفاظ بها بالنسبة لأسماء الأعلام والتخلي عنها في موضع آخر، أو يمكن بصورة أكثر حماسة أن يتخلوا عنها جملة. وقد سلك رسل الطريقة الأولى في نظرية الأوصاف؛ إذ احتفظ بالنظرية فيما يتعلق بالأسماء وتنازل عنها فيما يتعلق بالأوصاف. ووجه النقد كثيراً من الانتقادات ضد نظرية الأوصاف غير أن الاستبقاء كان للنظرية العلاقة للأسماء، وسواء كانت الأسماء منطقية أو أسماء أعلام عادية فلا يبدو أنها وصفت موضع شك واعتراض عند نقد رسل^(٩٨). ومع ذلك، فقد أظهر ستراوسون بصورة حاسمة في بحثه «في الإشارة» أن المشكلة المتعلقة بنظرية الأوصاف أساسية إلى أبعد الحدود أكثر مما اعتقد النقاد الأوائل. وحلول البرهنة على أن النظرية العلاقة للمعنى يجب التنازل عنها حيثما كانت، وليس فقط في حالة الأوصاف «إن معنى التعبير لا يمكن أن يتطابق مع الشيء الذي يستعمل التعبير - في مناسبة خاصة - للإشارة إليه»^(٩٩).

لقد ذهب نوبل سميت إلى مثل هذا الرأي عندما قال: إن القول بأن الكلمة ذات معنى ليس هو القول بأنها تشير إلى شيء ما، وقول ما هو معناها ليس هو قول ما الذي تشير إليه. إن كلمة «معنى» غامضة وملبسة معاً وتعتمد إلى حد كبير على السياق وغرض المتكلم.

وإذا سأل شخصي ما ما هو معنى الكلمة، فإنه يسأل بصورة عادية عن توضيح الطريقة التي يتم بها استعمال الكلمة. والآن فإن الاغواء بالقول بأنه يسأل عما الذي «تشير» إليه الكلمة ينشأ عن وجهة النظر القائلة بأن وظيفة معظم الكلمات هي الإشارة إلى شيء ما، حتى أصبح السؤال عن كيف يتم استعمال الكلمة هو عين السؤال ما الذي تشير إليه الكلمة.

إذا كانت الكلمة اسماً لشيء مادي عادي، على سبيل المثال «مائدة» أو «جبل» أو «كلب»، أو اسماً لصفة تجريبية مثل «أصفر» و «مستدير»، فإن ليس طريقة لتوضيح استعمال الكلمة هي الإشارة إلى الأشياء التي تتعلق بها أو الأشياء التي تتمتع بالصفة. ولكن على الرغم من أن هذه الإشارة هي طريقة جيدة لتوضيح معنى الكلمة، فلا يلزم أن

Ibid, P 6

(٩٨)

Strawson, P. F., *Logic - Linguistic Papers*, P. 9

(٩٩)

وما تشير إليه هو المعنى»^(١٠٠).

كثيراً ما تبدأ المناقشات حول مفهوم المعنى بالسؤال عن معنى الكلمات المنعزلة أو تتركز المناقشات حول هذا السؤال، ومن ثم تنشأ الأحاديث لا محالة فيما يتعلق بالعلاقة بين معنى الجملة ككل ومعاني الكلمات المنعزلة التي تتكون منها الجملة. ولو بدأنا مناقشتنا للمعنى بهذه الكلمات المنعزلة سوف نكون عرضة للوقوع في أفكار أخرى حاطة من بينها:

١- لقد أضربنا بالقول إن هنالك معياراً أو طريقة مميزة تعني بها الكلمة، وأن نطاق هذا بالطريقة التي يعني بها اسم العلم أو الكلمة الشبهة مثل «منضدة». وفي هذه الحالة فإن كلمات من قبيل «لوه» و «ليس» وكلمات مثل «بعض» و «كل» ستكون موضع إشكال يقيناً، وسوف نستنتج على الأرجح أنها ليست بذات معنى على الإطلاق. زد على ذلك أن تعبيرات مثل «الرجل العادي» سوف يساء فهمها وتفسرها.

٢- وأخيراً - فضلاً عن ذلك - يبحث الجملة كما لو كانت من النمط المنطقي ذاته للكلمة الشبهة. ونستنتج بالتالي أن القضية هي معنى الجملة بالطريقة نفسها التي نقول بها إن محمداً (الشخص) يعني محمداً (الاسم). وسوف تمنح القضية - إذن - وضعاً خاصاً على أنها كائن مادي في العالم الخارجي^(١٠١).

إن كشف الاختلاف بين الكلمات والجمل سوف يقضي على هذه الأخطاء وغيرها من الأخطاء التي تفضي إليها النظرية العلاقية. فمن الخطأ تماماً النظر إلى الجملة كما لو كانت من نمط الكلمة المنطقي عنه؛ إذ أن هذا يعني افتراض أن كل ما يمكن أن يقال عن الكلمة يمكن أن يقال عن الجملة، وإن كان على نطاق واسع. ويصبح هذا خطأ جلياً عندما نبحث عما إذا كانت الأسئلة نفسها يمكن أن تثار حولها على حد سواء. فكثيراً ما نحاول ماذا تعني الكلمة، غير أننا لا نسأل بصورة هادئة ما إذا كانت الكلمة ذات معنى أم لا. فإذا لم تكن الكلمة ذات معنى فلا نسميها كلمة. لا يوجد صفتان من الكلمات: كلمات ذات معنى وكلمات خالية من المعنى؛ فعبارة «كلمة ذات معنى» تعدّ مشوّاً، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، نستطيع أن نسأل عن الجملة ماذا تعني، وما إذا كانت ذات

(١٠٠) Nowell - Smith, P. H., *Editor*, Penguin Books, Melbourne, London, Baltimore, 1954, P. 66

(١٠١) Evans, J. L., «On Meaning and Verification», *Op. cit.*, P. 7

معنى على حد سواء، فهناك جمل خالية من المعنى بالإضافة إلى الجمل ذات المعنى. ويجوز أن نقول إنه في سياق الجملة فقط تكون الكلمة ذات معنى. ويمكن أن نستعمل الكلمات مراراً وتكراراً لوضع جمل جديدة، ولكننا لا نكرر الجمل بالنطاق نفسه أو بالطريقة ذاتها^(١٠٢).

إن الاختلاف بين الكلمات والجمل مماثل من بعض الجوانب للاختلاف بين المبنى المكتمل والمكونات التي يصنع منها المبنى مثل اللبنة، والدعامات، والطين، الخ. فستطيع المرء أن يسأل عن المبنى المكتمل ما إذا كان قد شُيّد جيداً أم لا، ولكنه لن يسأل ما إذا كانت اللبنة أو الدعامات المتفرقة، الخ، قد شُيِّدت جيداً. يمكن أن نتحدث عن لبنة جيدة ودعامات، الخ، ولكن فقط بمنزى أنه يمكن استعمالها في إقامة بناء مشيد جيداً. وبصورة مماثلة، ربما نعتبر الكلمات كأدوات التي نستعملها لوظيفة معينة، على سبيل المثال، وضع تقرير، وإصدار أمر، أو طرح سؤال، ويجب أن نتفادى خطأ النظر إلى الأدوات بحيث تكون من نمط الوظيفة المكتملة ذاته. يمكن أن نمسك بالأدوات بصورة سيئة ومن ثم نحقق في أداء الوظيفة المقصودة، ولكن يجب أن لا نصف الأدوات في هذه الحالة على أنها أدوات غير ملائمة وإنما حري بنا أن نصف استعمالها كذلك، ونستطيع أن نتكلم عن جمل خالية من المعنى، ولكننا لا نستطيع الحديث عن كلمات خالية من المعنى^(١٠٣).

وفي مقابل الافتراض المتعلق بالماصدق - وهو أساس النظرية العلاقية - القائل بأن كل الكلمات تقريباً، وكل التعبيرات وحتى كل الجمل تتماثل في قولها بوظيفة واحدة هي التسمية naming، فإن نشابه اللغة بالشرنج عند فتجنشتين يذكرنا بحقيقة نعرفها من قبل ألا وهي وجود أنواع كثيرة من الكلمات على نحو غير محدد، وأنواع من التعبيرات، وأنواع من الجمل - ووجود تنوع كبير بصورة غير محددة من الوظائف التي تؤديها التعبيرات التي نستعملها في قول الأشياء. فلا نفعل الصفات ما فعله الأحوال مثلاً، وبعض الأسماء nouns هي أسماء أعلام، ولكن معظمها ليس كذلك. وأنواع الأشياء التي نفعلها بالجمل مختلفة عن أنواع الأشياء التي نفعلها بمعظم الكلمات المفردة. وبعض أنواع الأشياء التي يمكن فعلها بصورة ذات معنى ببعض أنواع الجمل لا يمكن فعلها

Ibid, P. 8

(١٠٢)

Ibid, P. 8

(١٠٣)

مصورة ذات مغزى يعقبها الآخر، وهلم جرا (١٠٤).

وهكذا نخلص إلى القول - فيما يرى رايل - بأنه لا يوجد قالب واحد أساسي مثل قالب «الـ» «فيدو» - فيدو» فقد عليه عنوة كل التعبيرات ذوات المعنى - بل على العكس، يوجد تنوع لا نهائي لمقولات المغزى أو المعنى. حتى أن الفكرة الخاصة بالتسمية التي تبدو بسيطة للوهلة الأولى تخفى من القبح أنها مليئة بالتوحيات الداخلية فبحر يستعمل الصماثر لتدل على الناس والأشياء ولكن ليس بالطريقة التي تدل بها أسماء الأعلام كذلك. فلا يوجد اسرق «يسمى» «هو» أو «هي». و «السبت» اسم علم ولكن لا يكون بالطريقة التي يكون بها اسم العلم «فيدو»، ولا يستعمل بالطريقة التي يستعمل بها اسم العلم النهائي «أنا كرتونا». إن فكرة الماصدق بدلاً من أن تقدم تفسيراً نهائياً لفكرة المعنى تثبت بذاتها في النهاية أنها مجرد غصن واحد أو غصين في شجرة المعنى (١٠٥).

٥.٣.٢. هود إلى مبدأ التحقق:

يمكن الآن بعد مناقشة مبدأ التحقق والنظرية العلاقية للمعنى أن ندرك قوة مبدأ التحقق وحالته المنطقية. إن مبدأ التحقق ليس معياراً لحالة المعنى للجمل، على الرغم من تقديمه كذلك. إنه معيار مفترض يمكن أن يقرر عن طريقه ما إذا كانت جملة معينة

Ryle, G., «The Theory of Meaning», OP. cit., P. 143

(١٠٤)

Ibid, P. 143

(١٠٥)

ليس من الصواب إذن القول بأن رايل من القائلين بنظرية الـ «فيدو» - فيدو للمعنى أو النظرية التصويرية. لقد وردت عبارة تايلور في معرض حديثه عن النظرية التصويرية يقول فيها: «يجوز تمثيل النظرية [التصويرية] بإسقاط فكرة التصوير picturing أو التمثيل representation واستبدال فكرة «الرمز» Standing for بها. وفي هذه الصورة لدينا ما سماه رايل نظرية الـ «فيدو» للمعنى».

Taylor D. N., *Explanation and Meaning*, Cambridge University Press, 1970, P. 134

ولعل عبارة تايلور هذه هي ما قصته واحداً من خيرة الباحثين في الفلسفة عندنا وهو المصنوع له الدكتور عزمي إسلام إلى الظن بأن رايل من دعاة النظرية التصويرية للمعنى، إذ يقول يصمد حديثه عن هذه النظرية: «ولعل خير من يمثل هذا الاتجاه من المعاصرين هو لودفيج فيتغنشتاين كما يعبر عن هذا المعنى كذلك من المعاصرين جليبرت رايل مع شيء من التمثيل الذي أدخله على النظرية... لنا نقد ذهب رايل إلى أن هذه النظرية يمكن مراجعتها أو تعديلها» د. عزمي إسلام: مفهوم المعنى، ص ٨٥-٨٦.

يمكن تصنيفها على أنها جملة «تجريبية» لم لا. لقد قدم الوضعيون المناطقة مبدأ التحقق بصورة غامضة على أنه معيار للمعنى وذلك كنتيجة للمطابقة بين السؤال عن حالة المعنى وبين استعمال جملة معينة لوضع تقرير، واستتجوا على نحو طبيعي أن أية جملة تعبر عن الوفاء بما يتطلبه المعيار للجملة التجريبية هي جملة خالية من المعنى. والنتيجة التي كان يجب عليهم استنتاجها هي أن هذه الجملة لا يمكن أن تكون جملة تجريبية. والسؤال عما إذا كانت ذات معنى هو سؤال آخر، ومستقل تماماً عن السؤال عما إذا كانت تجريبية لم لا^(١٠٦).

لقد استبعد أنصار مبدأ التحقق بعض العبارات مثل العبارات الخلقية بحجة أنها عبارات خالية من المعنى لا تفي بالشروط التي تتطلبها العبارات التجريبية. ويمكن وضع حجبتهم على النحو التالي: إن العبارة الخلقية لا هي تحصيل حاصل، ولا يمكن التحقق من محتواها عن طريق الخبرات الحسية، إذن فالعبارة الخلقية لا يمكن أن تكون ذات معنى. غير أن النتيجة الصحيحة الوحيدة التي يمكن استنتاجها من المقدمات السابقة - على حد تعبير إيفانز Evans - هي أن العبارة الخلقية لا يمكن أن تكون عبارة تحصيل حاصل أو عبارة تجريبية، على الأقل بالمعنى الذي يحدده أنصار التحقق لمصطلح «تحصيل حاصل» و «تجريبية». وستكون النتيجة التي يستتجها أنصار مبدأ التحقق صحيحة فقط لو أننا نعرف سلفاً أن العبارات ذات المعنى «يجب» أن تكون إما تحصيلات حاصل أو عبارات تجريبية. وجدير بالملاحظة أنهم يبدؤون بالتوكيد أن كل العبارات ذات المعنى إما أن تكون تحصيلات حاصل أو عبارات تجريبية، في حين يتوقع المرء بصورة طبيعية أن يتهوا إلى ذلك^(١٠٧).

والآن، ما هي الحالة المنطقية لمبدأ التحقق؟

الجواب إنه تعريف لحالة المعنى فقط بقدر ما يتعلق بعبارات تحصيل الحاصل والعبارات التجريبية، أو بصورة دقيقة إلى أبعد الحدود - إنه تعريف مفترض لمصطلحي «تحصيل حاصل» و «تجريبية» ولا يمكن النظر إليه بأي مغزى على أنه تحديد لنطاق العبارات ذات المعنى. ومحاولة استعماله كطريقة لتحديد نطاق العبارات ذات المعنى تتضمن بالضرورة خطأ الاعتقاد بأن كل الكلمات تعني بطريقة واحدة، أو أن القواعد

Evans, J. L., «On Meaning and Verification», OP cit., PP 16 - 17

(١٠٦)

Ibid, P 17

(١٠٧)

المتحركة في استعمال كل الكلمات مطابقة. غير أن المطلب الوحيد العام لحالة المعنى هو أنه يجب أن يكون ممكناً تقديم قواعد عامة تبيّن الطريقة أو الطرق التي تستعمل بها الكلمات استعمالاً صحيحاً^(١٠٨).

إن تقديم التعريفات التي تحدد سلفاً نطاق حالة المعنى لا يعد جزءاً من الفلسفة يقيناً. والاعتقاد بأن هذا جزء من وظيفة الفلسفة هو بقية للاعتقاد الذي جاء الوصفيون المناطقة أنفسهم ليقصوا عليه قضاء ميّناً، أعني، الاعتقاد بأن الفلسفة يمكن أن تكون أكثر من تحليل. إن مهمة الفلسفة هي بالأحرى فحص الأنواع المختلفة للمعاني وصياغة قواعد الاستخدام الصحيح للكلمات التي تشكلها. ولا يمكن التشريع سلفاً أي أنواع المعاني تكون ذات معنى، وإنما يمكن فحص تحليل معنى العبارات في الاستعمال، أعني، تقديم قواعد للعمل. مع أنه يبدو أن الوضعيين المناطقة قد أحققوا في هدفهم الرئيسي وهو تحديد نطاق العبارات ذات المعنى، إلا أن هناك قيمة معينة - مع ذلك - لإجرائهم. ويبدو واضحاً الآن ما المضل الذي أنجزوه. لقد حاولوا في ممارستهم - وإن لم يكن فيما عبروا عنه صراحة - تقديم قواعد تتحكم في الاستعمال الصحيح لأنماط معينة من العبارات، أعني عبارات تحصيل الحاصل، والمبارات التجريبية. وإن شئت أن نضع ذلك بعارة أخرى قل لقد حاولوا توضيح المعنى لمصطلح «تحصيل حاصل» ومصطلح «تجريبي»^(١٠٩).

٣.٣.٥. المعنى والاستعمال عند فتجنشتين:

لعل عرضنا لنظرية فتجنشتين في المعنى من حيث هو استعمال له ما يبرره في توكيد كثير من الباحثين على أن نظرية فلامسة أكسفورد في المعنى تستمد أصولها من نظرية فتجنشتين، وهو قول صحيح إلى حد بعيد، وإن كان هذا لا يمنعنا من القول بأن أوستن قد كشف - بصورة مستقلة - في نظريته عن العمل الكلامي من نظرية تتماثل إلى حد كبير مع نظرية فتجنشتين في المعنى.

أسلفنا الإشارة إلى أن نظرية الاستعمال للمعنى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع مفهوم لعبة

Ibid, P 17

(١٠٨)

Ibid, P 18

(١٠٩)

للغة في كتابات فنجشتين المتأخرة. ولكن على الرغم من أنه لا توجد إشارة إلى مفهوم لغة اللغة في «الرسالة»، فإن هنالك إرغاصات لربط المعنى بالاستعمال يمكن تبنيها من خلال بعض الفقرات في «الرسالة».

يميز فنجشتين بين العلامة sign والرمز symbol فالعلامة هي ما يمكن إدراكه إدراكاً حسيّاً في الرمز، تتألف العلامة من علامات حبر على ورقة، أو صوت يتبدل في الهواء أو أي شيء من هذا القبيل يمكن إدراكه إدراكاً حسيّاً. وعلى حين تشير العلامة إلى شيء ما، فإن الرمز (أو التعبير) هو كل جزء من أجزاء قضية يحدد معناها. وقد يكون لرمزين محتلين علامة مشتركة حيث يدل كل منهما بطريقة مختلفة. وما هي بعض الفقرات من «الرسالة» توضح هذا:

«والعلامة هي ذلك الجزء من الرمز الذي يمكن إدراكه بالحواس»^(١١١).

«وهكذا يمكن للعلامة نفسها (مكتوبة أو منطوقة، الخ) أن تكون علامة مشتركة لرمزين مختلفين - وفي هذه الحالة سيدل كل منهما بطريقة مختلفة»^(١١٢). «وفي القضية (الأخضر أخضر) حيث تكون الكلمة الأولى اسم علم، والكلمة الثانية صفة، فهما لا يقتصر الأمر على أن يكون للكلمتين معنيان مختلفان، بل إنهما كذلك رمزان مختلفان»^(١١٣).

لكي ندرك الرمز في العلامة، يجب على المرء أن يبحث عن استعمالها استعمالاً له معنى، فإن كانت العلامة بغير ذات استعمال فهي خالية من المعنى. «ولكي يمكننا أن نعرف على الرمز في العلامة، يجب علينا أن نضع في اعتبارنا طريقة استخدامها استخداماً ذا معنى»^(١١٤). و «إذا لم يكن هنالك ضرورة لعلامة ما، فإنها تصبح عديمة المعنى»^(١١٥) «والعلامة لا تعدد الصورة المنطقية إلا إذا صاحبت تطبيقها المنطقي - من

(١١١) بولميج فنجشتين رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٣، ٣٢ من ٧٧.

(١١٢) لمرجع السابق، الفقرة ٣، ٣٢١ من ٧٧، ولقد وردت في الترجمة العربية مدمجة مع «القرة السابقة» فيها، فأعمل بذلك رقمها.

(١١٣) لمرجع السابق، الفقرة ٣، ٣٢٣ من ٧٨.

(١١٤) لمرجع السابق، الفقرة ٣، ٣٢٦ من ٧٨.

(١١٥) لمرجع السابق، الفقرة ٣، ٣٢٧ من ٧٩.

حيث هي جزء في تركيب لغوي. وهذا هو معنى نصل أوكام»^(١١٥).

غير أن هذه الارهاصات قد اكتملت في كتاباته المتأخرة وأصبحت نظرية واضحة في المعنى توصف بأنها نظرية سلوكية. يذهب فتجنشتين إلى أن معنى الكلمة هو استعمالها في ألعاب اللغة المتنوعة التي تلعب الكلمة دوراً فيها؛ إذ يقول: «فيما يتعلق بطائفة كبيرة من الحالات - وليست جميعها - التي تستعمل فيها كلمة «معنى» يمكن أن يتم تحديدها هكذا: معنى الكلمة هو استعمالها في اللغة ويوضح معنى الاسم أحياناً عن طريق الإشارة إلى حامله»^(١١٦).

من الجدير بالملاحظة أن فتجنشتين قد أخذ حقده في تفهيد رعيه عندما قال «طائفة كبيرة» - وليست جميعها» وهذا ما يتوقعه المرء من فتجنشتين؛ وكما توجد أنواع عديدة مختلفة من الألعاب، فكذلك توجد أنواع عديدة مختلفة من المعاني، ولا يمكن أن تتطابق جميعها مع استعمال الكلمة التي يقال إن لها معنى»^(١١٧). ولم يخبرنا فتجنشتين أي أنواع الحالات سوف يستثنيها من قاعدته العامة، ولكن من الصياغة الفعلية للفقرة التي اقتبسناها من فتجنشتين لتؤي والتي نجسد تلك القاعدة، وأيضاً من عبارات في مواضع أخرى، على سبيل المثال، الفقرة «أعلا يكون غريباً أن أقول إن كلمة «is» تستعمل بمعنيين مختلفين (كرباطة وكعلامة للتساوي)، ولا أهتم بأن أقول إن معناها هو استعمالها، أعني، استعمالها كرابطة وعلامة للتساوي»^(١١٨) والتي توحي بالمطابقة التامة بين المعنى والاستعمال - نقول من خلال كل هذا يتضح أنه يعتبر الاستثناء شيئاً غير هام.

ما هي دوافع فتجنشتين لمطابقة معاني الكلمات باستعمالاتها؟ يكشف لنا «بنشر» عن دافعين من بين دوافع عديدة. ويمكن بيان الدافع الأول كما يلي. لو اتينا النطق حول معنى مصطلح ما حسب مثل «الزمان» أو «عبارة» أو «الصدق»، فمن الصلف المفلي

(١١٥) المرجع السابق، الفقرة ٣٠٣٢٨، ص ٧٩.

(١١٦) Wittgenstein, L., *Philosophical Investigations*, part I, sec. 43

ونظر في صاقنة هذه الفقرة:

Hunter, J. F. M., «Wittgenstein on Meaning and Use», in Klemke, E. D., (ed.), *Essays on Wittgenstein*, pp. 344 - 391.

Pitcher, G., *The Philosophy of Wittgenstein*, p. 249

(١١٧)

Wittgenstein, L., *Philosophical Investigations*, part I, sec. 561

(١١٨)

أن نبحثه بداته أو وحده، ويمعزل تلم - أعني التسؤل «ماذا يعني الزمان؟» و«ماذا تعني العبارة؟» و«ماذا يعني الصدق؟»، أو التسؤل «ما هو الزمان؟» و«ما هي العبارة؟» و«ما هو الصدق؟». وهذه النزعة لمعالجة الكلمات معالجة تجريدية هي واحدة من الأخطاء المعاصرة التي تورط فيها الفلاسفة بصورة شائعة. وما يجب علينا فعله بالأحرى هو بحث الكلمات بحثاً عينياً، وبحثها في سياقاتها، وفي إطار المواقف الفعلية التي تظهر فيها. وقل مثل هذا عن كلمة «المعنى». إنه شيء محقق أن نخرجها من السياق تماماً وسأل «ماذا يعني «المعنى»؟» أو «ما هو معنى الكلمة؟» ولا تعزز تلك الأسئلة إلا التوهم بأن معنى الكلمة هو كائن حتمي من نوع ما. يجب علينا أن نبحث مصطلح «المعنى» بصورة هيبة إلى أبعد الحدود؛ إذ يلح علينا فتجنشتين أن لا نفكر في ما هو المعنى في حد ذاته تماماً، بل نفكر بالأحرى في ما يوضح معنى الكلمة، وتعليم معنى كلمة لطفل، ومعرفة معنى الكلمة. وشبهه بذلك، لا يحس السكر في «ما هو الرمان» بل في «ما الذي يكون لقياس الزمان؟» ولا في «ما هي العبارة؟»، بل «ما الذي يستخدم في وضع العبارة؟»^(١١٩). «إن معنى الكلمة هو ما يتم تفسيره من طريق تفسير المعنى»، أعني، لو رغبت في فهم استعمال كلمة «المعنى»، فابحث عن ما يدهي «تفسيرات المعنى»^(١٢٠).

لو أننا نركز على هذه الأنماط من المواقف مثل موقف تعليم معنى أية كلمة لطفل كما يفعل فتجنشتين لكأنك هنالك مقولية عظيمة في افتراض أن معنى الكلمة هو استعمالها. تأمل ماذا يستخدم في تعليم طفل معنى كلمة «كرة» على سبيل المثال. لا يكفي أن يكون الطفل قادراً على أن يحدث ببساطة الصوت «كرة» أو حتى يكتب الكلمة «كرة»؛ فيمكن أن يفعل البقاء أو الأمل هذا، ولا يملك الفكرة السطحية عن ماذا تعني الكلمة. حسناً، ما الذي تعلمه الطفل عندما تعلم معنى كلمة «الكرة»؟ أولاً، لقد تعلم أن يملك بطرق معينة تعلم، على سبيل المثال، أن يرد «كرة» إذا أشار شخص إلى كرة، وسأل «ما هذه؟». وعندما يشير بنفسه على الكرة، ويقول أيضاً «كرة»، ويقول بصورة أفضل تسمى «هذه كرة»^(١٢١). ويجوز الاعتقاد بأن هذا يكفي لمعرفة أن الطفل قد فر

Pitcher, G., *The Philosophy of Wittgenstein*, P. 250. and see also, Grayling, A. C. (١١٩)

An Introduction Philosophical Logic, The Harvester Press, Sussex, 1962 P 207

Wittgenstein, L., *Philosophical Investigations*, part 1, sec. 560 (١٢٠)

Pitcher, G., *The Philosophy of Wittgenstein*, P 240 (١٢١)

التعريف تفسيراً ملائماً. ولكي نترك أنه لا يكفي، يجب أن نبحث فكرة «التعريف الإشاري» *Ostensive definition*، وقد أسلفنا الإشارة إليه ونحن بصدد مناقشة مبدأ التحقق.

يتوقف التعريف الإشاري لكلمة معينة على الإشارة إلى مثال من نوع الشيء الذي نسميه تلك الكلمة، أو ربما الإشارة إلى صورة له وقول شيء ما في صيغة (هذا هو الـ...) أو (هذا هو ما يسمى بالـ...) وبالتالي فإن التعريف الإشاري لكلمة «كرة» سوف يتوقف على الإشارة إلى كرة وقول «هذه كرة» أو «هذه هي ما نسمى «كرة»». ومن الطبيعي افتراض أن هذا التعريف يحدد بصورة فريدة معنى كلمة «كرة»، ومن ثم فإن الطفل - بكونه قادراً على تكرار العرض - يجب أن يعرف ما هو هذا المعنى. ولكن فتجنشتين يظهر أن هذا الافتراض خاطئ. إذ في الإشارة إلى كرة، يشير المرء في الوقت ذاته إلى شيء مستدير، وإلى شيء من لون معين (أحمر مثلاً)، وإلى شيء من حجم معين، وإلى شيء من وزن معين، وإلى شيء يخص شخصاً محدداً (محمد، مثلاً)، وإلى شيء «واحد»، وإلى شيء صُنِعَ من مادة معينة (المطاط، مثلاً) وهلم جرا. ومن ثم فإن التعريف الإشاري بذاته لا يحدد بصورة فريدة معنى كلمة «كرة»، ولا يعرف الطفل بالضرورة - بتكرار الكلمة - ما هو هذا المعنى^(١٢٢). وعلى حد تعبير فتجنشتين فإن «التعريف يمكن تأويله بصور متنوعة في «كل» حالة»^(١٢٣). فالطفل - مثلاً - ربما يفكر في أن كلمة «كرة» تدل على لون أحمر، وشكل مستدير، ودمية من دمي محمد، وأي نوع مصنوع من المطاط، وهلم جرا. وهذا لا يعني - بطبيعة الحال - القول بأن التعريفات الإشارية ليست بذات قيمة؛ بل على العكس، إن تقديم هذه التعريفات يمثل طريقة واحدة هامة نعلم بها الناس ماذا تعني الكلمات. بيد أن التعريفات الإشارية لا تكفل بذاتها نجاحاً؛ لأنه يجب «تفسيرها» في كل حالة بصورة ملائمة، و«فهمها» فهماً ملائماً. ولعل ذلك ما يبرر وصفنا لسلوك الطفل في آخر المقرة السابقة بأنه ليس كاملاً تقريباً لبيان أنه قد فسّر التعريف تفسيراً ملائماً.

ما نزع سلوك الطفل الذي سوف يبين أنه قد فسّر التعريف تفسيراً صحيحاً وأنه

Rid, P 241

(١٢٢)

Wittgenstein, L., *Philosophical Investigations*, part 1, sec. 28

(١٢٣)

يعرب كلمة «كرة»؟ تمثل كل صورة من صور السلوك التالية إجابة على السؤال: لو طلب إحصاء الكرة، فإنه يرد الكرة. ولو طلب رسم صورة لكرة، يفعل ذلك؛ وعندما يُسأل أي الأشياء العديدة يكون كرة، فإنه يتقي الشيء الصحيح؛ ويتحدث بطرق ملائمة على سبيل المثال، يقول أشياء من قبيل «هذه الكرة أكثر جنة وأكبر من كرة حنان» ولا يقول أشياء من قبيل «هذه كرة حقيقية». وأكرر بكثير من كرة حنان»^(١٢٤).

وعندما معلّم الطفل معنى كلمة «كرة» فإننا نعلمه استعمالها. وإذا كان تعليمه المعنى هو تعليمه الاستعمال، إذن ألا يجب أن يكون معنى الكلمة هو استعمالها (أو استعمالاتها، إن كان للكلمة أكثر من استعمال)؟ والجواب عند فتجنشتين بالإيجاب.

يمكن وضع الدافع الثاني من الدوافع التي كانت وراء مطابقة فتجنشتين بين معنى لكلمة واستعمالها في اللغة على النحو التالي: يحاول فتجنشتين إثبات الافتراض العام لدي فحواه أن أي شيء يدل أو يشير بصورة اتفاقية خارج نطاق ذاته. وأي شيء له معنى اتفاقي - يعمل هكذا فقط لكونه مستعملاً بطرق معينة. ويلزم أن الكلمات - لكونها من هذا النوع - لها معنى فقط لكونها مستعملة؛ ومن ثم فمن الطبيعي افتراض أن معناها هو استعمالها ويمكن توصيح الافتراض العام عن طريق مثال. تأمل العلامة المألوفة التي تتألف من الحروف الاستهلالية «W.C.» مع سهم يشير إلى اليمين هكذا → ونقول إن هذه العلامة تعني أن هناك دورة مياه على اليمين، وأن السهم يشير في اتجاه دورة المياه. ولكن كيف يشير السهم إلى اليمين؟ وعلى أي شيء تنوقف إشارته إلى هذا الاتجاه؟ لا يمكن أن يفعل السهم هكذا بذاته ولداته، فهو بذاته ترتيب مّيت من المخطوط. إنه يشير إلى اليمين لأن الكائنات البشرية تستعمله بطرق معينة، ولأنه يلعب أدواراً معينة في ألعاب لغتهم. ولعل الشيء الهام للغاية هو: يود الإنسان الذهاب إلى دورة المياه، فيرى العلامة، ويسير نحو جهة اليمين، فيجد دورة المياه. ويمقتضى هذا النوع من اللعبة فقط - وهذا النوع من السلوك الانساني الذي يطابقه - فإن السهم يشير إلى اليمين. ولو استعمل السهم بطرق مختلفة، ولو كان مطموراً في طرائق مختلفة من السلوك، لمجاز أن يشير السهم ذاته إلى اليسار، أو إلى الأمام مباشرة، أو لا يشير إلى أي اتجاه على الإطلاق^(١٢٥). وهكذا فإن معنى السهم هو استعماله، ومعنى الكلمة هو استعمالها في

Fitch, G., *The Philosophy of Wittgenstein*, pp. 241-242

(١٢٤)

Ibid, p. 251 and see also, Wittgenstein, L., *Philosophical Investigations*, part I, sect.

(١٢٥)

اللغة، يقول فنجشئين: «إن كل علامة تبدو وفي حد ذاتها ميتة، «فما الذي» يهبها الحياة؟ إنها تكون حية في الاستعمال. فهل نفخت فيها الحياة هنالك؟ أم أن «الاستعمال» هو حياتها؟»^(١٢٦).

يطابق فنجشئين - إذن - بين معنى الكلمة، ومغزى الجملة وبين استعمالها (أو استعمالاتها) في اللغة. يحاول بنشر إثبات أن هذه المطابقة خاطئة مع أنه لا يطرأ أن خطأ فنجشئين هنا له نتائج بالغة الخطورة على فلسفته. فما هي حجته لبيان خطأ هذه المطابقة؟ يذهب بنشر إلى أن هناك بعض العلاقات العرضية بين معنى الكلمة واستعمالها بصورة لا يمكن إنكارها. على سبيل المثال، لو أن للكلمة معنى، فلها إذن بلا شك استعمال في اللغة. وثمة علاقة بين معرفة الكلمة ومعرفة كيفية استعمالها؛ في معظم الأحوال، إذا كان لدى شخص فكرة عن كيفية استعمال كلمة معينة، فلن نسلم بأنه يعرف معناها. بيد أن هذه العلاقات المُسَلَّم بها بين المعنى والاستعمال ليست قوية بقدر كاف حتى تسوغ لنا المطابقة بينهما، كما يفعل فنجشئين^(١٢٧).

إن المطابقة عند فنجشئين - فيما يرى بنشر - مستحيلة تبعاً لظاهر الأمر. ففي المجالات غير اللغوية - كائنات ما يكون الأمر - لا يمكن القول بأن الأشياء التي لها استعمالات على نحو عادي (مثل الأدوات والآلات) لها معاني. وعلاوة على ذلك، فإن الأشياء التي يجوز أن يكون لها معاني أحياناً، أو الأشياء التي ربما تعني شيئاً ما أحياناً (مثل المسحبات السوداء في الأفق، والطيفة الصاعدة في صوت شخص ما) ليس لها استعمالات إلا لمعاً. وهكذا لا يتوقع المرء أن يكون معنى «الكلمة» هو نفس استعمالها (استعمالاتها) في اللغة. فهذه العلاقات بين المعنى والاستعمال والتي تم التسليم بها لتستمر مع الكلمات عادة، لا تستمر في جميع الأحوال. على الرغم من أن المرء إذا عرف المعنى لكلمة، فإنه يعرف أيضاً استعمالها، والعكس بالعكس، فلا يزال من الممكن تماماً معرفة معنى الكلمة مع أن استعمالها لم يعرف بعد، ومعرفة الاستعمال دون معرفة المعنى^(١٢٨).

يضرب «بنشر» مثلاً لبيان كيف يمكن معرفة معنى الكلمة دون معرفة استعمالها،

Wittgenstein, L., *Philosophical Investigations*, part 1, sec. 432.

Pitcher, *The Philosophy of Wittgenstein*, p. 251.

Ibid, p. 252.

(١٢٦)

(١٢٧)

(١٢٨)

يقول: «بأن شخصاً ما أخبرني (ولست من الناطقين باللغة اللاتينية) أن «cultus» تعني يستقيم في اللاتينية، فإني أعرف بذلك معنى هذه الكلمة، بيد أنني لا أملك فكرة عن كيفية استعمالها أو متى تستعمل، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، يسوق بتشر مثاليين لإمكان معرفة الاستعمال دون معرفة المعنى على النحو التالي: يعرف معظم الناس كيف تستعمل الكلمة «أمين» والعلامة «Q. E. D.»^(١٢٩)، غير أن قلة قليلة جداً منهم يعرفون معانيها. وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً من الكلمات ذات استعمال في اللغة ولكنها ليست بذات معنى (ويطبعة الحال، فهذا لا يعني أنها خالية من المعنى، أيضاً). إن جل أسماء الأعلام - على سبيل المثال - لها استعمال ولكن ليس لها معنى فلا يستطيع المرء أن يسأل «ما معنى عمر بن الخطاب؟» ولكن يمكن أن يسأل «من هو عمر بن الخطاب؟». وعندما يؤكد المرء على أن عمر بن الخطاب كان ثاني الحكماء الراشدين، فإنه لا يعرف «عمر بن الخطاب» [الاسم] ولا يضيف عليه معنى بأية طريقة - لأنه ليس له معنى - بل بالأحرى يطابقه بعمر بن الخطاب [الشخص] (أو وصفه، أو فعله لشيء ما...)^(١٣٠).

إن مطابقة فتجنشتين بين المعنى والاستعمال تفضي به إلى الحديث عن معنى أسماء الأعلام وحتى عن تعريفاتها. وفيما يتعلق بالحديث عن «معنى» أسماء الأعلام يقول فتجنشتين: «دعنا نناقش أولاً هذه النقطة من الحجة: إن الكلمة ليس لها معنى إذا لم يطابقها شيء - ومن الأهمية بسكان أن نلاحظ أن كلمة معنى تستعمل استعمالاً غير مشروع لو أنها تستعمل لتدل على الشيء الذي يطابقه مع الكلمة. وهذا يعني خلط معنى الاسم مع «حامل» الاسم. عندما يموت السيد ن. ن نقول إن «حامل» الاسم يموت ولا نقول إن المعنى يموت. وسيكون القول بهذا لغواً، لأنه لو كف الاسم عن أن يكون له معنى فلن يكون هناك معنى للقول بأن السيد ن. ن قد مات»^(١٣١).

يناقش فتجنشتين «تعريفات» أسماء الأعلام عندما يقول «تأمل هذا المثال، لو يقول المرء: «موسى [عليه السلام] لم يوجد». فيجوز أن يعني هذا أشياء شتى. ربما يعني أن لاسرائيليين لم يكن لهم قائد واحد عندما انسحبوا من مصر، أو أن قائدهم لم يكن يسمى موسى. أو لا يمكن أن يوجد أي إنسان أنجز كل الذي قصه الكتاب المقدس عن

(١٢٩) [اختصار يعني: وهو المطلوب إثباته]

Ibid, p. 252

(١٣٠)

Wittgenstein, L. *Philosophical Investigations*, part 1, sec. 40

(١٣١)

موسى، الخ، الخ. ويجوز أن نقول - نحذف في ذلك حذف وصل: إن الاسم «موسى» يمكن تعريفه عن طريق لوصاف متنوعة. على سبيل المثال «الرجل الذي قاد الاسرائيليين عبر الفلاة» و«الرجل الذي عاش في ذلك الزمان والمكان وكان يسمى آنذاك باسم «موسى»» و«الرجل الذي عندما كان طفلاً أخرجه إنة فرعون من نهر النيل»، وهلم جرا. وبقدر ما نفترض تعريفاً أو آخر فإن القضية «موسى لم يوجد» تكتسب معنى مختلفاً، وكذلك تفعل كل قضية أخرى عن موسى. ولو علمنا أن (ن لم يوجد) فإننا نسأل «ماذا تعني؟ هل تود أن تقول... أو... الخ؟»^(١٣٢). يرى بترش أن فتجشتين في هاتين الفقرتين يسيء استعمال كلمتي «معنى» و«تعريف» ببساطة، لأن هاتين الكلمتين لا تستعملان - عادة - فيما يتعلق بأسماء الأعلام.

وهذا الرأي سبق أن تمسك به نوبل سميت عندما ذهب إلى أن التسوية بين «المعنى» و«التسمية» أو «الإشارة» يتم استعمالها كنموذج لتوضيح حالات خاصة نقول فيها بصورة طبيعية إن الكلمة اسم لشيء ما أو تشير إليه، والحالة المقياسية لهذا هي حالة اسم العلم. ولكن يتضح قصور هذا النموذج عن طريق الحقيقة القائلة بأننا نتردد في الحديث عن «معنى» الكلمة إذا كانت اسم علم. لنفترض أننا نساعد شخصاً أجنبياً في ترجمة مقال رئيسي ونوضح له معاني كلمات مثل «حكومة» و«رجل دولة» و«مستوري»، وهلم جرا. ثم يسأل «ماذا تعني كلمة «محمدة»؟» أظن أننا سنجيب «إنها لا تعني أي شيء على وجه الدقة» إنما هي اسم لإنسان»^(١٣٣).

يبدو أن فتجشتين يميل وفقاً للافتراض التقليدي - ولعله الافتراض المحفوظ به من «الرسالة» - الذي مفاده أن مهمة الفيلسوف أن يقدم لنا المعنى الحقيقي لكلمات هامة معينة؛ ويخبرنا أن هذا المعنى لا هو الشيء (الأشياء) الذي تشير إليه الكلمة - إن كان هنالك ما تشير إليه - ولا أي نوع من الجو الروحي الذي يطوق الكلمة، بل هو بالأحرى استعمال (استعمالات) الكلمة في اللغة. وما كان ينبغي على فتجشتين أن يقوله بصورة أفضل - على حد اقتراح بترش - هو أن ليست وظيفة الفيلسوف هي أن يقدم لنا معنى الكلمات الصحيحة فلسفياً، بل يقدم لنا بالآخرى استعمالاتها. وهذا هو ما عبر عنه جون ويردم بقوله «لا تسأل عن المعنى، واسأل عن الاستعمال»^(١٣٤). والحق أن فتجشتين كان

Ibid, sec. 79

(١٣٢)

Nowell Smith, P. H. Ethics, p. 67

(١٣٣)

Wisdom, J., «Ludwig Wittgenstein, 1914-1957», Mind Vol. LXI, No. 242, 1952, p. 258

(١٣٤)

يجسد هذه الفكرة في ممارسته الفلسفية الفعلية؛ إذ كان يخصص استعمال الكلمات غير حاصل بمعانيها وهذا هو السبب الذي دفع بتشر إلى الظن بأن خطأ فتجنشتين في مطابقة المعنى بالاستعمال ليس له نتيجة هامة؛ طالما أنه لم يؤثر على نحو خطير في ممارسته الفلسفية القيمة.

من الشائق حقيقة أن نلاحظ أن فتجنشتين نفسه يفصل بين الفينة والمينة - تلميحاً على الأقل - بين أفكار المعنى والاستعمال. فنراه بعد وصف لعبة اللغة البسيطة المتضمنة في الكلمة وحمسة يقول: ولكن ما هو معنى كلمة «خمسة»؟ ليس هذا السؤال موضع بحث هنا، وإنما السؤال فقط عن كيف تستعمل الكلمة «خمسة»^(١٢٥). ويقول في لفرة أخرى ما اقترح بتشر أنه ينبغي عليه أن يقوله، أعني، أنه ينبغي على الفيلسوف أن يهجر انشغاله التام بالمعاني ويركز على استعمالات التعبيرات التي تربكه: «إذا فحصنا المثال الموجود في الفقرة (١) [يقصد مثال الخناجات الخمس الحمراء] فربما نحصل على لمحة إلى أي مدى تطوق هذه الفكرة العامة عن معنى الكلمة عمل اللغة بضباب يجعل الرؤية الواضحة متعذرة. إنه يمدد الضباب عن دراسة ظواهر اللغة بأنواع أولية من التطبيق يمكن للمرء أن يسيطر فيها على رؤية واضحة لهدف الكلمات وعملها»^(١٢٦).

٤.٣.٥. المعنى والاستعمال عند فلاسفة أكسفورد:

إن النقطة الرئيسية التي يفتق عليها فلاسفة أكسفورد هي تعريف المعنى في حدود الاستعمال اللغوي. وإذا كان هالك توكيد على أن نظرية الاستعمال للمعنى تنبثق من كتابات فتجنشتين المتأخرة، فإن فلاسفة أكسفورد قد طوروا هذه النظرية وأضافوا إليها أبعاداً جديدة حتى أصبحت نظرياتهم الخاصة التي تميزهم كتيار من تيارات الفلسفة التحليلية، ولقيم مهم تعريف المعنى في حدود الاستعمال - على حد تعبير تشارلز ورت - على أنه قاعدة منهجية عملية. وبالتالي، فإن السؤال كيف تستعمل (س)، أو في أي السياقات تستعمل بطريقة ذات مغزى هو حيلة أو «أسلوب» idiom - على حد تعبير رايل - ينبها أولاً إلى الحقيقة القائلة إن الكلمات «تعني» بطرق مختلفة و-ثانياً- أن معنى أية كلمة يرتبط دائماً بالسياق الذي تستعمل فيه الكلمة. ويقوم هذا المبدأ المنهجي بدور مركزي في التحليل الذي يمارسه فلاسفة أكسفورد، ويقول الأستاذ Gallie على سبيل

Wittgenstein, L. *Philosophical Investigations*, part 1, sec. 1

(١٢٥)

Ibid, sec. 5

(١٢٦)

المثال. إن الفكرة القائلة إن المعنى يتجلى من خلال الاستعمال لهي واحدة من أعظم مآثر الفلسفة المعاصرة (١٣٧).

وإذا كان فلاسفة أكسفورد قد اتفقوا على نظرية الاستعمال للمعنى، فإن هذا الاتفاق قد نشأ عن اتفاق على رفض نظرية إمكانية التحقق للمعنى، تلك النظرية التي رأت في العبارة الإخبارية النموذج الذي يجب أن تقدر عليه أية عبارة أخرى تريد أن تكون ذات معنى، إذا استثنينا قضايا المنطق والرياضة. وإلى جانب رفض رايل - الذي حرصا له - للنظرية العلاقية للمعنى وهي الأساس المنطقي الذي تقوم عليه نظرية التحقق، فإن وارنوك G. J. Warnock في بحثه «التحقق واستعمال اللغة» يرفض نظرية التحقق للمعنى، ويرى أن عبارة «منهج التحقق» غير ملائمة لأسباب منها:

أولاً: «نحن نتحدث عن مناهج التحقق عندما نقول - على سبيل المثال - توجد مناهج للتحقق من العبارة القائلة إن السائل حمضي، أو إن الصورة المعينة هي الجيوكلنداء، حيث تتوقف المناهج على تنفيذ إجراءات محددة ومحكمة. ولكن وارنوك يسأل: «هل هنالك منهج للتحقق من أن المشب أخضر وأن السماء في اليوم الصافي زرقاء؟ ما المنهج الذي يمكن لي أن اتبعه في إقناع نفسي أن عندي صداها؟ لو أن شخصاً ما يقول «يوجد هنا كتاب» قدمه لي، فهل ألجأ إلى «منهج» للتحقق مما يقوله؟ ونحن ننظر إلى «المشب والسماء» و«أشعر» و«صداها» و«أرى» الكتاب الذي يقدم لي فالنظر، والشعور، والرؤية ليست بـ «مناهج» للتحقق؛ إذ لا يوجد مَنْ يتعلم كيفية الرؤية والشعور، وليس هنالك مَنْ يدعي أنه غير بسبب تفوقه في هذه الأعمال» (١٣٨)

ثانياً: والأكثر خطورة، يرتبط التحقق بالصدق والكذب وذلك لأن «التحقق من (س) هو اكتشاف ما إذا كانت (س) صادقة أم لا... لماذا نحن قائلون - إذن - بكل هذه الجمل ذوات المعنى التي ليس لها صلة كائنه ما تكون بالصدق والكذب؟» يمي، ماذا عن الجمل الطلبية [بالأمر أو النهي] imperative، والجمل الاستفهامية interrogative، والجمل التي تستعمل في إعطاء وعود وإصدار أحكام، الخ؟ لا يمكن أن يقال إن هذه الجمل صادقة، أو كاذبة، أو قابلة للتحقق. ومهما تكن فكرة المرء عن التحقق فكرة «بالمعنى الضعيف»، فلا يمكن أن تكون إلا غير ملائمة فيما يتعلق بالترسلات،

Charlworth, M. J. *Philosophy and Linguistic Analysis*, p. 178

(١٣٧)

Quoted by Weitz, M., «Oxford philosophy», *Philosophical Review* 1953, pp. 196-197

(١٣٨)

والاقتراحات، والاوامر والاحكام (١٣٩).

ثالثاً: ولأسباب يقترحها سترابوسون، إن الجمل لا يمكن أن يقال إنها صادقة أو كاذبة، تأمل مثلاً الجملة «الستائر زرقاء»، لا يمكن للإنسان أن يقول إن هذه الجملة إما أن تكون صادقة أو كاذبة، قابلة للتحقق، أو غير قابلة. وهذه مسألة مختلفة. لاحظ أن هذا النقد هو ما وجه إلى مبدأ التحقق فيما يتعلق بطبيعة الكائنات التي يطبق عليها المبدأ: أي القضايا أم الجمل أم العبارات، ولقد حاول آير التغلب على هذه الصعوبة بقصر تطبيق المبدأ على «العبارات». كما أترضينا من قبل. وبدلاً من مطابقة المعنى بمنهج التحقق يذهب وارنوك - يحدو في ذلك حدو سترابوسون - إلى أن «معرفة معنى الجملة هي معرفة كيف تستعمل، ومعرفة في أي الظروف يكون استعمالها صحيحاً أو غير صحيح... فالجملة تكون ذات معنى لو أن «لها» استعمالاً؛ ونحن نعرف معناها إذا «عرفنا» استعمالها» (١٤٠).

يرى فايزمان أن الكلام عن المعنى بوصفه «ملازماً للكلمات هو كلام مضلل، لأنه يبدو كما لو كان المعنى نوعاً من الكائن السحري، ويتحد بالكلمة اتحاد الروح بالجسد. على أن المعنى ليس روحاً في جسد الكلمة، ولكن ما نسميه بالمعنى يكشف عن ذاته في استعمال الكلمة. إن القصد التام لتفسيرنا يمكن إيجازه بالقول «إذا رغبت في معرفة ما تعنيه الكلمة، فانظر وتدبر كيف تستعمل» (١٤١). ويوضح فايزمان معنى بعض الكلمات من خلال تناول استعمالها ويتساءل: «كيف نفسر - على سبيل المثال - لاني شخص ما تعنيه الكلمة «ساذج»؟ ربما تحدد المعنى أولاً عن طريق الكلمات التي تجري قرينة تماماً لتعني ما تعنيه «ساذج». يجب أن نقول إن ساذج تعني شيئاً ما مثل «غره» و«قليل التمييز» و«غير شاك» و«فطري» و«ليس وخيماً» و«لا تتابه الشكوك»، وهلم جرا. ولكن يجب علينا بعد ذلك أن نقول وهذا لا يصور بالضبط ما تعنيه الكلمة، ويجب أن نقدم مثلاً لاستعمالها. ينبغي أن نقص حكاية، ونصف موقفاً متميزاً ونقول «يوجد - وانظر - هذا الإنسان الساذج» لما الذي تعنيه بالضبط كلمة «بالضبط»؟ [التي ذكرها فايزمان في الجملة السابقة] هل يوجد تعريف لها؟ الجواب: لا. بيد أنني في الكلمات الفعلية الواردة في اعتراضاتي قدمت مثلاً لاستعمالها» (١٤٢).

Ibid, p. 197

(١٣٩)

Ibid, p. 197

(١٤٠)

Watzmann, P. The Principles of Linguistic Philosophy, p. 156

(١٤١)

Ibid, pp. 156-157

(١٤٢)

يذهب فايزمان إلى أن معنى الكلمة يتغير تبعاً لتغير استعمالها إلى جانب عوامل أخرى. ويسوق الكلمة «جلف» كمثال «والتي كانت في الأصل القن». ولكن، على أي شيء، يتوقف تغير المعنى بطريقة أخرى، إذا لم يكن متوقفاً على تغير الاستعمال؟ علاوة على التعبير تبعاً للاستعمال تأمل التالي: تكون الكلمة غير قابلة للترجمة إذا كانت اللغة التي تترجم الكلمة إليها ليس فيها كلمة تستعمل بالطريقة ذاتها بالضبط. ولا توجد مرادفات انجليزية لكلمات عديدة ذات أصل يوناني أو ألماني أو فرنسي، مثل Gestalt و Weltanschauung^(١٤٣). ويتقضي الحيلة ولادة مستمرة لكلمات باستعمال لم يسبق إلى مثله، وبالتالي ولادتها بمعنى جديدة. على سبيل المثال «اللاسلكي» و«الاكتفاء الذاتي» و«المدرعة» و«رجل الفن التعبيري» و«بسترة».

إذا كان معنى الكلمة يتغير تبعاً لتغير استعمالها، فمن الملالم - بصفة عامة - الحديث عن «معان» للكلمة أفضل من الحديث عن «معنى» للكلمة. وكيف يمكن لنا أن نبرر في نظرية التحقق للمعنى أو النظرية العلاقية القول بأن كلمة «مونا» monad قد اكتسبت معنى جديداً عندما استعمالها ليستر بطريقة لم تكن مألوفة من قبل؟ إن القول بأن كلمة «مونا» اكتسبت معنى جديداً مع ليستر هو بلا شك القول بأن ليستر باستعمالها في جمل يقدم لنا القواعد التي تحدد استخدامها الصحيح، ولن نحتاج إلى التساؤل ما إذا كان هنالك كائن في أي مكان تسميه الكلمة. وهل تفقد كلمة «الدودو»^(١٤٤) dodo معناها بانقراض هذه الفصيلة الممينة من الطير؟ الجواب، بوضوح، لا. فهي لا تزال ذات معنى لأننا يمكن أن نعرف - مع ذلك - كيف تستعمل في جمل استعمالاً صحيحاً. غداً، على سبيل المثال، الجملة «كان الدودو كبيراً مثل الديك الرومي»، وكان يحرس بجناحين بدائيين، وكان على قيد الحياة أخيراً في سنة ١٦٨١، وذلك كشيء معارض للجملة «عندما تضخم الدودو استمر لمدة خمس دقائق».

يرفض فايزمان مطابقة معنى الكلمة أو العلامة كاتمة ما تكون بما تشير إليه. إذ

(١٤٣) الكلمة الأثرى «جستالت» Gestalt ألمانية ومعنى الشكل أو الصيغة، ولاحظ أنها نقلت إلى العربية نقلاً صوتياً لعدم وجود مرادف لها أيضاً. في حين ترجمت الثانية weltanschauung إلى العربية «منظرة كونية». وهي كلمة مأخوذة من الألمانية ومكونة من مقطعين welt بمعنى «عالم» وanschauung بمعنى «نظرة» وفي جمعتها «منظرة كونية». انظر د. مراد ودية: المعجم الفلسفي، الطبعة الثالثة. دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٤٤٧، ٤٤٨.

(١٤٤) طائر منقرض من فصيلة الحمام ولكنه أكبر من الديك الرومي.

ما الذي تشير إليه «أوه يا عزيزي»؟ هل نزع القول بأنها لا تعني أي شيء؟ لو رغبنا في توصيحها لأي شخص فإننا نقول - مثلاً - «أوه يا عزيزي إنها تعطر من جديد» بنغمة صوت ملائمة، ويفهم المستمع ماذا تعني. إذ يجوز تحديد بعض الكلمات على أنها «مخارج صوتية» vocal vents. ولكن ما الذي تعنيه النقطة؟ إنها تفصل الجمل. والمعنى هنا هو الوظيفة التي تم إنجازها^(١٤٥).

هـب أن شخصاً ما يعترض بقوله: «لكن الاستعمال هو بالتأكيد مظهر خارجي ليس صير، والمعنى هو الحقيقة الباطنية التي يمكن فهمها فقط من الداخل». الجواب عند فايرمان: «هل لدينا أية وسيلة لوصف معنى العلامة بدون بحث استعمالها؟ هل تقديم الاستعمال فقط يعد طريقة ملتوية - إن جاز التعبير - نصل بها إلى المعنى؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الطريقة الأخرى المستقيمة؟ وإذا كان المعنى شيئاً ما أكثر من الاستعمال، ففي أي شيء يكمن الاختلاف؟ لو أنني علمت شخصاً ما كيف تستعمل كلمة في سياقات مختلفة، ومواقف متباينة، وعلمت الأسلوب الملائم الذي ينطقها به في كل حالة، فهل يظل جاهلاً بمعناها؟ وما الذي يجب علي أن أفعله أكثر لأمكنه من إدراك هذا المعنى؟»^(١٤٦).

لو أننا نجيب على الأسئلة «ما هو الأسلوب؟» و«ما هي الثقافة؟» و«ما هي الرطوبة؟» بالطريقة المقترحة، أضي من طريق إبراز استعمال هذه الكلمات من خلال أمثلة. ألسنا نجيب عليها بطريقة سطحية ليس غير؟ وفي محاولة الإجابة على هذا الاعتراض يتساءل فايرمان «ما الذي ينشده الذي يبحث عن ماهية essence الثقافة؟ هل يرد التعريف؟ أم أنه على إلفة بالفعل باستعمال الكلمة، ويتوق إلى أن يتخذ بصيرته إلى الشيء الذي تشير إليه؟ لو تقدم إلى الإنسان الذي قد سمع مجرد كلمة وثقافة لأول مرة تفسر weininger القائل إن «الثقافة هي الإحساس بالمشكلات»، فهل سينهم بعد ذلك ماذا تعني الكلمة؟ وهل سيكون في وضع يستعملها فيه استعمالاً صحيحاً. الجواب بصورة واضحة: لا.

إن السؤال «ما هي الثقافة؟» هو سؤال مماثل من بعض الجوانب للسؤال «ما هي الحرارة؟» ويمكن فهمه بطريقتين: فإن كان سؤالاً عن معنى كلمة «حرارة» لكات الإجابة عليه عن طريق وصف استعمال هذه الكلمة. ولكن يمكن أن يعني أيضاً «ما هي الطبيعة

Wasserman, F., The Principles of Linguistic Philosophy, p.157.

(١٤٥)

Ibid, P 157

(١٤٦)

الفيزيائية للحرارة؟» وستكون الإجابة على هذا السؤال: «إنها حركة جزيئية غير منتظمة» وليس هذا تعريفاً بل جزء من معلومات علمية»^(١٤٧).

وحتى لو نجحت نظرية التحقق للمعنى في معالجة معنى الجملة التقريرية، فليس لديها ما تقوله عن معنى الجمل الطليعية والجمل الاستفهامية. ولقد تناول أوستن في نظريته عن الفعل الكلامي أنواع هذه الجمل. والهدف الذي سعى إليه هو تمييز أنواع الفعل الذي يمكن أدائه «في» نطق الجملة أو «عن طريق» نطقها، ثم محاولة البرهنة على أن تحديد الفعل الكلامي (أو الأفعال الكلامية) الذي تستعمل الجملة بصورة قياسية لانجازه هو تحديد المعنى لهذه الجملة^(١٤٨). فما هي العلاقة بين المعنى وأفعال الكلام؟.

٣.٥. المعنى وأفعال الكلام:

ذهب معظم فلاسفة أكسفورد إلى القول - بصفة عامة - بأن كلمة معينة ترتبط بأنواع معينة من أفعال الكلام، وأن الكلمة موضع البحث «تستعمل» لأداء أنواع معينة من أفعال الكلام. زد على ذلك أن فلاسفة أكسفورد يأخذون عبارة أن كلمة تستعمل لأداء أنواع معينة من أفعال الكلام لتكون تقريراً عن معنى الكلمة. أو قل بعبارة أخرى، إنهم يزعمون أنه يمكن توضيح المعنى - ولو جزئياً - لكلمة معينة عن طريق القول بأن الكلمة عندما تدمج في جملة ملائمة وفي موضع ملائم فإنها تقدم لهذه الجملة التامة خاصية أن النطق بها سيكون - في سياق ملائم - أداء لفعل كلامي من نوع معين. وقول هذا هو كالقول بأن المنطوق ستكون له قوة غرضية معينة، على حد تمييز أوستن، أو أن الجملة لها إمكانية فعل غرضي معين، كما يذهب ألبتون W. P. Alston^(١٤٩). وبالتالي - آخذين من سيرل مثلاً - لا خلاف عليه نسبياً - فإن اندماج كلمة «أعد» في موضع خاص من جملة «إنني أعد أن أدفع لك خمسة جنيهات غداً». يقدم لهذه الجملة التامة خاصية أن النطق بها - في سياق ملائم - سيكون أداء للفعل الكلامي للوعد بدفع خمسة جنيهات للشخص المخاطب في اليوم التالي للمنطوق؛ ودعهم أن قول هذا هو قول شيء ما (وليس بالضرورة كل شيء) عن معنى كلمة «أعد»^(١٥٠).

Ibid, P. 162

(١٤٧)

See Fodor, J. D., *Semantics, Theories of Meaning in Generative Grammar*, P. 21

(١٤٨)

Alston, W. P. «Meaning and use», *Philosophical Quarterly*, vol. 13, No. 51, April, 1963, p.

(١٤٩)

112

Hare, R.M. «Meaning and Speech Acts», *Philosophical Review*, January, 1970, P. 4.

(١٥٠)

غير أن هناك أمثلة أخرى هي موضع خلاف بين فلاسفة أكسفورد وبين القاد في هذه النقطة. وما هي بعض النماذج؛ يقول «هير» R. M. Hare في كتابه «لغة الأخلاق». إن الوظيفة الأساسية لكلمة good هي الإطاراء^(١٥١). ويرى أن لها معنى إطارائياً Com-mendatory meaning، ومعنى تقويماً evaluative meaning كذلك. إن ملاحظاته عن معنى كلمة good تربطها هكذا بمنطوق من أفعال الكلام؛ الإطاراء والتقويم. وهذه الملاحظات عن المعنى قائمة على ملاحظاته على النتيجة القائلة إن good تستعمل للإطراء أو نعمل له. ويرى سترافسون في بحثه عن «الصدق» Truth أننا باستعمال كلمة «صادق» true «نصدق على ما يقوله شخص ما، أو نؤمن عليه، أو نسلم به، أو نوافق عليه»، ويأخذ سترافسون هذه الملاحظات عن استعمال الكلمة لتكون وثيقة الصلة بمشكلة معنى الكلمة^(١٥٢). ثم عاد هير ليؤكد من جديد على «أن اندماج كلمة «حسن» في جملة «هذا فيلم حسن» يعطي الجملة التهمة الخاصة أن النطق بها - في سياق ملائم - سيكون أداء لفعل كلامي لإطراء الفيلم موضع البحث؛ والقول بهذا هو قول شيء ما (وليس بالضرورة كل شيء) عن معنى كلمة «حسن»^(١٥٣).

يمكن تفسير وجهة نظر فلاسفة أكسفورد عندما يقولون إن الكلمة هـ تستعمل لأداء الفعل الكلامي أ على النحو التالي:

في مناقشة كلمة هـ تم افتراض:

١ - أن هـ تستعمل لأداء فعل كلامي (أو أعمال كلامية) أ.

٢ - أن العبارة (١) تخبرنا بمعنى - أو على الأقل جزء من معنى - هـ.

فكيف سنفسر هذين الافتراضين؟ طالما أن (٢) تخبرنا أن (١) هي حقيفة حول معنى

هـ، فإنها تفويها بأن نفس (١) كالقول:

٣ - لو وجدت هـ في جملة س ولها معنى حرفي في س، إذن ينطق س نطقاً مميزاً

يؤدي المرء العمل أ.

ومع ذلك فالصعوبة أن هذا الافتراض يسير التقيد تماماً لأنه إذا كان جزءاً من معنى

Hare, R. M., *The Language of Morals*, The Clarendon Press, Oxford, 1952, p. 127 (١٥١)

Scaris, J. R., «Meaning and Speech Acts», *Philosophical Review*, vol. LXXI, 1962, p. 423 (١٥٢)

Hare, R. M., «Meaning and Speech Acts», op. cit. p. 4 (١٥٣)

هـ أن ينطق لي متكلم جملة تحتوي عليها (أي هـ)، وحيث يكون وجودها حرفياً، ويتم أداء العمل أداءً معيماً، إذن لكي ندحض الافتراض لا نحتاج إلا إلى إيجاد سياقات حيث توجد هـ وجوداً حرفياً ومع ذلك لا يمكن أداء الفعل الكلامي أ. وفعل هذا ليس بالأمر العسير. على سبيل المثال، دعنا نستبدل «حسن» بـ هـ و«يطري» بـ أ، إذن حتى لو أطري المرء السيارة ينطق الجملة «هذه سيارة حسنة»، فإنه لا يطري أي شيء ينطق الصيغة الاستهامية interrogative «هل هذه سيارة حسنة؟». ولكن لعل هذا المثال - فيما يرى سيرل - ليس مثلاً مضاداً خطيراً؛ إذ يمكن لشخص ما من أنصار فلسفة أكسفورد أن يثبت ما يلي: كما أن الجملة «هذه سيارة حسنة» لها جزئياً قوة force الجملة «إني أطري هذه السيارة»، فكذلك الصيغة الاستهامية «هل هذه سيارة حسنة؟» (موجهة إلى مستمع) لها جزئياً قوة الجملة «هل تطري هذه السيارة؟». وفاد هذا، أن المثال المضاد المزعوم هو فقط مثال مضاد لـ (١) و (٢) لو أخذناهما على أنهما يتضمنان (٣). ولكن الأمثلة لـ (١) من قبيل (تستعمل «حسن» للإطراء) يجب أن لا تؤخذ كالقول الذي يساوي مثلاً لـ (٣) بالنسبة «لكل» جملة س توجد فيها «حسن» بمعناها الحرفي، فإن أداء س هو أداء على نحو مميز لعمل الإطراء، بل يجب أن تؤخذ بالآخرى مثل:

١ - إذا وجدت هـ («حسن» مثلاً) في جملة س ولها (أي هـ) معنى حرفي لي س، إذن عندما ينطق المرء بـ س نطقاً مسيراً فإن العمل الكلامي أ (الإطراء، مثلاً) يكون «على وشك الحدوث». وإذا كانت س جملة إخبارية indicative بسيطة (مثل «هذا حسن»)، لثم انجاز فعل الإطراء، وإذا كانت س استهامية، (مربما) يتم استنباط فعل الإطراء، وهلم جرا خلال الأنماط الأخرى من الجمل (١٥٤).

لم يقع في ظن سيرل أن فلاسفة أكسفورد سيمتبرون الأمثلة المضادة الاستهامية أمثلة إشكالية جداً، ومن ثم قدم الأمثلة التالية:

- ١ - لو أن هذه الحقيقة حسنة، إذن فربما نشترها للعملة فاطمة.
- ٢ - إني لأهيب لو كانت حقيقة حسنة.
- ٣ - إني لا أعرف ما إذا كانت حقيقة حسنة.
- ٤ - دعنا نأمل أن تكون حقيقة حسنة.

يمكن أن يفترض المرء في منطوقات كل من هذه الجمل أن وجود كلمة «حسن» حرمي تماماً، ومع ذلك فلم يتم أداء أفعال كلامية عن الأطراء في أي منطوق منها، ذلك الأطراء الذي زعم هؤلاء الفلاسفة أن كلمة حسن تستعمل لانتجازه، وحتى هذه الأفعال ليست على وشك الحدوث بطريقة يجوز افتراضها (أي الأفعال) لتكون على وشك الحدوث بالفيلسوف إلى منطوقات من الصيغة الاستفهامية «هل هذه حقبة حسنة؟»^(١٥٥)

وهذا يعني - فيما يقول سيرل - أننا حتى لو وافقنا - ومن غير الواضح أننا سنوافق - أن المنطوق «هل هذه حقبة حسنة؟» له - جزئياً - قوة أو استعمال أو وظيفة المنطوق «هل نظري هذه الحقبة؟» فلا تزال الأمثلة المذكورة آنفاً تعوزها قوة أو استعمال أو وظيفة:

١ - أ. لو أنني أطري هذه الحقبة، إذن ربما نشترها للعملة فاطمة.

٢ - أ. إنني لأعجب لو أطري هذه الحقبة.

٣ - أ. إنني لا أعرف ما إذا كنت أطري هذه الحقبة.

٤ - أ. دعنا نأمل أن أطري هذه الحقبة^(١٥٦).

إذا تأملنا التشابه في الوظيفة بين تعبيرات مثل «إسي أطري هذه الحقبة» و«هذه حقبة حسنة» نجد أن هذا التشابه لا يبقى خلال تبادل السياق اللغوي الذي يمكن أن توضع فيه كل من هذه التعبيرات بغير تلاوب للمعاني الحرفية للكلمات المكونة. ويكشف سيرل عن هذه الصعوبة من خلال أمثلة: فما يكون مشروطاً في منطوق جملة شرطية في صيغة «لو أنني أطري هذا، إذن كبت وكيت» هو أداء للفعل الذي يتم انتجازه في منطوق صيغة إخبارية صريحة «إنني أطري هذا». ولكن ما يكون مشروطاً في منطوق جملة في الصيغة «لو أن هذه حسنة، إذن كبت وكيت» لا يكون أداء للفعل الذي زُعم أننا نؤديه في منطوق الصيغة الإخبارية الصريحة «هذه حسنة»، لأنه لا يوجد - حقاً - فعل أو حدث يتم شرطه هنا على الإطلاق^(١٥٧).

يبدو أن الحجة التي يستعملها سيرل تعمل - فيما يقول - ضد أي تطابق بين معنى لكلمة (التي ليست كلمة فعل كلامي Speech-act word مثل «يطري» أو «يصنق على»)

Searle, J. R., «Meaning and Speech Acts», op. cit. pp. 424-425

(١٥٥)

Ibid, p. 426

(١٥٦)

Ibid, p. 426

(١٥٧)

وفعل كلامي ما أو مجال من أفعال الكلام. وبالتالي حتى لو أن «م صادقة» تعني شيئاً ما مثل «إني أصدق على م»، فإن الجملة «لو كانت م صادقة، إذن ن صادقة» لاتعني أي شيء على الإطلاق مثل الجملة «لو أنني أصدق على م، إذن فأنا أصدق على ن». إن أحد الأسس الأصلية التي تقوم عليها وجهة نظر فلاسفة أكسفورد هو التماثل الواضح بين استعمال الكلمات المشككة فلسفياً من قبيل «صادق» و«حسن» وبين الأفعال الأذائية مثل «يصدق على» و«يطري». ما حلول سيرل أثباته هو عجز هذا التماثل عن المقاء مع نوع الأمثلة التي قدمها وبالتالي يبدو المتغزى الذي تستعمل به «صادق» للتصديق و«حسن» للأطراء مختلفاً تماماً عن المتغزى الذي يستعمل به «يصدق على» للتصديق و«يطري» للأطراء (١٥٨).

تتأثر إدن دهاوي فلاسفة أكسفورد موضع البحث والتي تمثلها دعوى هير القائلة إن اندماج كلمة «حسن» في جملة تامة يعطي الجملة خاصية أن النطق بها - في سياق ملائم - سيكون أداء لفعل كلامي للأطراء، والقول بهذا هو قول شيء ما (وليس بالضرورة كل شيء) عن معنى كلمة حسن. نقول تتأثر هذه الدعاوي إزاء الأمثلة المضادة التي قدمها سيرل من (١) إلى (٤)؛ إذ أن الكلمة «حسن» قد ظهرت في هذه الأمثلة ظهوراً حرفياً، وفي جملة تامة، وسياق ملائم، وموضع مناسب للكلمة، ومع ذلك فلم يتم أداء أية أفعال كلامية خاصة بالأطراء، أو حتى لا توجد أعمال كلامية للأطراء تكون على وشك الحدوث. وعلى هذا النحو، يمكن صياغة الحجة القوية لدى فناد فلاسفة أكسفورد بالقول إن الكلمات موضع البحث تظهر ليس فقط في الجمل الإخبارية indicative المثبتة affirmative الصريحة، بل وأيضاً في الجمل المنفية negative والجمل الاستهنامية interrogative، والمبارات التابعة subordinate من كل الأنواع، بما في ذلك المبارات الشرطية conditional على وجه الخصوص. ومن الخطأ في كل هذه السياقات الأخرى القول بأن الإنسان الذي ينطق جملة تتضمن الكلمة، يؤدي بذلك الفعل الكلامي الذي يؤديه عندما ينطق جملة إخبارية مثبتة صريحة تتضمن الكلمة. وبالتالي، على الرغم من أنه يجوز التسليم بأنني عندما أقول «هذا فيلم حسن» أطري الفيلم، فإنني لا أطريه (ولا أي شخص آخر) عندما أقول «هذا فيلم غير حسن» أو «هل هذا فيلم حسن؟» أو «لو أنه فيلم حسن، سوف يكسب قدرأ كبيراً من المال». ولكن تفسير معنى الكلمة - فيما

يقول القاد - ويجب أن يأخذ في الاعتبار كل هذه السياقات، ويجعل أمراً ممكناً أن تمتلك الكلمة المعنى ذاته فيها جميعاً» (١٥٩)

هذا هو ما عبر عنه سيرل في صيغة شرط كفاية يجب أن يفي به أي تحليل لمعنى الكلمة، ذلك الشرط الذي ذهب سيرل إلى أن فلاسفة أكسفورد يعجزون عن الوفاء به. يقول سيرل - ويجب أن يتسق أي تحليل لمعنى الكلمة (أو الصيغة) (الوحدة الصرفية) morpheme مع حقيقة أن الكلمة ذاتها (أو الصيغة) يمكن أن تعني الشيء ذاته في كل الأنواع المختلفة نحويّاً للجمل التي يمكن أن توجد فيها. إن التحويلات النظمية Syntac- tical transformations للجمل لا تفرض بالضرورة تغييرات في المعنى على الكلمات المكوّنة للوحدات الصرفية لهذه الجمل. إن كلمة صادق تعني أو يمكن أن تعني الشيء ذاته في الجمل الاستهلامية، والإخبارية، والشرطية، والمتفية، وجمل الربط الحلافي [أي الربط بين مختلفين] disjunctions، وجمل التمني optatives، الخ وإذا لم تعني [أي كلمة صادق] فإن المعاورة سوف تكون مستحيلة، لأنّ «إنه صادق» لن تكون إجابة على سؤال «هل هو صادق؟»، لو غيرت صادق معناها من جمل استهلامية إلى جمل خبرية» (١٦٠).

يحاول سيرل الكشف عن أصل هذه المخالطة - على حد تعبيره - إذ أنه يعالج هذه المسألة في كتابه «أفعال الكلام» تحت عنوان «مغالطة الفعل الكلامي» - فيجد أن مصدرها آت من تمسك فلاسفة أكسفورد بالعقيدة الفلسفية القائلة إن معنى الكلمة هو استعمالها، تلك العقيدة التي أخذت لتكون أصلاً - لنظرية في المعنى ومبدأ منهجياً للتحليل الفلسفي على حد سواء. ومن حيث هي مبدأ منهجي، فإن تطبيقه يكمن في تحويل أي سؤال في صيغة «ماذا تعني هـ؟» إلى «كيف نשמع هـ؟»، غير أن الصعوبة المتعلقة بهذا التحويل هي أن الفلاسفة الذين يستخدمونه يقصرون مناقشتهم - بصورة ثابتة تقريباً - لاستعمال هـ على استعمال جمل من نوع إنخاري بسيط يتضمن هـ ويحدث التحويل على النحو التالي: يرد الفيلسوف أن يسأل:

١ - ماذا تعني الكلمة هـ؟

Hare, R. M., «Meaning and Speech Acts», op. cit. pp. 5-6

(١٥٩)

Searle, J. R. Speech Acts, p. 137

(١٦٠)

وطالما أن المعنى هو الاستعمال، فإنه يؤخذ هذا السؤال على أنه مكافئ
للسؤال:

٢ - كيف تستعمل هـ؟

والذي يفسر بعد ذلك تفسيراً خمينياً يعني:

٣ - كيف تستعمل هـ في جمل إخبارية بسيطة صريحة في شكل هذه هي هـ،
مثلاً؟ ويؤخذ هذا بعد ذلك ليكون كالسؤال:

٤ - كيف تستعمل هذه الجمل المتضمنة لـ هـ؟

ويؤخذ هذا ليعني:

٥ - ما هي أفعال الكلام التي يؤديها المتكلم ينطق هذه الجمل؟

يزعم سيرل أن فلاسفة أكسفورد يقدمون إجابات صحيحة على (٥) ولكن ليست
بالضرورة على (١). إنهم يأخذون إجاباتهم على (٥) لتكون إجابات على (١) بسبب
افتراضهم أن (١) و (٢) شيء واحد. وبعد ذلك يفسرون (٢) تفسيراً خمينياً حتى تنتج
(٣) و (٤) و (٥). ولكن حجة سيرل أن إجاباتهم الصحيحة على (٥) لا يمكن أن تكون
إجابات صحيحة على (١)، وما وضع سيرل أمثله المضادة إلا لتبين أنهم أخطأوا فيما
يتعلق بالإجابات على (١)، لأن الكلمات التي يحللونها لها وجود حرفي حيث لا تكون
أفعال الكلام التي زعموا أن الكلمات تستعمل لأجلها حتى على وشك الحدث. وتشخيص
سيرل لخطئهم هو بيان أنه عندما يقولون إن هـ تستعمل لأداء الفعل الكلامي أ
فإنهم لا يجيبون على السؤال الذي أخذوا على عاتقهم الإجابة عليه. إن ارتباط كلمات
ليست أفعالاً كلامية بأفعال كلامية معينة يجب أن يبدو مربكاً في أية حالة طالما أن وحدة
المعل الكلامي ليست الكلمة بل الجملة^(١١).

وقبل أن نعرض لمحاولة هير للخروج من هذا المأزق بحسن بنا أن نشير إلى أن
سيرل لم يفصل بين دراسة معنى الجمل ودراسة أفعال الكلام، والحق أن سيرل يرى
أنهما دراسة واحدة من وجهتي نظر مختلفتين وإن دراسة معنى الجمل ليست مثمرة - من
حيث المبدأ - عن دراسة أفعال الكلام. أو قل بصورة ملائمة، إنهما دراسة معيها. طالما
أن كل جملة ذات معنى يمكن أن تستعمل بمقتضى معناها لأداء فعل كلامي مستقل (أو

Searle, J. R. *Meaning and Speech Acts*, op. cit. p. 428 and see also Searle, J. R. *Speech* (١١١)

Acts, pp. 147-148

مجال من أعمال الكلام)، وظالما أن كل فعل كلامي يمكن أن يكون - من حيث المبدأ - صياغة دقيقة معينة في جملة أو جمل (مع افتراض سياق ملائم للمطوق)، فليست دراسة معاني الجمل ودراسة أعمال الكلام دراستين منفصلتين بل دراسة واحدة من وجهتي نظر مختلفتين^(١٦٢).

حاول هير أن يجد مخرجاً من المأزق المشار إليه فتناول بالتحليل شكل الجملة الاستهامية التي يضرب لها المثال «هل تعد...؟» وشكل الجملة المنفية «إنني لا أعد...». وذهب إلى أن التفسير البسيط لهذا النوع من شكل الجملة الاستهامية تصوره استبيانات كثيرة وامتحانات تشتمل على عدة أسئلة - يختار المصحيح من بينها والسؤال من النمط الذي يبحثه هو - فيما يقول - دعوة أو طلب وربما أحياناً أمر لاستخراج تقرير واحد فقط من مجموعة تقارير مقترحة. وبالتالي ربما يبدأ الاستبيان بـ «صع علامة كشيء ملائم»، ويحتري على عدد كبير من الجمل مثل:

إنني متزوج.

إنني لست متزوجاً.

ويعطى هذا للمجيب فرصة أن يضع إما التقرير أنه متزوج، أو التقرير أنه غير متزوج. لاحظ أن هذه الدعوة لا تتضمن إذناً بوضع أي من هذه التقريرات متى شاء المجيب، فقبل أن يمكنه تحديد أيهما يضعه، على المجيب أن يبحث أيهما يريد أن يضعه، والذي سوف يتوقف عليه أيهما يكون صحيحاً، لو أنه شخص صادق^(١٦٣).

وإذا طبقنا المذهب ذاته على السؤال «هل تعد أن تدفع لي خمسة جنيهات هذا؟» لحصلنا على زوج من تعبيرات الوعد (بدلاً من تعبيرات التقرير):

إنني أعد أن أدفع لك خمسة جنيهات غداً.

إنني لا أعد أن أدفع لك خمسة جنيهات غداً.

وسيتم تحديد الإجابة المقيدة عن طريق ما إذا كان المجيب يريد أن يصح الوعد أم

Searle, J. R. *Speech Acts*, p. 18

(١٦٢)

Hart, R. M. *Meaning and Speech Acts* op. cit. p. 10

(١٦٣)

لا (مع أن العبارة المثبتة ليست - بطبيعة الحال - «العبارة التي» يريد بها، ولا الإجابة المنفية «العبارة التي» لا يريد بها، وكانت الإجابات في الحالة السابقة تقريرات وفي هذه الحالة وعد أو فعل (فعل الوعد)، وتمطت النفي - مع ذلك - مختلف في الحالتين كما سرى (١٦٤).

شرحنا معنى «هل تعد أن تدفع لي خمسة جنيهات غداً؟» على مرحلتين.

أولاً شرحنا معنى «أنا أعد» عن طريق القول إنها عبارة تستعمل لأداء فعل كلامي معين، وبعد ذلك قلنا شرحاً عاماً لشكل الجملة الاستفهامية. إن الفعل الكلامي للوعد لا يؤديه الإنسان الذي ينطق الجملة الاستفهامية، ولكن ما إن نفهم معنى العبارة المثبتة الصريحة «أنا أعد» في حدود الفعل الكلامي الذي يؤديه الناطق بها، ونفهم معنى صيغة الجملة الاستفهامية، فإننا نكون في وضع يتيح لنا أن نجمع الاثنين ونفهم معنى العبارة الاستفهامية «هل تعد؟» (١٦٥).

والآن، ماذا عن العبارة المنفية «إنني لا أعد»؟ هلفت «هیر» انتباهنا إلى أن هنالك أمراً متداخلاً يجب ملاحظته. هنالك نوعان من النفي (على الأقل) يطلق على الأول بصورة شائعة اسم النفي «الداخلي» internal negation وعلى الآخر النفي «الخارجي» external negation. والنفي الداخلي للوعد «إنني أعد أن أدفع لك قبل نهاية السنة المالية» هو «إنني أعد أن لا أدفع لك قبل نهاية السنة المالية» ويمكن نفي كل أفعال الكلام تقريباً بهاتين الطريقتين، بما في ذلك التقريرات. فالنفي الداخلي للتقرير «القطعة فوق الحصى» هو - بطبيعة الحال - «القطعة ليست فوق الحصى». ويتم التعبير بصورة عادية عن نفيه الخارجي عن طريق استعمال الصيغة الأذائية الواضحة المنفية «إنني لا أقول إن القطعة فوق الحصى». وأنه لا أثر قابل للمناقشة أن يستعمل المرء الجملة «القطعة ربما لا تكون فوق الحصى» للتعبير عن هذا النفي الداخلي (١٦٦).

ويمكن أن نقدم تقريراً متشابهاً في كل هذه الحالات عن كيف نحصل من معنى الجمل المثبتة الصريحة على معنى الجملة المنفية من أي نوع. وكما حدث من قبل:

Ibid, p. 11

(١٦٤)

Ibid, p. 12

(١٦٥)

Ibid, p. 12

(١٦٦)

نحن نعرف الجملة المشقة «إنتي أعد أن أدفع» (من طريق الرجوع إلى الفعل الكلامي للوعد)، ونعرف صيغتين للجملة المنفية؛ ونطبق بالتالي هاتين الصيغتين للجملة على الجملة المشقة الصريحة «إنتي أعد أن أدفع»، ونحصل على نوعين من الجمل المنفية «إسي لا أعد أن أدفع» و«إنتي أعد أن لا أدفع». ونعرف إذن أن الإنسان الذي ينطق بالجملة الأولى يمسك (بوضوح) عن أداء الفعل الكلامي موضع البحث، في حين أن الإنسان الذي ينطق بالجملة الثانية يؤدي الفعل الكلامي (من النمط ذاته، أعني، الوعد)^(١٦٧).

لا يمكن أن نعرف معنى الجملة الإخبارية «القطعة فوق الحصير» ما لم نعرف - من بين أشياء أخرى - المعنى المرتبط بالصيغة الإخبارية للفعل «يكون»، ونعرف هذا عندما نعرف أنه صيغة نستعملها لأداء الفعل الكلامي الخاص بالتقرير، وليس الأمر، على سبيل المثال. وبعد ذلك، لو يقول امرؤ: «هل القطعة فوق الحصير»، فإنا نعرف معنى هذا لأننا نعرف معنى الشكل الاستهامي للجملة؛ أو قل إننا نعرف أن الشخص الذي يقول هذا يؤدي الفعل الكلامي لبيان أداء الفعل الكلامي لتقرير أن القطعة فوق الحصير، أو الفعل الكلامي لتقرير نفيه الداخلي، ولكن ليس أداء الفعلين معاً^(١٦٨).

إن محاولة هير لاثبات إتساق تحليل معنى الكلمة مع حقيقة أن الكلمة ذاتها يمكن أن تعني الشيء ذاته في كل الأنواع المختلفة محوياً للجمل التي يمكن أن توجد الكلمة فيها، وذلك من خلال تحليل شكل الجملة الاستهامية والجملة المنفية - يقول إن محاولة هير هذه هي محض لزعم سيرل بعجز فلاسفة أكسفورد عن القيام بهذا.

Ibid, pp. 12-13

(١٦٧)

Ibid, p. 13

(١٦٨)

خاتمة

(١) إن التحليل الفلسفي للغة من حيث وظيفتها ومنطقها من خلال منظور فلسفي معين يمضي بلا شك إلى نظرية محددة في المعنى. وإذا تم هذا التحليل بصورة قاصرة تولدت عنه نظرية في المعنى قاصرة كذلك. ويتجلى هذا بوضوح في المواقف الفلسفية من تحليل اللغة التي عرضنا لها. فإن كان قنجنشتين قد ذهب في النظرية التصورية للغة إلى القول بأن اللغة رسم للوجود الخارجي، فقد نتجت عن هذا نظرية مفادها أن معنى الكلمة هو الشيء الذي تمثله أو تشير إليه، غير أنه اكتشف قصور هذا التحليل فأخذ يبحث عن حيلة أخرى حتى عثر على ألعاب اللغة التي تربت عليها نظرية الاستعمال للمعنى. ويمكن أن نقول شيئاً كهذا هي فلاسفة الوضعية المنطقية الذين نظروا إلى التقرير بوصفه نموذجاً لوظيفة اللغة، وهي نظرة قاصرة نتجت عنها نظرية خاطئة في كثير من جوانبها هي نظرية إمكانية التحقق للمعنى. كما أن تحليل فلاسفة أكسفورد للغة قد أفضى بدوره إلى نظرية خاصة في المعنى. فالعلاقة بين تحليل وظيفة اللغة ونظرية المعنى كالعلاقة بين المقدمات والنتائج.

(٢) لقد أدت محاولة التغلب على الصعوبات والمثالب التي وقعت فيها نظرية إمكانية التحقق للمعنى إلى الكشف عن نظرية الاستعمال للمعنى، وهي نظرية ملائمة إلى حد كبير لطبيعة اللغة والبحث الفلسفي في المعنى:

(أ) بدلاً من افتراض نظرية إمكانية التحقق للمعنى القائل بأن للتعبيرات «وظيفة واحدة فقط هي الوصف»، أو إن لم تكن الوظيفة الوحيدة تماماً فهي على الأقل الوظيفة الأكثر أهمية بالنسبة للفيلسوف - نقول بدلاً من هذا الافتراض يجب أن نسلم مع نظرية الاستعمال للمعنى بأن هناك عدداً من الوظائف اللغوية المتميزة التي لا يكون الوصف إلا واحدة منها، بل إنه ليس أكثرها أهمية. ولقد أفضت محاولة التغلب على مآزق المخالطة الوصفية الذي تورطت فيه الوضعية المنطقية إلى الكشف عن استعمالات جديدة للغة تمثلت في أفعال الكلام عند أوستن.

(ب) بدلاً من افتراض نظرية إمكانية التحقق للمعنى القائل بأن للتعبيرات اللغوية معنى ثابت، ومطلق، ومستقل تماماً عن المتكلم والسياق الذي نستخدم فيه التعبيرات يجب أن نسلم مع نظرية الاستعمال للمعنى بأن التعبيرات لا معنى لها إلا في سياق. كما ذهب فلاسفة أكسفورد إلى اقتراح مؤداه أننا يجب أن نصرف النظر عن «الشيء» الذي يشير إليه التعبير ونوجه الاهتمام إلى «المناسبة» التي تضافي على استعماله معنى وبدلاً من السؤال «ماذا تعني الكلمة...؟» يجب أن نسأل «فيما يرى نوبل سميث - سؤالي» «لأية وظيفة يتم استعمال الكلمة...؟» و«وفقاً لأي الشروط يكون علائقاً لاستعمال هذه الكلمة لتلك الوظيفة؟»^(١).

(٣) ترتب على نظرية الاستعمال للمعنى عند فلاسفة أكسفورد هذه نتائج محددة وهامة من بينها:

(أ) تؤدي هذه النظرية إلى نظرية معينة في اللغة العادية التي تؤدي بدورها إلى الفكرة القائلة بأن كل نمط من أنماط القضايا له نوع خاص من المعنى. وهكذا حاول فلاسفة أكسفورد رد الشرعية وحق المواطنة إلى قضايا الميتافيزيقا والأخلاق والجمال في مدينة الفلسفة بعد أن سحبها فلاسفة الوضعية المنطقية بحجة أنها قضايا زائفة ثم طردها خارج هذه المدينة بعد وداع لم تقطر فيه قطرة عين.

(ب) تستلزم نظرية الاستعمال للمعنى تعديلاً للتمييز المنطقي بين القضايا التحليلية والقضايا التركيبية، الذي يعد أحد إنجازات حركة التحليل. ويفتضي هذا التمييز - فيما يرى نوبل سميث - تفرقة صارمة بين ما تعنيه الكلمة وما تستعمل له. ويتعلق هذا بنظرية الفيدو - فيدو للمعنى بالطريقة التالية: وإذا كان دور كل الأسماء والصفات هو التسمية، فإنها لا تقوم إلا بدور واحد فقط. إن تقديم المعنى لكلمة هو دائماً قول ما الذي تكون الكلمة اسماً له. وفي حالة الكلمات التي لها معنى معقد، فإن العبارات التي تعتمد المفردات ذات المعنى المركب ستكون عبارات تركيبية، وستكون العبارات الأخرى عبارات تحليلية^(٢).

ولكن، إذا كان لا يمكن أن يكون للتعبير معنى بعيد عن السياق المحدد الذي

Novell-Smith, p. 68.

Did, p. 76.

(١)

(٢)

يستعمل فيه، فلا يمكن أن توجد أشياء من قبيل العبارات التحليلية، لنأخذ مثلاً عبارة «الأمانة محمودة» نجد أنها ليست بعبارة تحليلية، بمعنى أننا لو نعرف الأمانة «إننا ندرك أنها تستلزم بالضرورة كلمة «محمودة»؛ طالما أن الكلمتين «الأمانة» و«محمودة» يسيران معاً في الواقع بصورة عادية للدرجة أن القول «الأمانة ليست محمودة» يمثل نوعاً من التناقض الذاتي^(٣). وعلى هذا النحو فوصف أية قضية بأنها «تحليلية» يعني القول بأن مبتناها ومعناها يسيران معاً وفقاً للاستعمال العادي للغة، وإذا كان الاستعمال العادي للغة هو الأسس فلا مجال إذن للحديث عن قضية «تحليلية».

Charlesworth, M. J. *Philosophy and Linguistic Analysis*, p. 178

(٣)

ثبت المراجع

أولاً: من كتابات فلاسفة أكسفورد

- Austin, J. L. **How To Do Things With Words**, edited by Urmson, Oxford University Press, New York, 1970.
- Austin, J. L. «Performative-Constative», in **The Philosophy of Language**, edited by Searle, J. R. pp. 13-22.
 - Austin, J. L. **Philosophical Papers**, edited by J. O. Urmson and G. J. Warnock, 2nd ed, The Clarendon Press, Oxford, 1970.
 - Austin, J. L. **Sense and Sensibilia**, Reconstructed from the Manuscript Notes by G. J. Warnock, The Clarendon Press, Oxford, 1964.
 - Berlin, I. **Concepts and Categories, Philosophical Essays**, edited by Henry Hardy, With an Introduction by Bernard Williams, Oxford University press, 1980.
 - Berlin, I. «Austin and The Early Beginnings of Oxford Philosophy» In **Essays on J. L. Austin**, by Berlin, I. (and others), The Clarendon press, Oxford, 1973
 - Hare, R. M. **The Language Of Morals**, The Clarendon Press, Oxford, 1952.
 - Hare, R. M. «Meaning and Speech Acts», **Philosophical Review**, January, 1970, pp 33-34.
 - Nowell-Smith, p. H , **Ethics**, Penguin Books, Melbourne, London, Baltimore, 1954
 - Ryle, G. **The Concept of Mind**, Barnes & Noble, Inc, New York, 1962.
 - Ryle, G. **The Revolution in Philosophy**, by Ayer, A. J. (and others), Macmillan Co LTD, London, 1956, Introduction, pp. 1-11.
 - Ryle, G. «Ludwig Wittgenstein» in **Essays on Wittgenstein Tractatus**, edited by Copi, I. M and Bered, R. W. Routledge and Kegan Paul, London, 1966, pp 1-8
 - Ryle, G. «Meaning and Necessity, Discussion of Rudolf Carnap», **Philosophy**, Vol. XXIV. 1949, pp 69-76.

- Ryle, G. «Ordinary Language», **Philosophical Review**, Vol. LXIII, 1953, pp 167-186.
- Ryle, G. «The Theory of Meaning» in **Philosophy and Ordinary Language**, edited by Caton, G. E. University of Illinois Press, Urbana, 1963, pp 128-153.
- Strawson, P. F. «Austin and (Locutionary Meaning)» in **Essays on J. L. Austin**, pp. 46-68.
- Strawson, P. F. «Critical Notice: Philosophical Investigations», **Mind**, Vol. LXIII, 1954, pp. 70-99.
- Strawson, P. F. **Logic-Linguistic Papers**, Methuen & Co. LTD, London, 1971
- Strawson, P. F. **Introduction To Logical Theory**, Methuen & Co. LTD, London, 1952.
- Toulmin, S. E. **An Examination of the place of Reason in Ethics**, The University Press, Cambridge, 1950.

ثانياً: كتابات عن فلاسفة أكسفورد والفلسفة التحليلية

- Alston, W. P. **Philosophy of Language**, Prentice-Hall, Inc, Englewood Cliffs, N J, 1967
- Alston, W. P. «Meaning and Use», **Philosophical Quarterly**, Vol. 13, No 51, April, 1963 pp. 107-124
- Alston, W, and Nakhtnikan, G. (eds), **Readings in Twentieth-Century Philosophy**, The Free Press of Glencoe Collier-Macmillan Limited, London, 1963.
- Ammerman, R. R. (ed) **Classics of Analytic Philosophy**, Tata Mc Graw-Hill publishing Company LTD, Bombay, New Delhi, 1965.
- Anscombe, G. E. M. **An Introduction to Wittgenstein's Tractatus**, Hutchinson University Library, London, 1967.
- Ayer, A. J. **The Central Questions of Philosophy**, Penguin Books, England, 1948
- Ayer, A. J. **Wittgenstein**, Random House, New York, 1985.
- Ayer, A. J. **Philosophy in The Twentieth Century**, Weidenfeld and Nicolson, London, 1982.
- Ayer, A. J. **Russell and Moore, The Analytical Heritage**, Macmillan, London, 1971
- Ayer, A. J (ed) **Logical Positivism**, The Free Press, Glencoe, Illinois, 1959

- Ayer, A. J. **Language, Truth and Logic**, Dover publications, Inc. New York, 1952.
- Bird, G. **Philosophical Tasks**, Hutchinson University Library, London, 1972.
- Black, M., «Russell's Philosophy of Language», in **The Philosophy of Bertrand Russell**, edited by schilpp, P. A., The Library of Living Philosophers, Inc, Evanston, Illinois, 1946. pp. 229-259.
- Black, M., «Wittgenstein's Language-games» in **Ludwig Wittgenstein, Critical Assessments**, Vol. 2, edited by Shanker, S., Croom Helm, London. Sydney Dover, New whampshire, 1986, pp.
- Borgman, A. **The Philosophy of Language, Historical Foundations and Contemporary Issues**, Martinus Nijhoff, The Hague, 1974.
- Burt, E. **In Search of Philosophic Understanding**, George Allen & Unwin LTD, London, 1967
- Carnap, R., «The Elimination of Metaphysics Through Logical Analysis of Language», in **Logical Positivism**, edited by Ayer, A. J. pp. 60-81.
- Carnap, R., «The Old and The New Logic», Translated into English by Isaac Levi, in **Logical Positivism**, edited by Ayer, A. J. pp. 133-143.
- Charlesworth, M. J. **Philosophy and Linguistic Analysis** Duquense Studies, Philosophical Series 9, Duquense University, Pittsburgh, 1959.
- Cohen, L. J. «Do Illocutionary Forces Exist?», **Philosophical Quarterly**, Vol. 14. No. 54, 1964, pp. 118-137.
- Cohen, L. J. «Speech Acts» in **Current Trends in Linguistics**, Vol. 12, edited by Sebeok, T. A., Mouton, The Hague. Paris, 1974, pp. 173-208.
- Daltz, E. «The Picture Theory of Meaning», in **Essays in Conceptual Analysis**, edited by Flew, A. Macmillan, London, 1966, pp. 53-74.
- Davis, S. **Philosophy and Language**, The Bobbs-Merrill Company, Inc, Indianapolis, 1976.
- Delfgaauw, B. **Twentieth-Century Philosophy**, Translated by Smith, N. D. Gill and Macmillan, Dublin, 1969.
- Dummett, M. **Frege: Philosophy of Language**, Harper and Row publisher, New York, Evanston, San Francisco, London, 1973.
- Evans, E., «Tractatus 3. 1432», **Mind**, Vol. LXIV. 1955, pp. 259-260.
- Evans, J. L. «On Meaning and Verification», **Mind**, Vol. LXII, No. 245, 1953, pp. 1-19.

- Feigl, H. «The Origin and Spirit of Logical Positivism», in **The Legacy of Logical Positivism**, edited by Achinstein, P. and Barker, S. E. The Johns Hopkins Press, Baltimore, 1969, pp. 3-23.
- Feyerabend, P. «Wittgenstein's Philosophical Investigations» **Philosophical Review**, Vol. LXIV 1955, pp. 449-483.
- Findlay, J. N. **Wittgenstein: A Critique**, Routledge and Kegan Paul, London, Boston, Melbourne and Henley, 1964.
- Fodor, J. D. **Semantics: Theories of Meaning in Generative Grammar**, The Harvester Press, 1982.
- Fogelin, R. J. **Wittgenstein**, Routledge and Kegan Paul, London, Henley and Boston, 1976.
- Ferguson, L. W. «Locutionary and Illocutionary Acts» in **Essays on J. L. Austin**, pp. 160-185.
- Fujimoto, T. «The Notion of Erklären» in **Ludwig Wittgenstein: Philosophy and Language**, edited by Ambrose, A. and Lazerowitz, M. George Allen and Unwin LTD, London, Humanities Press, Inc. New York, 1973, pp. 222-232.
- Graham, K. J. **Austin: A Critique of Ordinary Language Philosophy**, The Harvester Press, 1977.
- Grayling, A. C. **An Introduction to Philosophical Logic**, The Harvester Press, Sussex, 1982.
- Greig, G. «Moore and Analysis», in G. E. Moore, **Essays in Retrospect**, edited by Ambrose, A., and Lazerowitz, M. George Allen Unwin, London, Humanities Press, New York, 1970, pp. 242-268.
- Griffin, J. **Wittgenstein's Logical Atomism**, Oxford University Press, 1964.
- Hacker, P. M. S., «The Rise and Fall of the Picture Theory», in **Perspectives on The Philosophy of Wittgenstein**, edited by Block, I. The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, 1981, pp. 85-109.
- Handberg, O. **Logical Positivism**, 805 East Blackwell, Oxford, 1981.
- Harrison, B. **An Introduction to Philosophy of Language**, The Macmillan Press LTD, London and Basingstoke, 1979.
- Hartnack, J. **Wittgenstein and Modern Philosophy**, Translated by Granston, M., New York University Press, 1965.
- Hintikka, J. «On Wittgenstein's Solipsism», **Mind**, Vol. LXVIII, 1958, pp. 88-91.

- Holdcroft, D. «Meaning and Illocutionary Acts», in **The Theory of Meaning**, edited by parkinson, G. H. R. Oxford University Press, 1968, pp. 166-181.
- Hunter, J. F. M. «(S)orts of life) in Wittgenstein's philosophical Investigations», in **Essays on Wittgenstein**, edited by klemme, E. D. University of Illinois Press, Urbana, Chicago, London, 1971, pp. 274-297.
- Hunter, J. F. M. «Wittgenstein on Meaning and Use», in **Essays on Wittgenstein**, pp. 374-392.
- Kenny, A. **Wittgenstein**, Havard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1973.
- Kraft, V. **The Vienna Circle**, Philosophical Library, New York, 1953.
- Keyt, D. «Wittgenstein picture Theory of Language», **Philosophical Review**, Vol. LXXIII, 1964, pp. 493-507.
- Leech, G. N. **Principles of Pragmatics**, 3rd. imp, Longman, London & New York, 1985.
- Lyons, J. **Semantics**, Vol. 2, Cambridge University Press, Cambridge, London. New York. Melbourne, 1977.
- Magee, B. **Men of Ideas**, The viking Press, New York, 1978.
- Malcom, N. «Moore and Ordinary Language», in **The Philosophy of G. E. Moore**, edited by Schilpp, P. A. 2nd ed Tudor Publishing Company, New York, 1952, pp. 345-368.
- Moore, G. E. «An Autobiography», in **The Philosophy of G. E. Moore**, pp. 3-39.
- Moore, G. E. «A Defence of Common Sense», in **Contemporary British Philosophy** Vol. 11, edited by Murhead, J. H. Allen & Unwin, London. Macmillan, New York, 1952, pp. 193-223.
- Moore, G. E. **Principia Ethica**, Cambridge University press 1948.
- Munitz, M. K. **Contemporary Analytic Philosophy**, Macmillan Publishing Co. Inc. New York, 1981.
- New, C. G. «A Plea for Linguistics» in **Philosophy and Linguistics**, edited by Lyas, C. Macmillan, St Martin's Press, 1971, pp. 102-118.
- Passmore, J. **A Hundred Years of Philosophy**, Penguin Books, 1984.
- Pears, D. «Wittgenstein and Austin» in **British Analytical Philosophy**, edited by Williams, B. and Montefiore, A. Routledge & Kegan Paul, London. The Humanities press, New York, 1971.

- Pitcher, G. **The Philosophy of Wittgenstein**, Prentice-Hall, Inc, Englewood Cliffs, N. J. 1964.
- Russell, B. «My Mental Development», in **The Philosophy of Bertrand Russell**, P. A. pp. 3-20.
 - Russell, B. **My Philosophical Development**, George Allen and Unwin LTD, London, 1959.
 - Russell, B. «Reply to Critics», in **The Philosophy of Bertrand Russell**, pp 681-741.
 - Schlick, M. «Meaning and Verification», in **The Theory of Meaning**, edited by Adrienne Lehrer and Keith Lehrer, Prentice-Hall, Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1970, pp. 98-112.
 - Searle, J. R. «Austin on Locutionary and Illocutionary Acts», in **Essays on J. L. Austin**, pp. 141-159.
 - Searle, J. R. «Meaning and Speech Acts», **Philosophical Review**, Vol. LXXI, 1962, pp. 423-432.
 - Searle, J. R. (ed), **The Philosophy of Language**, Oxford University Press, 1972.
 - Searle, J. R. **Speech Acts, An Essay in the Philosophy of Language**, Cambridge University Press, 1970.
 - Searle, J. R. «A Taxonomy of Illocutionary Acts», **Language, Mind and Knowledge**, edited by Gunderson, K, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1975, pp. 344-369.
 - Stenius, E. «The Picture Theory and Wittgenstein's Latter Attitude to it» in **Perspectives on The philosophy of Wittgenstein**, pp. 110-139.
 - Stenius, E. **Wittgenstein's Tractatus**, Cornell University Press, Ithaca, New York, 1960.
 - Taylor, D. M. **Explanation and Meaning**, Cambridge University Press, 1970
 - Urmson, J. O. «J. L. Austin» in **The Linguistic Turn: Recent Essays in Philosophical Method**, edited by Rorty, R. The University of Chicago Press, Chicago and London, 1967, pp. 232-238.
 - Urmson, J. O. «Performative Utterances», in **Contemporary perspectives in Philosophy of Language**, edited by Peter, A. (and others), University of Minnesota Press, Minneapolis, 1979, pp. 260-267.
 - Von Wright, G. H. **Wittgenstein**, Basil Blackwell, 1982.

- Warnock, G. J. **English Philosophy since 1900**, Oxford University Press, London, 1961.
- Warnock, G. J. «Some Types of Performative Utterance», in **Essays on J. L. Austin**, pp. 69-89.
- Waismann, F. **The Principles of Linguistic Philosophy**, edited by Hare, R. Macmillan, London, 1968.
- Waismann, F. «Verification and Definition», in **Essential Readings in Logical Positivism**, edited by Hanfling, O. Basil Blackwell, Oxford, 1981.
- Wetz, M. «Oxford Philosophy», **Philosophical Review**, Vol. LXII, 1953, pp. 177-181.
- White, A. R. G. E. **Moore: A Critical Exposition**, Basil Blackwell, Oxford, 1958.
- Wislom, J. «Logical Contractions-1», **Mind**, Vol. XL, 1931, pp. 188-216.
- Wiadom, J. «Ludwig Wittgenstein, 1934-1937», **Mind**, Vol. LXI, No. 242, 1952, pp. 258-260.
- Wislom, J. «Moore's Technique», in **The Philosophy of G. E. Moore**, pp. 421-450.
- Wittgenstein, L. **The Blue and Brown Books**, Harper Torchbooks, The Academy Library, Harper & Row, publishers, New York, 1965
- Wittgenstein, L. **Notebooks 1914-1916**, edited by G. H. Von Wright and G. E. M. Anscombe, with an English Translation by G. E. M. Anscombe, Basil Blackwell, Oxford, 1961
- Wittgenstein, L. **Philosophical Grammar**, edited by Rhett, R. Translated by Anthony Kenny, Basil Blackwell, Oxford, 1974.
- Wittgenstein, L. **Philosophical Investigations**, Translated by G. E. M. Anscombe, Basil Blackwell, Oxford, 1963.
- Wittgenstein, L. **Tractatus Logico-Philosophicus**, Translated by D. F. Pears, and B. F. Mc Guinness, with the Introduction by Bertrand Russell, Rowledge and Kegan Paul, London, 1974.
- Wittgenstein, L. **Zettel**, edited by G. E. M. Anscombe and G. H. von wright, Translated by G. E. M. Anscombe, 2nd ed. Basil Blackwell, oxford, 1981.

ثالثاً: المراجع العربية:

- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.
- اولمان، ستيفن: دور الكلمة في اللغة، ترجمة وتقديم وتعليق د. كمال محمد بشر، مكتبة الشهاب، القاهرة، ١٩٧٥.
- براتراند رسل: حكمة الغرب، الجزء الثاني، الفلسفة الحديثة والمعاصرة، ترجمة د. فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة (٧٢)، الكويت، ١٩٨٣.
- تمام حسان: اللغة العربية مبناها ومعناها، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩.
- رندال، جون هومان، بوختر، جوستاس: مدخل إلى الفلسفة، ترجمة د. ملحم قربان، دار العلم للملايين، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت - نيويورك، ١٩٦٣.
- د. زكي نجيب محمود: المنطق الوضعي، الجزء الأول، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨١.
- د. زكي نجيب محمود: موقف من الميتافيزيقا، الطبعة الثانية، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ١٩٨٣.
- د. زكي نجيب محمود: نحو فلسفة علمية، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠.
- د. صلاح منصور: فلسفة العلم، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨١.
- سيرل، جون. «كشومسكي والثورة اللغوية»، الفكر العربي، العددان ٩ و ٨، يناير، مارس (دون ذكر مترجم)، ص ص ١٢٣-١٤٣.
- د. عرمي إسلام. اتجاهات في الفلسفة المعاصرة، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠.
- د. عرمي إسلام: لودفيج فيتغنشتاين. سلسلة نوايخ الفكر الغربي (١٩)، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

- د. عزمي إسلام: مفهوم المعنى، دراسة تحليلية، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الرسالة الحادية والثلاثون، الحولية السادسة، ١٩٨٥.
- نجشنتين، لودفيج: رسالة منطقية فلسفية، ترجمة د. عزمي إسلام، مراجعة وتقديم، د. زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨.
- د. كمال محمد بشر: علم اللغة العام، القسم الثاني (الاصوات) دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١.
- د. محمد مهران. فلسفة برتراند رسل، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦.
- د. محمد مهران متدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤.
- د. محمود رجب: الميتافيزيقا عند الفلاسفة المعاصرين، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦.
- د. ياسين خليل: مقدمة في الفلسفة المعاصرة، الطبعة الأولى، منشورات الجامعة الليبية كلية الآداب، ١٩٧٠.
- د. يحيى هويدي: دراسات في الفلسفة الحديثة والمعاصرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨١.
- د. هويدي: ما هو علم المنطق؟ دراسة نقدية للفلسفة الوضعية المنطقية، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦.

رابعاً: قواميس ودوائر معارف

- Crystal, D. A First Dictionary of Linguistic and Phonetics, Andre Deutsch, London, 1980.
- Ducrot, O. and Todorov, T. Encyclopedic Dictionary of The Sciences of Language, Translated by Catherine Porter, The Johns Hopkins University Press. Baltimore and London. 1980.

- Edwards, p. (ed), **The Encyclopedia of Philosophy**, Macmillan Publishing Co. Inc. The Free Press, New York, 1967.
- Flew, A. **A Dictionary of Philosophy**, Pan Books LTD, London, 1979.
- Richards, J. and Platt, J. and Weber, H. **Longman Dictionary of Applied Linguistics**, Longman, 1985.
- Lacey, A. R. **A Dictionary of Philosophy**, Routledge & Kegan Paul, London, Boston, Melbourne and Henley, 1976.

- د. مراد وهبة: **المعجم الفلسفي**، الطبعة الثالثة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩.

- محمد عزيز الحياوي (وآخرون): **المعجم في مصطلحات الفلسفة والعلوم الإنسانية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٧٧.

- مجمع اللغة العربية: **المعجم الفلسفي**، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣.

خامساً: رسائل جامعية غير منشورة.

- سبحانه محمود خليفات: **المدرسة اللغوية في الأخلاق**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٣.

- محمد مدين: **النظرية الأخلاقية عند جورج مور**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٢.

- يبنى طريف أمين الخولي: **فلسفة العلوم الطبيعية عند كارل بوبر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨١.

محتويات البحث

| | |
|---------------------------------------------------------------------|-----|
| مقدمة | ٥ |
| الفصل الأول: التحليل الفلسفي للغة العادية | ٢١ |
| ١-١. تمهيد | ٢١ |
| ١-٢. مواقف فلسفية من اللغة العادية | ٢٣ |
| ١-٣. اللغة العادية عند فلاسفة اكسفورد | ٤٠ |
| ١-٤. اللغة العادية ومنطق الاستعمال | ٥٧ |
| الفصل الثاني: وظيفة اللغة بين النظرية التصويرية والعباب اللغة | ٦٣ |
| ٢-١. تمهيد | ٦٣ |
| ٢-٢. نظرية البنية المشتركة عند شليك | ٦٤ |
| ٢-٣. النظرية التصويرية للغة عند فتنجشتين | ٦٨ |
| ٢-٤. تعقيب على النظرية التصويرية | ١٠٦ |
| ٢-٥. هل رفض فتنجشتين النظرية التصويرية؟ | ١١١ |
| ٢-٦. العباب اللغة | ١١٧ |
| الفصل الثالث: نظرية المنطوقات الأدائية | ١٣٥ |
| ٣-١. تمهيد | ١٣٥ |
| ٣-٢. المنطوقات الأدائية | ١٣٧ |
| ٣-٣. مخالفة قواعد المنطوق الأدائي | ١٤٨ |
| ٣-٤. تحليل المنطوقات الأدائية | ١٥٣ |
| ٣-٥. حالات خلافة للمنطوقات الأدائية | ١٦٧ |
| ٣-٦. تعقيب | ١٧٤ |

| | |
|-----|----------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٨٣ | الفصل الرابع : نظرية أفعال الكلام |
| ١٨٣ | ٤ - ١ . تمهيد |
| ١٨٤ | ٤ - ٢ . الأفعال التعبيرية |
| ١٩٤ | ٤ - ٣ . الأفعال الغرضية |
| ٢٠٣ | ٤ - ٤ . الأفعال التأثيرية |
| ٢٠٦ | ٤ - ٥ . نقد سيرل لتمييز أوستن بين الفعل التعبيري والفعل العرضي ورد فورجوسون عليه |
| ٢٢١ | ٤ - ٦ . تصنيف أوستن للأفعال الغرضية |
| ٢٢٤ | ٤ - ٧ . تصنيف سيرل للأفعال الغرضية |
| ٢٣٨ | ٤ - ٨ . تعقيب |
| ٢٤١ | الفصل الخامس : المعنى : من التحقق إلى الاستعمال |
| ٢٤١ | ٥ - ١ . تمهيد |
| ٢٤٢ | ٥ - ٢ . المعنى والتحقق |
| ٢٧٩ | ٥ - ٣ . المعنى والاستعمال |
| ٣١٣ | خاتمة |
| ٣١٦ | ثبت المراجع |

